بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ السياسي والاقتصادي

لدولة الوحدة المصرية - السورية

1958 - 1961م

التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية - السورية

محمد عبد الكريم محافظة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2007/7/1968)

رقم التصنيف : 956.104

الواصفات: عصر الجمهورية العربية المتحدة 1958-1961//
مصر// التاريخ العربي// سوريا/

الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م

حقوق الطبع محفوظة للناشر
All rights reserved

دار جرير للنشر والتوزيع

عمّان-شارع الملك حسين- مقابل مجمع الفحيص التجاري
هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 6 962+
ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

www.darjareer.com- E-mail: info@darjareer.com

ردمك ISBN 978- 9957 - 38 - 097-7

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لدار جرير للنشر والتوزيع عمان- الأردن ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا.

التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨-١٩٦١م

تأليف الدكتور

محمد عبد الكريم محافظة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك

قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية

الجامعة الهاشمية

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

دار جرير للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى روح والديَّ الطاهرتين

رحمهما الله تعالى وأحسن مثواهما

المختصرات والرموز

أولاً: العربية

م. د. و. ع (بيروت): مركز دراسات الوحدة العربية

م. و. ت (دمشق): مركز الوثائق التاريخية.

ج. ع. م: الجمهورية العربية المتحدة.

د. ن: دون ناشر

د. م : دون مكان نشر.

د. ت: دون تاريخ نشر.

مج: مجلد.

تر: ترجمة.

تح: تحقيق.

ص: صفحة.

ع: عدد.

م: ميلادي.

ج: جزء.

ح: حلقة.

ق: قسم

ثانياً: الأجنبية:

F.R.U.S: Foreign relations of the United States.

U.A.R: United Arab republic.

B.B.C: British broadcasting Corporation.

F.O: Foreign Office.

Vol: Volume.

No: Number.

P: Page.

المحتويات

المختصرات والرموز 7

المقدمة 13

الفصل الأول

التقارب والتنسيق المصري السوري 1952-1957م

- جولة صلاح سالم العربية 1954م 25
- اللقاء المصري العراقي 1955م 26
- المؤتمر الأول لرؤساء الحكومات العربية 28
- التمثيل الدبلوماسي بين مصر وسوريا........ 32
- مؤتمر باندونغ نيسان 1955م 33
- الميثاق العسكري المصري السوري 1955م 35
- مؤتمر القاهرة الثلاثي 1956م 53
- تأميم شركة قناة السويس 1956م 55
- مؤتمر عمان العسكري 1956م........ 59
- العدوان الثلاثي على مصر 1956م........ 61
- اتفاقية التضامن العربي 1957م 64
- قوات مصرية إلى سوريا........ 65

- اتفاقية الوحدة الثقافية 1957م 69
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957م 71

الفصل الثاني

مباحثات الوحدة المصرية السورية 1956-1958م

- المرحلة الأولى تموز 1956 - العدوان الثلاثي على مصر 79
- المرحلة الثانية تشرين الثاني 1957 - شباط 1958م 105
- التأرجح بين الوحدة والاتحاد 132

الفصل الثالث

قيام دولة الوحدة المصرية السورية 1958م

- عوامل وأسباب قيام دولة الوحدة 141
العوامل الداخلية 142
العوامل الخارجية 149
- الأسس التي قامت عليها دولة الوحدة 163
- دمج وزارتي الخارجية المصرية والسورية 165
الاستفتاء الشعبي 167

الفصل الرابع

النظام السياسي في دولة الوحدة المصرية السورية 1958-1961م

- النظام السياسي في الدستور المؤقت 179

- الحكومة في دولة الوحدة المصرية السورية 186
- حل الأحزاب السورية المصرية السورية........................ 229
- الاتحاد القومي 233
- نظام الحكم المحلي 248
- الدول العربية المتحدة 251
- التنظيم العسكري في دولة الوحدة 261

الفصل الخامس

النظام الاقتصادي في دولة الوحدة المصرية السورية 1958– 1961م

- قانون العلاقات الزراعية 270
- قانون الإصلاح الزراعي 271
- اللجنة الثلاثية 279
- إشراف الدولة على عمليات النقد 286
- المؤسسة الاقتصادية السورية 289
- أسباب الأزمة الاقتصادية في الإقليم الشمالي (سوريا) 291
- قوانين يوليو/ تموز الاشتراكية 295
- الموازنة العامة في دولة الوحدة 307

الفصل السادس

الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة المصرية السورية 1961

- عوامل وأسباب الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة 315

– مبررات الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة 333
– الانقلاب السوري ونهاية دولة الوحدة 341
الخاتمة 361
الملاحق 367
ثبت بالمصادر والمراجع 399

المقدمة

تمثل الوحدة العربية الغاية التي تستجيب لرغبات الجماهير العربية واحتياجاتها، وتحتوي الحلول التي تقتضيها احتياجات هذه الجماهير على أصعدة التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري. وتمثل مطلباً قومياً عربياً تنادى له أبناء الأمة العربية منذ انبثاق فجر النهضة العربية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1958 - وهو العام الذي ولدت فيه دولة الوحدة المصرية السورية "الجمهورية العربية المتحدة" شهدت المنطقة العربية الممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً في فترات مختلفة من تاريخها الحديث والمعاصر محاولات شتى للاتحاد اتخذت أشكالاً مختلفة وجاءت بدوافع متنوعة وحققت درجات متفاوتة من النجاح. فباستثناء الوحدة التي قامت في شبه الجزيرة العربية وشكلت ما يعرف اليوم بالمملكة العربية السعودية، فشلت كل المشروعات الاتحادية التي طرحت، سواء باسم سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب أو غيرها. وبغض النظر عن النجاح أو الفشل الذي كانت تواجهه هذه المحاولات الوحدوية إلا أننا نلاحظ أن هناك استمرارية في طرح مثل هذه الأفكار الوحدوية، وانه لمؤشر واضح على أن فكرة الوحدة المصرية السورية لم تأت من فراغ، بل كانت صدى لمشاعر عميقة الجذور على الساحتين المصرية والسورية. وبعد ثلاثة أعوام من الالتقاء المصري السوري دخلت الدولتان في مباحثات توجت بقيام الوحدة المصرية - السورية التي أصبحت منذ اليوم الأول لميلادها تحتل منزلة خاصة، في تاريخ الحركة القومية العربية. لأنها جاءت تعبيراً عن أمل الجماهير العربية في إنشاء الدولة (الكيان) العربية الواحدة، وعن إدراك نخبوي وجماهيري بتحرر الإرادة الوطنية وصناعة القرار.

ونظراً للأهمية الخاصة التي تحتلها هذه التجربة الوحدوية، ولأنها لم تلق نصيبها الكافي من الدراسات العلمية المحايدة، تم اختيارها لتكون مجال دراستنا هذه.

وبتوجيه من الأستاذ الدكتور عبد الكريم غرايبة اعتمدنا أن تكون دراسة الوحدة المصرية السورية في الصحافة الأردنية واللبنانية 1958-1961م، لتقديم دراسة جديدة، تختلف عن كل الدراسات التي تناولت تجربة الوحدة المصرية السورية.

وتتألف الدراسة من ستة فصول وخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع، بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق.

تناول الفصل الأول التقارب والتنسيق المصري السوري 1952-1957م. فأبرز نقاط الإلتقاء والتقارب بين مصر وسوريا منذ قيام ثورة يوليو / تموز المصرية 1952 وحتى نهاية عام 1958م. والتي كانت سوريا خلالها من اكثر الدول العربية التصاقاً بمصر. فاتفقتا على رفض فكرة الأحلاف خارج نطاق الدول العربية. مؤكدين أن الدفاع عن المنطقة يجب أن ينبثق من المنطقة نفسها، لأن هذه الأحلاف تخلق جواً من عدم الثقة في المنطقة، وتؤدي إلى عزل بعض الدول العربية وتمثل النفوذ والسيطرة الأجنبية.

ووقفت سوريا خلال هذه الفترة إلى جانب مصر في معاركها السياسية والعسكرية والاقتصادية وبالمقابل أكدت مصر في اكثر من مناسبة أنها تضع جميع إمكانياتها في خدمة المعركة السورية؛ لأنها معركة المصريين ومعركة القومية العربية كلها. باحثاً التنسيق المستمر لاتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا الدولية العربية، والتفاعل المستمر تجاه الأحداث الداخلية، وتبني سياسة موحدة توجت بالتوقيع على سلسلة من الاتفاقات العسكرية والثقافية والاقتصادية بين القطرين الشقيقين، وقد جاءت هذه الاتفاقات بمثابة مقدمات للوحدة السياسية. وكانت مصر وسوريا خلال هذه الفترة على اتحاد في الأهداف والسياسة والمؤتمرات وحرب الأعصاب والحرب الاقتصادية.

ويبحث الفصل الثاني مباحثات الوحدة المصرية السورية 1956-1958م. فبيّن كيف التقت مصر وسوريا باعتبارهما البلدين العربيين المتحررين من السيطرة الاستعمارية، وكيف تم طرح فكرة الاتحاد المصري السوري على الساحة السورية أولاً، ومن قبل حزب البعث العربي الاشتراكي خصوصاً. وبعد ذلك دخلت هذه الدعوة إلى صلب البيان الوزاري لحكومة صبري العسلي الثالثة (14/حزيران - كانون الأول / 1956م) لتأخذ يوم 5/تموز/1956م، صفة القرار الرسمي المصدق من مجلس النواب

السوري، وتعهد الحكومة بالعمل على تنفيذه. وبينّ استجابة الحكومة المصرية لهذه الدعوة وذلك على لسان رئيسها جمال عبد الناصر. وتشكلت لجنة سورية خاصة للبدء بالمباحثات، وذلك بعد مناقشات مطولة على الساحة السورية من أجل وضع صيغة الاتحاد. إلى أن قدم الرئيس شكري القوتلي مشروع الدول العربية المتحدة الذي اعتبر الأساس في عملية المباحثات، إلا أن ظروف العدوان الثلاثي على مصر أدت إلى توقف المباحثات المصرية السورية والتوجه لمواجهة العدوان. وفي أعقاب توقف العدوان وتشكيل صبري العسلي لحكومته الرابعة (31/كانون الأول/1956-1/شباط/1958م) تجددت الدعوة السورية للاتحاد مع مصر ووضعت الأحزاب والكتل السياسية السورية الميثاق القومي، الذي تضمن التأكيد على الدعوة السابقة المتعلقة بالاتحاد مع مصر، برئاسة محمد أنور السادات، وانتهت الزيارة إلى الاتفاق على قيام الاتحاد المصري السوري. وكانت هذه الزيارة إيذاناً ببدء المرحلة الثانية من المباحثات المصرية السورية، والتي لعب فيها المجلس العسكري السوري دوراً واضحاً، من خلال المذكرة التي وضعها يوم 11/كانون الثاني/1958م، وسفر مجموعة من أعضائه لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، وطلب الوحدة الفورية مع مصر. وكأن هذا ما كان يريده جمال عبد الناصر من أن تطلق يداه في تحديد شكل الوحدة فبعد تحفظات ومماطلة تقدم بثلاثة شروط وافق عليها أعضاء المجلس العسكري السوري، ولحق بهم صلاح الدين البيطار وزير الخارجية وانتهت المباحثات إلى إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة. وقد لاحظنا التأرجح الواضح ما بين الوحدة والاتحاد وذلك على الساحتين المصرية والسورية على السواء.

وعالج الفصل الثالث قيام دولة الوحدة المصرية السورية 1958م. فناقش العوامل والأسباب التي أدت إلى قيام دولة الوحدة بعد أن قسمت إلى عوامل داخلية وخارجية. حددت العوامل الداخلية بالعوامل الذاتية الموجودة أصلاً في القطرين، كالدين الإسلامي واللغة العربية والتاريخ المشترك والمصير الواحد والعادات والتقاليد والدم والعرق والعدو المشترك، بالإضافة إلى التقارب والالتقاء والتنسيق في السياستين الخارجيتين، وما نص عليه الدستور السوري لعام 1950م، والمصري لعام 1956م من أن شعبي البلدين جزء من الأمة العربية، والرغبة الشعبية الصادقة للوحدة العربية

والمكاسب التي يمكن أن يحققها الشعبان من خلال هذه الوحدة، في حين تمثلت العوامل الخارجية بالضغط الذي تعرضت له سوريا من قبل دول حلف بغداد خلال عامي 1956 و 1957 وتجسد هذا الضغط بالأزمة السورية الأولى لعام 1956 ومشروع أيزنهاور والأزمة السورية الثانية لعام 1957م، والحشود التركية على حدود سوريا.

كما بحث هذا الفصل الأسس التي قامت عليها دولة الوحدة، والتي اتفق عليها خلال المباحثات وطرحت في خطابين مستقلين لجمال عبد الناصر وشكري القوتلي في مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري يوم 5 /شباط / 1958. وكيفية دمج وزارتي الخارجية في مصر وسوريا في وزارة خارجية واحدة لدولة الوحدة. والطريقة التي تم فيها الاستفتاء الشعبي ونتائجه في الإقليمين الشمالي والجنوبي.

وتناول الفصل الرابع النظام السياسي في دولة الوحدة 1958 – 1961م. فحلل النظام السياسي في الدستور المؤقت الصادر يوم 5 / آذار/1958م بسلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكيفية تشكيل الحكومة وتحديد اختصاصات الرئيس ونوابه والوزراء في المجلس التنفيذي.

وبحث في تكوين السلطة التنفيذية والتغيرات التي طرأت على شكلها، وأوضح المعارضة البعثية لنظام الحكم التي أدت إلى الإستقالات الجماعية في نهاية عام 1959م، وبين الإجراءات التي اتخذها الرئيس جمال عبد الناصر خارج إطار المؤسسة التنفيذية، سواء كان بتعيين عبد الحكيم عامر حاكماً عاماً على سوريا أم تعيين اللجنة الثلاثية أم تعيين مستشارين أمثال محمود رياض وعلي صبري، وألقى الضوء على قرار الرئيس بحل الأحزاب والتنظيمات السياسية وتشكيل الاتحاد القومي، باعتباره المؤسسة السياسية البديلة عن الأحزاب السياسية. واستكمالاً لصورة التنظيم السياسي فقد تطرق إلى انضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة فيدرالياً، وتكوين الدول العربية المتحدة، مدللاً على إمكانية التعاون بين هذه الدول ذات نظام الحكم الجمهوري والدول ذات الأنظمة الملكية. وأفرد جانباً لبحث التنظيم العسكري والإداري في دولة الوحدة ضمن إطار النظام السياسي.

وبحث الفصل الخامس في النظام الاقتصادي لدولة الوحدة وخاصة القرارات

والإجراءات الاقتصادية التي اتخذت لخلق تماثل اقتصادي بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، بدءاً بقانون العلاقات الزراعية والإصلاح الزراعي وانتهاء بالإشراف على النقد والتأميمات، وبحث في الأزمة الاقتصادية وأسبابها وفي الموازنة العامة وكيفية تشكيلها.

وأفرد الفصل السادس والأخير لبحث الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة 1961م، وناقش العوامل والأسباب التي أدت إلى انهيار دولة الوحدة، وقسمها إلى أربعة عوامل، خارجي وتمثل في التآمر على دولة الوحدة والدعاية حيث عمل ذلك على تهيئة أذهان الشعب لقبول الانفصال والعمل على دعمه مادياً ومعنوياً. والعامل السياسي والمتمثل في مجموعة من الأخطاء التي تعرض لها النظام السياسي، والمعارضة البعثية لنظام الحكم، والأزمة التي حدثت بين عبد الحميد السراج وعبد الحكيم عامر، وفرض تجربة مصر على دولة الوحدة، ونظام الحكم الفردي، وكبت الحريات، والاعتماد على العناصر الانتهازية والرجعية في الحكم. والعامل الاقتصادي والذي تمثل في الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كان يعيشها الإقليم السوري بشكل خاص، والعامل العسكري حيث تم نقل العديد من الضباط في الجيش من مراكزهم إلى مناصب مدنية وأحيل البعض إلى التقاعد ونقل آخرين إلى مصر. وقد اعتبر كثيرون أن هذه الإجراءات موجهة ضدهم مما خلق نوعاً من التذمر داخل الجيش.

كما أوضح المبررات التي قدمها الانقلاب من خلال بياناتهم وبلاغاتهم الصادرة خلال الأيام الأولى للانقلاب. وبحث في طبيعة الانقلاب والخطة التي نفذت والقوات التي اشتركت فيه.

وجاءت الخاتمة لتعرض أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة. اعتمدت هذه الدراسة على الصحف الأردنية والصحف اللبنانية بالدرجة الأولى حيث شكلت المصدر الأول والرئيس لاستقاء المادة العلمية من خلال المحتوى المقدم بها. وهذه الصحف هي:

1- **الصحف الأردنية:** اعتمدت الدراسة على الصحف الأردنية التي كانت تصدر خلال فترة الدراسة وهي: الجهاد، والحوادث، والدفاع، وفلسطين، والكفاح

الإسلامي، والمنار. وقد قدت هذه الصحف مادة شملت معظم فصول الدراسة خصوصا صحيفتا الدفاع وفلسطين. أما المنار والجهاد فقد استفاد منهما في الفصلين الرابع والخامس بشكل خاص. في حين اقتصر استخدام صحيفتا الحوادث والكفاح الإسلامي على الفصلين الأول والثاني فقط وذلك لقصر الفترة التي صدرتا خلالها.

2- **الصحف اللبنانية:** اعتمدت الدراسة على معظم الصحف اللبنانية التي كانت تصدر خلال فترة الدراسة والتي تمكنت من العثور عليها وهي: الأحرار، الأخبار، الأنباء، البناء، البيرق، بيروت المساء، الجريدة، الحياة السياسة، الصحافة، صوت العروبة، العمل، لسان الحال، النداء، النهار، الهدف، الهدى، وأخيراً The Daily Star. وقدت هذه الصحف المادة الرئيسة للدراسة من خلال المحتوى المقدم فيها عن الوحدة المصرية السورية.

وخلال جمعي للمادة العلمية لهذه الدراسة وخصوصاً أثناء جمعي للمادة من الصحف اللبنانية واجهتني مشكلتان:

الأولى: تمثلت في انقطاع او توقف بعض الصحف عن الصدور خلال فترات زمنية مختلفة، وهذا أدى إلى وجود ثغرات وعدم تغطية الصحيفة لجميع الأخبار والحوادث التي قد تكون رئيسة ومهمة للدراسة.

والثانية: تمثلت في عدم حصولي على كل الصحف اللبنانية التي صدرت خلال فترة الدراسة وذلك لتعرض بعضها للتلف أو الحرق خلال الحرب الأهلية التي كان يعيشها لبنان وتعرض المكتبات العامة الوطنية منها أو التابعة للجامعات للسرقات، وهذا ما أفادني به العاملون في هذه المكتبات، فخلال إقامتي هناك ترددت على مكتبة الجامعة اللبنانية، ومكتبة جامعة بيروت العربية، ومكتبة يافث التذكارية في الجامعة الأمريكية ببيروت، والمكتبة الشرقية في الجامعة اليسوعية، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة النهار للصحافة والنشر. ومع ذلك فلم أتمكن من الحصول على كل الصحف اللبنانية. والذي ساهم في تخفيف حدة المشكلة آنذاك تعدد الصحف اللبنانية الصادرة خلال فترة الدراسة. واعتمدت

الدراسة إلى جانب الصحف الأردنية واللبنانية على مجموعة من المصادر والمراجع وضعت في ثبت خاص في نهاية الدراسة. ويأتي في مقدمتها الوثائق العربية المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق حيث قدمت للدراسة معلومات قيمة، وهي مجموعة وثائقية غير منشورة، وقدمت الوثائق العربية المنشورة معلومات رئيسة للدراسة في جميع فصول الدراسة وأهمها: يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م وهي مجموعة وثائقية تقع في خمس مجلدات أصدرها معهد الإنماء العربي ببيروت، ومجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر وما يهمنا من هذه المجموعة الأقسام الثلاثة الأولى والتي تغطي فترة الدراسة.

وساهمت الوثائق الأجنبية المنشورة في تزويد الدراسة بمعلومات مفيدة وأهم هذه الوثائق: وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office التي جمعها ونشرها وليد محمد الأعظمي. والوثائق الأمريكية، وهي تقارير السفارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ومراسلاتها مع وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن نشرتها الخارجية الأمريكية ضمن إصداراتها السنوية، وهي مجلدات "العلاقات الخارجية للولايات المتحدة" Foregin relation of the Unites state والوثائق البريطانية مثل: Kessing's Contemporary Archives 1957-1961; the Arab league, British Documentary Sources 1943-1963.

وقدمت الكتب العربية والمعربة معلومات جيدة ساهمت في بناء الدراسة وأهم هذه الكتب: الصراع على سوريا، لباتريك سيل، والصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني، لبيير بوداغو، والسياسة العربية بين المبدأ والتطبيق لصلاح الدين البيطار، وأكرم الحوراني... الرجل والقضية لحمدان حمدان، والشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية للحكم دروزة، والانهيار الكبير أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسوريا لمحمد عبد المولى، وأسرار الانفصال ... مصر وسوريا لسامي عصاصة.

كما ساهمت الكتب الأجنبية بنصيب واضح في هوامش هذه الدراسة وأهم هذه الكتب: Political Unification, Amitai etzioni; the Arab Cold War, Malcolm Kerr; Nasser, Robert Stephens; the struggle For Syria, patrick seale.

وقدمت الدوريات العربية معلومات مهمة ساهمت في بناء هذه الدراسة، فعلى صفحات مجلة آفاق عربية الصادرة في بغداد نشرت هناء العمري سلسلة لقاءات مع عدد من الشخصيات المهمة منهم: محمد الجراح الأمين العام المساعد لوزير الداخلية لشؤون الشرطة في دولة الوحدة، ومصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في دولة الوحدة، وأمين الحافظ رئيس الجمهورية العربية السورية سابقاً. هذا بالإضافة إلى الدوريات الأجنبية التي ضمت عدة مقالات أهمها: Monte Palmer, the United Arab Republic.

وتحتل المذكرات مكانة متميزة في هوامش الدراسة بحكم المعلومات المختلفة التي وردت فيها وأهمها: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ومذكرات محمود رياض، ومذكرات عبد الكريم زهر الدين، ومذكرات مطيع السمان، ومذكرات أحمد عبد الكريم، ومذكرات خالد العظم.

هذا بالإضافة إلى الموسوعات العربية والأجنبية، والرسائل الجامعية، والمحاضر الرسمية، والصحف العربية وأهمها: الأهرام القاهرية، والنور، والبعث، والرأي العام السورية، وأم القرى، والبلاد السعوديتان وغيرها.

وفي الختام آمل أن أكون قد أسهمت في إلقاء مزيد من الضوء على تجربة مهمة ورائدة من تجارب الوحدة العربية معتمداً على أسس البحث العلمي، من خلال مصادر تدرس لأول مرة، وإن كان هناك قصور في بعض جوانب الدراسة فقدرنا أن الكمال لله وحده عز وجل. لذا فإني سأكون ممتناً لكل من يتفضل بتوجيه أو تصويب أو نقد يكون هدفه تقويم الدراسة.

والله ولي التوفيق

الدكتور محمد عبد الكريم محافظة

عمان - تلاع العلي

2006/11/14م

الفصل الأول

التقارب والتنسيق المصري السوري

1952 ـ 1957

- سوريا وثورة تموز / يوليو المصرية 1952م
- جولة صلاح سالم العربية 1954م
- اللقاء المصري العراقي 1955م
- المؤتمر الأول لرؤساء الحكومات العربية 1955م
- التمثيل الدبلوماسي بين مصر وسوريا 1955م
- مؤتمر باندونغ نيسان 1955م
- الميثاق العسكري المصري السوري 1955م
- مؤتمر القاهرة الثلاثي 1956م
- تأميم شركة قناة السويس 1956م
- مؤتمر عمان العسكري 1956م
- العدوان الثلاث على مصر 1956م
- اتفاقية التضامن العربي 1957م
- قوات مصرية إلى سوريا 1957م
- اتفاقية الوحدة الثقافية 1957م
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957م

الفصل الأول

التقارب والتنسيق المصري السوري 1952-1957م

قام عدد من ضباط الجيش المصري يوم 23 تموز 1952م بحركة انقلابية أنهت النظام الملكي، وأعلنت النظام الجمهوري في مصر، بعد أن أصبح الجيش المصري الأداة الوحيدة للتغيير[1] خاصة بعد أن ظهر فيه مجموعة من الضباط تشعر بمرارة الهزيمة في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1948م[2]، فاتجه قادة هذه الحركة لمواجهة المشاكل الداخلية، المتمثلة في القضاء على سلطة الإقطاع والصدام مع الأحزاب والقوى السياسية، ومواجهة الاستعمار وقوات الاحتلال وتحرير مصر[3]. فكان هذا التوجه منطقياً، فالتحرير هو هدف أي حركة ثورية في بلد يعاني من السيطرة الأجنبية، وأن أي تفكير أو توجه خارج هذا الإطار في البداية يكون غير عملي.

---

(1) كارنجيا، ر. ك، 1965. كيف نجح عبد الناصر، تعريب وتعليق خيري حماد، دار المعارف، القاهرة، ص-ص32-33؛

Abd El-Nasser, Gamal, 1955, The Egyptian Revolution, Foreign Affairs An American Quarterly Review, New York, Vol. 33, Nol, P-P: 199-211.

(2) للإطلاع على أسباب الثورة انظر: سعيد، أمين، 1959م، الثورة من 23 يوليو 1952-26 أكتوبر 1956م، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة؛ الرافعي، عبد الرحم، 1959م، ثورة 23 يوليو 1952، تاريخنا القومي في سبع سنوات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة؛ البغدادي، عبد اللطيف، 1979م، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، الإسكندرية، ص-ص: 31-62.

(3) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر 15/نوفمبر / 1952 هدف الثورة القضاء على الاستعمار ص1؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر 19/إبريل/1953 تحرير مصر ص11؛ خطاب الرئيس 14 يونيو 1953م هدف الثورة تغيير نظام الحكم الفاسد ص-ص: 27-29. مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة؛ حماد، مجدي، 1987م، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص-ص: 344-345؛ عبد الناصر، جمال، 197، فسلة الثورة والميثاق، دار القلم ودار المعرفة، بيروت، ص-ص: 119-120.

إن الحديث عن الثورة المصرية ليس مجال دراستنا، ولذلك سيقتصر الحديث عن التقارب والتنسيق ونقاط الالتقاء التي حدثت بين قادة الثورة المصرية والحكام السياسيين في سوريا.

بدأت الثورة المصرية تظهر اهتماماً بالعرب وبفكرة القومية العربية بعد تشكيلها لتنظيمها الأول "هيئة التحرير" في 23 / كانون الثاني / 1953م، وأنشائها لإذاعة صوت العرب في تموز من العام نفسه[1].

وفي المقابل وجد الوطنيون السوريون فيها ما يتماشى وأهدافهم التي يعملون من أجل تحقيقها، فكان لابد وأن يقيموا علاقات وصلات مميزة مع النظام الجديد في مصر، وأول موقف سجله الشعب السوري تجاه الحركة الثورية المصرية كان عند قيامها، حيث خرج إلى الشوارع في المدن الرئيسية - دمشق، حلب، حمص، حماه - يموج بالحماسة تأييداً لما وقع في مصر، وأصدر الرئيس السوري في ذلك الوقت، اللواء أديب الشيشكلي بياناً يؤيد فيه النظام الجديد في مصر إلى أبعد حد[2]، وأعلن قادة الثورة في مصر في بلاغ مصري سوري مشترك صدر في 14/ كانون الأول / 1952 عن عزمهم بالاشتراك مع سوريا، على أن يثبتوا للعالم بان الوطن العربي هو مُلك لأهله لا يقبلون حماية ولا وصاية ولا ارتباطاً دائماً مع أية كتلة من الكتل الدولية[3].

وفي مطلع عام 1953م تعرضت مصر لهزة سياسية قامت بها حرة المعارضة ضد الإجراءات العملية التي قامت بها حكومة الثورة المصرية، وتمكنت حكومة الثورة من القضاء عليها. فأرسل الرئيس السوري أديب الشيشكلي برقية إلى الرئيس المصري اللواء محمد نجيب، أعرب فيها عن تهانيه لحكومة الثورة بالقضاء على المؤامرة الفاشلة لقلب نظام الحكم في مصر، وقد تضمنت برقية الشيشكلي تمنياته المخلصة في

---

(1) مجموعة مؤلفين، 1982م، مصر والعروبة وثورة يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص-ص86-87.

(2) هيكل، محمد حسنين، 1986م، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص155.

(3) غرايبة، عبد الكريم، 1959م، تطور مفهوم النضال العربي ضد الاستعمار، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ص: 136.

أن يحفظ الله مصر من كل سوء، وفي المقابل رد الرئيس المصري محمد نجيب ببرقية شكر على هذا الموقف السوري[1]. ومن الجدير بالذكر ان هذا الموقف الذي وقفه الرئيس السوري كان من باب المعاملة بالمثل، وذلك لأن الرئيس محمد نجيب كان قد وجه نداءً يدعو فيه الشعب السوري إلى الالتفاف حول الوطني الكبير أديب الشيشكلي على أثر الأحداث التي قامت في جبل الدروز بدعم من بعض الدول العربية.

وعلى أثر تسلم الرئيس جمال عبد الناصر لزمام الأمور في مصر، التقت الثورة المصرية بالحكم الوطني الذي قام في سوريا نتيجة للإطاحة بحكم أديب الشيشكلي وذلك في شباط 1954م. ومن هنا بدأت عملية التقارب والتنسيق بين السياستين الخارجيتين المصرية والسورية تأخذ طابعاً أكثر التقاءً وتجاوباً، فحدث تشاور وتنسيق من اجل اتخاذ مواقف موحدة تجاه الأحداث السياسية التي كانت تحدث في المنطقة والعالم وذلك بما يتماشى والسياسية العربية القومية. إلا أن هذه التصريحات والأقوال لم تترجم إلى أفعال إلاّ بعد شباط من عام 1955م.

جولة صلاح سالم العربية 1954م:

قام صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري بجولة في منتصف تشرين الثاني / 1954م شملت كلاً من دمشق وبيروت وعمان وبغداد والرياض وصنعاء، وذلك بهدف:

1- جلاء وإيضاح سياسة مصر الخارجية بعد قيام الثورة، وإطلاع الدولة العربية على هذه السياسة، ذلك أنه لم تتح لقادة الثورة في مصر خلال العامين الأولين من الثورة أن يتصلوا بالمسؤولين العرب إتصالاً يوضح موقف مصر الجديد من القضايا العربية.

2- إطلاع صلاح سالم على اتجاهات العواصم العربية، ومحاولة الخروج من مقابلة

---

(1) الحوادث، عمان، العدد 52، 19/ كانون الثاني / 1953، ص1: وللمزيد عن هذه المؤامرة انظر: الحوادث، عمان، العدد 52، 19 / كانون الثاني / 1953م، ص-ص: 1، 6: حديث اللواء محمد إبراهيم سفير مصر بالأردن عن مؤامرة الانقلاب الاخيرة.

هذه الاتجاهات باتجاه الثورة، بسياسة عربية موحدة في الميدان الخارجي[1].

وكان هذا أول اتصال مباشر بين الثورة المصرية والقادة والمسؤولين العرب، وقد حققت هذه الزيارة نتيجة إيجابية، مع إدراك من الجانب المصري بأن الوضع حرج وخطر في نفس الوقت مما دفع الرئيس جمال عبد الناصر إلى توجيه دعوة إلى وزراء خارجية الدول العربية وذلك في شهر كانون الأول من عام 1954م للاجتماع معه، كي يستطيع شرح أفكاره عن جبهة الحياد الإيجابي. ولكن الاجتماع عجز عن تحقيق هدفه، إلا أن هذا لم يثن جمال عبد الناصر عن توجهه القومي، فاتجه إلى إعداد برامج دعائية عن طريق الإذاعة لشرح وجهة نظره للعالم العربي[2].

اللقاء المصري العراقي 1955م:

كان نوري السعيد رئيس وزراء العراق يكشف رويداً رويداً عن اتجاهه في الخروج عن سياسة التأرجح والتردد التي تسير عليها الدول العربية في علاقتها بالدول الكبرى، وكان نوري السعيد قد أوضح لصلاح سالم في سرسنك وجهة نظره في تنظيم شؤون الدفاع عن الشرق الأوسط. ولكنه أكد للوزير المصري بأن العراق لن ينفرد في تنفيذ هذا المشروع.

ولذلك جاء السعيد إلى مصر ليشرح فكرته، وفي تلك الاجتماعات الحاسمة التي عقدت بين السعيد والقادة المصريين كشفت كل الأوراق بين البلدين. فقال جمال عبد الناصر: "إن مصر ترى تقوية الضمان الجماعي العربي". واجاب نوري السعيد: " إن الضمان الجماعي لا يكفي[3]، بل هو أعجز من أن يؤمن الدفاع عن هذه المنطقة"[4].

وأكد عبد الناصر: " إن مصلحة العرب تقضي بأن يجابهوا الدول الغربية كتلة

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 625، 20/ كانون الثاني / 1955م، ص3.

(2) كوبلاند، مايلز، 1970م، لعبة الأمم الأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية، تعريب مروان خير، مكتبة الزيتونة، بيروت، ص-ص: 223-225.

(3) الحياة، بيروت، العدد 2675، 23/ كانون الثاني / 1955م، ص: 8.

(4) الجريدة، بيروت، العدد 625، 20 / كانون الثاني / 1955م، ص: 3.

واحدة متراصة الصفوف". وأصر نوري السعيد على: " ان العراق لا يرى كيف يمكن توحيد جهات نظر الدول العربية في مسالة السياسات الخارجية لا سيما وأنها متضاربة المصالح". وقال عبد الناصر: " إنه لا داع لارتباط الدول العربية بالأحلاف نظراً لمعارضة الرأي العام العربي للارتباط بالغرب، وإننا نعتبر الحلف العراقي التركي خروجاً عن السياسة العربية". وقال نوري السعيد: "إن مصلحة العراق المباشرة تلح في تنظيم شؤون دفاعه وتقوية جيشه"[1]. هكذا كان نوري السعيد يقدم في تفكيره ووجهة نظره مصلحة الكيان العراقي، أما جمال عبد الناصر فكان يقدم في تفكيره ووجهة نظره مصلحة مصر في أن لا تتقيد بارتباطات مع الدول الغربية والتي كانت أمنية مصر الأولى أن تتخلص من ارتباطها بهم. وانتهى اللقاء دون أن يقنع أحدهما بوجهة نظر الآخر ولكنهما تفاهما ضمنياً، على أن يتركا للزمن ترجيح إحدى وجهات النظر على الثانية[2]. إن ما يهمنا من هذا العرض للقاء جمال عبد الناصر ونوري السعيد هو كيف انعكس هذا الاختلاف في وجهات النظر على الساحة السورية؟وما هي الآثار التي تركها؟ وما هو موقف سوريا من هذا الاختلاف في وجهات النظر وأخيراً أين وقفت من هذا كله؟ وللإجابة على هذه الأسئلة لابد من تتبع الأحداث ومسيرتها على الساحة السورية. فعقد مجلس الوزراء السوري جلسة خصصها لدراسة تطور العلاقات بين الدول العربية الشقيقة وموقف سوريا منها، وأطلع فيضي الأتاسي وزير الخارجية السوري مجلس الوزراء على مقترحات وزرائه بشأن الدور الذي يجب أن تقوم به الحكومة في النزاع القائم بصدد الاتجاهين المتناقضين مشيراً إلى أن وزارة الخارجية كانت طوال الفترة الماضية موضع تجاذب شديد بين هذين الاتجاهين، الأول والذي قامت به الجهات العراقية المتمثلة بالمفوضية العراقية في دمشق، ومن يساندها لإقناع سوريا بوجوب الخروج من هذه السلبية والجمود ومسايرة التطور الجديد في العلاقات بين تركيا والعرب، وإيضاح موقف العراق السليم. وثانيهما ما كان يقوم به الاميرالاي

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 625، 20/ كانون الثاني / 1955م، ص: 3؛ النهار، بيروت، العدد 5851، 14/ كانون الثاني / 1955م.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 625، 20/ كانون الثاني / 1955، ص: 3

محمود رياض موفد مجلس قيادة الثورة المصرية من مساع لدى المسؤولين السوريين لحمل سوريا على الوقوف بجانب مصر، ورفض فكرة الاتفاق العراقي – التركي، والاكتفاء بجعل سياسة الدفاع عن البلاد العربية محصورة بميثاق الضمان الجماعي العربي. وقال: يجب العمل على تلطيف حدة التوتر بين القاهرة وبغداد لما يترتب على رفض العراق دعوة الحكومة المصرية لمؤتمر الرؤساء العرب من انقسام في الصفوف[1].

واستمر هذا التجاذب بين الاتجاهين إلى أن انتهى الأمر بنجاح الاتجاه المصري المتمثل برفض الأحلاف الغربية، وعدم الاشتراك بأي حلف خارجي[2]. وهكذا كانت سوريا الساحة الأوضح لتصارع الاتجاهين المصري والعراقي، لأن الذي يضمن سوريا إلى جانبه يستطيع كسب الموقف في المنطقة العربية، وقيادة العالم العربي لما تحتله من موقع جغرافي واستراتيجي مهم وفعال وذو تأثير قوي في السياسة العربية.

المؤتمر الأول لرؤساء الحكومات العربية:

كان من رأي جمال عبد الناصر ان تتفق الدول العربية على سياسة خارجية واحدة، وأن توحد جهودها الدفاعية لمحاربة إسرائيل، ورفض الأحلاف الأجنبية، والارتباط بالغرب، وبظهور الاتجاه الذي يؤكد سير العراق قدماً في توقيع الحلف العراقي – التركي الذي سمي فيما بعد بحلف بغداد، خشيت القيادة المصرية أن تنجح محاولات العراق وتركيا في الضغط على سوريا وجرها إلى صفهما والدخول في حلف بغداد، وأن يحذو الأردن ولبنان حذوها، فتعزل مصر تماماً. لذلك سارعت الحكومة المصرية لتوجيه دعوة لعقد مؤتمر في القاهرة يضم الدول الموقعة على ميثاق

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 267، 22/ كانون الثاني / 1955م، ص2.

(2) الحياة، بيروت، العدد 2674، 22/ كانون الثاني / 1955م، ص2؛ النهار، بيروت، العدد 5851، 14/ كانون الثاني / 1955م، ص: 1، وللمزيد من التنافس المصري العراقي انظر:

Harbison, Frederick, 1959, Tow Centers of Arab power, Foreign Affairs, Vol. 37, No 4, P-P: 674-683.

الضمان الجماعي العربي لمناقشة هذا الوضع الدقيق[1].

وعقد المؤتمر في الفترة من 22/ كانون الثاني / 1955-6/شباط/1955م، وحضره عن مصر الرئيس جمال عبد الناصر وعضوية كل من: محمود فوزي وزير الخارجية، ومحمود رياض وزير الإدارة العربية، وعلي صبري مدير مكتب رئيس الوزراء، وصلاح سالم وزير الإرشاد القومي، أما العراق فقد رفض نوري السعيد رئيس وزراء العراق في البداية حضور المؤتمر، معتقداً أن المؤتمر لن ينعقد إذا امتنع عن الحضور، وطلب فاضل الجمالي الذي كان يزور سوريا خلال فترة الدعوة للمؤتمر من فارس الخوري رئيس وزراء سوريا أن يتولى في مؤتمر القاهرة شرح وجهة نظر العراق للحكومة المصرية[2]. ولكن عندما وجد ان المؤتمر مستمر في أعماله وأن هناك احتمالاً بأن يصدر قرار ضد حلف بغداد، تراجع عن عدم الاشتراك وأوفد فاضل الجمالي رئيس الوزراء السابق، ومختار بابان نائب رئيس الوزراء، وباش أعيان وزير الخارجية بالنيابة، وعن سوريا فقد حضره فارس الخوري - رئيس الوزراء، وفيضي الأتاسي وزير الخارجية، وعن لبنان سامي الصلح رئيس الوزراء، والفرد نقاش وزير الخارجية، وفؤاد عمون مدير الخارجية العامة. عن الأردن توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء، ووليد صلاح وزير الخارجية. وعن السعودية الأمير فيصل، وخالد أبو الوليد مستشار الملك سعود ورئيس ديوان الأمير فيصل[3].

كما حضر وفدا اليمن وليبيا المؤتمر بعد انتهاء اليوم الأول من المباحثات ومثل اليمن

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 623، 18/كانون الثاني /1955، ص:1؛ طربين، أحمد، 1989م، المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر، المستقبل العربي)، بيروت، العدد 125، ص: 61.

(2) الحياة، بيروت، العدد 2675، 23/ كانو الثاني/1955م، ص1؛ الجريدة، بيروت، العدد 625، 20/كانون الثاني/1955 م: ص1؛ وصل الوفد العراقي يوم 26/كانون الثاني/1955م. انظر: سيل، باتريك، 1983م، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945-1958، ترجمة سمير عبدة ومحمود فلاحة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ص: 283.

(3) الحياة، بيروت، العدد 2674، 22/كانون الثاني / 1955م، ص2؛ الجريدة، بيروت، العدد 628، 23/كانون الثاني/1955م، ص: 8.

سيف الإسلام الحسن رئيس وزراء اليمن[1]. وعرض الرئيس جمال عبد الناصر في احد الاجتماعات على الوفود العربية مشروعا لتنسيق الدفاع العربي، إذ اقترح إنشاء جيش عربي موحد له قيادة واحدة، وقال: "إن قيادة الجيش المصري أعدت تفاصيل هذا المشروع، والمفهوم أن هذا المشروع المصري سيكون بديلاً لمشروع التحالف العراقي مع تركيا"[2].

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر اتخذ المجتمعون جملة من القرارات أهمها:

1- تنسيق السياسة الخارجية بين الدول العربية[3].

2- عدم الانضمام إلى الحلف العراقي التركي المزمع عقده[4].

3- ارتكاز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وميثاق الأمم المتحدة، ولا تقر عقد أحلاف غير ذلك[5].

4- اعتبار أي حلف أجنبي يبرم تحت الضغط والإكراه ضد رغبة الشعب العربي باطلاً، وغير قائم والقيام بمختلف الوسائل للحيلولة دون تنفيذه[6]. وعلى الرغم من فشل مؤتمر القاهرة في إدانة العراق أو توجيه اللوم له، ومناقشته بصدد عزمه على عقد حلف مع تركيا، إلا أن وجهات النظر المصرية والسورية قد جاءت متطابقة في هذا المؤتمر، وذلك من خلال التوافق والانسجام بين أراء الوفدين والتي جاءت على أساس رفض سياسة الأحلاف الدفاعية الأجنبية[7].

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 2674، 22/ كانون الثاني / 1955م، ص2؛ الجريدة، بيروت، العدد 628، 22/كانون الثاني/1955م، ص8.

(2) الحياة، بيروت، العدد 2678، 27/كانون الثاني / 1955م، ص2.

(3) الحياة، بيروت، العدد 2680، 29/كانون الثاني / 1955م، ص1

(4) النهار، بيروت، العدد 5874، 10/شباط/1955م، ص1؛ البناء، بيروت، العدد 297، 10/شباط/1955م، ص2.

(5) النهار، بيروت، العدد 5874، 10/ شباط/1955م، ص؛ البناء، بيروت، 297، 10/شباط/1955م، ص2.

(6) فلسطين، عمان، العدد 1490-8994، 4/شباط/1955، ص3.

(7) البناء، بيروت، العدد 302، 174/شباط/1955م، ص2؛ النهار، بيروت، العدد 5880، 17/شباط/1955م، ص1.

إلا أن التصريحات التي أفضى بها كل من فارس الخوري رئيس الوزراء السوري، وفيضي الأتاسي وزير الخارجية السوري عن موقف سوريا من هذا المؤتمر جاءت متباينة. ففي الوقت الذي صرح فيه الخوري بالقول "إن سوريا وافقت على قرار يقضي بعدم الانضمام إلى الحلف العراقي التركي "فإن الأتاسي أعلن " ان سوريا لم تتحيز إلى فريق دون آخر من الفريقين العربيين"[1]. إلا أن فارس الخوري عاد ليقول: " أن الحلف العراقي التركي إذا لم يكن به نفع فليس به ضرر"[2].

ونتيجة لهذا التناقض فقد استجوبت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السوري – وزير الخارجية فيضي الأتاسي مستفسرة عن موقف الوفد السوري في المؤتمر، وانتقد أعضاء اللجنة موقف الوفد السوري باعتبار أنه خرج عما كان متفقاً عليه قبل سفره إلى القاهرة، من حيث شجب الأحلاف ورفضها[3].

ومن الجدير بالذكر أن هذا الاستجواب الذي قامت به لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السوري قد تسبب في إحراج موقف الوفد السوري أمام الشعب السوري الذي يرفض الأحلاف، مما اضطر فارس الخوري إلى تقديم استقالته وذلك بتاريخ 17/شباط/1955م[4].

ونتيجة للموقف السوري هذا قام الجيش التركي بحشد فرقتين عسكريتين كاملتي العدة والعتاد على حدود سوريا، مما دفع الحكومة المصرية للتصريح بأنها ستقف إلى جانب سوريا إذا ما وقع أي عدوان عليها وذلك عملاً بنصوص ميثاق الأمن

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 5775، 10/ شباط / 1955م، ص1؛ النهار، بيروت، العدد 5874، 10/شباط/1955م، ص1.

(2) نضال البعث، ج3، ص108.

(3) فلسطين، عمان، العدد 1469 – 9000/ 11/شباط/1955م، ص-ص: 1-6؛ الدفاع، عمان، العدد 5776، 11/ شباط / 1955، ص: 1. علماً بأن حكومة فارس الخوري حصلت على الثقة في البرلمان على أساس رفض الأحلاف، انظر: رياض، محمود، 1987م، مذكرات محمود رياض، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص: 51.

(4) توري، جوردون. هـ. 1969م، السياسة السورية والعسكريون 1945 – 1958م، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، دمشق، ص-ص: 228-293.

الجماعي العربي[1]. وهكذا التقت السياسة الخارجية المصرية والسورية بمقاومة ورفض حلف بغداد.

التمثيل الدبلوماسي بين مصر وسوريا:

كانت العلاقات المصرية السورية قد تعرضت إلى أزمة سياسية أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فبعد أن منحت الحكومة السورية أذن الإقامة لثلاثة من زعماء جماعة الإخوان المسلمين الذين جردوا من جنسيتهم المصرية - على أثر محاولة الاغتيال الفاشلة التي نفذتها الجماعة ضد الرئيس جمال عبد الناصر يوم 26/تشرين الأول/1954م في الإسكندرية - سحبت الحكومة المصرية سفيرها اللواء علي نجيب من دمشق، وطلبت من نجيب الأرمنازي سفير سوريا في القاهرة مغادرة الأراضي المصرية[2].

وكثف هؤلاء الزعماء من نشاطاتهم المعادية للنظام القائم في مصر، بعد أن تلقوا الدعم والتأييد من جماعة الإخوان المسلمين السورية. وعلى أثر تنفيذ حكم الإعدام بعدد من قادة الجماعة في مصر يوم 4 / كانون الأول / 1954م نُظمت مظاهرات ضخمة في شوارع دمشق وسائر المدن الرئيسية في سوريا حاملة اللافتات المؤيدة للإخوان المسلمين ونشاطاتهم في مصر، وتهاجم المسؤولين في مصر، وأغلقت الحوانيت التجارية أبوابها احتجاجاً وأضربت المدارس وأصدرت المنظمات الإسلامية تأبيناً للشهداء وأتهم مصطفى السباعي أحد قادة الجماعة في سوريا الرئيس المصري جمال عبد الناصر بأنه عميل للولايات المتحدة وبريطانيا ووصفت الإعدامات بأنها اغتيال سياسي[3].

---

(1) فلسطين، عمان، العدد 1057-9011، 24 /شباط/1955م، ص1؛ العمل بروت، العدد 2717، 25/ شباط/1955م، ص1.

(2) الدفاع، عمان، العدد 5699، 14 / تشرين الثاني / 1954م، ص-ص: 1-6؛ فلسطين، عمان، العدد 1422 - 8926، 14/تشرين الثاني/1954م، ص1.

(3) توري، السياسة السورية والعسكريون 19456 - 1958، ص: 288؛ فلسطين، عمان، العدد 1422- 8926، 14/تشرين الثاني/1954م، ص1.

ونتيجة للتطورات الإيجابية الأخيرة التي طرأت على سير العلاقات المصرية السورية قررت الحكومتان إعادة التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى سابق عهده، خصوصاً بعد التأكيدات الأخيرة التي جاءت على لسان رئيس الوزراء السوري فارس الخوري بأن حكومته قد اتخذت جميع الإجراءات الممكنة لمنع جماعة الإخوان المسلمين من القيام بأي نشاط مناوئ لمصر في سوريا[1].

لذلك اتفقت الحكومتان المصرية والسورية على تعيين الأستاذ أحمد الشقيري سفيراً لسوريا في مصر، وعلى تعيين الاميرالاي محمود رياض سفيراً لمصر في سوريا. ففي الوقت الذي كان فيه أحمد الشقيري يشغل منصب الأمين العام المساعد لجماعة الدول العربية، كان محمود رياض موفد حكومة القاهرة إلى دمشق للعمل على تنسيق السياستين المصرية والسورية لمواجهة حلف بغداد، واتخاذ موقف موحد في المؤتمر الذي عقد مؤخراً لرؤساء الحكومات العربية في القاهرة[2].

وهكذا استأنفت العلاقات الدبلوماسية بدرجة سفير بين الجمهورية المصرية والجمهورية السورية، لتضيف لبنة أخرى من لبنات التقارب والالتقاء المصري السوري، وتمهد الطريق لمرحلة جديدة من العلاقات الإيجابية بين الدولتين.

مؤتمر باندونغ نيسان 1955م:

تبنت إندونيسيا ونيابة عن حكومات الهند وبورما وسيلان والباكستان الدعوة لهذا المؤتمر، خاصة بعد أن ظهرت الدعوة للحياد الإيجابي وعدم الانحياز في المحيط الدولي العالمي والعربي، واقتناع بعض قادة الدول أن انقسام العالم إلى معسكرين متنافسين لابد وأن يؤدي إلى قيام حرب تهدد الإنسانية والحضارة بالفناء والدمار، فجاء عقد مؤتمر الدول الآسيوية والأفريقية في باندونغ خلال الفترة من 18/نيسان -

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 5715، 29/ تشرين الثاني / 1954م، ص1.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 682، 23/ كانون الثاني / 1955م، ص1؛ الجريدة، بيروت، العدد 668، 11/آذار / 1955م، ص8؛ البناء، بيروت، العدد 324، 16/آذار/1955م، ص2؛ الحياة، بيروت، العدد 2672، 20 كانون الثاني /1955م، ص2.

24/ نيسان/ 1955م، الفرصة المواتية لهؤلاء القادة للتعبير عن المخاوف التي تساورهم والآمال التي تراودهم في إقامة نظام عالمي يسوده السلام والتعاون بين الدول[1].

ومن الجدير بالذكر أن أربعاً وعشرين دولة كانت قد استجابت لهذه الدعوة[2] من بينها مصر وسوريا التي تشكل وفداهما على الفور فضم الوفد المصري كلاً من الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً، والدكتور محمود فوزي، والسيد صلاح سالم، والأميرالاي محمود رياض أعضاء، أما الوفد السوري فقد تشكل من السادة خالد العظم وزير الخارجية رئيساً، والدكتور فاخر الكيالي وزير الاقتصاد الوطني، والدكتور مأمون الكزبري وزير العدل، وأحمد الشقيري سفير سوريا في القاهرة، وصلاح الدين البيطار وصلاح عقيل أعضاء والدكتور أديب الداوودي مدير مؤسسة اللاجئين، والرئيس هيثم الكيلاني مستشارين والسيد موفق القدسي سكرتيراً[3].

ولتنسيق سياسة وموقف الوفود العربية في مباحثات المؤتمر دعا الرئيس جمال عبد الناصر رؤساء الوفود العربية التسع إلى اجتماع عقد في مقر إقامته، خاصة وأن المؤتمر جاء في فترة كانت فيها فكرة الأحلاف الاستعمارية تنمو في الحياة السياسية، فلا غرو أن نجد مصر تتمسك بسياسة الحياد ومحاربة الأحلاف. وأن تبني علاقاتها مع الدول الكبرى بشكل مستقل، قائم على أساس صداقة ومودة من يصادقنا وعداء ودفاع عن كرامتنا ضد من يعادينا[4].

---

(1) محيي الدين، جهاد مجيد، 1982م، مؤتمر باندونغ الحدث التاريخي، آفاق عربية، بغداد، العددان 11-12،ص-ص: 1-6.

(2) وهذه الدول هي: أفغانستان، كمبوديا، اتحاد أفريقية الوسطى، الصين، مصر، الحبشة، ساحل الذهب (غانا)، إيران، العراق، اليابان، الأردن، سوريا، لبنان، السعودية، تركيا، فيتنام الشمالية، فيتنام الجنوبية، نيبال، الفلبين، ليبيا، السودان، ليبيريا، لاوس، الحسني، عبد الرزاق، 1988، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 196. وللإطلاع على مقررات المؤتمر انظر: ص-ص: 197-204.

(3) البناء، بيروت، العدد 344، 10/نيسان/1955م، ص2.

(4) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في افتتاح الموسم الثقافي للقوات المسلحة في 31/آذار 1955م، في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص-ص: 288-296؛ الرافعي، عبد الرحمن، 1957، حياد مصر يخدم السلام العالمي وعلينا أن نتمسك بسياسة الحياد، مجلة الهلال، القاهرة، مج65، ج3، ص: 13.

انقسمت الدول في المؤتمر إلى قسمين أحدهما وبضمنه مصر ويدعو إلى مقاطعة الأحلاف العسكرية والثاني وبضمنه العراق ويدعو لقبول الأحلاف، أما بالنسبة للحكومة السورية، فكانت قد جرت بينها وبين الحكومة المصرية اتصالات قبل عقد مؤتمر باندونغ، وذلك للانتهاج سياسة عربية موحدة تهدف إلى إبراز الشخصية العربية في المجال الدولي. وتعمل بتنسيق مدروس من اجل تقوية المواقف العربية في المحافل الدولية[1].

وعلى هامش المؤتمر اجتمع خالد العظم وزير الخارجية ورئيس الوفد السوري بالرئيس جمال عبد الناصر رئيس الوفد المصري، واتفقا على تدعيم سياسة عدم الانحياز ومحاربة حلف بغداد وأهدافه في المنطقة العربية والدعوة إلى الوحدة العربية المباشرة، كما اتفقا على جميع النقاط الفنية والعسكرية المتعلقة بالميثاق العسكري الثنائي، وأن لجنة فنية سيتم تشكيلها لوضع صيغة الميثاق النهائية[2].

وهكذا التقت السياستان الخارجيتان المصرية والسورية مرة أخرى لتأخذ موقفاً موحداً تجاه الأحداث العالمية والعربية التي تحدث وذلك كنتيجة طبيعية للتنسيق المسبق بين مصر وسوريا، وأدى هذا الالتقاء إلى جعل العلاقة بين حكومة الثورة في مصر وحزب البعث في سوريا علاقة إيجابية ما لبثت أن تحولت إلى تعاون قائم على الإعجاب والثقة.

الميثاق العسكري المصري السوري 1955م:

شهدت سوريا في أعقاب استقالة فارس الخوري رئيس الوزراء يوم 7/شباط/1955م أزمة وزارية استمرت أسبوعاً، مما دفع بممثلي الجبهة الائتلافية المؤلفة من الكتلة الديمقراطية برئاسة خالد العظم، والحزب الوطني برئاسة منير العجلاني إلى مقابلة الرئيس هاشم الأتاسي، وتقديم مذكرة طالبوا فيها تكليف صبري العسلي برئاسة الوزراء وذلك استناداً إلى نصوص الدستور التي تقضي بأن

(1) الدفاع، عمان، العدد 5830، 17/ نيسان / 1955، ص1.

(2) الدفاع، عمان، العدد 5837، 25/ نيسان / 1955، ص1.

يكلف على ضوء الاستشارات الرجل الذي تلتف حوله أكثرية برلمانية[1].

وعلى هذا الأساس تشكلت في سوريا وزارة جديدة بتاريخ 13/شباط/1955م، برئاسة صبري العسلي رئيس الحزب الوطني، تتفق مع مصر في معاداة حلف بغداد. وبدأت سوريا مرحلة جديدة في السياسة الخارجية، فأسرعت مصر لتأييد هذه الوزارة الجديدة[2].

وفي البيان الوزاري الذي ألقاه العسلي أمام المجلس النيابي السوري بتاريخ 22/شباط/1955م والذي جرى على أساسه التصويت على الثقة، أعلن تبنيه لأفكار مصر في السياسة الخارجية وقال: " إن حكومته توافق على توصية مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الأول المنعقد في القاهرة، والتي تحتم علينا رفض الأحلاف وعدم الانضمام إلى الحلف العراقي التركي"[3]. وهذا ما جعله فوز بثقة المجلس النيابي السوري يوم 24/شباط/1955م بأكثرية (66) صوتاً مقابل (53) صوتاً[4]. وكانت أول مهمة أمام الوزارة السورية الجديدة هي تقرير موقفها من مشروع الاتحاد الفيدرالي المصري الذي سيطرحه صلاح سالم للمناقشة عندما يصل إلى دمشق، هذا المشروع القاضي بإنشاء قيادة عربية موحدة لجيش عربي

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 645، 12/شباط/1955م، ص-ص: 1-8؛ وقد عارض حزب الشعب ذلك لأنه كان يؤيد سياسة العراق انظر: الجريدة، بيروت، العدد 646، 13/ شباط / 1955م، ص-ص: 1-8.

(2) النهار، بيروت، العدد 588، 174/شباط/1955م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 644، 11/شباط/1955. ص-ص: 1-9؛ الجريدة بيروت العدد 630، 50/كانون الثاني/1955م، ص: 3.

(3) النهار، بيروت، العدد 588، 17/شباط / 1955م ، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 644، 11/شباط/1955م.ص، ص-ص: 1-8.

(4) كان مجموع الحضور 121 نائباً في المجلس النيابي السوري، منح الثقة للحكومة منهم 66 هم: نائباً من حزب البعث العربي الاشتراكي، 15 نائباً من الكتلة الديمقراطية، 7 نواب من الحزب الوطني، 5 نواب من العشائر، 6 نواب من حركة التحرير، 2 من الحزب التعاوني، و 15 نائباً من المستقلين. في حين حجب الثقة 53 نائباً هم: 22 نائباً لحزب الشعب، و 13 من العشائر و 4 من الكتلة الإسلامية و 3 مستقلون. علماً بأنه في نفس اليوم تم التوقيع على حلف بغداد. الجريدة، بيروت، العدد 656 ، 25/شباط/1995م. ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 2703، 25/شباط/1955م، ص: 1.

موحد من الدول التي ترفض الانضمام إلى حلف بغداد[1]. وفي هذا الإطار أشار خالد العظم وزير الخارجية السورية إلى أن سوريا على أتم الاستعداد لبذل كل ما فيه وسعها من أجل إنشاء جيش عربي موحد تحت قيام مصر. وتحدث عن زيارة صلاح سالم لدمشق فقال: "إن سوريا ترقب هذه الزيارة للدخول معه في مباحثات تفصيلية حول الشؤون العربية، وقد أعرب عن ارتياحه للمساعي المتواصلة التي تبذلها مصر في سبيل تحقيق التقارب والالتقاء مع سوريا"[2]. وعقدت مباحثات مصرية سورية سبقت توقيع الميثاق العسكري قسمت إلى مرحلتين هما: .

أ- المرحلة الأولى 26/شباط - 10/نيسان/1955م:

وصل صلاح سالم وزير الإرشاد القومي موفد الحكومة المصرية إلى دمشق يوم 26/شباط/1955م، وفور وصوله صرح بأنه ما دام العراق قد وقع على حلف بغداد بتاريخ 24/شباط/1955م مع تركيا، فإن ميثاق الضمان الجماعي العربي لم يعد له وجود[3]. واقترح بدلاً منه اتحاداً فيدرالياً بقيادة عسكرية مشتركة، وسياسة خارجية موحدة، وتوحيداً في الأمور الاقتصادية الثقافية، ثم تدعى إليه جميع الدول العربية ما عدا العراق[4].

وبعد هذا كله يمكن القول إن ردود الفعل التي قامت بها كل من مصر وسوريا على حلف بغداد، شكلت عامل تجاوب وتقارب ونقطة التقاء أخرى بين الحكومتين المصرية والسورية، في مواجهة ورفض ذلك الحلف. وهكذا فإن النضال المشترك ضد

---

(1) البناء، بيروت، العدد 307، 23/شباط/1955م، ص-ص: 1-2؛ البناء، بيروت، العدد 308، 32/شباط/1955م. ص2.

(2) فلسطين، عمان، العدد 1511-15، 26،90/شباط/1955م، ص: 6؛ البناء، بيروت، العدد 9، 3، 24/شباط/1955م، ص2.

(3) الدفاع، عمان، العدد 5788، 27/شباط/1955م، ص: 1؛ الحياة بيروت، العدد 2705، 27/شباط/1955م، ص: 2

(4) البناء، بيروت، العدد 311، 27/شباط/1955م، ص-ص: 1-2؛ الدفاع، عمان، العدد 5789، 28/شباط/1955م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 2705، 24/شباط/1955م، ص: 3.

الأحلاف بين مصر وسوريا، كان قد قرب بين استراتيجية البلدين.

واصل صلاح سالم اجتماعاته في دمشق لبحث مشروعه، فعقد بتاريخ 28/شباط/1955م اجتماعاً في وزارة الدفاع السورية حضره عن الجانب السوري كل من خالد العظم وزير الخارجية والدفاع الوطني بالوكالة، والزعيم شوكت شقير رئيس أركان حرب الجيش، وعن الجانب المصري صلاح سالم وزير الإرشاد القومي، والاميرالاي محمود رياض الموفد المصري والسفير المصري في دمشق، وصرح العظم عقب الاجتماع: "بأنهم بحثوا في النواحي العسكرية المتعلقة بالضمان الجماعي الجديد، وكيفية إنشاء قيادة عامة ضمن هذا المشروع، وما يتفرع عنها عن أمور عسكرية". وصرح صلاح سالم قائلاً: "أن المحادثات المصرية السورية قد أسفرت عن تعهد الطرفين بالمبادرة لإنشاء حلف عربي ينص على توحيد الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين الأقطار التي تعارض حلف بغداد"(1).

ومن الجدير بالذكر أن هذا التصريح كان قد آثار اهتمام نواب المعارضة في مجلس النواب السوري، وخاصة نواب حزب الشعب، فخلال إحدى جلسات المجلس سأل أحد نواب الحزب رئيس الوزراء، عن صحة ما جاء في التصريح حول اتفاق الحكومتين اتفاقاً شاملاً وتعهدهما لإنشاء حلف شامل، فكان رد العسلي أن الحكومة وقعت بياناً مشتركاً سينشر بعد يومين أو ثلاثة(2).

وهذا ما حدث فعلاً ففي نهاية الزيارة التي قام بها صلاح سالم أعلن في دمشق يوم 6/آذار/1955م بيان مشترك، كان أهم ما جاء فيه ما يلي: " ... ولما كان الاتفاق تاما بين الحكومتين المصرية والسورية في السياسة الخارجية فقد تشاور الطرفان بالموقف العربي في الظروف الراهنة وتبادلا الرأي في الوسائل المؤدية إلى تعزيز الكيان العربي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً فوجدت الحكومتان أن الأسس التالية هي

---

(1) النهار، بيروت، العدد 589، 1 /آذار/ 1955م ، ص: 1؛ فلسطين، عمان، العدد 1513-9017، 1/آذار/1955م، ص:4؛ الحياة، بيروت، العدد 2706، 1/آذار / 1955م، ص: 3؛ الجريدة، بيروت، العدد 659، 1/آذار/1955م، ص-ص: 1-8: الدفاع، بيروت، العدد 5790، 1/آذار/1955م. ص: 1

(2) النهار، بيروت، العدد 5893، 4/آذار/1955م، ص1:

الضامنة لتحقيق هذه الأهداف:

أولاً: عدم الانضمام إلى الحلف التركي العراقي أو أية أحلاف أخرى.

ثانياً: إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ترتكز على الأمور التالية:

أ- الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة.

ب- إنشاء قيادة مشتركة دائمة لها مقر رئيسي تشرف على تدريب القوات العسكرية، التي تضعها كل دولة تحت تصرف تلك القيادة، وعلى تسليحها وتنظيمها وتوزيعها وفقاً للخطة الدفاعية المشتركة، كما تتولى هذه القيادة تنسيق الصناعات الحربية والمواصلات اللازمة للأغراض العسكرية.

ج- عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية عسكرية أو سياسية بدون موافقة بقية أعضاء المنظمة.

د- دعم الاقتصاد بين دول المنظمة تمهيداً لتحقيق الوحدة الاقتصادية الجامعة، ويتبنى الفريقان الأمور التالية:

1- أحداث مصرف عربي يصدر نقداً عربياً، وتؤلف لجنة فنية لوضع قواعد هذا المشروع وتهيئة لإقراره.

2- إعادة النظر في نظام التبادل التجاري العربي المعمول به حالياً رغبة في تعزيزه وتوطيده بإعفاء المنتجات والمصنوعات المحلية من الرسوم الجمركية أو تخفيض هذه الرسوم الجمركية لأدنى حد ممكن.

3- تشجيع تأليف شركات مساهمة برؤوس أموال عربية مشتركة للقيام بمشاريع زراعية وصناعية واسعة وبأعمال الملاحة الجوية والبحرية والتأمين وغيرها.

4- تأليف مجلس اقتصادي عربي لتوجيه هذه السياسة الاقتصادية والإشراف عليها.

ثالثاً: الاتصال بالحكومات العربية لعرض الأسس والمبادئ المذكورة في هذا البيان، ودعوة الدول العربية الموافقة عليها إلى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع

تفاصيلها لأقرارها وإنفاذها فور إبرامها. على أن يعقد هذا المؤتمر خلال شهر آذار/1955م، وأن يضم رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطني والمالية والاقتصاد. ورؤساء الأركان العامة[1].

رابعاً: انتهاج سياسة عربية مستقلة وموحدة. وكان هذا البيان بمثابة الخطوة الأولى التي تمت كحماية للاستقلال العربي بوجه الخطر الاستعماري، كما كان أول خطوة عربية تقدم عليها مصر بعد أغراقها في انعزاليتها".

وهكذا ونتيجة لاتفاق وجهات النظر المصرية والسورية حيال المشروع المصري للدفاع صدر هذا البيان المشترك. وحتى تكون الدعوة ذات فعالية، تشكل وفد سوري مصري مشترك برئاسة خالد العظم، وصلاح سالم لزيارة كل من عمان وبيروت والرياض لمفاتحتها بالمشروع الفيدرالي، والقيادة الموحدة، وتبني الأسس والمبادئ التي نادى بها البيان المشترك، وإعلان الاشتراك في هذا البيان، ليصار إلى عقد مؤتمر تصاغ فيه نصوص ميثاق قومي يحقق هذه الأغراض ويوضع موضع التنفيذ من قبل جميع الأقطار العربية الموقعة عليه فور إبرامه. فقبلت الرياض بالمشروع وطلبت عمان مهلة وقررت بيروت الوقوف على الحياد[2]. وعقدت الوزارة السورية اجتماعين بحثت خلالهما النتائج التي أسفرت عنها المحادثات المصرية السورية، وصرح مصدر رسمي سوري عقب الاجتماعين: "بأن الميثاق العربي هو حلف دفاعي محض وغير موجه بشكل من الأشكال ضد تركيا أو غيرها إنما هو للدفاع عن العرب ضد الخطر

---

(1) الجريدة، بيروت، العددان 662، 665، 4، 7/آذار/1955م، ص-ص: 1-8 و ص: 3؛ الهدى، نيويورك، العددان 8 و 13، 4 و 11/ آذار/1955م، ص: 1 و ص: 2؛ الأنباء، العدد 188، 4/آذار/1955م، ص: 1؛ العمل، بيروت 2724، 5/آذار/1955م، ص: 1؛ البناء، بيروت العدد 317، 4/آذار/1955م؛ ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 2709، 4/آذار/1955م، ص: 3.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 622، 4/ آذار/ 1955م، ص: 8؛ الدفاع، عمان، العددان 5793 و 5796، 804/آذار/ 1955م، ص: 1 و ص: 1؛ البناء، بيروت، العددان 313 و 316، 3، 7/آذار/1955م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، العدد 1515-9019، 3/آذار/1955م، ص: 1؛ البناء، بيروت، العدد 312، 28/شباط/1955م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 5894، 5/أذار/1955م، ص: 1.

الصهيوني"[1]. هذا وقد فسر هذا التصريح بأنه دليل على تذبذب الموقف السوري، ولاسيما بعد إنذار تركيا باتخاذ تدابير تلائم السياسة السورية المتبعة تجاه حكومة أنقرة[2].

واستمرت اللقاءات والمباحثات المصرية السورية، وانتهت بعقد مؤتمر في القاهرة بتاريخ 30/آذار/1955م لوضع الصيغة النهائية لمشروع الميثاق الثنائي واستمر هذا المؤتمر خمسة أيام، مثل سوريا فيه كل من خالد العظم وزير الخارجية رئيساً، وفاخر الكيالي وزير الاقتصاد الوطني، والزعيم شوكت شقير رئيس الأركان العامة للجيش أعضاء[3].

وحمل الوفد السوري معه مشروع مسودة أعدتها الحكومة السورية على ضوء البيان الثنائي الذي صدر في دمشق يوم 6/آذار/1955م ومحادثات الوفد السوري في بغداد من شأنه أن يجمع الدول العربية في صعيد واحد ضد الخطر الإسرائيلي، وسيعرض هذا المشروع في القاهرة ليبحث إلى جانب المشروع المصري الذي بعثت به مصر منذ أسبوع إلى دمشق لعرضه على الحكومة السورية وأخذ وجهة نظرها فيه[4].

أولاً: المشروع السوري،

تضمنت مسودة المشروع السوري للميثاق الثنائي عدة نقاط أهمها:

أ- السوق الاقتصادي الواحدة.

ب- إلغاء الحواجز الجمركية.

---

(1) فلسطين، عمان، العدد 1514-18، 9، 2/آذار/1955م، ص: 1؛ النهار، العدد 5899، 11/آذار/1955م، ص: 1؛ العمل بيروت، العدد 2729، 11/آذار/1955م، ص: 1؛ البناء، بيروت، العدد 316، 11/آذار/1955م؛ الجريدة، بيروت، العدد 669، 11/أذار/1955م، ص: 1

(2) البناء، بيروت، العدد 355، 30/ آذار/ 1955، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 684، 30/آذار/1955م، ص: 1.

(3) العمل، بيروت، العدد 2729، 11/آذار/1955م، ص: 5.

(4) النهار، بيروت، العدد 5914، 29/آذار/1955م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 5911، 25/آذار/1955م، ص: 1.

جـ- حرية تنقل الرساميل والأشخاص.

د- إعطاء المجالس (مجلس الوزراء والخارجية الدائم، والمجلس العسكري، والمجلس الاقتصادي) صلاحيات واسعة لرسم سياسة الدول الأعضاء في تلك الحقول على أسس اتحادية ملزمة.

هـ- إنشاء صندوق مشترك تموله الدول الأعضاء ليشرف وينفق على مشاريع التسليح وإنشاء الصناعات الحربية الثقيلة للجيش الموحد التابع للميثاق. وفي الوقت الذي يمكن المضي قدماً في تشكيل الميثاق الثنائي بين مصر وسوريا، وإنشاء القيادة العسكرية الموحدة، فأنه يمكن للعراق المضي قدماً في حلفه مع تركيا والاشتراك في درء الخطر الإسرائيلي عن العالم العربي. ويلاحظ أن المشروع السوري كان يستهدف جعل السياسة الخارجية للدول العربية مستوحاة من تأمين المصالح القومية للأمة العربية دون أي استثناء.

ثانياً: المشروع المصري:

تضمنت مسودة المشروع المصري للميثاق الثنائي عدة نقاط أهمها:

أ- إنشاء الميثاق الثنائي على أسس متشابهة تماماً للأسس التي تضمنها ميثاق الضمان الجماعي العربي.

ب- يلغي الميثاق الثنائي أوتوماتيكياً ميثاق الضمان الجماعي، بحيث يتعذر قيام أي تعاون بين الميثاق الثنائي وبين العراق، ما دام العراق مستمراً في تحالفه مع تركيا[1].

وخلال المناقشات التي دارت بين الوفدين المصري والسوري حول المشروعين ظهرت الخلافات واضحة وكانت نقطة الخلاف الرئيسة تتمثل في إفساح المجال أمام العراق في المجموعة العربية وذلك بالنص على إبقاء ميثاق الضمان الجماعي العربي الموقع عليه بتاريخ 13/نيسان/1950م ساري المفعول كأداة لتنظيم العلاقات العسكرية

---

(1) البناء، بيروت، العدد 355، 30/آذار/1955م، ص: 4.

والاقتصادية بين العراق وبين دول الميثاق، ضد الخطر الإسرائيلي بشكل يحول دون تأثر دول الميثاق بالتزامات العراق الناجمة عن معاهدته الدفاعية مع تركيا، ودون تأثر تركيا بالتزامات العراق الناجمة عن اشتراكه في ميثاق الضمان الجماعي العربي [1].

وعلى أثر ظهور الخلافات وخاصة بعد أن رفضت الحكومة المصرية الكثير من المقترحات السورية سواء المتعلقة بالعراق او المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، فقد طلب الوفد السوري تعليق المؤتمر إلى أن يتسنى له الرجوع إلى حكومته واستشارتها في النتائج التي توصل إليها المؤتمر، ونقاط الخلاف والمشاكل التي اعترضت طريق المباحثات التمهيدية لوضع صيغة نهائية لميثاق ثنائي مصري سوري.

عاد الوفد السوري إلى دمشق وبدأ بدراسة المشروعين المصري والسوري دراسة عميقة ومفصلة وذلك خلال اجتماعات عقدها مجلس الوزراء السوري الذي انقسم على نفسه إلى ثلاثة أقسام كل قسم يتبنى رأياً حيال المباحثات التي دارت في القاهرة. فأول هذه الآراء، كان يصر على المقترحات التي أبدأها السيد خالد العظم في مؤتمر القاهرة الأخير الداعية إلى إنشاء شبه اتحاد فيدرالي بين مصر وسوريا، على اعتبار أن هذا الإجراء يشكل طريقة أقوى من حيث التعاون الدفاعي ضد الخطر الإسرائيلي. والرأي الثاني يقول بالتنازل عن هذه المقترحات بعد أن رفضت الحكومة المصرية القبول بها، باعتبار أنها غير عملية. والتسليم بوجهة نظر الحكومة المصرية. اما الرأي الثالث فهو القائل بوضع حل وسط على أساس توقيع مشروع المسودة المصرية، باعتبارها الميثاق الرسمي على أن تبحث الاقتراحات السورية، وتصدر في ملاحق تفسيرية متى تم الاتفاق عليها على أن تتعهد مصر سلفاً بقبول المبادئ الرئيسة القائمة عليها هذه المقترحات [2].

وهكذا انتهت المرحلة الأولى من المباحثات دون التوصل إلى نتيجة نهائية بشأن

---

(1) البناء، بيروت، العدد 335، 30/آذار/1955م، ص: 1، النهار، بيروت، العدد 5911، 29/آذار/1955م، ص: 1.

(2) البناء، بيروت، العدد 342، 8/نيسان/1955م، ص: 1.

صيغة موحدة للميثاق الثنائي، لكن المؤشرات بدأت تظهر وخصوصاً على الساحة السورية بالأخذ بالرأي الثالث من الآراء التي انقسم إليها مجلس الوزراء السوري والتي وردت سابقاً، فعلى الصعيد السوري عقد ضباط الجيش السوري سلسلة من الاجتماعات في مطلع شهر آيار/1955م وخرجوا بقرارات جماعية تنص على:

1- مقاومة الاتحاد مع العراق بوضعه الحالي.

2- مقاومة التحالف مع الغرب بأي شكل من الأشكال.

3- تأييد التحالف مع مصر لدرء الخطر الصهيوني[1].

ب- المرحلة الثانية 21/أيلول - 20/تشرين الأول /1955م:

انتهت المرحلة الأولى من المباحثات ولم يتوصل الجانبان المصري والسوري إلى وضع صيغة نهائية للميثاق الثنائي، وظهرت خلافات تركزت حول وضع العراق والموقف منه. وخلال هذه الأثناء قامت إسرائيل بسلسلة من الاعتداءات المتكررة على الحدود السورية، والعمل على تحويل مجرى نهر الأردن مما دفع ضباط الجيش السوري إلى القرار بضرورة التحالف مع مصر لدرء الخطر الصهيوني، وكان لهذا الوضع الحرج دور كبير في ترجيح الرأي الثالث القائل بتوقيع المشروع المصري باعتباره الميثاق الرسمي. وهذا شجع على العودة إلى المباحثات والتي جرت خلال شهري أيلول وتشرين الأول من عام 1955م، فما الذي حدث في المرحلة الثانية من هذه المباحثات؟

كانت حكومة العسلي قد استقالت وتشكلت حكومة جديدة في سوريا برئاسة سعيد الغزي، وذلك بتاريخ 13/أيلول/1955م وفي البيان الوزاري الذي ألقاه سعيد الغزى أمام مجلس النواب، والذي على أساسه حصل على ثقة المجلس قال: "إن سوريا تحافظ على موقفها العدائي للأحلاف الأجنبية، وإنها ستستأنف المباحثات الرسمية حول الميثاق العربي مع الحكومية المصرية"[2].

---

(1) فلسطين، عمان، العدد 1571-9075، 7/أيار/1955م؛ ص-ص: 1-6.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 833، 21/أيلول/1955م، ص-ص: 1-8؛ الهدى - نيويورك ، العدد 158، 27/أيلول/1955م، ص: 5.

وجرت سلسلة من الاجتماعات انتهت بالتوقيع على الميثاق الثنائي، خاصة بعد أن طلبت الحكومة المصرية من الحكومة السورية ضرورة الجواب الحاسم فيما يتعلق بالميثاق الثنائي خلال فترة محدودة من الوقت، على أثر تقديم الوفد السوري اقتراحاً يقول بعقد ميثاق قومي عربي يوفق إلى حد ما بين الأطراف المتنافرة في المجموعة العربية وذلك في اجتماع عقد بتاريخ 15/ تشرين الأول / 1955م[1]. فعرض هذا الطلب على مجس الوزراء السوري. وجاء القرار أن المجلس على اختلاف نزعاته الحزبية ليحبذ تحقيق الميثاق الثنائي مع مصر[2].

ولذلك تم التوقيع على الاتفاق العسكري بين مصر وسوريا بتاريخ 20/تشرين الأول / 1955م، بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات حصرت الاتفاق بالناحية العسكرية فقط. وقد وقع الاتفاق عن الحكومة السورية وزير الدفاع رشاد برمدا، وعن الحكومة المصرية سفيرها في دمشق الاميرالاي محمود رياض، وفيما يلي ملخص موجز لأهم مواد الاتفاق:

- **مادة (1):** تؤكد الدولتان المتعاقدتان تمسكهما بالسلام والأمن وحل جميع منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية.
- **مادة (2):** تقرر الدولتان أن كل اعتداء مسلح يقع على إحداهما أو على قواتهما يعتبر موجهاً ضدهما معاً.
- **مادة (3):** تتشاور الدولتان المتعاقدتان بناء على طلب إحداهما كلما تعكرت العلاقات الدولية لدرجة تؤثر على أحد الأجزاء العربية في الوطن العربي.
- **مادة (4):** إذا وقع اعتداء مفاجئ على حدود إحدى الدولتين المتعاقدتين أو على قواتهما، تتخذ الدولتين على الفور التدابير العسكرية لصد هذا العدوان.
- **مادة (5):** اتفق الطرفان المتعاقدان على إنشاء:

  أ- مجلس أعلى.

  ب- مجلس للحرب.

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 855، 16/تشرين الأول/1955م، ص: 1.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 18/تشرين الأول/1955م، ص: 1.

ج- قيادة مشتركة.

- **مادة (6):** يتشكل المجلس الأعلى من وزراء الخارجية، ووزراء الدفاع عن البلدين ويكون له سلطة رسمية يخضع لها قائد القيادة الموحدة.
- **مادة (7):** يتكون مجلس الحرب من رؤساء أركان الحرب من جيشي الدولتين المتعاقدتين، وهو هيئة استشارية للمجلس الأعلى.
- **مادة (8):** تشمل القيادة المشتركة العامة قائد مجلس أركان حرب للوحدات التي تحت تصرف القيادة المشتركة، ولها صفة الدوام وتمارس أعمالها في زمن السلم والحرب.
- **مادة (9):** يضع الطرفان المتعاقدان تحت تصرف القيادة المشتركة في حالتي السلم والحرب جميع قواتهما الموجودة تحت السلاح.
- **مادة (10):** ينشأ صندوق مشترك يشترك فيه الطرفان المتعاقدان بقصد تغطية النفقات الضرورية للقيادة المشتركة، وتكون نسبة المدفوعات 65٪ لمصر و 38٪ لسوريا.
- **مادة (11):** هذه المعاهدة لا تتضمن أي شروط تؤثر على الحقوق والالتزامات المترتبة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- **مادة (12):** مدة المعاهدة خمس سنوات تجدد تلقائياً.
- **مادة (13):** يصدق على المعاهدة بالوسائل الدستورية المعمول بها في البلدين. ويتم تبادل الوثائق الخاصة بالتصديق في وزارة الخارجية السورية في دمشق في موعد أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاق الذي ينفذ عقب تبادل وثائق التصديق[1].

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 859، 21/تشرين الأول/1955م، ص-ص: 1-8؛ الدفاع، عمان، العدد 5984، 20/تشرين الأول/1955م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 2919، 21/تشرين الأول/1955م، ص: 1؛ الهدى، نيويورك، العدد 175، 21/تشرين الأول/ 1955م، ص: 1؛ عمان، لا يوجد عدد ، 20، 21 و 23/ تشرين الأول / 1955م، ص-ص: 1-8 و ص-ص: 1-8 و ص-ص: 1-8؛ النهار، بيروت، العدد 6089، 2/تشرين الأول/1955م، ص: 1

Major, John, 1963, the search for Arab unity, International Affairs, Vol. 39, No4, P: 556.

ووضع الميثاق العسكري موقع التنفيذ، بعد أن استكمل جميع الإجراءات الدستورية. وقد اقترنت موافقة مجلس النواب السوري بالإجماع على الاتفاق بتوقيع الرئيس شكري القوتلي يوم 8/تشرين الثاني/1955م. وقد جرى تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية بين محمود رياض سفير مصر في القاهرة وسعيد الغزي رئيس الوزراء السوري، وأعلن أن لجنة عسكرية برئاسة العقيد جمال فيصل مساعد هيئة الأركان العامة ستسافر إلى القاهرة لتستلم مركزها في القيادة المشتركة، ولتشترك في المجلس الحربي الأعلى على وضع الخطط اللازمة لتنفيذ نصوص الاتفاق، وقد بعث القوتلي والغزي ببرقيات إلى الرئيس جمال عبد الناصر يبلغانه فيها بوضع الميثاق العسكري موضع التنفيذ ويعربان عن أملهما في أن يكون هذا الميثاق أساساً للوحدة الشاملة[1].

وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر ان هذه الاتفاقية: "هي فاتحة مستقبل جديد، فالتاريخ يرينا أنه إذا ما اتحدت سوريا ومصر فإنهما ستحميان العالم الشرقي من جميع الأخطار التي يمكن أن تهدده، وهذا ما حدث بالضبط أيام الصليبيين، فعندما تحالفت سوريا مع مصر استطاعتا أن تقوما معاً بحماية العالم الإسلامي من الأخطاء التي كان يخشاها، أما اليوم فستحمي سوريا ومصر الوطن العربي من الصهيونية"[2].

وفي حديث للرئيس جمال عبد الناصر قال: "إن المواثيق الثنائية التي تأخذ طريقها الآن بين الدول العربية من غير إشراك الدول الكبرى فيها تعتبر الحجر الأول في سبيل الوحدة العربية الخالصة للعروبة وحدها، وهي أيضاً الوسيلة التي تؤمن الدول العربية على سلامتها دون أن تضيع شخصيتها، ودون أن ينتقص استقلالها او تتأثر مصالحا" وقال: "إن هذه المواثيق العربية الثنائية وسيلة من وسائل الدفاع، وهي تعزيز الاستقلال وتأكيد للسيادة وحصن ضد تلاعب الدول الكبرى بمقدرات الدول الصغرى، وعلى هذا فإن هذه المواثيق تحقق النظرية التي تقول أن الدفاع في أي

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 5999، 7/تشرين الثاني/1955م، ص-ص: 1-3؛ الهدى، نيويورك، العدد 189، 9/تشرين الثاني/1955م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقمي عدد 80/تشرين الثاني/1955م، ص: 8.

(2) الأهرام، القاهرة، العدد 25173، 9/تشرين الثاني/1955م، ص: 1.

منطقة يجب أن ينبثق من المنطقة ذاتها لصالحها وصالح أبنائها" وأختتم حديثه بقوله:" إننا اليوم نمر في نقطة تحول في تاريخ أمتنا العربية... لقد طالبنا دائماً بأسباب القوة فمنعت عنا، لا لسبب إلا لنشعر بضعفنا... واليوم تشعر الأمة العربية بأنها تخلصت من السيطرة ومن احتكار السلاح الذي استخدم دائماً للانتقاص من سيادتنا"[1].

وعقد مجلس الدفاع الأعلى للميثاق المصري السوري أول جلسة له يوم 8/تشرين الثاني/1955م، ويتألف هذا المجلس من اللواء عبد الحكيم عامر، واللواء محمد إبراهيم، واللواء سيف اليزل خليفة عن مصر، ومن العقيد جمال فيصل، والمقدم أحمد عبد الكريم عن سوريا. وقرر المجلس إسناد القيادة العامة للقوات المصرية السورية المشتركة للواء عبد الحكيم عامر[2]

وصرح الرئيس جمال عبد الناصر: " أن الميثاق يحقق قيادة مشتركة حقيقة لأول مرة، ويعتبر خطوة عملية في سبيل نصره العروبة واستخلاص حقوقهم المغتصبة، وتحقيق الوحدة العربية". ورد الغزي بالقول: "إن الميثاق خطوة عملية ستؤدي حتماً لوحة العرب ورفع شأنهم"[3].

وبتاريخ 24/تشرين الثاني / 1955م، وصل عبد الحكيم عامر إلى دمشق لاستطلاع الموقع العسكري وللبحث في تطبيق بنود الميثاق العسكري، وبدأت البعثة اجتماعاتها مع العسكريين السوريين فور وصولها وفهم أن أربعة من الضباط أعضاء البعثة، وهم قائد الجناح أحمد زهري، والصاغ يسري منصور، والصاغ علي عثمان، والملازم بديع عبد الله سيبقون في دمشق كممثلين عن البعثة العسكرية المصرية للجيش الموحد[4].

---

(1) حديث خاص للرئيس جمال عبد الناصر إلى مراسل وكالة الأنباء المصرية ببيروت في 22/تشرين الأول/1955م. في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص-ص: 427-428.

(2) الهدى، نيويورك، العدد 200، 30/تشرين الثاني/1955م، ص: 1.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 874،/تشرين الثاني/1955م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6001، 9/تشرين الثاني/1955م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 9/تشرين الثاني/1955م، ص: 1

(4) الدفاع، عمان، العدد 6015/ 25/تشرين الثاني/1955م، ص: ؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 25، 26/تشرين الثاني/1955م، ص: 1، ص: 8.

وأعلن اللواء عبد الحكيم عامر عن تبرع الجيش المصري بمبلغ وقدره (10.000.000) ليرة سورية لمشروع أسبوع التسلح السوري، كما وصل إلى دمشق عدد من الطائرات المصرية كخطوة نحو وضع الميثاق الثنائي موضع التنفيذ والتدريب المشترك. وإن مناورات حربية مشتركة لسلاح الجو المشترك التابع للقيادة الموحدة ستجري في سوريا قريباً[1]. وهكذا فقد أدى هذا الميثاق إلى تقارب لابد منه.

وحاولت إسرائيل وضع هذا الحلف موضع الامتحان والتي أرادت أن تثبت لسوريا عدم فاعلية وجدوى هذا الميثاق الدفاعي المشترك الذي وقعته مع مصر. وذلك بسلسلة من الحوادث والاعتداءات التي ارتكبتها، وبإبراز خطر الحرب في هذه المنطقة بغرض التدخل السافر للدول الغربية[2]، والأمر الذي لاشك فيه أن خطوة إبرام الميثاق لم ترض إسرائيل والدول التي ترعاها، ليس لأن الميثاق خطر على الأمن ولكن لأنه إحدى الوسائل التي تبني الكيان العربي وتقويه، وكل تقوية للعرب لا تكون تهديداً للسلم وإنما هي إضعاف للنفوذ الأجنبي وتثبيت للسلم على أسس صحيحة.

ولذلك قامت إسرائيل خلال الفترة من 25/تشرين الأول/1955-11/كانون الأول/1955م بسلسلة من الاعتداءات والغارات العسكرية على بعض مواقع القوات السورية، وبعض القرى في منطقة بحيرية طبريا فقتلت (36) من السوريين مقابل (6) من الإسرائيليين[3]. وعبرت صحيفة الجير وسلم بوست "Jerusalem Post" الصهيونية عن الأمل في أن تكون هذه الغارات قد أقنعت السوريين بأن الميثاق العسكري مع مصر قد زاد الخطر الذي تتعرض له سوريا بدلاً ن أن يضمن الدفاع عنها[4].

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 29/تشرين الثاني/1955م، ص: 1؛ الدفاع، عمان لعدد 6018، 29/تشرين الثاني/1955م، ص:1؛ الجريدة، بيروت، العدد 892، 29/تشرين الثاني/1955م، ص:1.

(2) الدفاع، عمان، العدد 5999، 74/تشرين الثاني/1955م، ص: 3.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 13/كانون الاول / 1955م، ص: 1.

(4) طربين، أحمد، 1989م، المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر، المستقبل العربي، بيروت، العدد 125، ص: 64.

وعلى أثر ذلك أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن مصر ستستخدم كل قوتها العسكرية ضد إسرائيل إذا هاجمت الحدود المصرية والسورية، وبعث في ذلك برسالة إلى المستر داغ همرشولد "Dag Hammarskjold" السكرتير العام للأمم المتحدة[1]. ونتيجة لهذه الاعتداءات عقدت سوريا صفقات مع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية لشراء الأسلحة، وقد تبعتها مصر بعد ذلك بعام[2]. وعلق خالد العظم في مذكراته على صفقات الأسلحة التي كانت تشتريها سوريا قائلا: "ولاشك في أن صفقات الأسلحة التي اشترتها سوريا من الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا كانت نوعاً من المساعدة لا من حيث مجانية الصفقة، ولكن من حيث رخص السعر وطول أجل دفع الأقساط"[3].

ردود الفعل على الميثاق الثنائي:

لقد أثار توقيع الميثاق المصري السوري ردود فعل مختلفة، فَوَرَدَ من لندن على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية بان الحكومة البريطانية لم تتلق بعد تفصيلات عن الميثاق المصري السوري، وقال: "إن بريطانيا لا تؤيد هذا الميثاق لأنه وجد ضد الحلف العراقي – التركي الذي تشترك فيه بريطانيا، وترى فيه الأساس

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6033 ، 16/كانون الأول/1955م، ص: 1؛ تصريح أدلى به السيد الرئيس جمال عبد الناصر مساء 15/كانون الأول/1955م لمندوب الأهرام السياسي، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص: 434.

(2) تشايلدرز، ارسكين، 1962م، الطريق إلى السويس، تعريب خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 333؛ البلاد السعودية، مكة المكرمة، العدد 2155، 22/أيار/1956م، ص: 1

Humbaraci, Arslan, 1958, Middle East Indictment: From the Truman Doctrine, the Soviet Penetration and Britain's Down fall, to the Eisenhower Doctrine, Hale, London, P: 201;

الحياة، بيروت، العدد 3013، 26/شباط/1956م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3069، 4/أيار/1956م، ص: 10.

ومن ضمنها 100 دبابة و 100 مصفحة و 25 طائرة نفاثة و 10.000 بندقية الحياة، بيروت، العدد 3070، 5/أيار/1956م، ص: 1

(3) مذكرات خالد العظم، مج3، ص7.

الفعال والوحيد للدفاع عن الشرق الأوسط"[1]. وفي باريس صرح متحدث بلسان وزارة الخارجية الفرنسية: "بان فرنسا يساورها قلق بالغ لما عمدت إليه روسيا أخيراً من محاولة التوغل في الشرق الأوسط، ونعتقد بان موقف السوفييت هذا عززه التوقيع على الحلف الجديد بين مصر وسوريا"[2]. كما صرح السيد عوني عبد الهادي سفير الأردن في القاهرة: "بأن الميثاق من شأنه تقوية الجبهة العربية". وقال السيد خليل تقي الدين سفير لبنان في القاهرة: "إن الميثاق خطوة مباركة لتنسيق الدفاع بين مصر وسوريا ضد العدو المشترك إسرائيل"، وصرح الشيخ عبد الله إبراهيم آل الفضل سفير السعودية في القاهرة: "إن الميثاق يمثل حلقة للتعاون الجدي بين مصر وسوريا، ودعامة لبناء وحدة عربية خالصة، كما قوبل بترحيب رسمي وشعبي في المملكة العربية السعودية"[3].

وقال السيد رئيف أبو اللمع الأمين العام المساعد لجماعة الدول العربية: "أن كل حلف بين دولتين عربيتين أو أكثر يعتبر حلقة جديدة من حلقات الاتحاد العربي، وهو حجر الزاوية في بناء ذلك الاتحاد وللوقوف في وجه إسرائيل"[4]. وعلقت صحيفة هابوكر اليهودية على توقيع الميثاق العسكري بين مصر وسوريا قائلة: "إن الصهيونية العالمية لا تقف الآن وجهاً لوجه ضد عصابات مسلحة أو جيوش أرسلت للنزهة في تل أبيب...! بل أن الوضع الآن يفسر بأن جميع حكام الصحراء قد اتحدوا ضدنا"[5].

أما في بغداد فقد أبدت المحافل العراقية الرسمية تحفظاً بشأن الاتفاقات الثنائية التي تعقدها بعض الدول العربية الآن، وصرح السيد توفيق مختار رئيس لجنة الشؤون العسكرية في مجلس النواب: "بأن هذه الاتفاقات ستضعف ميثاق الضمان الجماعي

---

(1) العمل، بيروت، العدد 2921، 23/تشرين الأول/1955م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 5986، 23/تشرين الأول/ 1955م، ص: 1.

(2) العمل، بيروت، العدد 2921، 23/تشرين الأول / 1955م، ص: 1.

(3) الدفاع، عمان، العدد 5987، 24/تشرين الأول/1955م، ص: 2؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 25/تشرين الأول/ 1955م، ص: 1.

(4) الدفاع، عمان، العدد 5987، 24/تشرين الأول / 1955م، ص: 2.

(5) الدفاع، عمان، العدد 2987، 24/ تشرين الأول / 1955و، ص: 2.

الذي يتعين على الدول العربية تعزيزه"[1]. وعلى الرغم من عدم فعالية التحالف العسكري ضد إسرائيل إلا أنه كان خطوة متقدمة للتعاون المصري السوري في تلك الفترة، وضماناً لمصر في إبعاد سوريا عن حلف بغداد الذي كان يمثل العدو الثاني بعد إسرائيل. كما أنه كان أول جهد موجه نحو إقامة الوحدة المصرية السورية وفاتحة لسلسلة من الاتفاقات بين البلدين.

وعمدت مصر وسوريا إلى تنسيق سياستهما الخارجية في الحقل العربي والدولي، والتفاعل تجاه الأحداث التي تحدث داخل كل قطر منهما، وتمشياً مع هذا النهج وبمناسبة إعلان الدستور المصري الجديد لسنة 1956 تشكل وفد برلماني سوري سافر إلى مصر بتاريخ 18/كانون الثاني/1956م، برئاسة ناظم القدسي حاملاً رسالة من الرئيس شكري القوتلي لتهنئة مجلس قيادة الثورة المصري بإعلان الدستور الجديد، وقد رحبت الهيئات السياسية في العاصمة السورية بإعلان الدستور باعتباره ينص صراحة على أن مصر دولة عربية، وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية، واعترفت الدوائر السورية بأهمية هذا النص معتبرة ذلك تجاوباً مع الدستور السوري[2]. كما أوقفت إذاعة دمشق برامجها مساء يوم 16/كانون ثاني/1956م، لتنقل خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ونصوص الدستور[3].

وبمناسبة انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية، قام وفد سوري برئاسة صبري العسلي رئيس الوزراء بالسفر إلى القاهرة لتقديم التهاني بهذه المناسبة[4]. وأرسلت قيادة حزب البعث إلى الرئيس جمال عبد الناصر برقية تهنئة

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 21/تشرين الثاني/1955م، ص: 1؛ وللمزيد من الإطلاع على ردود الفعل على الاتفاق الثنائي بين مصر وسوريا انظر: الهيئة العامة للاستعلامات، 1955م، صدى الاتفاق الثنائي بين مصر وسوريا في الصحف العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، ص-ص: 1-95.

(2) الدفاع، عمان، العدد 17/6054/كانون الثاني / 1956م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العددان 2978 و 2979، 17/18/كانون الثاني/1956م، ص: 3 و ص: 3.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 18/كانون الثاني/1956م، ص: 4

(4) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 3/تموز/1956م، ص: 1

بهذه المناسبة جاء فيها: "سيادة الرئيس جمال عبد الناصر، لم يقتصر انتخابكم على أصوات الشعب العربي في مصر، بل شارك فيه كل الشعب العربي، المتحفز للحياة والحرية والوحدة. حررتم مصر من الطغيان والفساد والاستعمار، واستجبتم بصدق وشجاعة للاتجاه العربي الثوري وجسدتموه فحققتم تحولاً تاريخياً في حياة مصر والوطن العربي كله. الشعب العربي يرتقب متابعتكم للخطوات التي بدأتموها، وهي السير بمصر نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية السليمة والتأييد الفعال للنضال العربي في كل مكان والبدء بتحقيق الاتحاد بين مصر وسوريا كنواة للوحدة العربية المتحررة الشاملة"[1].

مؤتمر القاهرة الثلاثي[2]:

عقد رؤساء كل من مصر وسوريا والسعودية سلسلة من الاجتماعات استمرت من 6/آذار –11/آذار/1956م وذلك للتشاور والتنسيق لاتخاذ قرار موحد خاصة بعد الموقف الجديد الذي نشأ في الأردن بعد إعفاء كلوب باشا (John Bagot Glubb) قائد الجيش الأردني والقيادة البريطانية للجيش[3]. ومن الجدير بالذكر أنه خلال الاجتماعات طرح الرئيس السوري شكري القوتلي فكرة لاتحاد بين مصر وسوريا، إلا أنها طرحت جانباً بسبب معارضة الملك سعود لها. ولم يقتصر الموقف السعودي على رفض الفكرة ومعارضتها بل أرسل احتجاجاً إلى الحكومة المصرية على مناقشة مثل هذه الفكرة[4]. وفي ختام هذه الاجتماعات أصدروا بياناً مشتركاً جاء فيه: " في الظروف الخطيرة التي تحيط بالبلاد العربية وتهدد سلامتها، رأينا أن نجتمع لنبحث

---

(1) البعث، دمشق، العدد 11، 29/حزيران / 1956م، ص: 1

(2) الحياة، بيروت، العدد 3026، 13/آذار/1956م، ص: 1.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 6/آذار/1956م، ص: 1؛ انظر: الشناق، عبد المجيد، 1966م، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976م، مطبعة الصفدي، عمان، ص–ص: 223–224.

(4) F.O 371/121864: Report from the British Embassy. in Cairo to the Mr. Ross in Foreign office, Cairo July 14, 1956.

الأمر من جميع نواحيه ونستكمل بذلك المشاورات التي دارت من قبل بين حكومتنا ونختمها بما نجده ضرورياً من قرارات هذه أهمها:

1- تم وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي، والعمل على حفظ كيان الأمة العربية، والدفاع عنها ضد أخطار العدوان الصهيوني، والسيطرة الأجنبية التي تحول دون استتباب الأمن والسلام والاستقرار في تلك المنطقة. وتخلق حالة من التوتر والتهديد.

2- تم الاتفاق على مواجهة الموقف الذي يقتضيه أمن الدول العربية تجاه إمداد إسرائيل بالأسلحة التي تساعدها على التمادي في العدوان.

3- تم وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق حلف بغداد للضغط على البلاد العربية وتعريض الأمن العربي للخطر وتفرقة الصف العربي.

4- تم الاتفاق على التأييد الكامل للأردن ومساندته ضد أي ضغط أجنبي أو أي عدوان صهيوني بما يكفل للشعب الأردني الباسل تحقيق غاياته.

5- وضع خطة تهدف إلى توثيق روابط الكيان العربي وتنمية التعاون بين الدول العربية، كما بحث المؤتمر وسائل تحقيق الوحدة العربية التي يؤمن الرؤساء الثلاثة بها.

6- وضع خطة لتنسيق السياسة المصرية السورية السعودية من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بحيث تكون نتيجة هذا التنسيق الشامل تعبئة جميع القوى وتوجيهها التوجيه الذي يحقق المصلحة العليا للأمة العربية"[1].

وفي خطاب ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة تخريج فوج جديد لطلبة كلية الطيران ببلبيس قال: ..." إن مصر ستقوم بالتزاماتها نحو الدول العربية وستتعاون معها في صد العدوان، وإننا نتجه إلى سوريا الشقيقة العزيزة التي يوجهون

(1) الحياة، بيروت، العدد 13،3026/أذار/1956م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد،13/آذار/1956م، ص: 6؛ 3039، 13/آذار/1956م، ص-ص: 1-2؛ الدفاع، عمان، العدد 20،6083 / شباط /1956م، ص-ص: 1-2.

إليها التهديد بالحرب. فنقول إننا مع سوريا قلباً وقالباً وإن أي عدوان على سوريا ستعده مصر عدواناً عليها وستسارع مصر بجميع قواتها المسلحة إلى نجدة أختها سوريا.. "[1]. وقد جاء هذا الخطاب في أعقاب لضغط الذي تعرضت له سوريا من قبل أمريكا ودول حلف بغداد بعد اتهامها بالشيوعية.

وأثناء اعتداء إسرائيل على قطاع غزة في نيسان / 1956م، صدرت الأوامر باستنفار الجيش السوري – وحشده على طول الحدود السورية الإسرائيلية استعداداً للطوارئ وصرح منير العجلاني رئيس الوزراء السوري بالوكالة إثر اجتماع طارئ لمجلس الوزراء بأن المجلس درس حادث الاعتداء على قطاع غزة وتنسيق العمل بين سوريا ومصر[2].

وفي اجتماع للرئيس جمال عبد الناصر مع داغ همرشولد، أكد بأن مصر ستقوم بالتزاماتها العسكرية كاملة إزاء سوريا، إذا حدث أي اشتباك بين سوريا وإسرائيل، وإن مصر تعتبر قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن عملاً عدوانياً على سوريا[3].

تأميم شركة قناة السويس 1956م[4]:

كان التأميم رداً على قرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبنك الدولي بالعدول عن دعم تمويل بناء السد العالي، فبعد عودة الرئيس جمال عبد الناصر من

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6083، 20/شباط/1956م، ص-ص-: 1-2.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 8/نيسان/ 1956م، ص: 1

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 6/أيار/1956م، ص: 1؛ البلاد السعودية، مكة المكرمة، العدد 2147، 7/أيار/1956م، ص: 1

(4) للإطلاع على أسباب التأميم انظر: السد العالي المشروع الحيوي الضخم على أرض النيل، مجلة الأخبار، بيروت، 1956م، مج6، عدد 2،ص: 3؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر أمنا قناة السويس من أجل كرامتنا القي بالاسكندرية في 26/تموز/1956م، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، القاهرة، ص-ص: 547-561.

Foreign relations of the united states, 1955, 1957, 1990, Editor Nina.J. Noring, Suez crisis July 26-December 31, 1956, Vol. XVI, United States Government Printing office, Washington.

يوغسلافيا على أثر عقد مؤتمر بريوني[1]، ألقى خطاباً بتاريخ 26/تموز/1956م، أعلن فيه تأميم شركة قناة السويس، وذلك بموجب القانون رقم 1956/285م، ومما جاء في خطاب الرئيس: " باسم الأمة، وباسم رئيس الجمهورية، قرار تأميم الشركة العالمية البحرية لقنال السويس وتحويلها إلى شركة مصرية مساهمة، وبموجب هذا القانون ستنتقل للجمهورية المصرية جميع ما لهذه الشركة من أموال وحقوق وما عليها من التزامات، وتحل محل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها. ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون في بورصة الأوراق المالية بباريس ويتم دفع هذا التعويض بعد استلام الدولة لجميع أملاك وممتلكات الشركة المؤممة. وتتولى إدارة مرفق المرور في قناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة. ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية ... "[2].

وأشار في الخطاب إلى أن القناة هي قناة العرب، وأنه لأمر ينطوي على مغزى حقيقي أن يشتمل خطاب التأميم على نداء خاص موجه إلى السوريين: "وأنا اليوم اتجه إلى إخوان لنا، في سوريا، سوريا العزيزة، سوريا الشقيقة.. لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحاداً سليماً عزيزاً كريماً لندعم سوياً مبادئ الكرامة ولنرسي سوياً القومية العربية والوحدة العربية. نرحب بكم أيها الأخوة، وسنسير معاً أيها الأخوة متحدين بلداً واحداً، وقلباً واحداً ورجلاً واحداً، سنسير معاً متحدين لنرسي مبادئ الكرامة

---

(1) مؤتمر بريوني: عقدة القادة جمال عبد الناصر، جوزيف بروز تيتو، وجواهر لال نهرو، وأصدورا بيانا ثلاثياً مشتركاً عقب اجتماعاتهم في بريوني يومي 18 و 19/تموز/1956م. فالغاية من عقده هي التعاون الوثيق بين هذه الحكومات لاعتناقها مبدأ الحياد الإيجابي، انظر: وزارة الخارجية المصرية، سياسة مصر الخارجية، وثائق وبيانات القاهرة، بدون تاريخ، ص: 26.

(2) قرار رئيس الجمهورية رقم 1956/285م بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص-ص: 561-562؛ الشعب، القاهرة، العدد 3577، 27/تموز/1956م، ص: 1.

الحقيقية ونقيم في ربوع الوطن العربي استقلالاً سياسياً حقيقياً، واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً"[1].

وأيد الشعب العربي في سوريا خطوة الرئيس المصري هذه، أما على الصعيد الرسمي فقد قرر مجلس الوزراء تأييد قرار مصر المتعلق بتأميم شركة قناة السويس، وألقى صبري العسلي رئيس الوزراء بياناً جاء فيه: "بالأمس اتخذت الحكومة المصرية قراراً أذاعه رئيس الجمهورية المصرية بتأميم قناة السويس العالمية، وأنه يسر الحكومة التي أتشرف برئاستها أن تعلن تأييدها القوي والمطلق، وتأييد الشعب العربي في سوريا لهذا التدبير الحكيم الذي جاء في وقته المناسب، وحرر الشقيقة مصر من ربقة أعظم غل من أغلال الاستعمار الاقتصادي. وحكومتي مقتنعة تمام الاقتناع بأن ما فعلته الحكومة المصرية هو حق من حقوقها المشروعة التي تنبع من مفهوم السيادة القومية... "[2]. وفي نهاية الاجتماع أبرق إلى الرئيس جمال عبد الناصر لإعلامه بهذا القرار بعد ما أيد مجلس النواب بيان الحكومة.

كما بعث شكري القوتلي بالبرقية التالية إلى الرئيس جمال عبد الناصر: "كان لخطابكم العظيم وقراركم التاريخي بتأميم شركة قناة السويس أوقع الأثر في نفسي، وفي نفس الشعب السوري الذي قدر عملكم الجريء هذا في سبيل تأمين حقوق الشعب المصري الشقيق... "[3].

وأكدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب تأييدها للحكومة في موقفها من سياسة مصر وإجراءاتها[4]. هذا ونُظم في دمشق مهرجان شعبي تأييداً لمصر[5]. وتشكل وفد سوري ضم كلاً من: صبري العسلي، وصلاح الدين البيطار للقيام بجولة

---

(1) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الاسكندرية يوم 26/تموز/1956 في: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1؛ ص: 548.

(2) الحياة، بيروت، العدد 3141، 29/تموز/1956م، ص: 3.

(3) الحياة، بيروت، العدد 3141، 29/تموز/1956م، ص: 3.

(4) الحياة، بيروت، العدد 3145، 3/أب/1956م، ص: 3.

(5) الحياة، بيروت، العدد-3153، 12/أب/1956م، ص: 3×× البلاد السعودية، مكة المكرمة، العدد 2222، 16/أب/1956م، ص: 1

تشمل كل من بغداد وعمان والرياض، للبحث مع المسؤولين هناك في سبل اتخاذ موقف موحد تأييداً لمصر في قضية قناة السويس، في اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية التي ستعقد في القاهرة يوم 12/آب/1956م. وعلق العسلي على هذه الجولة بقوله: "إن الأمر مهم جداً، والموضوع يخص العرب جميعاً، ولم يكن هناك بد من هذه الاتصالات المباشرة لتكون الأمور مدروسة دراسة مستوفية لجميع النواحي[1]".

ووجهت الحكومة السورية مذكرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق السفير الأمريكي في دمشق توضح فيها وجهة نظرها من قضية تأميم شركة قناة السويس، وتؤكد لها أن البلاد العربية ستقف كتلة واحدة إلى جانب مصر، إذا ما جوبهت بالقوة، وأعربت المذكرة عن تأييد سوريا التام لمصر[2].

وصرح ناطق بلسان وزارة الخارجية السورية أن الحكومة البريطانية أحيطت علماً بتصريح الحكومة السورية بشأن سلامة خطوط أنابيب النفط التي تنقل نفط العراق إلى المتوسط عبر سوريا، وقد أجرى سفير بريطانيا في دمشق السير جون غاردنر "Jhon Gardner" محادثات بهذا الشأن مع الحكومة السورية أصدرت على أثرها تصريحاً أشار إلى أنه ستجري المحافظة على سلامة خطوط الأنابيب في الأحوال الطبيعية، لكنها أفهمت أن الحالة تختلف في حالة الحرب مع مصر والدول العربية[3].

كما عقد اجتماع ترأسه صبري العسلي رئيس الوزراء، وعبد الحسيب رسلان وزير الدفاع ومجد الدين الجابري وزير الأشغال، واحمد قنبر وزير الداخلية، ورشاد صبري وزير الزراعة، واللواء توفيق نظام الدين رئيس أركان حرب الجيش السوري، لدراسة الموقف بصورة عامة ووضع التدابير والخطوات الواجب اتخاذها سواء في سوريا أو في مصر لمجابهة الموقف[4]. وقال السيد عبد الحسيب رسلان وزير الدفاع:

---

(1) العمل، بيروت، العدد 316، 10/آب/1956م، ص-ص: 1-4.

(2) العمل، بيروت، العدد 3166، 10/أب/1956م، ص: 4.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1111، 14/أب/1956م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 3170، 15/أب/1956م، ص: 4

(4) العمل، بيروت، العدد 3171، 16/أب/1956م، ص: 4.

"لقد اتخذنا كل استعداداتنا لتأييد مصر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ونحن مهيأون لمواجهة كل الاحتمالات التي قد تنسجم وذلك بصفتنا دولة عربية أولاً، وبصفتنا دولة ترتبط مع مصر بميثاق عسكري ثنائياً"[1].

مؤتمر عمان العسكري 1956م:

في مؤتمر القاهرة الذي عقد في آذار / 1956م، اتفق الرئيسان جمال عبد الناصر، وشكري القوتلي على التأييد الكامل للأردن ومساندته ضد أي ضغط أجنبي أو أي عدوان صيهوني، ونتيجة للاعتداءات والحشود الإسرائيلية الأخيرة على الحدود الأردنية، عقد في عمان مؤتمر عسكري بين مصر وسوريا والأردن في الفترة من 23-26/تشرين الأول/1956م، ومثل هذه الدول الثلاث رؤساء أركان الجيوش:

اللواء توفيق نظام الدين عن سوريا.

واللواء عبد الحكيم عامر عن مصر.

واللواء على أبو نوار عن الأردن.

وبدأت المحادثات العسكرية في رئاسة الأركان العامة للجيش الأردني، وصرح السيد عمر مطر وزير الداخلية والدفاع الأردني قائلاً: "إن أبحاث المؤتمر العسكري الحاضر ستدور جميعها حول تنسيق الجهود العسكرية، بين مصر وسوريا والأردن لمواجهة أي تطورات مفاجئة أو تعديات إسرائيلية على أي بلد عربي"[2].

وفي تصرح للملحق العسكري بالسفارة المصرية بعمان فؤاد هلال قال: "إن مصر ستزود الأردن بأسلحة قوية فعالة تعزز أجهزته الدفاعية ولا سيما سلاحه الجوي، لأنه قد تقرر إرسال عدد من الطائرات من طراز فامباير "Vampier" النفاثة المصرية إلى الأردن"[3].

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6216، 30/تموز/1956م، ص: 3.

(2) الدفاع، عمان، العدد 6289، 24/تشرين الأول / 1956م، ص-ص: 1-3؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 24/تشرين الأول / 1956، ص-ص: 1-6.

(3) الحياة، بيروت، العدد 23/3214/تشرين الأول / 1956م، ص:3؛ الحياة، بيروت، العدد 3215، 24/تشرين الأول / 1956م، ص: 2

وفي اليوم الثاني من المباحثات المصرية السورية الأردنية المشتركة، صرح مصدر مسؤول في وزارة الدفاع الأردنية عقب الجلسة قائلاً: "بان المباحثات استهدفت:

1- تنسيق الدفاع المشترك.

2- وضع الخطط لحماية الحدود الأردنية الإسرائيلية.

3- تعزيز القوات الأردنية المسلحة التي تضطلع بأعباء الدفاع".

وألفت لجان مشتركة عهد إليها بدراسة التفاصيل المتفرعة عن الخطوط العريضة للمسائل التي تم الاتفاق على تنفيذها[1].

وفي اليوم الثالث من المباحثات تم التوقيع على اتفاق للدفاع المشترك بين مصر وسوريا والأردن، وتضمن هذا الاتفاق: مسألة توحيد القيادة، وتنسيق التعاون العسكري، وإسناد القيادة الموحدة إلى اللواء عبد الحكيم عامر في حلة الاعتداء[2].

وختاماً للمباحثات العسكرية أذيع بيان مشترك جاء فيه: "وقعت في عمان بتاريخ 24/تشرين الأول/1956م اتفاقية عسكرية تهدف إلى توحيد جبهات الدول المتعاقدة، وإلى تركيز جهودها العسكرية، وتنسيق خططها وتبادل المعونة فيما بينها، وتدعيم إمكاناتها للدفاع المشترك عن الجبهة العربية تحت قيادة موحدة لرد أي اعتداء يقع على أي من الدول الثلاث باعتباره اعتداء عليها جميعها، وتحقيق الأمن والسلامة لشعوب هذه الدول ووضعت الاتفاقية موضع التنفيذ بمجرد توقيعها"[3].

وهكذا جاء توقيع الاتفاقية العسكرية بين الدول الثلاث بعد محادثات استمرت ثلاثة أيام درس العسكريون خلالها جميع المسائل العسكرية المتعلقة بحدود الهدنة مع إسرائيل لاسيما الحدود الأردنية. وتعزيز وسائل الدفاع المشترك، وكان أساس

(1) الحياة، بيروت، العدد 3216، 25/تشرين الأول / 1956م، ص: 2.

(2) الدفاع، عمان، العدد 6291، 26/تشرين الأول/1956م، ص-ص: 1-2؛ الحياة، بيروت، العدد 24/تشرين الأول/1956، ص2؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 25/تشرين الأول/1956م، ص-ص: 1-6.

(3) الحياة، بيروت، العدد 3218/ تشرين الأول / 1956م، ص20؛ الدفاع، عمان، العدد 6290، 25/تشرين الأول / 1956م، ص: 1؛ الكفاح الإسلامي، عمان، العدد 23، 31/أيار/ 1957م، ص: 2.

المحادثات أن خطوط الهدنة مع إسرائيل تشكل خطاً عربياً واحداً، وأن طريقة الدفاع عنه تقتضي توضيح وسائل الدفاع بصورة تجعل قوات الدول الثلاث قوة واحدة.

العدوان الثلاث على مصر 1956م:

حاول جمال عبد الناصر بمختلف السبل تفادي الصدام المسلح مع بريطانيا وفرنسا، وأبدى استعداده لإجراء مفاوضات مباشرة مع ايدن "Sir Anthony Eden" ومولية "Guy Mollet" للوصول إلى حل لمشكلة قناة السويس، إلا أن الدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) كانت قد قررت التآمر على مصر من اجل إسقاط نظام حكم جمال عبد الناصر، وبدأ العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي يوم 29/تشرين الأول/1956م، وشجب العدوان على المستويين العربي والعالمي. وتوقف العدوان وانسحبت القوات الفرنسية والبريطانية من الأراضي المصرية بتاريخ 23/كانون الأول/1956م أما القوات الإسرائيلية فقد انسحب آخر جندي بتاريخ 16/آذار/1957م[1].

ما يهمنا هنا كيف وقفت سوريا إزاء العدوان الثلاثي على مصر؟ تنفيذاً للميثاق العسكري الثنائي الموقع بين مصر وسوريا طلبت القيادة العسكرية السورية التعليمات من القيادة المشتركة في القاهرة، بعد أن وضعت الجيش السوري تحت تصرف مصر، فجاء الرد من جمال عبد الناصر بعدم تحرك قوات سوريا، وطلب من محمود رياض السفير المصري بسوريا إبلاغ شكري القوتلي رفضه القاطع لقيام سوريا بأي عمل

---

(1) Hofstadter, Dan, 1973, Egypt and Nasser, Revolution Finalists leader, Affects on Fill publication, New York, P: 205p

سعيد أمين، 1959م، العدوان 29 أكتوبر 1956 - أول فبراير 1958م، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، هيكل، محمد حسنين، 1977م، قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص-ص: 189-262؛

Lousandowen, W. M. Roger and Roge rdited, 1991, Suez 1956, the crisis and it consequences, clarendon press, Oxford, P-P: 103-172.

وعن الموقف الأمريكي انظر

Ferrell, Roberth, 1975 American Diplomacy, Atlistory, W.M.Norton and Company, I.N.C, New York, P-P: 743-748.

عسكري[1]، وأنه ليس من المصلحة تعريض سوريا لغزو بريطانيا فرنسي، بل من الأفضل الاحتفاظ بقواتها سليمة، لتستطيع معاونة مصر في المستقبل. كما قام الرئيس شكري القوتلي بزيارة إلى موسكو، حاثا القادة السوفيات على تقديم العون المادي لمصر، والتدخل إذا استدعى الأمر لوقف العدوان[2]. هذا وعمت المظاهرات دمشق والمدن السورية الكبرى، وأصبح الشعور السائد في سوريا هو التأييد الكامل لمصر، وفي يوم 2/تشرين الثاني / 1956م، نسفت أنابيب النفط التابعة لشركة التابلاين في سوريا، وطالب السوريون التطوع في جيش التحرير الشعبي (السوري)[3].

وقطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا، وأمرت باستدعاء سفيرها من باريس رداً على العدوان[4]. وطالبت سوريا دول العدوان بالانسحاب من الأراضي المصرية، وجعلت ذلك شرطاً للبدء في إصلاح أنابيب النفط[5]. وأصدرت الحكومة السورية بياناً تضمن رأي سوريا بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية، فأكد هذا البيان على ضرورة أن يتم الانسحاب بالسرعة الممكنة، ويجب أن يكون هناك ضمان ضد أي عدوان إسرائيلي جديد[6]. واشترك الرئيس السوري شكري القوتلي في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في بيروت يومي 13 و

---

(1) مذكرات محمود رياض، ج2، ص-ص: 126-127؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 4/تشرين الثاني/1956م، ص: 1؛ البرزي، عفيف، 1962م، الناصرية في جملة الاستعمار الحديث، دار الشرق للنشر والتوزيع، دمشق، ص: 276.

(2) الحياة، بيروت، العدد 3220، 30/تشرين الأول / 1956م، ص: 2.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 4/تشرين الثاني / 1956م، ص-ص: 1-6؛ الحياة، بيروت، العدد 3225، 4/تشرين الثاني / 1956ن، ص: 1

(4) الهدى، نيويورك، العدد 159، 2/تشرين الثاني / 1956م، ص: 1؛ المشاط، عبد المنعم، 1987م، ثلاثون عاما على الوحدة: أسس الوحدة المصرية السورية وإعادة اختبار لمقدمتها، المستقبل العربي، العدد 96، ص: 23.

(5) العمل، بيروت، العدد 3278، 19/كانون الأول/1956م، ص: 4؛ البلاد السعودية، مكة المكرمة، العدد 2331، 21/كانون الأول / 1956م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6313، 21/تشرين الثاني/1956م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 21/تشرين الثاني /1956م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 6496، 14/شباط/1957م، ص: 2.

(6) الجريدة، بيروت، العدد 1276، 24/شباط/1956م، ص: 3.

14/تشرين الثاني / 1956م وذلك لتدارس الموقف الناجم عن العدوان الثلاثي على مصر وللاتفاق على ما يجب عمله لمناصرة مصر في دفاعها عن سلامة أراضيها وسيادتها، معتبرين أن هذا العدوان على مصر هو عدوان على البلاد العربية جميعاً، يقتضي توحيد السياسة والجهود حرصاً على المصلحة العربية المشتركة. وقد أجمع الرأي على ما يلي:

1- ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتخذتها بأغلبية ساحقة في أيام الثاني والرابع والسادس من تشرين الثاني / 1956م والقاضية بوقف القتال وسحب القوات المعتدية فوراً من الأراضي المصرية والعودة إلى ما وراء خطوط الهدنة. وامتنعتا عن سحب قواتهما من الأراضي المصرية فوراً وبدون قيد وشرط، وكذلك إذا خالفت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وامتنعت عن سحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد وشرط، او إذا تسبب عن موقف أي من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تأزم جديد من شانه ان يؤدي إلى استئناف الأعمال العسكرية، اعتبرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مسؤولة بالتضامن عن استمرار الاعتداء، وحينئذ تباشر كل من الدول الممثلة في هذا المؤتمر في حقها، وعملاً بحق الدفاع المشروع عن النفس تطبيق أحكام المادة الحادية والأربعين من ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها أقصى إمكانياتها وفقاً لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

2- الحرص على فصل قناة السويس عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر، واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها، والعمل على حلها حلاً يتفق مع مقتضيات سيادة مصر وكرامتها، وذلك في نطاق الأمم المتحدة وبمفاوضات تجري بين الفرقاء المعنيين، بعيداً عن أي مظهر من مظاهر الضغط او التدخل أو الإكراه، وعلى أساس معاهدة 1888م والمبادئ الستة التي أقرها مجلس الأمن في 13/تشرين الأول /1956"[1].

(1) الدفاع، عمان، الأعداد، 6306 و 6307 و 6308، تواريخ 13 و 14 و 15/تشرين الثاني / 1956م، ص: 1، ص:1؛ الدفاع، عمان، العدد 630، 16/تشرين الثاني/1956م، ص-ص: 1-6.

ثم جاءت العملية التي قام بها جول جمال السوري، لتثبت مدى قوة التفاعل السوري مع الشقيقة مصر، هذه العملية الفدائية التي استهدفت إغراق حاملة طائرات فرنسية في عرض البحر. إلا أن الطائرات المعادية استطاعت إفشالها، فكانت هذه العملية ترجمة عملية لمعنى التضامن العربي والقومية العربية، مما كان له تأثير عميق لتعزيز الروابط بين مصر وسوريا(1). وهكذا فإن هذا التنسيق السياسي والعسكري بين مصر وسوريا لم يكن ليحدث لولا وجود الوعي المشترك، بوحدة الهدف والمصير والأهداف القومية العربية. وقد كانت سوريا خلال هذه المرحلة من أكثر الأقطار العربية التصاقاً بمصر، وتأييداً لها ووقوفاً معها حيث نسجت التفاعلات المصرية السورية وقائع مصير مشترك أخذت معالمه تزداد وضوحاً ورسوخاً مما مهد لقيام الوحدة.

اتفاقية التضامن العربي 1957م(2):

نتيجة للسياسة الموحدة بين الحكومتين المصرية والسورية تجاه القضايا والأحداث العربية والعالمية، واستجابة لهذه السياسة الموحدة، وتدعيما للخطة التي تسير عليها في إنشاء الكيان العربي والمحافظة على استقلاله وإيمان هذه الدول ان هذا الاستقلال لا يتم إلا بالتضامن والتعاون بينها مدفوعة برغبة شعوبها في السير قدماً نحو الوحدة العربية المنشودة، ومن أجل تحرير الأردن من أغلال الاستعمار، وقعت بتاريخ 19/كانون الثاني/1957م اتفاقية المعونة المالية العربية للأردن، مدة هذه الاتفاقية عشر سنوات تجدد تلقائياً، وقيمة المعونة السنوية (12.5) مليون جنيه، تدفع مصر (5) ملايين، والسعودية (5) ملايين، وسوريا (2.5) مليون، وسيدفع جزء من هذه المعونة بالعملة الصعبة(3).

(1) مذكرات محمود رياض، ج2، ص: 131.

(2) للإطلاع على نص اتفاقية التضامن العربي بين الأردن والسعودية وسوريا ومصر انظر: خوري، يوسف، 1988م، المشاريع الوحدوية العربية 1913 - 1987م، دراسة توثيقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص-ص: 303-305.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 20/كانون الثاني / 1957م، ص-ص: 1-6.

وقد جاءت هذه الاتفاقية لتحل محل المعونة البريطانية التي كانت تدفع للأردن، وذلك طبقاً للمعاهدة المعقودة بينهما، ولما طالبت الأردن بإلغاء المعاهدة، وهددت بريطانيا بقطع المعونة المالية، اتفقت كل من مصر وسوريا والسعودية على تقديم هذه المعونة دعماً للأردن. وصرح شفيق إرشيدات وزير التربية والتعليم الأردني قائلا: "إن اتفاقية التضامن العربي تضمنت أكثر من معونة البلاد العربية للأردن، وأن هذه المعونة ليست إلا إحدى الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقية، التي حققت مبدأ وحدة مصير البلاد العربية. ونصت على تعاونهما في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأضاف أن الاتفاقية تعبر عن التعاون الوثيق بين الدول العربية المتحررة الموقعة عليها في العمل على تحرير الوطن العربي، ودعم كيانه، وحفظ أمنه وسلامته، وهي مظهر لتعاون الدول الأربعة لتحقيق الوحدة العربية"(1).

قوات مصرية إلى سوريا:

تعرضت سوريا لضغط شديد من قبل دول حلف بغداد عام 1957م فبعد المؤامرة الأمريكية لقلب نظام الحكم والحشود العسكرية التركية عل الحدود السورية، دارت في أواسط شهر أيلول / 1957م مباحثات عسكرية مصرية سورية مشتركة انتهت إلى الاتفاق على النقاط التالية:

1- توحيد الجيشين المصري والسوري في التسليح وفي التدريب وفي مواجهة أي احتمال طارئ.

2- إرسال الضباط والخبراء المصريين وعلى وجه السرعة إلى سوريا للإسراع في تدريب الوحدات السورية على الأسلحة الحديثة.

3- إنفاذ إمدادات من القوات الضاربة للجيش المصري لتعزيز المقدرة الدفاعية للجيش السوري أمام الحشود التركية(2).

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 20/كانون الثاني / 1957م، ص: 6.

(2) الدفاع، عمان، العدد 6569، 12/أيلول / 1957م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6570، 13/أيلول/1957م، ص-ص: 1-4؛ سعيد، أمين، 1959م، الجمهورية العربية المتحدة، مطابع دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ج1، ص: 26.

وتنفيذاً لذلك وصلت قوات عسكرية مصرية يوم 13/تشرين الأول / 1957م إلى مدينة اللاذقية. وتمركزت هذه القوات في المواقع المعينة لها بموجب أوامر القيادة المصرية – السورية المشتركة، وقد أعلن ضباط الجيش المصري بأن وجودهم في سوريا لهدفين:

1- دعم الجيش السوري في حالة الحرب.

2- تدريب الجيش السوري على استخدام الأسلحة التي تم استلامها من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية[1].

وقدرت المصادر الصحفية الأمريكية عدد القوات المصرية التي دخلت إلى سوريا بين (15-16) ألفاً، بينما قدرت المصادر الفرنسية هذه القوات بـ (15) ألف جندي مصري[2]. في حين قدرتها المصادر التركية بـ (5) آلاف جندي[3].

استقبلت الأوساط الرسمية والشعبية في سوريا نبأ وصول هذه القوات بسرور وحماسة بالغين وازدادوا بوصولها اطمئناناً وتضاعفت ثقتهم بمصر[4]. وأبرق السيد شكري القوتلي إلى الرئيس جمال عبد الناصر يقول: "أن وصول القوات المصرية إلى سوريا تأكيد جديد لوحدة الكفاح العربي المشترك ودليل ساطع على تضامن الشعبين في مراحل نضالهما القومي"[5].

وقال القائد العام للجيش السوري بعد أن استقبل القوات المصرية: "لا أجد الكلام المناسب الذي بإمكانه أن يترجم خواطري العميقة. ولكنني أؤكد لكن أنكم حضرتم في اللحظة اللازمة، وأكدتم المعنى الحق لكل واحد يعيش في سورية. نحن

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6596، 14/تشرين الأول / 1957م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3520، 16/تشرين الأول / 1957م، ص: 1؛

major, The search for Arab unity, P: 556.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 16/تشرين الأول / 1957م، ص: 1

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1477، 16/تشرين الأول / 1957م، ص: 3

(4) الدفاع، عمان، العدد 6597، 15/تشرين الأول / 1957م، ص: 4

(5) الدفاع، عمان، العدد 6597، 15/تشرين الأول/1957م، ص: 4؛ سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، ج1، ص: 27.

نمر بتجربة عنيفة ثم نجدكم معنا في هذه التجربة. لقد أصبحنا جيشاً واحداً تحت قيادة عبد الحكيم عامر، وأنا فخور لأنني الآن جندي في هذا الجيش الموحد". ووصف صبري العسلي رئيس الوزراء يوم وصول القوات المصرية بأنه: " يوم أغر لا يعادله إلاّ يوم جلاء المستعمرين عن بلادنا، وأن من حق مصر وسوريا أن تبتهجا بهذا الحدث القومي الفريد، الذي تآخى فيه الجيشان وأصبحا جسماً واحداً يتطلع إلى هدف واحد هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة والوقوف في وجه الاستعمار والدفاع عن استقلال وحرية الشعب العربي، وأن تباشير الوحدة تبدو في الأفق بعد أن اتحد الجيشان وأصبحا كالصخرة لشامخة التي تتحطم عليها أطماع كل غاصب"[1].

واعتبر مصطفى الزرقا عضو الكتلة الدستورية البرلمانية المعارضة وصول القوات المصرية: "طليعة التعاون وتوحيد الجهود العسكرية وتنسيق الأعمال الدفاعية بين مصر وسوريا". وأعرب عن أمله بأن يكون هذا الحدث فاتحة عهد من التعاون والتساند، تتلوه خطوات اقتصادية وعسكرية موحدة ثم يعقبها الاتحاد الشامل الذي هو نواة الوحدة العربية الشاملة[2].

وعلق النائب راتب الحسامي أمين سر المجلس النيابي بقوله: "إن القوات المصرية والسورية تشكل في الواقع جيشاً واحداً مهمته الدفاع عن القومية العربية"[3].

وقالت المصادر البريطانية الرسمية إنها لا ترى أن نزول القوات المصرية سيحدث أي تغيير في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط[4].

وعلقت مصادر وزارة الخارجية التركية على النبأ فقالت: "إن المعروف عن مصر

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/تشرين الأول / 1957م، ص: 1؛ سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، ج1، ص: 27.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/تشرين الأول / 1957م، ص: 1

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1518، 2 كانون الأول 1957م، ص: 1

(4) العمل، بيروت، العدد 3529، 15/ تشرين الأول / 1957م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/تشرين الأول/1957م، ص: 4.

أنها ضد الشيوعية، وتركيا تريد علاقات طيبة مع مصر في جميع الأحوال على الرغم من أن هذه القوات قد ينظر إليها نظرة غير مرضية إذا ما استعملت لصالح الشيوعية أو في عمل ضد تركيا"[1].

وصرح وزير الدفاع التركي بأن: " تركيا تتابع عن كتب كل حركة تجري على الجانب الآخر من الحدود، وأن تركيا اتخذت كل احتياط ممكن لمواجهة أي تطور محتمل"[2]. وأعرب نائب رئيس الوزراء السوفياتية انستاس ميكويان عن موافقة روسيا على نزول قوات مصرية في سوريا. وقال: "أنه لأمر حسن، أنهما دولتان شقيقتان والقضية هي أن شقيقة تأتي لمساعدة شقيقتها التي تعاني بعض المصاعب"[3].

وفي باريس قالت الدوائر المطلعة إن إرسال القوات المصرية إلى سوريا يبدو وكأنه حركة تستهدف ضمان استقلال سوريا. وقال الاميرلاي ارلي بيرك "Early Bierk" رئيس العمليات البحرية الأمريكية: " انه لا يرى أية أهمية في نقل الجنود المصريين إلى سوريا. وأنه يعتقد أن الأسطول السادس الأمريكي لن يقوم بأية خطوة في الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط"[4].

وفي تل أبيب قال الرسميون الإسرائيليون: "إن إسرائيل تراقب إرسال القوات المصرية إلى سوريا في ضوء التأثيرات المحتملة لهذا العمل في أمن إسرائيل"[5]. وفي بيروت امتنعت الدوائر اللبنانية الرسمية عن التعليق بشيء على موضوع وصول القوات المصرية إلى سوريا[6].

---

(1) العمل، بيروت، العدد 3529، 15/تشرين الأول / 1957م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/تشرين الأول/1957م، ص/ 4.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/ تشرين الأول/1975م، ص: 4.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1478، 17/تشرين الأول / 1957م، ص: 6.

(4) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/تشرين الأول / 1975م، ص: 4

(5) العمل، بيروت، العدد 3529، 15/تشرين الأول / 1957م، 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/ تشرين الأول / 1957م، ص: 4.

(6) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/تشرين الأول / 1957م، ص: 4

وفي الأردن صرح ناطق رسمي بأنه غير قلق من إنزال جيش مصري في سوريا، وقال: "إن الأردن على استعداد للدفاع عن سوريا إذا هوجمت من أية دولة"[1]. ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطوة المصرية كانت ذات تأثير فعال في دفع سوريا حكومةً وشعباً باتجاه مصر. وتلاحم الشعور الأخوي العربي بين مصر وسوريا. وجاءت تطبيقاً عملياً للميثاق الثنائي الموقع بينهما.

اتفاقية الوحدة الثقافية 1957م:

جاء مؤتمر التعليم الإلزامي العربي الذي عقد بالقاهرة في مطلع كانون الثاني / 1955م، بحضور ممثلين عن مصر وسوريا والأردن ولبنان والسعودية واليمن وليبيا خطوة نحو التضامن العربي، فأحدث تأثيراً طيباً في جميع الأوساط الثقافية والسياسية، بهدف رفع مستوى العلم والتعليم معاً[2]. ومثل هذا المؤتمر التمهيد الحقيقي لاتفاقية الوحدة الثقافية التي وعقت بتاريخ 25/آذار/1957م في دمشق وضمت كل من مصر وسوريا والأردن[3]. ووقع هذه الاتفاقية وزراء التربية هاني السباعي عن سوريا، وكمال الدين حسين عن مصر، وشفيق إرشيدات عن الأردن، وروعي في هذه الاتفاقية أن تؤدي إلى التعاون الكامل والوحدة الثقافية الشاملة[4]. وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية توحيد مناهج التعليم، وتوحيد سني التدريس في جميع المراحل، وجعل مرحلة التعليم الابتدائي 6 سنوات[5]. وبعث الرئيس جمال عبد الناصر بكلمة إلى الوفود الأردنية والسورية والمصرية المشاركة في هذا اللقاء الثقافي قال فيها: "إن العمل الذي تقومون به يعتبر عملاً أساسياً من مقومات الوحدة، فلا يمكن أن تكون هناك وحدة إلا إذا تحققت مقوماتها من النواحي الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، فإذا تحققت هذه المقومات،

---

(1) العمل، بيروت، العدد 3526، 15/ تشرين الأول / 1957م، ص: 4.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 611، 4/كانون الثاني / 1955م، ص: 3 .

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1301، 26/ آذار/ 1957م، ص-ص: 1-8؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 7/آذار/1957م، ص: 4.

(4) الجريدة، بيروت، العدد 1301، 26/آذار/ 1957م، ص-ص: 1-8.

(5) الجريدة، بيروت، العدد، 1300، 24/ آذار / 1957م، ص: 8.

تحققت الوحدة وأصبحت أمراً واقعاً، دون مجهودات سياسية. وأن عملكم يعتبر فعلاً ركناً أساسياً من أركان القومية والدرع الواقية التي تحمي القومية العربية للدفاع عن كيانها وحقوقها في الحياة... "[1].

وعقد وزير المعارف السوري هاني السباعي مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن اتفاقية الوحدة الثقافية العربية وقال: "إننا نشعر بالفرح والغبطة بتوقيع هذه الاتفاقية والتي هي حجر الأساس في الوحدة العربية التي تشدها، ونحن لا نكتفي بالوحدة الثقافية بل نرجو أن تتم الوحدة في جميع النواحي الاقتصادية والتمثيل الخارجي ثم الوحدة السياسية العامة". وأضاف قائلا: "أن أثر هذه الاتفاقية والتي هي حجر الأساس في الوحدة العربية التي تنشدها، ونحن لا نكتفي بالوحدة الثقافية بل نرجو أن تتم الوحدة في جميع النواحي الاقتصادية والتمثيل الخارجي ثم الوحدة السياسية العامة". وأضاف قائلا: "أن أثر هذه الاتفاقية سيكون كبيراً من الناحية التربوية لما يترتب عليها من توحيد الإدارة والأفكار والتوجيه العام في حياتنا الاجتماعية مما سيؤدي إلى خلق جيل جديد يشعر شعوراً واحداً ويحس إحساساً واحداً في كل ما له من صلة بالقومية العربية وقد كنا نشكو كثيراً من الثقافات المختلفة المنتشرة في بلادنا نسبة إلى المدارس الأجنبية التي كانت توجه الطلاب توجيهاً متناقضاً ومتبايناً لا يتفق مع أهداف القومية العربية مما أوجد في الماضي نزعات وميول مختلفة لم تكن في مصلحة البلاد العربية وبتنفيذ هذه الاتفاقية ستزول هذه الميول والنزعات المترتبة عن الماضي. وأضاف قائلاً: إن خطوة الوحدة الثقافية أهم ما يعمل له العاملون لأنها العنصر الدائم والرئيس الذي تقوم عليه دعائم الدولة الموحدة"[2].

ومما لاشك فيه أن توحيد المناهج التعليمية بموجب هذه الاتفاقية سيؤدي إلى

---

(1) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في الوفود الأردنية والسورية والمصرية في مؤتمر توحيد المناهج التعليمية في البلاد العربية وذلك مساء 25/آذار/1957م، من مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص: 650.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 26/آذار/1957م،ص: 1؛ وللإطلاع على الملاحق الخاصة بالاتفاقية انظر: الجريدة، بيروت، الأعداد 1316، 1317، 1321، 12 و 13و 18 نيسان/1975م، ص/ 3، 3، 3؛ البلاد السعودية، مكة المكرمة، العدد 2314، 28/آذار/1957م، ص1.

توثيق الروابط وتحقيق الصلات وتمتين وتقوية العلاقات بين البلاد العربية الموقعة عليها.

وعلى أثر توقيع هذه الاتفاقية أعلن هاني السباعي عن تغيير اسم وزارة المعارف السورية، وإطلاق اسم وزارة التربية والتعليم عليها. وبذلك يكون اسم هذه الوزارة موحداً في الدول الثلاث.

اتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957م:

بدأت المباحثات المصرية السورية بتاريخ 2/أيلول/1957م بهدف وضع الخطوات والترتيبات النهائية لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلدين، وترأس الوفد المصري في هذه المباحثات عبد المنعم القسيوني وزير المالية والاقتصاد، بينما ترأس الوفد السوري خليل الكلاس وزير الاقتصاد، وصرح الكلاس بعد الاجتماع بأن الجانبين سيتابعان اجتماعاتهما يومياً للوصول إلى الهدف المشترك، وأن لجنة فرعية قد تألفت لدراسة جدول الأعمال والاتفاق عليه[1].

وفي نهاية هذا المباحثات صدر البلاغ السوري المصري المشترك التالي: "عقد الوفدان المصري والسوري عدة اجتماعات في دمشق بتاريخ الثاني والثالث من أيلول / 1957م لوضع أسس الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا وقد انتهت هذه المباحثات بتوقيع اتفاق الوحدة الاقتصادية بين البلدين[2]. اما أهم المواد التي جاءت في هذه الاتفاقية فهي:

أولاً: تقوم بين مصر وسويا وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة وعلى قدم المساواة للدولتين ولرعاياهما الأمور التالية:

1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 3/أيلول/1957، ص: 1؛ البلاد السعودية، مكة المكرمة، العدد 254، 5/أيلول/1957م، ص: 1.

(2) الكفاح الإسلامي، عمان، العدد 36، 13/أيلول/1957، ص: 8؛ الدفاع، عمان، العدد 6562، 4/أيلول/1975م، ص-ص: 11-14.

2- حرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية.

3- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

4- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافي والمطارات المدنية.

5- حقوق التملك والإيصاء والإرث.

ثانياً: للوصول إلى تحقيق الوحدة المبينة في المادة السابقة يعمل الطرفان المتعاقدان على ما يلي:

1- جعل بلديهما منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وعي توحيد التعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منهما.

2- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.

3- تنسيق سياسية النقل والترانزيت.

4- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة أو التشاور فيها.

5- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلدين المتعاقدين في الزراعة او الصناعة أو التجارة أو المهن شروطاً متكافئة.

6- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

7-أ- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص.

ب- تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدولتين المتعاقدتين.

8- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلد الطرفين المتعاقدين تمهيداً لتوحيد النقد.

9- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

ثالثاً: تهدف الاتفاقية إلى تشجيع تكوين الشركات الاستثمارية المشتركة برؤوس أموال مصرية وسورية وتبادل المعونة الفنية في قطاعات الزراعة والصناعة والمصارف والتجارة وتنسيق السياسة الاستثمارية والتكامل الاقتصادي بين البلدين.

رابعاً: تأمين حرية انتقال الأشخاص والإقامة والعمل.

وقد اتفق على أن تنشأ هيئة تدعى لجنة الوحدة الاقتصادية من خمسة أعضاء لكل طرف، لدراسة الخطط الكفيلة لتحقيق الوحدة. وقد وصف صبري العسلي رئيس وزراء سوريا هذه الاتفاقية بأنها خطوة أولية تتبعها خطوات اخرى لتحقيق الوحدة السياسية بين البلدين. وأعرب عن أمله في أن تكون هذه الوحدة نواة لوحدة عربية شاملة[1].

وهكذا جاءت الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا بعد الوحدة الثقافية والميثاق العسكري تمهيداً لإعلان الوحدة الاندماجية بين البلدين اللذين قطعا شوطاً كبيراً من التقارب والالتقاء والتنسيق والتفاعل تجاه الأحداث التي تحدث داخل كل بلد منهما. حيث شكل هذا تربة خصبة وأساس وقاعدة بنيت عليها الوحدة المصرية السورية التي أعلنت في شباط / 1958.

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6563، 5/أيلول/1957م، ص: 4.

الفصل الثاني

مباحثات الوحدة المصرية السورية

(1956ـ 1958)

- المرحلة الأولى: تموز 1956م إلى العدوان الثلاثي على مصر.
- المرحلة الثانية: تشرين الثاني / 1957 - شباط / 1958م.
- التأرجح بين الوحدة والاتحاد.

الفصل الثاني

مباحثات الوحدة المصرية السورية 1956-1958م

بزر شعورٌ عام في كل من مصر وسوريا بوجود قواعد مشتركة بين الشعبين والقطرين، واعتقد كثيرونٍ في البلدين أن سوريا ومصر أكثر البلدان العربية تحرراً واستقلالاً، وأقلها خضوعاً للتأثيرات الأجنبية، والاحتكارات السياسية والاقتصادية المحلية.

كما ساد شعورٌ بأن أخطاراً تهدد حريتهما بل وجودهما، وكان أبرز هذه الأخطار الخطر الدائم المتمثل في الكيان الإسرائيلي، إضافة إلى حلف بغداد، والتحرشات التركية وبعض الأنظمة العربية المحافظة ومساعي الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية الغربية للسيطرة على المشرق العربي. وبالرغم من إعلان استقلال ثلاث من دول المغرب العربي - تونس وليبيا والمغرب - في ذلك الوقت فإن النفوذ الغربي ولاسيما الفرنسي كان وما زال كبيراً وأقوى من استقلال هذه الدول. ولم تكن الجزائر قد تحررت بعد مما زاد في اندفاع السوريين والمصريين لمساعدة الشعوب العربية على التحرر من ضغوط ومضايقات الدول الغربية، وانعكس ذلك على مواقف الدول الغربية من سوريا ومصر حيث زادت هذه الدول من ضغطها عليهما، وكانت سوريا تربة خصبة لفكرة الوحدة العربية فظهر فيها تيار يدعو إلى الوحدة العربية. وانفتحت مصر على فكرة القومية العربية لاسيما بعد الجلاء البريطاني وحرب السويس عام 1956م. وشعرت أن التحرر والوحدة العربية يشكلان سنداً قوياً لمصر ويدعمان طموحاتها. لذلك وما أن وصل صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري إلى دمشق في آذار/1955م حتى وجد تياراً قوياً داعياً إلى التفاهم مع مصر. وخلال محادثاته في دمشق طرحت فكرة الاتحاد الفيدرالي بين الدول العربية المتحررة، ولتي تعارض الأحلاف الأجنبية وخاصة حلف بغداد. إلا أنه لم يتحقق من فكرة الاتحاد الفيدرالي

هذه سوى الجانب العسكري، الذي بدأ بسلسلة من الاجتماعات المكثفة كانت قد انتهت إلى توقيع الميثاق العسكري الثنائي بين مصر وسوريا في 20/تشرين الأول / 1955م. واعتبر هذا الميثاق الخطوة الأولى نحو تحقيق الوحدة المصرية السورية. وكان الشعور بالخطر الخارجي والحاجة إلى تحقيق نوع من الأمن والأمان والاستقرار وراء عقد هذا الميثاق الثنائي.

ومن الجدير بالذكر أن حزب البث العربي الاشتراكي كان قد بدأ منذ تلك الفترة بالدعوة إلى الاتحاد بين مصر وسوريا. وذلك باعتبارهما البلدين الأكثر تحرراً من البلدان العربية الأخرى. وهذا ما أورده صلاح الدين البيطار أحد أقطاب حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1955م، عندما قال: "إن بداية الطريق نحو الوحدة العربية هي اليوم أولاً في اتحاد مصر وسوريا، البلدين الأكثر تحرراً من البلدان العربية الأخرى"[1].

وقامت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السوري بإيفاد بعثة لزيارة مصر خلال الفترة 17-30/كانون الثاني/1956م وضمت كلاً من: عدنان الأتاسي، وفاخر الكيالي، ومعروف الدواليبي، وفرزت المملوك وغيرهم، وذلك استجابة لدعوة من مجلس الأمة المصري، وعلى الرغم من أن المباحثات التي دارت بين المسؤولين المصريين وأعضاء البعثة السورية لا يمكن أن تكون سوى مباحثات استطلاعية لأن النائب ليس له صلاحية البحث السياسي وهو يمثل نفسه أو حزبه، إلا أن أكثر أعضاء البعثة عادوا مقتنعين بضرورة تحقيق الاتحاد بين مصر وسوريا في النطاق السياسي والاقتصادي، بعد أن تم التعاون بينهما في النطاق العسكري[2].

---

(1) البيطار، صلاح الدين، 1960م، السياسة العربية بين المبدأ والتطبيق، دار الطليعة، بيروت، ص: 48؛ جبور، جورج، 1993م، الفكر السياسي المعاصر في سورية، دار المنارة للطباعة والنشر، بيروت ودمشق، ص: 187.

(2) الحياة، بيروت، العدد 2979، 18/كانون الثاني/1956م، ص: 3؛ الدفاع، عمان، العدد 6059، 23/كانون الثاني/1956م، ص:2؛ الهدى، نيويورك، العدد 5، 29/شباط/1956م، ص:2 ؛ عبد الكريم، أحمد، 1994م، حصاد، سنين خصبة وثمار مرة، بيان للنشر والتوزيع، دمشق، ص-ص: 324-325.

المرحلة الأولى: تموز 1956م - إلى العدوان الثلاثي على مصر:

طرح حزب البعث العربي الاشتراكي شعار الاتحاد المصري السوري منذ أوائل عام 1956م، ففي احتفالات الحزب بذكرى التأسيس يوم 7/نيسان/1956م دعا قادة الحزب في بيان لهم إلى الاتحاد بين مصر وسوريا مع الحرص على أن يكون أساس هذا الاتحاد متيناً وطريقه سليماً يسير نحو النماء والتكامل ويوصل إلى الوحدة العربية الشاملة، ومما جاء في هذا البيان:..." فمتى كانت الخطوط الاتحادية شعبية ضمن لها الخلق والإبداع، والقوة المتفجرة بازدياد، وضمن لها أن تبقى في الاتحاد السليم، ومقتربة يوماً بعد يوم من التحرر الكامل والوحدة الشاملة والشروط الاجتماعية العادلة لجميع المواطنين... "[1].

وفي الاحتفالات السورية السنوية بذكرى جلاء القوات الفرنسية في 17/نيسان/1956م طرح حزب البعث شعار الاتحاد المصري السوري رسمياً والاندفاع في تعبئة الجماهير والتركيز عليه والسعي إلى تحقيقه بمختلف الوسائل[2].

وعندما بدأ صبري العسلي مشاوراته لتأليف وزارته الائتلافية في أيار/1956م، اشترط حزب البعث للمشاركة في هذه الوزارة العمل على تحقيق الاتحاد الفيدرالي مع مصر، هذه الفكرة التي طرحها في أكثر من مناسبة على الأحزاب السورية الأخرى

=

F.O. 371/121864: Secret No 31, Report From the British Embassy in Damascus to the Foreign Office, February 17, 1956.

وقد أعقب ذلك أن تشكل وفداً برلمانياً آخر زار كل من السعودية والعراق وخلال الفترة من 29/آذار/-10/نيسان/1956م انظر:

F.O. 371/121870: Secret No 130, Report From the British Embassy in Baghdad to the Foreign Office, April 18, 1956.

(1) عفلق، ميشيل، 1973م، البعث والوحدة، المؤسسة العربية والنشر، بيروت، ص-ص: 51-54؛ عفلق، ميشيل، 1986، في سبيل البعث، ج2، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ص-ص: 253-255.

(2) الصاوي، عبد العزيز، د. ت، العلاقة الناصرية البعثية، دراسة استطلاعية في أزمة تطور الثورية العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص: 61.

المشاركة في الحكم، إلا أنها كانت تصطدم دائماً بأفكار حزب الشعب المؤيد للوحدة مع العراق، وغيره من المعارضين لسياسة البعث. وقبلت حكومة العسلي فكرة البدء بمباحثات من أجل قيام اتحاد فيدرالي بين مصر وسوريا، التي استلم فيها صلاح الدين البيطار وزارة الخارجية[1].

وواصلت الأحزاب السورية المشتركة في الوزارة الائتلافية اجتماعاتها خلال شهر حزيران / 1956م للتوصل إلى صيغة توفيقية للبيان الوزاري الذي سيلقيه رئيس الوزراء صبري العسلي أمام مجلس النواب لأخذ الثقة على أساسه. وقد تضمن البيان نصاً بالعمل على تحقيق الاتحاد مع مصر[2].

وأعلن صبري العسلي في مجلس النواب السوري يوم 5/تموز /1956م" أن مجلس الوزراء السوري اتخذ قراراً بإجماع آرائه بتفويض لجنة وزارية الدخول في مباحثات بين سوريا ومصر، توصلاً لاتحاد فيدرالي بين الدولتين الشقيقتين، وأرجو الله العلي القدير أن يوفقنا في هذه الخطوة المباركة، حتى إذا تمت أمكن أن تقدم إلى مجلسكم الكريم المشروع اللازم لإقراره من قبلكم. وأحب أن أعلن أن هذا الاتحاد سيبقى مفتوحاً لجميع البلاد العربية المتحررة. وقد قوبل إعلان هذا القرار بعاصفة من التصفيق الحاد من النواب والحضور[3].

وتكلم في هذه الجلسة ممثلو جميع الأحزاب والكتل البرلمانية مؤيدين القرار

---

(1) مداخلة صلاح الدين البيطار في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، 1980م، القومية العربية في الفكر والممارسة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 365.

(2) العمل، بيروت، العدد 3123، 21/حزيران/1956م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 3124، 22/حزيران/1956م، ص:1؛ الهدى، نيويورك، العدد 91، 25/حزيران/1956م، ص: 2؛ الدفاع، عمان، 6189، 25/حزيران/1956، ص: 2؛ الدفاع، عمان، 6190، 26/حزيران/1956م، ص: 2؛ الدفاع، عمان، 6191، 27/حزيران/1956م، ص-ص: 1-2؛العمل، بيروت، 3129، 28/حزيران/1956م، ص-ص: 1-4.

(3) مذكرات مجلس النواب السوري، الدور الاشتراكي السادس، الدورة الاستثنائية الرابعة، الجلسة التاسعة، 5/تموز/1956م، ص: 152؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 6/تموز/1956م، ص-ص: 1-6؛ الجريدة، بيروت، العدد 1078، 6/تموز/1956م، ص-ص: 1-8؛ الهدى، نيويورك، العدد 13،88/تموز/1956م، ص: 6؛ العرفان، بيروت، تموز/1956م، ج10، مج43، ص: 1122.

ومعربين عن أملهم في أن توفق الحكومة في خطواتها القومية لإيجاد اتحاد شامل واسع مع مصر كنواة لاتحاد عربي عام[1].

ومما قاله إحسان الجابري رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية: "إنه لا يوجد عربي واحد يخالف هذا الاتحاد"، وأعرب عن أمله في أن يستجيب شعب مصر لهذه الرغبة ويحققوا الاتحاد. وأضاف يقول: "إن قرار مجلس الوزراء هذا لا يقصد به أي مقصد عدواني ضد أي من الحكومات العربية والصديقة".

أما منير العجلاني رئيس الكتلة الدستورية، فقال: :إنه اتخذ لنفسه معارضة هذه الحكومة ولكنه لن يعارضها في هذا الموضوع القومي وإن كان يأخذ عليها قولها تشكيل لجنة وزراية للدخول في مباحثات مع مصر لتحقيق الاتحاد الفيدرالي" وقال: "إنه كان عليها أن تقول بتشكيل لجنة مصرية سورية مشتركة لبحث هذا الموضوع ويتكلم أعضاؤها باسم مصر وسوريا".

وقال النائب عبد الحليم قدور من حزب البعث العربي الاشتراكي: "إن هذا التحاد خير وسيلة للوقاية والدفاع، وهو المحرك الفعال لإمكانيات الأمة العربية، كما انه أول خطوة لتحقيق الوحدة العربية". وتحدث عدنان الأتاسي فقال: "لقد انتقلت قضية الاتحادات بين الدول العربية من الصعيد الشعبي إلى الصعيد الحكومي". في حين تكلم فيصل العسلي نائب دمشق ورئيس الحزب التعاوني الاشتراكي مباركا هذا الاتحاد كخطوة نحو اتحاد عربي أشمل. هذا وتمنى رشاد برمدا عضو حزب الشعب للحكومة كل التوفيق وطالب بالإسراع في تحقيق هذه الأمنية الغالية.

وتحدث خالد العظم قائلا: "إن هذا القرار صدر عن حكومة قوية تعبر عن أراء جميع الأحزاب والكتل والنواب وطالب البلدين بترك الأنانية والابتعاد عن المصالح الخاصة لتحقيق هذا الهدف القومي: . أما عبد اللطيف اليونس فقال: "لا مانع عندما أن يكون القطران قطراً واحداً". وقال مأمون الكزبري: "إن قادة حركة التحرير العربي تبارك هذه الخطوة وتؤيدها تأييداً مطلقاً كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة الشاملة".

---

(1) تكلم في الجلسة 22 نائباً انظر: الحياة، بيروت، العدد 3122، 6/تموز/1956م، ص: 3.

وتحدث فاخر الكيالي أحد قادة الحزب الوطني فقال: "لقد انتقلت مصر من حياة الضعف والتأخر إلى حياة القوة والعزة والتقدم، وأدركت الآن الدور الذي يجب أن تلعبه في هذه الآونة. وقد سارت مصر وسوريا منذ القدم في محاربة كل أجنبي دخيل، وأولى بهما الآن أن تتحدا اتحاداً كاملاً لتحقيق الوحدة العربية". هذا وتكلم عدد من النواب المستقلين في هذه الجلسة ورحبوا جميعاً بقرار الحكومة وطالبوا بتحقيقه في أسرع وقت ممكن ليكون نواةً للوحدة العربية الشاملة وفقاً لنصوص الدستور السوري[1]. وهكذا لم تعد قضية الاتحاد مع مصر مجرد شعار حزبي، أو نص في بيان وزاري بل غدت قراراً يؤديه المجلس النيابي وتلتزم الحكومة بالعمل على تنفيذه.

وبهذه المناسبة أصدر حزب البعث بياناً حول اتحاد مصر وسوريا جاء فيه: "إذا كان ثمة موضوع يمكن ويجب أن يعلو على الخلافات الحزبية والاجتهادات الضيقة، فهو موضوع الوحدة ... لقد أمنا دوماً كما آمن الشعب بان الوحدة هي أعظم المطالب القومية، والأهداف الثورية التقدمية... وإننا نخطى أيما خطأ إذا سلمنا بفائدة هذه الخطوة دون ان نسلم بضرورتها القاهرة، إذ أنها ليست خطوة إلى الأمام فحسب، بل إنها الضمانة الوحيدة لكي لا نتراجع عما حققناه حتى الآن ولكيلا نفقده. فكل تحرر لا تضمنه الوحدة يبقى مزعزعاً معرضاً للانتكاس، ... وإذا كنا جادين في تقدير عظم الأخطار المحيطة بنا، فهذا الاتحاد خير سبيل للوقاية والدفاع، وإذا كنا واثقين بإمكانيات شعبنا، مؤمنين بنزوعه الصادق إلى الحرية والعدالة والوحدة فهذا الاتحاد سيكون المحرك الفعال لتلك الإمكانيات، يضاعف الثقة، وينسق النضال ويختصر الزمن، لخير العرب وخير الإنسانية"[2].

---

(1) مذكرات مجلس النواب السوري، الجلسة التاسعة، 5/تموز/1956م، ص-ص: 152-170؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عددن 6/تموز/1956م، ص: 6؛ الحياة، بيروت، العدد 31223، 6/تموز/1956م، ص: 3؛ البعث، دمشق، العدد 12، 6/تموز/1956م، ص: 1؛

F.O. 371/121864: Telegram form the British Embassy in Damascus to the Foreign office, July 6, 1956.

(2) وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي، 1964م، نضال البعث، ج3، القطر السوي 1954 – 1958م، دار الطليعة، بيروت، ص-ص: 211-213؛ البعث، دمشق، العدد 12، 6/تموز/1956م، ص: 1؛ عفلق، ميشيل، 1973م، معركة المصير الواحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص-ص: 86-88.

واستجابت الحكومة المصرية ورحبت بقرار مجلس النواب السوري، وبالاتحاد مع سوريا، وجاء هذا الترحيب وهذه الاستجابة على لسان الرئيس جمال عبد الناصر عندما قال: "لقد تلقيت بترحيب بالغ نباء قرار سوريا إقامة اتحاد مع مصر، وإن هذا الاتحاد تحقيق لأمنية يهفو إليها كل عربي يؤمن بالقومية العربية ويعمل من أجلها. وإن قيام الاتحاد بين مصر وسوريا إنما هو تحقيق للمادة الأولى من دستور جمهورية مصر التي تنص على أن مصر دولة عربية. وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية وقد وافق الشعب المصري بالإجماع على ذلك الدستور، ولاشك أن قيام اتحاد بين مصر وسوريا يعتبر خطوة أساسية في هذا السبيل، نسأل الله أن يوفقنا في قيام وحدة عربية تضم الدول العربية جميعها وتتيح للقومية العربية أن تقوم بدورها في المجال الدولي"[1].

وفي هذه المناسبة أيضاً تكررت مواقف الصحف المصرية في الاتجاه نفسه ووصفت صحيفة روز اليوسف في عددها الصادر يوم 9/تموز/1956م قرار المجلس النيابي السوري بأنه: "تعبير عن إرادة الشعب المصري وأضافت ليس بمعجزة إذا ما تحقق الاتحاد بين مصر وسوريا بأسرع مما تتصور جميع الشعوب العربية"[2].

وفي هذا الإطار استقبل الرئيس السوري شكري القوتلي مستشار السفارة المصرية في دمشق فتحي رضوان الذي أبلغه ترحيب الحكومة المصرية بالقرار، واستعدادها

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1079، 7/تموز/1956م، ص: 3؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 6/تموز/1956م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 1956/3123م/ ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3123، 7/تموز/1956م، ص: 2؛ العمري، هناء، 1993م، حوار مع مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في دولة الوحدة حول تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، آفاق عربية، بغداد، العدد 1، ص: 91؛ الدفاع، عمان، العدد 6199، 6/تموز/1956م، ص: 2؛ تصريح السيد الرئيس جمال عبد الناصر لمندوب أنباء الشرق الأوسط مساء 6/تموز/1956م على أثر قرار مجلس النواب السوري بإقامة اتحاد بين جمهوريتي مصر وسورية في: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص-ص/ 541-542.

(2) دندشلي، مصطفى، 1978م، مصر الناصرية وتجربة الوحدة، الفكر العربي، بيروت، العددان، 4-5، ص: 118.

للدخول في مفاوضات مع سوريا مباشرة لتحقيق الاتحاد الفيدرالي بين البلدين[1]. كما واستقبل صلاح الدين البيطار وزير خارجية سوريا محمود رياض السفير المصري في دمشق، الذي أبلغه استعداد حكومة مصر للدخول في مباحثات فورية لتحقيق الاتحاد الفيدرالي بين مصر وسوريا[2].

وتناولت الصحف اللبنانية الدعوة السورية للاتحاد الفيدرالي مع مصر بالبحث، والتحليل والدراسة والتعليق. وجاءت هذه التعليقات والدراسات لتعكس موقف هذه الصحيفة أو تلك من مشروع الاتحاد المصري السوري.

فأيدت صحيفة الجريدة الدعوة السورية للاتحاد مع مصر، فكتب نصري المعلوف تحت عنوان "الاتحاد صنو الاستقلال" يقول: " إن الذين أشربت في نفوسهم مبادئ القومية، ووعت عقولهم حقائقها، يرون في قيام الاتحاد بعد تحقيق الاستقلال نتيجة طبيعية يفرضها منطق الحقائق، كي يتم التكوين الطبيعي لهذا الكيان الذي أرادته الطبيعة واحداً... فإذا كان الشعبان الشقيقان يقرران في دستوريهما أنهما بعض أمة واحدة، وكانت طبيعة الأشياء تفرض أن تكون الأمة الواحدة دولة واحدة فالقرار الذي أعلنته سوريا بلسان مجلسها النيابي، ورحبت به مصر وقبلته بلسان رئيسها. هذا القرار هو بدء تنفيذ لإرادة الشعبين. وعزم أكيد سديد على رد الأمور إلى وضعها الطبيعي"[3].

أما صحيفة الحياة، فقد أيدت الدعوة السورية للاتحاد مع مصر، فكتب جبران شامية تحت عنوان "مقدمات الاتحاد بين سوريا ومصر" يقول: " إن اتحاد مصر وسوريا هو حجر الزاوية في بناء الوحدة العربية الكاملة، نظراً لمركز مصر الجغرافي بين المشرق والمغرب ومؤهلاتها المختلفة. ولاشك إن هذه البواعث وغيرها دفعت الحكومة السورية الحالية إلى موقفها التاريخي في طلبها الاتحاد مع مصر... فالاتحاد الذي تعنيه الحكومة السورية، كما نعتقد، ليس اتفاقاً عسكرياً ثنائياً ولا ميثاقاً ثلاثياً،

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1080، 8/تموز/1956م، ص: 8؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 8/تموز/1956م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3124،8/تموز/1956م، ص: 3

(2) الدفاع، عمان، العدد 6201، 9/تموز/1956م، ص: 2.

(3) نصري المعلوف، الاتحاد صنو الاستقلال، الجريد، بيروت، العدد 1079، 7/تموز/1956م، ص: 1

ولا معاهدة تحالف سياسي واقتصادي وثقافي، بل هو أجل وأوسع من هذه جميعاً، إنه خلق دولة عربية غير مصر وسوريا تضم الدولتين في إطارها، وتتسع لغيرها لأنها ستكون نواة الوحدة العربية"...[1].

وبالإضافة إلى التعليقات المؤيدة للدعوة السورية إلى الاتحاد مع مصر فإن صحيفة الحياة نهجت نهجاً مستقلاً، فقد قدمت بعض الدراسات والمقالات المحايدة، والتي كان الهدف منها دراسة مشروع الاتحاد دراسة علمية. وفي هذا الاتجاه كتب زهدي يكن - رئيس محكمة الاستئناف في بيروت - مقالاً بعنوان: "الاتحاد الصحيح مركزي: دراسة قانونية للاتحاد بين مصر وسوريا" فقال: "هل فكرة دولتي مصر وسوريا منصرفة إلى إقامة اتحاد مركزي (فيدرالي)؟ فمن المعلوم في القانون الدولي العام إن الاتحاد المركزي يضم دولاً متعددة في شكل دولة واحدة هي دولة الاتحاد تتولى تصريف بعض الشؤون الداخلية لكل دولة، وكل أو بعض الشؤون الخاصة بالدول جميعاً. ولا يجمع دول الاتحاد المركزي معاهدة كالاتحاد التعاهدي، وإنما دستور تلزم أحكامه جميع دول الاتحاد المندمجة. ويخول الدستور عادة دولة الاتحاد سلطاناً مباشراً على رعايا الدول الأعضاء، واختصاصات تكفل تنفيذ القرارات التي تتخذها عن طريق سلطاتها مباشرة، دونما حاجة للالتجاء إلى تلك الدول، والسيادة الداخلية في الاتحاد توزع بين الدول والدولة المركزية بحيث يكون لكل دولة استقلالها الدستوري، وتشريعها وقضاؤها فتجد فيها دستورها الخاص بها، وقوانينها وهيئاتها النيابية وإلى جانب هذه الهيئات كلها تقوم في نفس الدولة هيئات مماثلة لها وتابعة لدولة الاتحاد المركزية، ويكون لهذه الهيئات سلطانها المباشر على الإقليم والرعايا. وبهذا يتميز الاتحاد المركزي (الفيدرالي) عن سواه... "[2].

أما بالنسبة للصحف الأردنية، فقد سكتت عن التعليق على الدعوة السورية للاتحاد مع مصر مكتفية بنشر بعض الأخبار الرسمية المتعلقة بهذه الدعوة، مع ذكر

---

(1) جبران شامية، مقومات الاتحاد بين مصر وسوريا، الحياة، بيروت، العدد 3124، 8/تموز/1956م، ص: 1

(2) زهدي يكن، الاتحاد الصحيح مركزي، دراسة قانونية للاتحاد بين مصر وسوريا، الحياة، بيروت، العدد 3130، 15/تموز/1956م، ص: 3

للأخبار المعارضة لهذه الدعوة والتي تقلل من أهميتها وفاعليتها وتبين سلبياتها. فكانت تنشر بعض التعليقات نقلاً عن بعض الصحف التي تصدر في بعض الدول المعارضة للدعوة السورية، وفي هذا الإطار نشرت صحيفة فلسطين الأردنية نقلاً عن صحيفة المانشتر غارديان البريطانية "Manchester Guardian" مقالاً رئيساً علقت فيه على الحملة التي تقوم بها مصر وسوريا في سبيل تحقيق الاتحاد الفيدرالي. وقد أعربت الصحيفة عن شكها من الناحية العملية لهذا المشروع. وقالت: " لعلنا لم نصل بعد إلى عتبة وحدة دراماتيكية بين البلدان العربية. ويبدو أن فكرة مجلس الوزراء السوري بصدد الاتحاد الفيدرالي لا تتعدى القول بإنشاء مجلس فيدرالي يشرف على الشؤون الخارجية، والدفاعية، والاقتصادية بين البلدين". ومضت هذه الصحيفة تقول: "إن فكرة الاتحاد الفيدرالي أقرب إلى المباغتة، ذلك أنه ليس بين مصر وسوريا حدود مشتركة، ثم إن اقتصاديات البلدين لا تكمل إحداهما الأخرى، إلا أن الرباط الوحيد الذي يشد كل منهما إلى الآخر هو العداء لإسرائيل... "[1].

لجنة سورية للمباحثات مع مصر:

تنفيذاً للقرار الذي أصدره مجلس الوزراء السوري، وأقره مجلس النواب. تشكلت لجنة سورية للدخول في مباحثات الاتحاد الفيدرالي مع مصر، وقد اتفق مبدئياً على أن تكون هذه اللجنة ممثلة للأحزاب السورية الثلاثة المشتركة في الحكم. وجاءت على النحو التالي:

- صبري العسلي رئيس الوزراء ويمثل الحزب الوطني.
- صلاح الدين البيطار وزير الخارجية ويمثل حزب البعث العربي الاشتراكي.
- أحمد قنبر وزير الداخلية ويمثل حزب الشعب.

وباشرت الحكومة السورية فوراً مباحثاتها مع السفير المصري في دمشق محمود رياض، وبدأ السفير السوري في القاهرة عبد الرحمن العظم اتصالاته الدبلوماسية

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 14/تموز/1956م، ص:2.

بالرئيس جمال عبد الناصر للهدف نفسه"[1].

وبعد ذلك أعلن صبري العسلي، أنه سينيب عنه مجد الدين الجابري وزير الأشغال العامة وأحد ممثلي الحزب الوطني، للاشتراك في اجتماعات وأعمال اللجنة في حالة انشغاله بأمور الدولة. وقال إن الاتحاد سيكون في الوقت الحاضر فيدرالياً، وإن كل ما يهم سوريا هو تحقيق هذا الاتحاد، وإن اللجنة الوزارية بعد أن تنجز إعداد المشروع ستعهد إلى لجنة من الخبراء المختصين، لدراسة المشروع المعد من كافة نواحيه السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية[2].

واتجه مجلس الوزراء السوري إلى وضع أسس الاتحاد الفيدرالي، فعقد عدد جلسات للمناقشة ومعرفة الآراء والاقتراحات المقدمة من كافة أعضاء المجلس الوزاري. وخلال هذه الجلسات طرحت جملة من الأسس والخطوط العامة تمثلت في الآتي:

1- إنشاء حكومة اتحادية.

2- إنشاء مجلس اتحادي.

3- قيام هيئتين تنفيذية وتشريعية لتنفيذ مراحل الاتحاد.

4- احتفاظ كل دولة بكيانها الداخلي وسلطاتها المحلية في الشؤون غير المشتركة.

5- تتولى الهيئات المشار إليها السياسة الدفاعية والخارجية والاقتصادية وتعرض هذه السياسة على برلماني البلدين لإقرارها[3].

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3123، 7/تموز/1956م، ص: 3؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 7/تموز/1956م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 3137، 7/تموز/1956م، ص: 1؛ البعث، دمشق، العدد 12، 6/تموز/1956م، ص: 1.

(2) الدفاع، عمان، العدد 6201، 9/تموز/1956، ص: 2؛ الحياة، بيروت، العدد 3128، 13/تموز/1956م، ص: 3.

(3) الحياة، بيروت، العدد 3128، 13/تموز/1956م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3127، 12/تموز/1956م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3124، 8/تموز/1956م، ص: 3؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 7/تموز/1956م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1080، 8/تموز/1956م، ص: 8؛ العمل، بيروت، العدد 3137، 7/تموز/1956م، ص: 1

وأثناء هذه الجلسات تقدم الرئيس شكري القوتلي بمشروع للاتحاد الفيدرالي نوقش في المجلس واتفق على أنه يشكل هيكلاً متيناً وعملياً للاتحاد، وقد أقر في المجلس الوزاري ليكون أساساً للمباحثات الثنائية المقررة في مطلع آب المقبل(1).

وللأهمية الخاصة التي تمتع بها مشروع القوتلي هذا باعتباره أساس المباحثات التي ستجري بين مصر وسوريا. فلابد من دراسته دراسة تفصيلية.

مشروع القوتلي للدول العربية المتحدة:

قدم شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية مشروعاً للدول العربية المتحررة إلى مجلس الوزراء السوري. وقال إنه هو نفس المشروع الذي تقدم به إلى مجلس قيادة الثورة المصرية حين كان في القاهرة خلال شهر أيار / 1956م، وقد أوضح شكري القوتلي أن هذا المشروع هو الذي كان قد قدمه بنفسه خلال مؤتمر الأقطاب الثلاثة في القاهرة.

مقدمة المشروع:

إن فكرة الوحدة العربية أضحت نشيداً ينشده العرب في مختلف ديارهم ويردد نغمته كل لسان وكل صحيفة وكل منبر. وهذه الفكرة الأصيلة هي العلاج الوحيد لتقوية مركز العرب وتحسين حالهم وتأمين تبوئهم المركز اللائق بهم وبأمجادهم، ولقد أصبحت الضرورة تقضي بأن تنقلب هذه الفكرة إلى تنفيذ، وهذا الكلام إلى عمل، ولئن كنا لا نطمع الآن وفي المرحلة الأولى بقيام الدولة العربية الموحدة التي هي الغاية المثلى أو قيام الدولة العربية المتحدة، فإننا نعمل على الأقل لقيام الدول العربية المتحدة التي تتنازل الدول العربية في نطاقها، وفي سبيل الكيان العربي العام عن جزء من سيادتها. فتتحد في الشؤون العسكرية والخارجية والاقتصادية، مع احتفاظ كل منها بنظام الحكم الذي تريده وبالاستقلال الداخلي الذي يمكنها من ممارسة مختلف شؤونها الداخلية تشريعاً وتنفيذاً. إن في هذا مسايرة كبرى لواقع العرب،

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3132، 18/تموز/1956، ص: 3.

والأخذ الكلي بالاعتبارات الكثيرة في مختلف البلاد العربية، وفيه أيضاً حل لمختلف المشكلات العربية المعقدة التي كانت وما تزال تقف في طريق التوافق العربي واستجابة للشعور القومي العام الذي يشتد يوماً بعد يوم بضرورة قيام جبهة عربية متحدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

ويساعد المشروع على إزالة ما بين أقطار العرب وشعوبهم من حواجز مصطنعة، ويعود بالعرب إلى ثقتهم بنفسهم فيثقل وزنهم الدولي، ويدعمهم في حل قضاياهم المعلقة إلى أبعد حد حلا كريما، ويفتح السبيل إلى تكاملهم السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والدفاعي.

عقد ميثاق بين دول الاتحاد:

ويرى مشروع الدول العربية المتحدة هذا أن يباشر فوراً إلى عقد ميثاق يتضمن:

أولاً: الاتفاق على الاتحاد في الشؤون الخارجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والمواصلات العامة ويتمثل ذلك في : منظمات اتحادية تشريعية، وتنفيذية.

ثانياً: وضع دستور للاتحاد يبين فيه مركز الاتحاد، وتحدد فيه المقاصد والحقوق والواجبات والمنظمات الاتحادية التنفيذية والتشريعية وذلك من قبل جمعية تأسيسية تتألف من أعضاء منتخبين من المجالس العامة الرسمية القائمة في كل دولة حسب نظامها بنسبة يتفق عليها عند قبول فكرة مشروع الاتحاد.

ثالثاً: المبادرة إلى إبرام الميثاق وفقاً للطرق الدستورية وأسلوب الحكم القائم في كل دولة في مدة لا تتجاوز الشهرين.

ويتوخى المشروع السرعة فينص على ضرورة انتخاب المجلس التأسيسي خلال مدة لا تتجاوز شهرين من إبرام الميثاق، واجتماعه في مدة أسبوعين من انتخابه برئاسة اكبر الأعضاء سناً فيختار مكتبة ويضع لائحته الداخلية، ويباشر مهمته التي يجب أن ينتهي منها في مدة لا تزيد عن ستة أشهر.

ولابد في سبيل التنظيم والسرعة، من إنشاء أمانة عامة للاتحاد لملاحقة تنفيذ

الميثاق وإتمام خطواته التي تنتهي مهمتها حينما تقوم الإدارة الاتحادية الدستورية[1].

إبرام الدستور الاتحادي:

ويقترح المشروع أن يتم إبرام الدستور الاتحادي من قبل الدول الموقعة على الميثاق وتعديل دساتيرها وفقاً له وإعلان قبوله في مدة لا تتجاوز شهرين. وبذلك يغدو الاتحاد في حيز التحقيق وتتم تباعاً الخطوات التنفيذية لملاحقة جهاز الأمانة العامة ومن انتخابات المجلس التشريعي الاتحادي، وتشكيل المجلس التنفيذي، ومحكمة العدل العليا، والقيادة العامة وفقاً لنصوص الدستور الاتحادي. وينص المشروع على أن الباب يبقى مفتوحاً لانضمام أية دولة أو كيانٍ عربي يتأخر عن الانضمام أو ينشأ نتيجة التحرر من الاستعمار. كما يرى المشروع تسهيلا لمباشرة العمل إنه عندما تتفق الدول العربية المتحدة وتوافق على الميثاق يجري تعيين مفوضين عن كل دولة متحدة، للبت بالنصوص نهائياً وتوقيعها وتشكيل الأمانة العامة. ووضع نظام ميزانيته. وقد يكون من المفيد تكليف مجلس المفوضين بوضع مشروع دستور للاتحاد بين يدي الجمعية التأسيسية فأن هذا يكون أدعى إلى التطابق والتفاهم على مدى الاتحاد وحدوده وشرائطه ومنظماته[2].

المبادئ العامة لدستور الدول العربية المتحدة:

ويتناول القسم الثالث من المشروع الدستور المقترح، وفيما يلي اهم مواده:

أولاً: يشمل الاتحاد الشؤون التالية:

أ- القوات العسكرية البرية والبحرية والجوية، تكون متحدة القيادة والنظام والإدارة تشرف عليها هيئة قيادة اتحادية واحدة، ووزارة دفاع اتحادية واحدة.

ب- الاتحاد السياسي، ويشمل التمثيل الخارجي والسياسة الخارجية، والمعاهدات الخارجية وتشرف على هذه الشؤون وزارة خارجية اتحادية واحدة.

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3132، 18/تموز/1956م، ص: 3؛ الجريدة، بيروت، العدد 1106، 8/آب/1956م، ص: 3؛ الهدى، نيويورك، العدد 113، 26/تموز/1956م، ص: 6.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1106، 8/آب/1956م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3132، 18/تموز/1956م، ص: 3؛ الهدى، نيويورك، العدد 113، 26/تموز/1956م، ص: 6.

ج- الاتحاد الاقتصادي: ويعني وحدة الجمارك والنقد إدارة وتنظيماً وتوجيه السياسة الاقتصادية الخارجية، وتنسيق السياسة المتصلة بالتجارة والصناعة الخارجية، وتوحيد التشريع الاقتصادي بصورة تكفل لأرباب التجارة والصناعة والمهن في بلاد الدول المتحدة شروطاً متكافئة، وتشرف على هذه الشؤون وزارة اتحادية باسم وزارة المال والاقتصاد.

د- وحدة البرق والبريد والهاتف والطيران المدني، والخطوط الحديدية والموانئ والمطارات والطرق المشتركة نظاماً وإدارة وتشرف على هذه الشؤون وزارة اتحادية باسم وزارة المواصلات.

هـ- وحدة النظم والمناهج والخطط الثقافية العامة توخياً لتوطيد الانسجام القومي والفكري والأدبي والاجتماعي العام في الشعوب العربية، وتشرف على هذه الشؤون وزارة معارف اتحادية.

و- وحدة القوانين الجزائية والمدنية ويشرف على ذلك وزارة تشريع اتحادية.

ثانياً: رعايا دول الاتحاد:

ويتناول القسم الثاني من المبادئ العامة النص على مواد المشروع من ناحية الرعوية الاتحادية فيقول: إن لرعايا الدولة المتحدة جنسية اتحادية تخولهم حق التنقل، والإقامة، والنشاط، والعمل في أية دولة من دول الاتحاد بدون قيد، وعلى قدم المساواة مع رعايا تلك الدولة، ويحتفظون في الوقت نفسه بجنسيتهم الأصلية التي تخولهم الحقوق الانتخابية والمدنية في دولهم، وييسر إن أراد منهم تبديل جنسيته بجنسية الدولة التي يقيم فيها إذا مر عليه فيها مقيماً وعاملاً سنتان وحينئذ يستطيع أن يمارس الحقوق الانتخابية في الدولة التي يتجنس بجنسيتها وينقطع حقه بذلك في دولته الأولى. وتنص إحدى مواد هذا القسم على حرية التنقل، والعمل وتبادل المصنوعات والغلات بين الدول المتحدة.

ثالثاً:

ينص المشروع على تأليف مجلس تنفيذي من رئيس ووزراء الاقتصاد والخارجية

والدفاع والمواصلات والمعارف والتشريع العام. يكون رئيس المجلس التنفيذي هو رئيس الاتحاد ومدة رئاسته سنتان ومهمته:

أ- تمثيل الدول المتحدة.

ب- قبول سفراء الدول الأجنبية.

ج- إيفاد السفراء والبعثات السياسية.

د- إبرام المعاهدات والاتفاقات والقوانين الاتحادية وإعلان نفاذها.

هـ- إدارة جلسات المجلس التنفيذي وتتناوب الدول المتحدة رئاسة الاتحاد حسب ترتيب الحروف الهجائية، ويختار المجلس التشريعي الاتحادي الرئيس من بين ثلاثة مرشحين ترشحهم الدولة صاحبة النوبة.

مهام وزراء الاتحاد:

حدد المشروع مهام الوزراء بـ:

1- يصرف كل وزير شؤون وزارته وفق اللائحة الداخلية التي يضعها المجلس التنفيذي لسير أعماله ووفق القوانين النافذة.

2- النظر في مشاريع القوانين والاتفاقات والمعاهدات السياسية والاقتصادية والعسكرية وتعيين الممثلين السياسيين عائد إلى المجلس التنفيذي.

3- المجلس التنفيذي متضامن في المسؤولية السياسية العامة وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته الخاصة.

موازنة الاتحاد:

تتألف موارد الجهاز الاتحادي مما يدخل في نطاق الاتحاد من شؤون.ولا تدخل المواد التي تمتاز بها بعض الدول عن غيرها في نطاق موازنة الاتحاد[1].

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1106، 8/آب/1956م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3132، 18/ تموز / 1956م، ص: 3

المجلس التشريعي:

يتألف المجلس التشريعي من أعضاء منتخبين من قبل مجالس الأمة القائمة في كل دولة أو ما يقوم مقامها حسب نظام الدول المتحدة، ومن أعضاء مختارين من قبل حكومة كل دولة بنسبة يتفق عليها بين دول الاتحاد عند إقرار فكرة المشروع.

وتكون مدة المجلس التشريعي أربع سنوات ويعقد دورتين في كل سنة، واحدة في الخريف وأخرى في الربيع وهو يضع لائحته.

وللمجلس التنفيذي الحق أن يدعو المجلس التشريعي لاجتماع طارئ إذا اقتضت ذلك المصلحة والظروف ولربع أعضاء المجلس التشريعي حق طلب ذلك أيضاً ومثل هذا الحق لدولتين من دول الاتحاد على أن يكون الطلب محتوياً المشاريع والأسباب الداعية.

محكمة العدل الاتحادية:

تتألف هذه المحكمة بنسبة عضوين على الأقل وأربعة على الأكثر لكل دولة وينتخب أعضاؤها من قبل المجلس التشريعي بأكثريته العددية من بين مرشحين بقدر ثلاثة إضعافهم ترشحهم الدول بالتساوي العددي ولا يشترط أن يكون المرشحين من رعايا الدولة المرشحة.

وينتخب المجلس التشريعي رئيس المحكمة أيضاً من بين مرشحين ترشح كل دولة واحداً وإذا ما شغر مكان في المحكمة يُملأ بنفس الطريقة أيضاً. رئيس وأعضاء المحكمة لا يعزلون ويعتزلون الخدمة بالاستقالة أو ببلوغ سن السبعين. وتقوم محكمة العدل الاتحادية بالمهام التالية:

1- حل الخلافات التي تقوم بين الدول العربية المتحدة في مختلف الشؤون التي لا يمكن حلها بالمحادثات الثنائية، ويطلب من إحدى الدول المختلفة أو من رئيس الاتحاد.

2- النظر في قرارات إدانة رئس المجلس التنفيذي وأعضائه الصادرة من المجلس التشريعي وإصدار قرار فيها.

3- النظر في دستورية أي تشريع أو قانون أو نظام أو قرار أو أمر صادر من المجلس التشريعي او المجلس التنفيذي وإصدار قرار في ذلك بناء على طلب إحدى دول الاتحاد.

4- النظر في أي شكوى يتقدم بها أحد رعايا الدول المتحدة من أية دولة، في حالة وقع ضرر عليه بسبب مخالفته للدستور والقوانين والقرارات والأنظمة الاتحادية او احتمال وقوع ضرر عليه وإصدار إقرار بذلك.

5- النظر في أي خلاف يحدث بين المجلس التنفيذي وإحدى الدول المتحدة. إذا طلب ذلك المجلس والدولة المعنية وإصدار قرار بذلك.

6- تفسير ميثاق الاتحاد ومواد الدستور إذا طلب ذلك المجلس التنفيذي أو إحدى الدول المتحدة.

القيادة الاتحادية:

1- تنشأ قيادة عسكرية عامة اتحادية للإشراف على تنظيم وحركة الجيش العربي الاتحادي.

2- تكون القيادة أو الرئاسة لهذه القيادة في وقت السلم كما في وقت الحرب لأكبر الدول جيشاً في العمليات الحربية.

3- المجلس التنفيذي يعين القائد العام من بين ثلاثة مرشحين ترشحهم الدولة التي ينبغي أن يكون منها.

4- القيادة العامة الاتحادية مرتبطة بوزارة الدفاع الاتحادية من نواحي التمويل والتموين والتنظيم والتجهيز.

5- يشترك في القيادة العامة ضباط أركان من سائر الدول بنسبة عدد جيش كل دولة في وقت السلم وفي وقت الحرب، إلا إذا قرر المجلس التنفيذي خلاف ذلك، وفقاً لما يراه متمشياً مع المصلحة العامة.

6- القوات الحربية في الدول المتحدة في وقت السلم والحرب هي بمثابة قطعات جيش واحد نظماً وإدارة وحركة وقيادة.

هذا ويقترح المشروع أن يكون للاتحاد راية مؤلفة من ثلاثة ألوان أفقية – الأخضر فالأبيض فالأسود. وفي الأبيض نجمة خماسية حمراء، وتحتفظ كل دولة بنظام حكمها الداخلي الذي ترغب فيه، وباستقلالها الداخلي تشريعاً وتنفيذاً في كل ما لا يدخل في نطاق الاتحاد من حيث التشريع والتنفيذ.

كما ويحظر على حكومات الدول المتحدة ومجالسها النيابية وضع أي قانون أو اتخاذ أي قرار يتناقض مع الدستور الاتحادي والقوانين والقرارات الاتحادية، وحينما يكون هناك تباين بين أي قانون أو قرار في دولة من الدول وبين دستور الاتحاد وقوانينه وقراراته فإن هذه هي التي تكون نافذة في الدول المتحدة بما فيها تلك الدولة[1].

ودللت الخطوط العامة للمشروع السوري هذا على أنه أقرب إلى المشاريع الكونفدرالية Confederation[2] منه إلى المشاريع الفيدرالية "Federalism"[3]، واتجه نحو مشروع الدول العربية المتحدة لا الولايات العربية المتحدة، والفارق بين النوعين هو الذي يميز بين المشاريع الكونفدرالية والمشاريع الفيدرالية في عالم الاتحادات الدولية.

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3132، 18/تموز/1956، ص: 3: الجريدة، بيروت، العدد 1106، 8/آب/1956م، ص: 3؛ وانظر كذلك: Syria 1957, Damascus, P: 211-213.

(2) الكونفدرالية: شكل من التنظيم الاتحادي بين دول تعهد بممارسة بعض من صلاحياتها إلى سلطة مركزية مشتركة مع إبقائها على كومتها المميزة. وتتألف السلطة المركزية أساساً من هيئة تنسيق ملزمة باتخاذ قراراتها كافة – او معظم قراراتها على الأقل – بإجماع الدول الأعضاء في الكونفدرالية. وغالبا ما تتحول الكونفدرالية، ولاسيما في إطار الدولة القومية، إلى فدرالية، انظر: الكيالي، عبد الوهاب، 19587م، الموسوعة السياسية، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص: 285.

(3) الفيدرالية: نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الدول أو القوميات الصغيرة في أغلب الأحيان عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا، موحدة تمثلها على الساحة الدولية وتكون مرجعها الأخير في كل ما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسية الخارجية: انظر: الكيالي، عبد الوهاب، 1986م، الموسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص-ص: 479–481.

إذاً جاء مشروع القوتلي هذا ليقدم حلاً مناسباً للواقع العربي، حيث أعطى الأولوية فعلاً للأمن العربي بتوحيد الجيوش العربية الداخلة في الاتحاد، وفي نفس الوقت أقام نوعاً من الاتحاد يتيح لكل شعب أن يكون مسؤولاً عما يجري في بلده. وهو أبسط أنواع الاتحادات، وذلك لأنه يتيح لأي طرف أن ينفصل عن الاتحاد بسهولة طالما أن كل عضو في الاتحاد يحتفظ بأنظمته الداخلية.

كما شكل هذا المشروع الأساس الذي بدأ المباحثات المصرية السورية على أساسه، خاصة بعد إقراراه من قبل مجلس الوزراء السوري، واللجنة الوزارية السورية للمباحثات مع مصر.

وحمل السفير المصري في دمشق محمود رياض هذا المشروع إلى القاهرة لعرضه على حكومة القاهرة وتوضيح الموقف العسكري منه. وقام محمود رياض بتهيئة الجو، لاستقبال الوفد السوري المفاوض الذي تقرر أن يسافر فور فراغ اللجنة الفنية من عملها في رسم كيفية تحقيق الاتحاد الاقتصادي والمالي بين البلدين[1].

وهكذا وبعد أن جرت اتصالات تمهيدية بين مصر وسوريا حول الاتحاد الفيدرالي، إلا أن هذه الاتصالات سرعان ما توقفت وذلك نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر في شهر تشرين الأول/1956م، وانشغالهما في مواجهة العدوان.

وبإعلان العدوان الثلاثي على مصر 1956م يمكن القول بأن المرحلة الأولى من المباحثات المصرية السورية قد انتهت، ويمكن إيجاز ما جرى في هذه المرحلة بالنقاط الرئيسة التالية:

أولاً: إقرار الاتحاد مع مصر من قبل سوريا، حيث أصبح الاتحاد مطلباً جماهيرياً سورياً، وتشكيل لجنة سورية لمباشرة العمل للاتحاد.

ثانياً: طلبت سوريا رأي مصر في هذا الاتحاد، فجاءت الموافقة والتأييد على هذه الخطوة من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والسفير المصري في دمشق

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3143، 1/آب/1956، ص: 3.

محمود رياض والملحق في السفارة المصرية في دمشق فتحي رضوان، والملحق العسكري عبد المحسن أبو النور.

ثالثاً: جرت اتصالات تمهيدية أولية بين الطرفين لتحديد شكل وطبيعة الاتحاد، ووضع الأسس العامة والخطوط الرئيسة له. فكانت الساحة السورية الانشط حيث جرت كل هذه الاتصالات عليها، فعقدت الاجتماعات سواء في مجلس الوزراء أو في المجلس النيابي لدراسة أسس الاتحاد.

رابعاً: قدم الرئيس السوري شكري القوتلي مشروعاً للدول العربية المتحدة، وناقشته الأحزاب والكتل البرلمانية، واللجنة الوزارية السورية، واعتبر هذا المشروع الأساس الذي ستقوم عليه المباحثات المصرية السورية.

وعندما كانت مصر تجاهد لطرد الغزاة المحتلين من أراضيها، كانت سوريا تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي، وبعد أزمة وزارية في اعقاب استقالة صبري العسلي وحكومته، عاد شكري القوتلي وكلف العسلي مرة أخرى بتشكيل حكومة جديدة، وبعد مشاورات واتصالات أعلن العسلي تشكيل حكومته الجديدة يوم 21/كانون الأول/1956م. وتألفت الحكومة الجديدة من الأحزاب المنظمة للجبهة القومية النيابية، وهي الحزب الوطني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة التحرير العربي وبعض النواب المستقلين. وضمن كلاً من: صبري العسلي، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بالوكالة، وخالد العظم وزير دولة ووزير الدفاع الوطني بالوكالة، هاني السباعي وزيراً للمعارف (وجميعهم من الحزب الوطني). وحامد الخوجا وزيراً للزراعة، وفاخر الكيالي وزير الأشغال العامة والمواصلات، وأسعد هارون وزير للصحة والإسعاف العام، وأسعد محاسن وزير المالية وصالح عقيل وزير دولة (وجميعهم مستقلون) ومأمون الكزبري وزيراً للعدل والعمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة (حركة التحرير العربي)، صلاح الدين البيطار وزيراً للخارجية وخليل الكلاس وزيراً للاقتصاد الوطني (من حزب البعث العربي الاشتراكي).[1]. وكان قد

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1233، 5/كانون الثاني/1957م، ص: 1؛ نوري، السياسة السورية والعسكريون 1945–1958،ص: 436–427.

سبق ذلك بقليل تأليف لجنة مشتركة من الأحزاب والكتل البرلمانية لوضع ميثاق قومي يكون بمثابة الخط العام الذي تسير عليه سوريا باتفاق جميع هذه الأحزاب والكتل وسنورد هنا نص المواد التي تتعلق بالعلاقة مع مصر:

1- توسيع الاتفاق الثنائي مع مصر بعقد اتفاق بين الطرفين يشتمل على الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية لتصبح هذه الاتفاقات نواة للوحدة العربية الشاملة، بحيث تشمل مختلف النواحي التي يمكن توحيدها أو تنسيقها بين الطرفين.

2- انتهاج سياسة عربية خارجية استقلالية متحدة من إيمان الشعب العربي بوحدته وحريته وسيادته ومتجهة نحو تدعيم علاقاتنا السياسية والدبلوماسية مع الدول التي تدعم قضايانا القومية.

3- السعي لوضع سياسة تسلح موحدة مع مصر وذلك بوحدة السلاح والتصنيع الحربي والتدريب باعتبار أن جيش سوريا وجيش مصر يؤلفان نواة الجيش الموحد للدفاع عن الوطن العربي[(1)].

وكتب حبيب كحالة في صحيفة الحياة اللبنانية حول الميثاق القومي يقول: "توالي لجنة الأحزاب اجتماعاتها في هذه الأيام لوضع الميثاق القومي، حتى إذا أُقرت خطوطه وأسسه تشكلت حكومة قوية تشترك فيها الأحزاب كلها لتطبقه وتعمل بموجبه. ومن جهة المبادئ المقترحة لتكون في أسس هذا الميثاق، تحويل الاتفاق العسكري مع مصر إلى اتفاق سياسي واقتصادي أيضاً وبعبارة أخرى إلى وحدة أو اتحاد بالمعنى الصحيح... ولقد تسآلت كيف تريدون وضع ميثاق قومي وأنتم تقتصرون تحقيق الاتحاد على مصر وحدها دون البلاد العربية الأخرى. وهل يصح أن يحمل الميثاق

---

(1) الجريد، بيروت، العدد 1232، 4/كانون الثاني/1957م، ص-ص: 1-8؛ شمس، عبد المنعم، 1957م، 6 أيام في سوريا، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ص-ص: 14-18.

Palmer, Monte, 1966 the United Arab republic: An Assessment of its Failure, The Middle East Journal, Vol. 20, No1, P: 50; Sayegh, Fayez, 1958 Arab Unity, Arab information Center, New York, P: 19;

الحياة، بيروت، العدد 3022، 8/أذار/1956م، ص: 3.

معنى القومية إذا كان سيقتصر على دولة عربية واحدة دون بقية الدول؟ وكان الجواب أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة المتحررة من كل قيد أجنبي ومن كل علاقة مع الأحلاف. واستمرت المناقشة طويلاً في مستقبل العلاقات السورية مع مصر بين نظرية حزب البعث الرامية إلى تحقيق اتحاد كامل بين القطرين، وبين نظرية الجهات اليمينية القائلة: بوجوب الاكتفاء بعقد اتفاق اقتصادي وآخر ثقافي لدعم الاتفاق العسكري بين البلدين وترك الاتفاق السياسي لظروف أكثر ملائمة في الجو العربي. وبدأ أن هناك اتفاق على الدعوة إلى توسيع العلاقات بين مصر وسوريا على أن يمتد هذا التوسيع إلى سائر الأقطار العربية تأميناً لمبدأ الوحدة العربية الذي ينادي به الجميع"[1].

وفي البيان الوزاري الذي تقدم به صبري العسلي – رئيس الوزراء السوري بتاريخ 4/كانون الثاني/1957م إلى مجلس النواب لنيل الثقة على أساسه قال: "إن الحكومة تتقدم ببيانها على أساس الميثاق القومي الذي أُقر من قبل لجنة خاصة تشكلت لهذا الغرض من جميع الأحزاب والكتل، وعلى أساس المواد التي كان قد أقرها نواب التجمع النيابي في دعم الميثاق القومي. وعلى هذا الأساس ستطلب ثقة ممثلي الشعب وتأييدهم". أما بالنسبة للاتحاد مع مصر فقال: " لقد أعلنت في مجلسكم الكريم يوم 5/تموز/1956م أن الحكومة السابقة التي تشرفت برئاستها قد اتخذت قراراً اجتماعياً بتفويض لجنة وزارية لإجراء مباحثات بين سوريا ومصر للوصول إلى اتحاد فيدرالي بينهما، ويبقى مفتوحاً لجميع البلاد العربية المتحررة. واليوم يسعدني أن أعلن لكم أن هذه الحكومة ستتخذ خطوات عملية في إيجاد الإتحاد الفيدرالي مع مصر الشقيقة تنفيذاً لقرار مجلسكم الكريم، ونسأل الله تعالى أن تكون هذه المرحلة الأولى بين بلدين عربيين فاتحة لعمل عربي مشترك، تتعاون فيه جميع الدول العربية، وتحقيق في أقرب وقت أهداف العرب جميعهم في الوحدة الشاملة والحرية الكاملة"[2].

---

(1) الحياة، بيروت، العدد، 3010 ، 22/شباط/1956م، ص: 3. وللمزيد عن هذه الاجتماعات انظر: الحياة، بيروت، العددان 3011 و 3012، 24/25/شباط/1956م، ص: 3؛ ص: 3.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1232، 4/كانون الثاني/1957م، ص-ص: 1-8؛ الحياة، بيروت، العدد

فازت حكومة صبري العسلي بثقة مجلس النواب بأغلبية (69) صوتاً، ضد أربع أصوات، وامتناع (46) نائباً عن التصويت. علماً بأن عدد أعضاء مجلس النواب السوري (139) نائباً. وقد حجب الثقة كل من مجد الدين الجابري، وليون زمريا من الحزب الوطني، وعبد الباقي نظام الدين، وفائق منان من الكتلة الديمقراطية. أما الذين امتنعوا عن التصويت فهم نواب حزب الشعب، والكتلة الدستورية وقد أعلنوا عن أسباب امتناعهما عن التصويت في بيانات ألقاها ناطقون باسمهما في جلسة المجلس التي نوقش فيها البيان الوزاري[1]، وعقب ذلك أعلن العسلي في تصريح للصحفيين: "انه سيطرح على مجلس الوزراء في اول جلساته المقبلة موضوع تشكيل وفد وزاري للبدء في مباحثات مع مصر حول إنشاء اتحاد فيدرالي بين البلدين، وأكد ان هذه المباحثات ستبدأ فور تشكيل الوفد السوري"، وكان قد التقى قبل ذلك السفير المصري في دمشق محمود رياض ودارت بينهما مباحثات حول موضوع الاتحاد[2].

وفد برلماني مصري إلى سوريا:

تلبية للدعوة التي وجهها أكرم الحوراني رئيس مجلس النواب السوري وصل إلى دمشق وفد مجل الأمة المصري المؤلف من (40) عضواً برئاسة أنور السادات، وذلك في يوم 16/تشرين الثاني / 1957م. وقد استغرقت هذه الزيارة ستة أيام تجول خلالها الوفد المصري بمختلف أنحاء سوريا[3].

3276، 4/كانون الثاني/1957م، ص: 3؛ الدفاع ، عمان، العدد 6351، 4/كانون الثاني/1975م، ص: 6؛ العمل، بيروت، العدد 3290، 4/كانون الثاني/1957م، ص: 4

(1) انظر: الجريدة، بيروت، العدد 1233، 5/كانون الثاني/1957م، ص-ص: 1-8.

(2) الدفاع، عمان، العدد 6352، 6/كانون الثاني/1957م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 3290، 4/كانون الثاني/1957م، ص: 4.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1505، 17/تشرين الثاني/1957م، ص-ص: 1-8:

Barraclough, G, 1962, Survey of International Affairs 1956-1958, Oxford university press, London, P: 36;

البكاء، محمد، 1989م، في ذكرى رحيل عبد الناصر الجرح والانفجار، آفاق عربية، بغداد، العدد 1، ص-ص: 32-33؛

Mojor, The Search for Arab unity, P: 556;

عقد مجلس النواب السوري بتاريخ 18/تشرين الثاني/1957م جلسة حضرها أعضاء وفد مجلس الأمة المصري، وافتتح أكرم الحوراني الجلسة بخطاب رحب فيه بالنواب المصريين الذين جلسوا بين النواب السوريين. وقال: "تجلت إرادة شعبنا الأبي في مصر وسوريا في التعبير عن حقيقة القومية حيث أعلن في صلب الدستورين المصري والسوري بأن الشعب العربي في مصر وسوريا جزء من الأمة العربية... ولئن كانت بيننا وبين الأساس المتين للوحدة في الماضي بعض الصعاب والعقبات فإن الظرف التاريخي الذي نمر به اليوم يسمح لنا بل يوجب علينا أن نعمل فوراً على وضع الحجر الأساسي لوحدة العرب، هذا الحجر الذي لا يمكن تجسيده بشكل علمي إلا باتحاد القطرين العربيين مصر وسوريا.

أيها الأخوة، يا نواب العروبة... أنني باسم هذا المجلس الكريم الذي قلده الشعب العربي في سوريا شرف تمثيله، ووضع في عنقه أمانته الغالية، وباسم العرب المناضلين، وباسم ألوف من أخواتنا اللاجئين الذين يرون أرضهم المقدسة من خلال الوحدة، أنهم جميعاً يدعوننا لإعلان إرادة الشعب العربي بتحقيق اتحاد القطرين مصر وسوريا، ليكون هذا الاتحاد نواة طيبة خيرة للوحدة العربية المنشودة"[1].

وبعد ذلك دعا أكرم الحوراني رئيس الوفد المصري أنور السادات لرئاسة الجلسة، حيث ألقى كلمة قال فيها: "سيدي الرئيس، أيها الأخوة والزملاء: أحييكم تحية عربية صافية، وأحمل إليكم من بلدكم الآخر تحية شكر من رئيس مصر، ومن مجلس مصر ومن شعب مصر، فانتم الأخوة الذين وقفتم إلى جانب مصر في ساعة الشدة وبذلتم ما بذلتم وأنتم الذين دويتم عالياً في العالم العربي بأجمعه، وفي العالم بأسره بصرخة كان لها دوي ورجع، وكان لها في مصر شفاء وبلسم... نحن لا نريد اتحاد مصر وسوريا من أجل

= طه، رياض، 1974م، قصة الوحدة والانفصال، تجربة إنسان عربي خلال أحداث 1955-1961م، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص-ص: 95-96.

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1506، 19/تشرين الثاني/1957م، ص-ص: 1-8؛ مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج2، ص: 34؛ شميس، عبد المنعم، 1957م، 6 أيام في سوريا، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ص-ص: 37-43.

الاعتداء على أحد، ونحن لا نريد اتحاد مصر وسوريا من أجل الاستيلاء على أرض أحد، ونحن لا نريد اتحاد مصر وسوريا من أجل الاعتداء على حرية أحد، على العكس من ذلك فنحن نريد اتحاد مصر وسوريا من أجل حرية العرب أجمعين، ومن أجل المثل العليا للقومية العربية التي طالما كافح أباؤنا وأجدادنا وبذلوا دمائهم في سبيل تحقيقها. نحن نريد اتحاد مصر وسوريا من أجل الحفاظ على معاني الحرية، على الكرامة التي يريد الاستعمار اليوم أن يدوس عليها. ونحن نريد الاتحاد بين مصر وسوريا من أجل المعاني السامية التي يراد لها أن تطمس... "[1].

هذا وقد ألقى عدد من نواب مصر وسوريا كلمات كلها جاءت مؤيدة للاتحاد المصري السوري وداعية له، واتخذت لجنة الشؤون العربية في مجلس الأمة المصري ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السوري في اجتماعهما المشترك قراراً وافق عليه المجلس بالإجماع. وهذا نص القرار: "استجابةو لرغبة الشعب العربي في دنيا العرب، وتحقيقاً لمبادئ الدستورين المصري والسوري بأن شعبيهما إنما هو جزء من الأمة العربية. ولما كانت وحدة الأقطار العربية أمنية الأمة الغالية، وكان العمل لتحقيق هذا الهدف السامي المقدس واجباً قومياً على كل عربي، وأمانة في عنق نواب الشعب العربي. وكان الاستعمار يقف عقبة كأداء في سبيل تحقيق هذه الوحدة، ويعمل جاهداً على إبقاء الأمة العربية مجزأة مشتتة الشمل، بما يحيك لها من مؤامرات، ويصطنع لها من أحداث، يمنع عنها الاتحاد والتحرر. وكانت مصر وسوريا قد كافحتا الاستعمار؛ فانتزعتا استقلالهما، ووطدتا سيادتهما وانتهجتا في سيادتهما الخارجية نهجاً مستقلاً بين القوى المتصارعة، مستوى من مصالحهما القومية وأهدافهما المشتركة، وأمانيهما المتبادلة فحققتا نصراً حاسماً في ضمان التحرر بفضل وعي ونضال الشعب العربي الموحد.

وكان تحقيق ما تم بين البلدين حتى اليوم يعتبر بمثابة الحجر الأساسي في إقامة اتحاد عربي بينهما سواء أكان ذلك في الميدان العسكري، حيث تحقق توحيد الجيش

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1506، 19/تشرين الثاني/1957م، ص: 1؛ شميس، عبد المنعم، 1958م، سوريا، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ص-ص: 56-59.

وأخذت القوات المصرية والسورية تعمل تحت قيادة موحدة وأصبح اتحاد الجيشين نواة الجيش العربي الموحد. ام كان ذلك في المضمار الثقافي الذي وضعت الدولتان أسسه المكينة المتينة.

وكانت المباحثات دائرة بين القطرين لوضع نظام اقتصادي موجه متكامل، وموحد وهي في طريقها إلى الإقرار بعد استكمال وضع أسس هذه السياسة الاقتصادية، والعمل على تنفيذها. وكانت الظروف الداخلية والأحداث الخارجية التي تعصف بالعالم العربي تفرض عليه أن يحث الخطى لإقامة هذا الاتحاد حفاظاً لكيانه، وتوطيداً لاستقلاله، وتثبيتاً لحريته وتعزيزاً لكرامته وللمساهمة في انتزاع حرية وسيادة واستقلال الشعب العربي الذي ما زال يناضل المستعمرين، وبالنظر إلى أن هذا الاتحاد سوف يحمي القومية العربية، ويقيم جبهة عربية متينة في وجه الأطماع الاستعمارية، لهذه الأسباب مجتمعة فقد صدر القرار التالي: إن نواب المجلس المجتمعين إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسوريا، بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد ويدعون حكومتي مصر وسوريا للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد"[1].

قابلت الجماهير المحتشدة أمام المجلس النيابي السوري هذا القرار بالهتاف والتصفيق والفرحة الكبرى لأنه جاء معبراً عن رغبتها الحقيقية لتحقيق هدف عزيز وغال ظلت تناضل من أجله سنوات وقدمت في سبيله الكثير من الشهداء وعانت لأجله الكثير من المشاكل هذا في دمشق، أما في القاهرة فقد وافق مجلس الأمة المصري على

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6627، 19/تشرين الثاني/1957م، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 1506، 19/تشرين الثاني / 1957م، ص-ص: 1-8؛ الحياة، بيروت، العدد 3552، 19/تشرين الثاني/1957م، ص: 1. وانظر: بشير، الشافعي، 1963م، نظرية الاتحاد بين الدول، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص: 315؛ عفلق، ميشيل، 1958م، اتحاد مصر وسوريا، المطبعة العالمية، القاهرة، ص: 13؛

F.R.U.S, 187: Memorandum From The Acting Assistant Sectary of sate for Near Easter, South Asin, and African Affairs (Berry) to the Acting secretary of state, Washington, January 25, 1958.

هذا القرار المشترك، وأصدر في نفس اليوم بياناً جاء فيه: ..." ومجلس الأمة إذ يضم صوته إلى شقيقه مجلس النواب السوري، يؤيد بالإجماع الرغبة الملحة في الوحدة التي تنبعث بها هتافات القلوب في كل من مصر وسوريا، والتي تنبعث من صميم احتياجاتنا خلال الصراع المقدس في سبيل الحرية والسلام. وهو يستحث في هذا السبيل كلا من الحكومتين السورية والمصرية في السير قدماً نحو الوحدة الكاملة المنشودة التي هي أساس الوحدة العربية الشاملة أعظم أركان السلام في هذا الركن الهام من أركان العالم"[1].

وفي هذا الإطار سافر وفد من مجلس النواب السوري برئاسة إحسان الجابري، وعضوية كل من معروف الدواليبي، وعلي بوظو، وفؤاد قدري، وعبد الكريم زهور، وحسين مريود إلى القاهرة وشاركوا إخوانهم أعضاء مجلس الأمة المصرية جلساتهم. في جلسة يوم 31/كانون الأول/1957م ألقى إحسان الجابري رئيس الوفد ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السوري كلمة قال فيها: "إن رغبة مصر وسوريا في الاتحاد منسجمة تمام الانسجام مع الواقع العربي، إذ تنبع هذه الرغبة من أعماق روح الأمة العربية في جميع أقطارها"[2].

وكان قد سبق هذه الزيارة جملة من المواقف والتصريحات المهمة، ففي تصريح لرئس الوزراء صبري العسلي قال: "إن مجلس الوزراء ما زال عند قراره السابق بشأن إجراء مباحثات الاتحاد الفيدرالي مع مصر"[3]. كما زار السكرتير العام لمجلس الوزراء المصري إبراهيم حلمي دمشق وأجرى اتصالات ومباحثات مع صلاح الطرزي الأمين العام لوزارة الخارجية السورية حول الاتحاد الفيدرالي، وإمكانية التعاون بين البلدين[4].

---

(1) عبد المولي، محمد، 1979م، الانهيار الكبير، أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، دار المسيرة، بيروت، ص: 180.

(2) أبو فاشا، طاهر، د. ت، مصر في عام 23 يوليو 1957 - 23 يوليو 1958م، مطبعة التحرير، القاهرة، ص-ص: 151-153.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 6/آذار/1957م، ص: 6؛ الهدى، نيويورك، العدد 14، 14/آذار/1957م، ص: 1؛ الكفاح الإسلامي ، عمان، العدد 12، 8/آذار/1957م، ص: 12.

(4) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم، عدد 27/حزيران/1957م، ص: 3

وفي افتتاح مجلس الأمة المصري بتاريخ 22/تموز/1957م ألقى الرئيس المصري جمال عبد الناصر خطاباً قال فيه: "لقد كانت سوريا دائماً مركز إشعاع للقومية العربية. فهي التي بدأت قبل عام وأعلنت على لسان حكومتها ومجلسها النيابي رغبتها في الاتحاد مع مصر كخطوة أولى للوحدة العربية، ومصر التي سجلت في المادة الأولى من دستورها أنها جزء من الأمة العربية، لا يمكن إلاّ أن تتجاوب مع هذا الاتجاه، وترحب بكل مسعى يقرب من هذا الهدف القومي المنشود". وأضاف قائلاً: "أن القومية العربية هي أمضى أسلحتنا في الدفاع عن وطننا. سواء في ذلك حدودنا المصرية المحلية ... أو حدودنا المشتركة... ، ثم هي بعد ذلك ضرورة استراتيجية تفرضها مقتضيات الدفاع العسكري البحت"[1].

إن كل ذلك وغيره لا يدع مجالاً للشك بأن مصر تطلب الوحدة مع سوريا، وإنها استجابت لكل دعوة كانت قد انطلقت من سوريا.

المرحلة الثانية: تشرين الثاني 1957 - شباط 1958م:

بدأت هذه المرحلة من المباحثات المصرية السورية في أعقاب الزيارة التي قام بها الوفد البرلماني المصري لسوريا في تشرين الثاني 1957م، وصدور قرار يعلن فيه رغبة الشعب العربي في مصر وسوريا بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين.

وخلال زيارة الوفد البرلماني السوري للقاهرة في كانون الأول 1957م، ألقى الشيخ احمد حسن الباقوري كلمة باسم الحكومة المصرية مرحباً بقيام الاتحاد بين مصر وسوريا. وفي مقابلة للوفد مع الرئيس جمال عبد الناصر تباحثوا معه في موضوع الوحدة. ولكنهم لم يلقوا منه حماساً للموضوع، بل ذكر لهم العراقيل، والمشاكل، والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مصر وسوريا[2]. وكان يرى أن لا تكون وحدة بل

---

(1) خطاب الرئيس في افتتاح مجلس الأمة بتاريخ 22/تموز/1957م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات السيد الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص-ص: 697-699؛ الدفاع، عمان، العدد 6524، 22/تموز/1975م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1404، 23/تموز/1957م، ص: 1-8.

(2) نصر، صلاح، 1976م، عبد الناصر وتجربة الوحدة، القاهرة، ص: 111.

اتحاداً، وعلى مراحل سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية، وربما كان هذا هو الذي دفع رئيس وزراء سوريا صبري العسلي إلى التصريح:" بأن الاتحاد الفيدرالي يجب أن يكون على أربعة مراحل سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية"[1].

وفي أعقاب هذه الزيارة، رأى جمال عبد الناصر إنه من الضروري إيفاد اللواء حافظ إسماعيل في بداية كانون الثاني/1958م للاجتماع بالسوريين، وخاصة أعضاء المجلس العسكري، وشرح الموقف المصري من موضوع الوحدة الذي تلخص في تأكيد الموقف السابق من ضرورة التريث، والإشارة إلى الصعوبات العديدة التي تواجه الوحدة، والتي يجب العمل على تذليلها قبل الأقدام عليها، ثم طلب حافظ إسماعيل التعرف على رأي اعضاء المجلس العسكري بعد أن انتهى من إبلاغهم رسالة ورأي عبد الناصر، فأجمع الأعضاء على ضرورة قيام الوحدة بدون قيد، أو شرط أولا، والعمل على وضع الحلول لكافة الصعوبات، والمشاكل التي تعترض طريق الوحدة في ظل الوحدة ثانيا[2]. وأنه لا يجوز جعل هذه المشاكل والصعوبات سداً يحول دون قيام الوحدة. وأجاب جمال عبد الناصر في 3/كانون الثاني / 1958 على سؤال لمندوب صحيفة الكفاح اللبنانية بشأن موضوع تنفيذ الوحدة نهائيا بين مصر وسوريا بقوله: "إن هذا ما يتمناه الشعب السوري والمصري، وقد بدأنا منذ أكثر من عام في إنجاز مقومات الاتحاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، وأرجو الله أن تتحقق الوحدة قبل نهاية عام 1958م"[3].

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1405، 24/تموز/1957م، ص: 1؛ الهدى، نيويورك، العدد 104، 30/تموز/1957م، ص: 1

(2) العمري، حوار مع مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في دولة الوحدة، ص: 94؛ مذكرات محمود رياض، ج2، ص: 171؛ أحمد، أحمد يوسف، 1989م، تجربة الجمهورية العربية المتحدة في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، بيروت، ص: 213؛ إسماعيل، محمد حافظ، 1987م، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص 73.

(3) حديث السيد الرئيس جمال عبد الناصر مع مندوب جريدة الكفاح اللبنانية بتاريخ 3/كانون الثاني/1958م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص: 771؛ F.O. 371/134384; telegram From the British Embassy in Cairo to the Foreign office, January 3, 1958.

وفي دمشق عقد اجتماع يوم 6/كانون الثاني/1958م بين صلاح الدين البيطار وزير خارجية سوريا ومحمود رياض السفير المصري في دمشق، ودار النقاش حول الاتحاد الفيدرالي، وطلب البيطار ضرورة الإسراع في قيام الاتحاد، إلا أن رد السفير المصري كان التريث وعدم الاستعجال وذلك للخلافات القائمة بين الأوضاع في مصر ومثيلاتها في سوريا. وعلى الرغم من هذا الرد إلا أن البيطار صرح في نهاية الاجتماع قائلاً: "بأنه يبشر بقيام دولة موحدة بين مصر وسوريا"[1]. ويمكننا تفسير ذلك بناءً على استنتاج مفاده أن محمود رياض قد ألمح للبيطار بإمكانية قيام دولة موحدة، إذا ما خلقت ظروف سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية متشابهة في كل من مصر وسوريا.

وعلى الرغم من جو الحماس السائد آنذاك للوحدة، وما أبدته الحكومة المصرية من ترحيب ورغبة في قيامها، إلا أنها سرعان ما أبدت بعض التحفظات معللة ذلك بالعديد من المشاكل والصعوبات، ولعل ذلك عائد إلى رغبتها في أن تتم هذه الوحدة في أفضل الظروف والأسس بالنسبة لها.

ونتيجة لإدراك السياسيين السوريين وخصوصاً حزب البعث العربي الاشتراكي للدور الذي يمكن ان يلعبه ويؤديه الجيش السوري في دفع مباحثات الوحدة مع مصر خطوات إلى الأمام، فقد ألمح بعض السياسيين أمام أعضاء المجلس العسكري، بأن رئيس الأركان العامة للجيش اللواء عفيف البزري لا يؤيد الوحدة الاندماجية الفورية مع مصر، من أجل دفع الجيش لاتخاذ موقف معين، ترغب هذه الفئات السياسية من الجيش أن يتخذه. لذلك دعا رئيس الأركان المجلس العسكري[2] إلى اجتماع طارئ

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3589، ص/كانون الثاني/1958م، ص: 3؛ مذكرات محمود رياض، ج2، ص: 171.

(2) المجلس القيادي العسكري، تشكل لأول مرة في الجيش السوري في أواخر آذار 1957م في أعقاب أزمة عسكرية داخل الجيش السوري بهدف ان يكون ناطقا باسم القوات المسلحة ويصون وحدتها ويدعم السياسة التقدمية للنظام والأحزاب السياسية الوحدوية ويحبط التدخلات الخارجية ويسعى لإقامة اتحاد بين مصر وسوريا وكان له رأي في أي تعديل وزراي أو إبداء الملاحظات حول الوزراء. وجاء تشكيله باقتراح من عفيف البزي وذلك لكسب بعض الأفراد من الضباط غير الحزبيين في المجلس. انظر: العمري، حوار مع مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في دولة الوحدة، ص: 93.

مساء يوم 11/كانون الثاني/1958م، نوقش خلاله موضوع الوحدة مع مصر، وقال البزري: "أنه يؤيد الوحدة الفورية مع مصر"، وفي نهاية الاجتماع اتخذ قراراً يقضي بضرورة سفر وفد عسكري إلى مصر، لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر، وتألف الوفد من عفيف البزري، عبد الحميد السراج، مصطفى حمدون، حسين حدة، طعمة العودة الله، أحمد حنيدي، دادو عز الدين، اكرم الديري، عبد الغني قنوت، محمد النمر، ياسين فرجاني، عبدالله جسومة، ومصطفى رام حمداني، وجمال الصوفي[1]، وطلب الوحدة الفورية مع مصر. وتم إعداد مذكرة خطية بذلك، ووقعت المذكرة في نفس الليلة ثم أبلغ الملحق العسكري عبد المحسن أبو النور بأن وفداً يمثل مجلس القيادة سيغادر إلى القاهرة في نفس الليلة، لحمل المذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وأن بعض ضباط القيادة سيبلغون المذكرة للحكومة السورية، ورئيس الجمهورية في صباح الغد. وتفاجأ الملحق العسكري المصري، وحاول إعاقة تنفيذ هذا القرار لكنه فشل أمام إصرار اللواء عفيف البزري، فانصاع للأمر الواقع، وذهب الوفد العسكري إلى القاهرة في نفس الليلة حاملا المذكرة لإبلاغها للرئيس جمال عبد الناصر، وقع هذه المذكرة كل من: عفيف البزري، أمين النفوري، عبد الحميد السراج، أحمد عبد الكريم، طعمة العودة الله، اكرم الديري، أحمد حنيدي، مصطفى حمدون، عبد الغني قنوت، مصطفى رام حمداني، ياسين فرجاني، عبد الله جسومة، محمد النمر، لؤي الشطي، أمين حافظ، إبراهيم فرهود، حسين حدة، غالب الشقفة، جمال الصوفي، بشير صادق[2]. وأهم ما ورد في هذه المذكرة: "أن الوحدة بين مصر وسوريا إن هي إلا ضرورة قومية مستمدة من ماضي وحاضر ومستقبل يشترك ما بين أفراد أمة واحدة، وأرض واحدة، وحضارة عربية؛ تحقيقاً لوحدة شاملة في العصر الحديث، ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم؛ لبناء الإنسانية، وترسيخاً لرسالتها. وقد عبرا عن إرادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاصا في سبيل ذلك معارك

---

(1) عبد الكريم، أحمد، 1991م، أضواء على تجربة الوحدة، الأهالي للنشر، دمشق، 96؛ مذكرات محمود رياض، ج2، ص171: البيرق، بيروت، العدد 7668، 14/كانون الثاني/1958م، ص: 1

(2) عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، ص: 95-100،96 السياسة، بيروت، العدد 341، 14/كانون الثاني/1958م ص: 3؛ الأحرار، بيروت، العدد 8749، 14/كانون الثاني/1958م، ص: 1.

ضارية ضد الرجعية الداخلية، والاستعمار الخارجي حتى توصلا إلى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من إعلاء إرادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق 18/تشرين الثاني/1957م.

وكان هذا النصر للقومية العربية، بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار وخاصة الشعب العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وخلال الخطة الاستعمارية الأمريكية التركية الصهيونية على سوريا عام 1957م. وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار، فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع أحلافه في أنقرة، وباريس، وبغداد، وطهران، ويجند عملاءه وأعوانه، ويكتلهم، ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية، وبين السلم العالمي إلى حد بعيد، وأفسحت المجال أمامنا لكي نخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتنا، ونظراً لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات، وخاصة إذا تمكن الاستعمار من إنهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة، أو محلية؛ بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الأساسية في وطننا العربي إلى الزوال، فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بإقرار البناء الأساسي للوحدة الشاملة مع مصر، والمباشرة بتنفيذه فوراً، وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية، ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمراً غير طبيعي، لا يعتمد في بقائه إلاّ على المبررات الاستعمارية الموروثة، والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة.

شكل الوحدة:

من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية:

1- دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة، ويرسم نظام الحكم فيها، ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستحرر.

2- رئيس دولة واحد.

3- سلطة تشريعية واحدة.

4- سلطة تنفيذية واحدة.

5- سلطة قضائية واحدة.

6- علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية.

7- تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة، استناداً إلى هذا الدستور الواحد.

الوحدة الدفاعية:

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فترى أن تقوم على الأسس التالية:

1- قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية).

2- مجلس دفاع أعلى.

3- قيادة عامة للقوات المسلحة.

4- قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) موحدة التنظيم، والتسليح، والتدريب، والتجهيز، توزع حسب متطلبات الدفاع، والخطط الدفاعية المقررة إلى مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية.

5- موازنة واحدة.

والقيادة العامة للجيش، والقوى المسلحة السورية، شعوراً منها بمسؤولياتها القومية، ودورها التاريخي ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه، وسلامته، لتعلن أن كل وحدة لا تبنى على هذه الأسس المارة الذكر، ليست إلا تحالفاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين، ذلك لأن متطلبات الدفاع، وسلامة الأمة، وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر، تقتضي دمج الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد؛ لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي. كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة، إنها على أتم

استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية، وتعبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر، وتوجيهات تعطي إليها من القيادة العامة الموحدة، مهما ترتب على هذا التنفيذ[1].

ومن هنا يتبين السبب الحقيقي الذي سافر من أجله الوفد العسكري إلى القاهرة، والذي لا يتعدى حدود إعلان موقف القوات المسلحة من الوحدة مع مصر، ونفي الشائعات، والتهم التي كانت تروجها بعض الأوساط، ووضع الرئيس جمال عبد الناصر أمام الأمر الواقع، ليكشف عن حقيقة موقفه من الوحدة، والتمهيد للتقارب العسكري، ووضع أسس وحدة الجيشين[2].

من خلال قراءة الخطوط العامة للمشروع الذي حملته المذكرة العسكرية يمكن القول: بأن هذا المشروع لم يكن أكثر من عملية تطوير للاتفاق العسكري الموقع بين مصر وسوريا في تشرين الأول عام 1955م، مع توحيد للقيادة العسكرية والموازنة. وأن هذا التطوير قد جاء استجابة للظروف التي كانت قائمة آنذاك في مصر وسوريا، وخصوصاً تلك الاعتداءات المستمرة والمتكررة للقوات الإسرائيلية على حدود البلدين. كما أن هذه المذكرة لا تحتوي على أية شروط، أو أية تحفظات تجاه ما قد يمكن أن يكون، وأنها تثبت أن سوريا هي التي أمسكت بزمام المبادرة في إقامة الوحدة، مثلما كانت عندما طلبت الاتحاد الفيدرالي، وبتكليف من المجلس العسكري، أبلغ أحمد عبد

---

(1) عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، ص-ص: 98-100؛ العظم، خالد، 1973م، مذكرات خالد العظم، ج3، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ص-ص: 124-125؛ السمان، مطيع 1995م، وطن وعسكر قبل أن تدفن الحقيقة في التراب، مذكرات 28/أيلول/1961م حتى 8/آذار/1963م، وبيان للنشر والتوزيع. ص-ص: 87-90؛ طلاس، مصطفى، 1992م، مرآة حياتي العقد الأول النضال 1948 - 1958، دار طلاس، دمشق، ص-ص: 622-625.

(2) F.O, 371/134386: Telegram from the British Embassy in Damascus to the Foreign Office, January 13, 1958;

البيرق، بيروت، العدد 7668، 14/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ السياسة، بيروت، العدد 342، 15/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 678، 14/كانون الثاني/1958م، ص: 11؛ الحياة، بيروت العدد 3595، 14/كانون الثاني/1958م، ص: 3؛ عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، ص: 101.

الكريم، وأمين النفوري الحكومة السورية بسفر الوفد العسكري، وتسليمهما نسخة من المذكرة العسكرية[1]. إن ما هيمنا هنا ماذا جرى في القاهرة بين الرئيس جمال عبد الناصر والوفد العسكري السوري؟

وصل الوفد العسكري إلى القاهرة، وطلب مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ولكنه لم يكن في القاهرة[2]، فقابلهم المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة، والقائد العام للقيادة المشتركة التي كانت تضم الجيشين المصري والسوري. وفي يوم 15/كانون الثاني/1958م، قابل الوفد العسكري جمال عبد الناصر وعقد اجتماع موسع في بيته في منشية البكري[3].

ونظراً لعدم توفر محاضر هذا الاجتماع فسيكون اعتمادنا بشكل رئيس على ما كتبه محمد حسنين هيكل في كتابه: "ما الذي جرى في سوريا؟ فيقول في كتابه هذا: "وتحدثوا جميعاً فيما جاءوا من أجله، وساقوا له المبررات ووصفوا حالة الفرقة بينهم، وحالة سوريا الضائعة بين أحزابها وبين ضغط حلف بغداد عليها في الداخل والخارج، وبين تسلل الشيوعيين إلى الأعصاب الحساسة للوطن السوري".

وقال جمال عبد الناصر: "هذا كله لا يبرر قيام وحدة، تلك كلها أسباب سلبية سوف تكون عبئاً على الوحدة أكثر ما تكون قوة دافعة لها".

وقالوا له: "لكن الشعب في سوريا كله يطلب الوحدة ... أن الوحدة مطلبه الدائم...

---

(1) عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، ص: 96. وللإطلاع على الموقف السوري والوضع الذي خلقه سفر الوفد العسكري داخل الحكومة السورية انظر: مذكرات محمود رياض، الجزء 2، ص: 174-175؛ نصر، صلاح، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص: 126؛ مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء 2، ص: 35؛ مذكرات خالد العظم، ج3، ص: 126.

(2) هيكل، محمد حسنين، 1962م، ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 32. لقد كان الرئيس جمال عبد الناصر في الأقصر مع ضيفه في ذلك الوقت أحمد سوكارنو رئيس جمهورية إندونيسيا.

(3) هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص: 33؛ وتشير الوثائق والتقارير الأمريكية إلى أن الحكومة السورية قد أعادت حملة الاتحاد مع مصر:

F.R. U.S, 183: telegram From the Embassy in Syria to the Department of State January 15, 1958.

والوحدة مع مصر بالذات هي التيار الكاسح في سوريا". وقال عبد الناصر: "إن الوحدة ليست بالعمل السهل، لقد بدأنا الآن بعد معارك عنيفة مع الاستعمار نوجه كل طاقتنا لبناء مصر، وأملي في بناء مصر هو أن تكون قاعدة قوية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لنضال باقي الشعوب العربية، إن أملي أن نجعل مصر نموذجاً للعمل الوطني، ليس للتطوير فقط ولكن الوحدة أيضاً.

وقالوا له: "تريد أن تعمل ذلك لمصر، وتترك سوريا التي علقت أمالها عليك وعلى مصر، أنت بذلك تتخلى عن دعوة القومية العربية كلها من أجل مصر وحدها"[1].

فقال لهم على الفور: "أني أريد أن أتكلم معكم بوضوح، وأنا أعرفكم جميعاً وأعرف حسن مقاصدكم، ولكن أريد أن أسألكم سؤالاً: ما هي صفتكم في الحديث معي عن هذه الأمور، وأنتم غير مسؤولين؟ . وبعد حديث معهم قال جمال عبد الناصر: "لا أستطيع أن أقبل هذه الأوضاع، أنا أعرف أنكم تمسكون في أيديكم بزمام القوة الحقيقية في سوريا. ولكن من ناحيتي لا أقبل في مثل هذه الأمور ولن أبحث بها إلا مع حكومة مسؤولة"[2].

من خلال دراسة للحوار الذي جرى بين الوفد العسكري السوري، والرئيس جمال عبد الناصر يمكن القول بأن جمال عبد الناصر رفض المطالب التي تقدم بها الوفد السوري والمتعلقة بالوحدة الاندماجية الكاملة في أول الأمر، معتقداً أن تحقيقها في تلك الفترة، يجب أن يتم تدريجياً وذلك عبر الخطوط الأساسية في السياسة الخارجية والداخلية، وإجراء إصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية مشتركة. لكنه بعد بعض المماطلة عاد ليقول لهم أنكم لا تمثلون الحكومة السورية وأنه من الضروري قدوم شخصية رسمية مفوضة من الحكومة السورية لإجراء المباحثات اللازمة.

في هذا الوقت كانت الحكومة السورية قد كلفت وزير خارجيتها صلاح الدين البيطار بالسفر إلى القاهرة وذلك بعد عدة اجتماعات عقدتها الحكومة السورية

---

(1) هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص-ص: 33-34.

(2) هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص-ص: 34-35.

Issawi, Charles, 1959, The United Arab republic, Current history, Vol. 36, No2, P: 65.

برئاسة شكري القوتلي رئيس الجمهورية، وأسفرت هذه الاجتماعات عن قرار بشقين:

1- أن سوريا أجمعت بكافة أحزابها وهيئاتها السياسية على تأييد الاتحاد الفيدرالي بحماس.

2- أن سوريا ترى أن كل عقبة تعترض طريق الاتحاد يمكن حلها واجتيازها بسهولة[1] .

وصل البيطار إلى القاهرة وذلك لإجراء مباحثات مع جمال عبد الناصر والمسؤولين المصريين حول تحقيق خطة الاتحاد بين مصر وسوريا يرافقه محمود رياض وذلك يوم 16/كانون الثاني/1958م[2] .

وفي اليوم التالي لسفر البيطار إلى القاهرة نشرت صحيفة البعث في عددها الصادر يوم 17/كانون الثاني/1958م مقالاً افتتاحياً بعنوان: فلنبدأ بالاتحاد أولاً. وهو دعوة صريحة ومستعجلة للمباشرة في تحقيق هذا الاتحاد وأعلانه على الجماهير، وجاء فيه:" منذ ثلاث سنوات تقريباً أسهم حزب البعث العربي الاشتراكي في حكومة ائتلافية تحت شعار السياسة العربية التحررية والعمل لاتحاد مصر وسوريا، ووقع الميثاق القومي للأحزاب والكتل السياسية للمجلس النيابي وشارك في الحكم الائتلافي الذي قام على أساسها. هكذا اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي منذ البداية سياسة التحرر والحياد الإيجابي والعمل على توحيد مصر وسوريا نقطة الالتقاء والتعاون بينه وبين الهيئات والشخصيات السياسية والوطنية في سوريا. ولم يكن هذا الالتقاء والتعاون أمراً عارضاً أو مصطنعاً ، بل كان تعبيراً عن إرادة الجماهير العربية الواعية لا في سوريا وحدها بل في كل قطر عربي في ان ترى جميع قياداتها السياسية

(1) الحياة، بيروت، العدد 3597، 16/كانون الثاني/ 1958م، ص: 1؛ السياسة، بيروت، العدد 343، 16/كانون الثاني/1958م، ص: 1.

(2) الأحرار، بيروت، العدد 8752، 174/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1555، 17/كانون الثاني/1958م، ص-ص: 1-8؛

F.O 371/134386: Report from the British Embassy in Damascus to the Foreign Office, January, 16, 1958.

قد وحدت جهودها وقواها لدعم هذه السياسة التي تمثل بالنسبة إلى الشعب العربي كله أمله في تحقيق أهدافه في الوحدة والتحرر، وذلك لأنها بمقدار ما كانت تهدد مصالح الاستعمار الغربي وإسرائيل، كانت تمثل الأماني الكبيرة بالنسبة إلى الشعب العربي، لذلك خاضت هذه السياسة في السنتين الأخيرتين غمار معركة رهيبة خرجت منها ظافرة، إذ صمدت للعدوان المباشر في مصر، ووقفت في وجه الضغط المستمر والتآمر المتصل في سوريا، ولم يكن هذا إلا ليزد هذه السياسة رسوخاً وليزيد الشعب العربي خاصة في مصر وسوريا إيماناً بأنه يسير على الطريق السليمة الموصلة إلى الغاية التي يطمح إليها، ويدفعه إلى مواصلة السير بخطوات أشد جرأة وقوة. وهكذا تجد هذه السياسة العربية التحررية نفسها اليوم أمام الخطوة الطبيعية التي يجب أن تخطوها إلا وهي اتحاد مصر وسوريا، هذا الاتحاد الذي تحقق فعلياً منذ أن ربطت السياسة العربية التحررية بينهما برابطة المصير المشترك، وعلى هذا الأساس يجب أن يعلن الاتحاد فوراً وأن نبدأ لا برسم خطواته لأن الخطوات الأولى كلها مرسومة، وإنما نبدأ التنفيذ.

لنبدأ هذا الخط الواضح: سياسة واحدة، ودفاع واحد، وتوجيه قومي واحد، ولتأت المجالس والسلطات الاتحادية من بعد ذلك لتخطط للبلدين ولترسم الخطوات التشريعية والاقتصادية لمصلحة هذه الدولة العربية المتحدة. أن معركة العرب مع الاستعمار الغربي وإسرائيل ما تزال قائمة. وبدون تحقيق الاتحاد تبقى المعركة دائرة في جبهاتها الأولى، فالاستعمار أما أن تجليه عن مواقعه في الوطن العربي وأما أن يرتد لتقويض الأوضاع السياسية التحررية.. أنه هجوم معاكس على الاستعمار لإجلائه عن الأقطار العربية الأخرى، أن كل تفكير يتعاظم القوى التحررية في الأقطار العربية الأخرى دون أن نسير في طريق اتحاد مصر وسوريا تفكير أخرق لا ينسجم ومنطق التاريخ، بل هو تآمر على قضية التجرد العربي وإعطاء الاستعمار فرصة للقضاء على الحركة الاستقلالية للبلاد العربية. إننا اليوم في ظروف داخلية وخارجية مواتية تسنح في أي وقت مضى. وليس ثمة ضمانة في استمرار هذه الظروف أمداً طويلاً.

فعلينا الآن أن نسرع قبل كل شيء بالتنفيذ. لقد نشطت الأحزاب والشخصيات المسؤولة في الآونة الأخيرة لإطلاق شتى الآراء والاقتراحات حول الشروع بالاتحاد بين

سوريا ومصر، وحول أسس هذا الاتحاد ومقوماته، وكلها تنصب في اتجاه واحد يسير في طريق الاتحاد. وإذا ما كنا نؤمن بفائدة طرح هذه الشعارات والمناقشة من حولها. فإننا نريد أن ننبه إلى خطورة المرحلة التي يجب أن تنصب فيها كل الجهود على العمل السريع المنتج الحاسم والترفع عن المكاسب العارضة والمزايدات الكلامية.

إن قضية الاتحاد تبدأ من نقطة واحدة هي انها ضرورة قومية تضعنا على مفترق الطريق أمام مصيرنا. إنها عملية فورية قررتها القاعدة الشعبية في القطرين. فهي على هذا ليست نهجاً حكومياً فحسب، وإنما مطلباً جماهيرياً، وهذا هو ما يميزها من سائر مشاريع التوحيد الكاذبة التي طرحت في الماضي. من قبل الرسميين في مختلف الأقطار العربية. هذه العملية الثورية قد تجاوزت كل الشكليات والنظم والأوضاع الخاصة، وليست ثمة عقبات جدية في وجهها غير جهود الاستعمار وعملائه. بل أن الاتحاد بحد ذاته كاشف لكل أجهزة الاستعمار، وهو الذي سيقضي على جميع خططه ودعاياته وركائزه وعملائه، هؤلاء العملاء الذين راحوا هم أيضاً في الآونة الأخيرة، وبعد فشل كل خطط التآمر يتخذون من شعارات القومية العربية التحررية دريئة وستاراً، وسلكوا أيضاً سبيل المساومات والمزايدات الكلامية، هؤلاء العملاء الذين قاوموا الاتحاد عند تخطيط الميثاق القومي للأحزاب. قاوموه بالحكم، وتآمروا على السياسية العربية التحررية. هم الآن الذين يرفعون عقيرتهم بالنداء ويظهر الغيرة على الاتحاد، ويحاولون التشكيك به وإلقاء تبعة عدم تحقيقه على الآخرين لاصطناع معركة مهاترات كلامية وبعثرة القوى والجهود وصرفها على العمل في سبيله، وهذا ما يجعل خيانتهم مضاعفة. فهم خونة عندما قاوموا الاتحاد وهم اليوم خونة عندما يزايدونك بالكلام بقصد التشكي والأشغال، لقد أجمعت إرادة الشعب كله في سوريا على هذه الخطوة، خطوة الاتحاد، ولن يقف في الصف الآخر سوى الخونة والعملاء، وكل ما يعتبر عائقاً في طريق الاتحاد، من أوضاع خاصة في سوريا، فإن إرادة الشعب مجمعة على إزالته وتذليله. إننا لا نريد أن تبقى أية صعوبة أو أية عقبة في طريق الشروع فوراً بالاتحاد، ولا نريد من هذا إحراج الحكم في مصر، بل إننا نؤمن ونقرر بأن الاتحاد كل مقوماته الأساسية في صميم الشعب، وأن الوضع الدستوري في مصر، وهي القطر الأكبر والأقوى، إنما يصح أن يكون أساساً للاتحاد ونقطة البداية فيه. وإذا كان عدم تماثل الأوضاع السياسية بين مصر وسوريا يعتبر عثرة وعائقاً ، فإننا

أول من يطلب ويعمل لتطبيق ما يحقق تماثل الأوضاع السياسية في القطرين.

إن ما يظن بأنه تضحية في سبيل هذا الهدف العظيم، هو بحقيقته وجوهره كسب عظيم، والشعب العربي في سوريا على استعداد لحمل مسؤولية تحقيق كل ما يترتب عليه في هذا السبيل، ونقطة البداية هي دوماً أن تحقيق هذا الهدف عملية ثورية تتجاوز كل ما يوضع لها من حدود وخطوات، فالاتحاد هو الذي سينسف السياسة الاستعمارية من جذورها، وهو الذي سيفجر الطاقات الثورية الكبرى للأمة العربية في مختلف أقطارها، وهو الذي سيقوض كل دعائم التأخر والرجعية ويخطط للمستقبل: مستقبل البعث العربي الجديد. انه عمل إنساني كبير لأنه تحقيق للدولة العربية المتحدة. لأنه تعاظم التقدم والحرية والسلام في العالم"[1].

وتجمد النشاط السياسي بعض الشيء في دمشق، وانتقل إلى القاهرة التي شهدت مباحثات مطولة ومفصلة بين اللواء عفيف البزري، وصلاح الدين البيطار من جهة وبين جمال عبد الناصر، والمسؤولين المصريين من جهة أخرى. وخلال هذه المباحثات أوضح صلاح الدين البيطار أن الحكومة السورية تريد إتمام الوحدة باعتبارها مطلب شعبي وقومي دائم وطريق لا بديل غيره إلى استقرار الأمور والأوضاع في سوريا وإزاء هذا الإصرار من قبل السوريين قال عبد الناصر رأيه في موضوع الوحدة ولكن بشروط ثلاث تمثلت فيه:

1- أن يجري استفتاء شعبي على الوحدة بين مصر وسوريا.

2- أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا وأن تقوم كل الأحزاب في سوريا بحل نفسها.

3- ان يتوقف تدخل الجيش في السياسة[2].

---

(1) البعث، دمشق، العدد 87، 17/كانون الثاني/1958م، الافتتاحية.

(2) الحياة، بيروت، العدد 3598، 17/كانون الثاني/1958م، ص: 3؛ هيكل ما الذي جرى في سوريا، ص-ص: 36-37؛ هيكل، محمد حسنين، 1988م، سنوات الغليان، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص: 279. وقد عارض الحزب الشيوعي حل الأحزاب انظر: الأحرار، بيروت، العدد 8757، 23/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ والعدد 8762، 29/كانون الثاني/1958م، ص: 1

وهكذا قبل جمال عبد الناصر الوحدة الاندماجية مع سوريا ولكن بشروطه السابقة التي لمست الأوتار الحساسة في الحياة السياسية في سوريا بالطريقة التي كانت تجري عليها. ولم يرد صلاح الدين البيطار على شروط جمال عبد الناصر بل طلب استشارة حكومته. علماً بان البيطار كان يحمل مشروعاً بالخطوط العامة لإقامة الاتحاد يتضمن بعض الأسس التي يقوم عليها الدستور. إلا أن عبد الناصر والوفد العسكري كانوا يرون أن يقتصر الحديث والمباحثات حول الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها لإعلان الوحدة. لذلك لم يستطع تقديم مشروعه وساير الجميع في طلبهم للسير في طريق الوحدة[1].

عاد صلاح الدين البيطار إلى دمشق بعد زيارة استمرت خمسة أيام للقاهرة تخللها سلسلة من الاجتماعات المكثفة مع جمال عبد الناصر، والمسؤولين المصريين حول تحقيق اتحاد بين مصر وسوريا. وفور وصوله أدلى بتصريح صحفي قال فيه: "أستطيع القول أن المهمة التي انتدبت لأدائها قد تحققت على الشكل الأتم وأكرر هنا ما قلته في القاهرة من أن مصر وسوريا التقتا كاملاً في نظرتهما إلى وحدة البلدين وإلى شكل هذه الوحدة والخطوات التي سيخطوها البلدين لإنجاز هذه الوحدة وجعلها إيجابية مفتوحة للأقطار العربية الأخرى في تحررها وتوحدها وتقدمها"[2].

وعقد مجلس الوزراء السوري برئاسة شكري القوتلي اجتماعاً للاستماع إلى تقرير صلاح الدين البيطار وزير الخارجية عن مباحثاته مع المسؤولين المصريين حول تحقيق الاتحاد بين مصر وسوريا. وقال: "إن هناك خطوطاً عامة اتفق عليها في القاهرة وهي على النحو التالي:

أولاً: تشكل الاتحاد:

يكون النظام الاتحادي في الدولة العربية المتحدة جمهورياً رئاسياً، ويتولى

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3597، 16/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ الأحرار، بيروت، العدد 5752، 127/كانون الثاني/1958، ص: 1؛ السياسة، بيروت، العدد 346، 19/كانون الثاني/1958م، ص-ص: 1-8؛ شؤون عربية، تونس، العدد 43، ص-ص: 109-110.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1599، 22/كانون الثاني/1958م، ص: 8؛ الجريدة، بيروت، العدد 1558، 21/كانون الثاني/1958، ص: 3.

السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينون من قبل الرئيس، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب.

ثانياً: المراحل التنفيذية المقترحة لتوحيد البلدين:

1- المرحلة الأولى:

يعقد اجتماع بين الرئيسين وممثلين عن الحكومتين لإعلان قيام الدولة العربية المتحدة. واستناداً إلى قرارات المجلسين التشريعيين في مصر وسوريا، يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في دمشق والقاهرة لإصدار القرارات التالية:

أ- قيام الدولة العربية المتحدة.

ب ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة.

جـ- تفويض رئيس الدولة العربية المتحدة بإصدار دستور مؤقت يمارس سلطاته من خلاله لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم.

د- استفتاء الشعب في مصر وسوريا على القرارات التي أصدرتها المجالس التشريعية وعلى أثر نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطاته فوراً.

2- المرحلة الثانية:

أ- وضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة.

ب- تكوين الاتحاد القومي.

ج- إجراء انتخابات وفقاً للدستور.

د- العمل على توحيد مرافق الدولة"[1].

وبعد أن أنهى وزير الخارجية تقريره وبدأت المناقشات ظهر الاختلاف في وجهات النظر. وإن لكل وزير منهم رأي خاص على هذه المقترحات. وكان خالد العظم من أكثر أعضاء المجلس الوزاري صراحة إذ قدم جملة من الملاحظات على الوحدة الاندماجية نجملها بالآتي:

---

(1) مذكرات خالد العظم، مج2، ص-ص: 127-128؛ مذكرات محمود رياض، ج2، ص: 177؟

1- اتجه المشروع إلى جعل نظام الحكم جمهورياً رئاسياً. وهذا جنوح ظاهر عن النظام الذي تدرجت سوريا في الوصول إليه، أي النظام الديمقراطي النيابي الذي يجعل السلطة فيه من الشعب وللشعب.

2- أما مراحل التنفيذ التي اقترحها المشروع فهي في الأصل تستهدف القيام بعمل لا يأتلف مع الدستور السوري إطلاقاً.

3- أخرج عن موضع الاستفتاء الدستور المؤقت، وبعبارة أخرى سوف لا يدعى المواطنون السوريون والمصريون إلى إبداء رأيهم في الدستور المؤقت، بل في أمر التفويض بوضعه ليس إلا كما رأى أن إلغاء الأحزاب يتنافى مع الدستور السوري[1].

بعد ثلاثة جلسات في مجلس الوزراء السوري انتهى المجلس من الاتفاق على الخطوط العريضة لمشروع الوحدة بين مصر وسوريا، وتذليل العقبات الناجمة عن اختلاف جهات النظر، وقد أكد مصدر موثوق ان مباحثات مجلس الوزراء السوري في الوحدة تجري قدماً لتخطي اختلاف وجهات النظر بتفاهم وانسجام تامين، كما أن وحدة البلدين فوق أي حزب أو رأي أو اقتراح. فالنتائج القومية من جرائها لا تعدلها نتائج وسننجز قريباً وحدة الجيش في وزارة دفاع واحدة ووحدة الخارجيتين والرئاسة الواحدة[2].

وافق مجلس الوزراء على الخطوط الرئيسية التي وردت في تقرير وزير الخارجية واتخذ قراراً حمله صلاح الدين البيطار بشان الخطوات التنفيذية للدولة العربية المتحدة لعرضه على الرئيس جمال عبد الناصر، وقد تبلور هذا القرار في الأمور التالية:

1- قيام دولة عاصمتها القاهرة.

---

(1) مذكرات خالد العظم، مج3، ص-ص: 128-134.

(2) الحياة، بيروت، العدد 3605/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1560، 23/كانون الثاني/1958، ص-ص: 1-8؛ الحياة، بيروت، العدد 3603، 23/كانون الثاني/1958م، ص: 3؛ السياسة، بيروت، العدد 351، 25/كانون الثاني/1958م، ص: 1

2- قيام حكومة واحدة وبرلمان واحد وجيش واحد.

3- يكون اسم الدولة الجديدة (الجمهورية العربية المتحدة).

4- يطرح موضوع الوحدة في استفتاء شعبي في يوم واحد على الشعبين المصري والسوري[1].

وفي يوم 26/كانون الثاني/1958م، جرت محادثات بين البيطار وعبد الناصر لتمهيد السبل لزيارة القوتلي المنتظرة لمصر، وخلال المحادثات أكد البيطار أن الأحزاب السورية على استعداد لوقف نشاطها، وقيام اتحاد قومي على غرار الاتحاد القومي المصري، وأنه فوض من قبل مجلس الوزراء لنقل هذا التأكيد للرئيس جمال عبد الناصر[2].

وهكذا تحققت الشروط التي وضعها الرئيس جمال عبد الناصر وتم الاتفاق الكامل على جميع النقاط المقترحة لذلك عاد البيطار من القاهرة في 28/كانون الثاني/1958م ليناقش في مجلس الوزراء ما تم الاتفاق عليه من مراحل تنفيذية[3]. وقال أكرم الحوراني: "إن الأمور انتهت إلى اتفاق تام على الوحدة الشاملة"[4] وأعلن العسلي في اجتماع اللجنة السياسية: "ان حكومتي مصر وسوريا وافقتا على إقامة وحدة كاملة بينهما بشكل دولة عربية متحدة"[5].

ترأس شكري القوتلي مساء يوم 28/كانون الثاني/1958م، اجتماع مجلس الوزراء

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3605، 25/كانون الثاني/1958م، ص: 3؛ السياسة، بيروت، العدد 352، 26/كانون الثاني/1958م، ص: 1

F.R. U.S, 187: memorandum from the Acting Assistant Secretary of state For Near Estern, south Asian and African Affairs (Berry) to the Acting Secretary of State, Washington, January 25, 1958.

(2) الأحرار، بيروت، العدد 8760، 26/كانون الثاني/1958م، ص-ص: 8؛ العمل، بيروت العدد 3615،26/كانون الثاني/1958م، ص: 8؛ الحياة، بيروت، العدد 2606، 26/كانون الثاني/1958م، ص: 1

(3)F.O, 371/134386, Daily worker, January, 29, 1958.

(4) العمل، بيروت، العدد 3616، 28/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3608، 29/كانون الثاني/1958م، ص: 1

(5) الجريدة، بيروت، العدد 1564، 28/كانون الثاني/1958م، ض: 3.

للاستماع إلى نتائج المباحثات التي تمت بين وزير الخارجية السوري، والرئيس جمال عبد الناصر حول مشروع الدولة المتحدة. وصرح رئيس الوزراء عقب انفضاض الاجتماع أنه تم الاتفاق على جميع مراحل تنفيذ الدولة المتحدة من قبل الجانبين المصري والسوري. وعلى الخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ هذه الوحدة في أقرب وقت ممكن. وذلك وفقاً للمحادثات التي جرت بين مصر وسوريا والاجتماعات والمباحثات التي تمت بين وزير خارجية سوريا والرئيس جمال عبد الناصر والمسؤولين المصريين[1].

وقد تم الاتفاق على الخطوات والمراحل التالية:

- في أيام قليلة سيصل الرئيس شكري القوتلي إلى القاهرة ومعه كبار المسؤولين في الدولة السورية.
- سيعلن مشروع الوحدة في مجلس الأمة المصري.
- ستكون القاهرة هي عاصمة دولة الوحدة.
- يتأرجح اسم الدولة بين الدولة العربية الموحدة والجمهورية العربية المتحدة.
- سيكون التمثيل واحداً والجيش واحداً.
- سيكون هناك برلمان مركزي واحد وسيكون هناك برلمانات إقليمية.
- سيكون هناك حكومة مركزية واحدة وسيكون هناك حكومات إقليمية.
- سيكون هناك مجلس دائم لدولة الوحدة مقره القاهرة.
- ستعرض أسس هذه الوحدة في استفتاء شعبي[2].

سافر شكري القوتلي يوم 30/كانون الثاني/1958م على رأس وفد رسمي سوري إلى القاهرة وجرت في اليوم التالي 31/كانون الثاني/1958م مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر تحددت خلال هذه المباحثات الأسس، والخطوط الرئيسية التي

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1565، 29/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ السياسة، بيروت، العدد 354، 29/كانون الثاني/1958م، ص: 1. وهذا ما أكده الرئيس جمال عبد الناصر في حديثه مع أعضاء الجمعية الأمريكية لرؤساء التحرير والملقين.

(2) الجريدة، العدد 1565، 29/كانون الثاني/1958م، ص: 3؛ الأحرار، بيروت، العدد 8761، 28/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ F.O, 371/134386, Daily worker, January 29, 1958.

قامت على أساسها دولة الوحدة[1]. ولن أتطرق لهذه الأسس في هذا المكان لورودها في الفصل الثالث من هذه الدراسة الذي أفرد لقيام دولة الوحدة المصرية السورية.

ومن خلال دراستنا لسير المباحثات نرى أن الرئيس جمال عبد الناصر قد أبدى بعض التحفظ أو التردد في محادثاته مع مختلف القيادات السورية سواء أكانت هذه القيادات مدنية أو عسكرية. ويمكننا أن نعزو ذلك إلى رغبة جمال عبد الناصر في أن تأتي هذه الوحدة مطابقة لمفهومه العلمي للسلطة. وأن ما كان يريده فعلاً هو أن تطلق يداه كلياً في كيفية قيام هذه الوحدة بين البلدين، وإلا كيف يمكن أن تفسر تردده أو حتى رفضه لهذه الوحدة الفورية في البداية، وقبل ذلك رفضه للاتحاد الفيدرالي الذي طرح سنة 1955م لأنه تجاوز حدود الفيدرالية إلى الوحدة، ثم سعيه إلى تجاوز الاتحاد الفيدرالي وتحقيق الاندماج الكامل؟

بيان رسمي للحكومتين 1/شباط/1958م:

على أثر عودة وزير الخارجية صلاح الدين البيطار من مصر حاملاً بشرى الاتفاق على أسس الوحدة وشكلها ومراحل تنفيذها. بدأت الحكومتان في الاتفاق السريع على التواريخ. وعلى الاجتماعات الرسمية المشتركة وفي1/شباط/1958م عقد اجتماع بين الجانبين المصري والسوري في قصر القبة في القاهرة. برئاسة جمال عبد الناصر وشكري القوتلي، وحضور كل من صبري العسلي، وعبد اللطيف البغدادي، وخالد العظم، وزكريا محيي الدين، وحامد الخوجة، وأنور السادات، وفاخر الكيالي، ومأمون الكزبري، وحسين الشافعي، وأسعد هارون، وعبد الحكيم عامر، وصلاح الدين البيطار، وكمال الدين حسن، وخليل الكلاس، ونور الدين طراف، وصالح عقيل، وفتحي رضوان، وعفيف البزري، وكمال رمزي استينو، وعلي صبري، وعبد الرحمن العظم، ومحمود رياض[2]. لإنجاز ترتيبات

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3611، 1/شباط/1958م، ص: 1؛ السياسة، بيروت، العدد 356، 31/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3609، 30/كانون الثاني/1958م، ص-ص: 1-3؛ الحياة، بيروت، العدد 3610، 21/كانون الثاني/1958م، ص: 3.

(2) الحياة، بيروت، العدد 3611، 1/شباط/1958، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 1/شباط/1958، ص-ص: 1-4؛ الأنباء، بيروت، العدد 434، 1/شباط/1958م، ص-ص: 1-8؛ الأحرار،

إعلان الوحدة وقد اتفق على الترتيبات التالية:

1- البيان الذي سيلقيه كل من الرئيس شكري القوتلي في مجلس النواب السوري وجمال عبد الناصر في مجلس الأمة المصري.

2- تشكيل الحكومة الجديدة التي ستشرف على أعمال الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية وعدد أعضاء هذه الحكومة والشخصيات التي ستشترك فيها.

3- تحديد موعد الاستفتاء وانتخاب الرئيس.

4- المرحلة الانتقالية في البلدين.

5- المراحل الدبلوماسية التي ستقوم بها الدولة العربية المتحدة لدى دول العالم[1].

وقد اختتم الاجتماع ببيان صدر معلناً قيام الجمهورية العربية المتحدة جاء فيه: "يعلن المجتمعون اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل وثقتهم العميقة في وجوب توحيد سوريا ومصر في دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية المتحدة. كما يعلنون اتفاقهم الإجماعي على أن يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديمقراطياً رئاسياً يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسؤولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد... "[2].

=

بيروت، العدد 8765، 1/شباط/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1568، 1/شباط/1958م، ص-ص: 1-8؛ النهار، بيروت، العدد 6796، 1/شباط/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6961، 2/شباط/1958م، ص: 1، البيرق، بيروت، العدد 7683، 1/شباط/1958م، ص: 1.

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1569، 2/شباط/1958م، ص-ص: 1، 3، 8؛ الحياة، بيروت، العدد 6313، 4/شباط/1958م، ص: 3؛ الأحرار، بيروت، العدد 8766، 2/شباط/1958م، ص: 1؛ السياسة، بيروت، العدد 358، 2/شباط/1958م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 2/شباط/1958م، ص-ص: 1-4؛ الدفاع، عمان، العدد 6691، 2/شباط/1958م، ص: 3؛ البيرق، بيروت، العدد 7684، 3/شباط/1958م، ص: 8.

(2) الجريدة الرسمية، الجمهورية العربية المتحدة، لعدد 1301/أذار/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6691، 2/شباط/1958م، ص: 3؛ الأحرار، بيروت، العدد 8766، 2/شباط/1958م، ص1؛ السياسة، بيروت، العدد 358، 2/شباط/1958م، ص: 4؛ النهار، بيروت، العدد 6797، 2/شباط/1958م، ص1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1569، 2/شباط/1958، ص-ص: 1-8؛ البيرق، بيروت، العدد 7684، 3/شباط/1958م، ص: 8.

Khalil, Muhammad Khalil, 1962,The Arab States and the Arab league: A Documentary Record,

قرار مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري:

تمشياً مع البيان الصادر يوم 1/شباط عقد مجلس النواب السوري جلسة يوم 5/شباط/1958م للاستماع إلى بيان الرئيس شكري القوتلي الذي شرح فيه ما انتهى إليه الجانبان المصري والسوري من قرارات وأسس قامت عليها الوحدة المصرية السورية[1].

وبعد الاستماع للبيان أصدر مجلس النواب السوري قراراً بتأييد الوحدة المصرية السورية، وترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة جاء فيه: "أن مجلس النواب بعد أن استمع إلى البيان الذي ألقاه الرئيس شكري القوتلي، يبارك الخطوات التي قام بها الرئيسان والحكومتان لتحقيق هذه الأمنية القوية العزيزة على قلب كل عربي، ويؤيد المبادئ الدستورية التي اتفق عليها ووردت في البيان للعمل بها خلال الفترة الانتقالية... "[2]. ووافق جميع النواب الحضور على ذلك موافقة إجماعية.

وفي مصر عقد مجلس الأمة المصري جلسة يوم 5/شباط/1858م، واستمع إلى بيان الرئيس جمال عبد الناصر الذي شرح فيه الأسس التي قامت عليها دولة الوحدة المصرية السورية، وفي أعقاب ذلك أصدر المجلس قراراً بتأييد الوحدة المصرية السورية وترشيح جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة وتنفيذاً لإرادة الشعب العربي في سوريا ومصر"...[3].

=

Vol1 constitutional developments, khayats, Beirut, P-P: 601-602.

الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 11، 22/شباط/1958م، ص-ص: 1607-1608؛ الحياة، بيروت، العدد 3612، 2/شباط/1958م، ص: 1

(1) للإطلاع على بيان الرئيس شكري القوتلي انظر: حمدان، حمدان، 1996م، أكرم الحوراني... الرجل والقضية، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، -ص: 232-238؛ وثائق ونصوص، سوريا ومصر بين الوحدة والانفصال، 1962م، جمعها صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ص-ص: 13-17؛ الحياة، بيروت، العدد 3614، 5/شباط/1958م، ص: 1.

(2) محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراكي السادس، الدورة الاستثنائية السابعة، الجلسة الأولى 50 شباط/1958م. وقد غاب عن الجلسة بدون إجازة السادة: تركي بن مهيد، دحام الدندل، فرزت المملوك، فيصل العسلي، محمود سليمان الأحمد، نوري بن مهيد، خالد بكداش، فائق متان آغا، العمل، بيروت، العدد 3624، 6/شباط/1958م، ص: 1.

(3) النهار، بيروت، العدد 6800، 6/شباط/1958م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 6799، 5/شباط/1958م، ص: 1. وللإطلاع على خطاب الرئيس جمال عبد الناصر انظر: الجمهورية العربية المتحدة، 1959م،

وبإقرار مجلس النواب السوري، ومجلس الأمة المصري للوحدة المصرية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة يمكن القول أن المرحلة الثانية من المباحثات المصرية السورية قد انتهت، وأن المباحثات المصرية السورية قد تميزت بعدة مميزات وخصائص يمكن إيجازها بالآتي:

1- على الرغم من أن الفترة الزمنية بين أول دعوة للاتحاد المصري السوري، وقيام الوحدة بينهما تجاوزت السنتين. إلا أننا نقول إنها تمت في وقت قصير نسبياً من الناحية الزمنية وإنها كانت تحتاج إلى فترة أطول حتى تتم مناقشة كل الأمور المتعلقة بها والتي أغفلت في هذه المباحثات وشكلت كما سنرى فيما بعد الكثير من المشاكل والعقبات لدولة الوحدة.

2- لقد تمت المباحثات بمبادرة سورية وتحفظات مصرية ثم تنازلات سورية. فمن خلال شرحنا السابق تبين أن المبادرة والدعوة للاتحاد كانت سورية أولاً وأن سوريا عادت وتنازلت عن الاتحاد مقابل الوحدة ووجدنا ان هناك تحفظات مصرية مستمرة طيلة فترة المباحثات ففي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه المباحثات، نجد ان الرئيس جمال عبد الناصر قد صرح قائلاً: إن أماني شعوب هذه المنطقة هي الاتحاد والتضامن، وهذا هو ما نعنيه عندما نتحدث عن القومية العربية، والتضامن هو الحل كذلك إذا لم نستطيع الوصول إلى الاتحاد... "[1]. ورأينا كذلك الشروط التي وضعها جمال عبد الناصر للموافقة على الوحدة والتي اعتقد أن القصد منها كان خلق ظروف وأحوال متشابهة مع تلك التي كانت تعيشها مصر وأنه لم يكن لديه أدنى استعداد للتخلي عن مفهومه للسلطة وأسلوبه في العمل السياسي لأية جهة كانت.

3- إن هذه المباحثات كانت قد بدأت وتمت في ظروف سياسية سورية صعبة وحرجة على

=

تاريخ وحقائق وأرقام، المديرية العامة للدعاية والإعلان، دمشق، ص-ص: 20-26؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بعنوان: "الوحدة تتحقق " في 5/شباط/14958م، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص-ص: 3-10؛ الحياة، بيروت، العدد 3615/6/شباط/1958م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 2624/6/شباط/1958م، ص: 1

(1) السياسة، بيروت، العدد 354، 29/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ نص لحديث الرئيس جمال عبد الناصر مع أعضاء الجمعية الأمريكية لرؤساء التحرير والملقين الأمريكيين خلال لقاء تم في القاهرة.

الصعيدين الداخلي والخارجي، فداخلياً الصراع والتنافس بين الجيش والسياسيين من جهة، وبين الكتل المتنافسة داخل الجيش من جهة ثانية، وبين الكتل والأحزاب السياسية من جهة ثالثة. وخارجياً الظروف الدولية والظروف العربية، فتعرضت سوريا لضغط من حلف بغداد وساهمت دول هذا الحلف بمؤامرات على سوريا في سنتي 1956 و 1957م، وكل هذه الظروف انعكست وظهرت آثارها على سير المباحثات.

4- لعب الجيش، كعادته في سوريا دوراً أساسياً في مباحثات الوحدة وفي الاستجابة للتحفظات التي أبداها الرئيس جمال عبد الناصر حيث انعكست هذه الاستجابة على شكل الوحدة أولاً وعلى سير المباحثات ثانياً.

وفيما يتعلق بموقف الصحف الأردنية من المرحلة الثانية من المباحثات المصرية السورية فإنها تميزت بعدم التعليق على أخبار هذه المباحثات، مكتفية بنشر بعض الأخبار الرسمية المتعلقة بها، وجاء هذا السكوت نتيجة لكون الصحف الأردنية صحفاً شبه رسمية.

أما الصحف اللبنانية فقد كان لها مواقف واضحة، يمكن وضعها ضمن ثلاثة اتجاهات: صحف مؤيدة للوحدة، وصحف مستقلة، وصحف معارضة. ولنبدأ أولاً بالصحف المؤيدة للوحدة، وجاءت صحيفة السياسة لتمثل هذا الاتجاه خير تمثيل، فكتب موريس صقر مقالاً بعنوان "طريق المجد" أيد فيه الوحدة المصرية السورية وبارك الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه، معلناً ان هذه الخطوات هي خطوات في طريق المجد للامة العربية[1].

وكتبت صحيفة السياسة في افتتاحية العدد (353) تقول: ..." وهكذا تكون الوحدة العربية التي طالما غذت وأخصبت خيال شعراء العرب وكتابهم، ودعا إليها ساستهم وقادتهم قد خطت خطوة جريئة نحو التنفيذ، وخرجت من نطاق الآمال والأحلام إلى عالم الحقيقة والكيان. وهكذا أيضاً يكون قادة البلدين في مصر وسوريا قد أثبتوا للشعوب العربية التي تؤيدهم وتناحرهم بأن للشعارات الوطنية في نظرهم معاني ومفاهيم، وأنها

---

(1) موريس صقر، طريق المجد، السياسة، بيروت، العدد 354، 29/كانون الثاني/1958م، ص: 3.

ليست مجرد ألفاظ وتعابير. إن الوحدة التي يرسى الآن قواعدها في القاهرة ودمشق هي بدون شك ولا ريب أكبر حدث تاريخي وسيكون له أثر بالغ في مجرى السياسة العالمية على الأخص في تطور هذه الشعوب السياسي والاقتصادي"[1].

كما كتبت السياسة أيضاً وفي افتتاحية العدد (359) تقول: "لم يذكر التاريخ أن وحدة سياسية قد تمت بين بلدين أو أكثر وتلقاها الناس بالارتياح والتأييد الشامل بمثل ما تلقوا به أنباء الوحدة بين مصر وسوريا. وهذا التأييد لم يقتصر تأثيره على شعبي مصر وسوريا، بل تعداه إلى جميع الشعوب العربية. إن الشعور بالفرح الذي انفجر فعم الأقطار العربية لدليل ساطع على وحدة الأهداف والمصالح التي تربط بين شعوبها، وعلى نضوج الروح القومية فيها، إن إعلان الوحدة بين مصر وسوريا تحقيق بلا ريب لأمنيةٍ من أعز الأماني عند الشعوب العربية التي ترى في وحدة أقطارها وتطورها عاملاً من عوامل القوة والاستقرار والسلم في الشرق الأوسط... إن مرحلة البناء والتنظيم لهذه الوحدة ستكون بلا ريب طويلة وشاقة وستصطدم بعقبات ومصاعب كبيرة والاستعمار من جهته لن يلقي بسهولة سلاحه أمام هذه الوحدة الجديدة بل على العكس فإنه سيضاعف جهوده ومساعيه لعرقلة سيرها ونموها.. "[2].

وكتب عبد الله اليافي تحت عنوان "اتحاد مصر وسوريا" يقول: "إن للاتحاد بين مصر وسوريا على ما يبدو لنا وجهين: وجه دستوري يتعلق بشكل الاتحاد، ووجه آخر عملي يتناول طرق وأساليب تنفيذه.. إن العرب في جميع أقطارهم يتابعون باهتمام بالغ سير محادثات الاتحاد بين القطرين ويأملون أن تسفر هذه المحادثات عن نتائج طيبة لقناعتهم بأن في هذا الاتحاد بلا جدال قوة لهم وعزة ومنعة"[3].

أما نصري المعلوف فقد كتب سلسلة من التعليقات في صحيفة الجريدة مؤيدة للوحدة المصرية السورية، فتحت عنوان "الجمهورية العربية المتحدة" كتب يقول: " وثيقة إعلان الجمهورية العربية المتحدة ستكون بالغة الأثر في سياسة الشرق الأوسط، وحياة الشعوب

---

(1) السياسة، بيروت، العدد 353، 28/كانون الثاني/1958، الافتتاحية"الوحدة بين مصر وسوريا".

(2) السياسة، بيروت، العدد 359، 4/شباط/1958م، الافتتاحية، وحدة مصر وسوريا، نسيج وحدة.

(3) السياسة، بيروت، العدد 346، 21/كانون الثاني/1958م، ص: 1

العربية قاطبة، لتعبيرها الجريء عن حقيقة بعث وتحول تاريخي.. إن النظام الديمقراطي الرئاسي، واعتبار الوزراء مسؤولين أمام رئيس الجمهورية وحصر السلطة التشريعية في مجلس واحد. يحقق مركزية للسلطة هي أول ما تحتاج إليه دولة فتية كالجمهورية العربية المتحدة بازاء ما يحيط بها من أخطار، وما آلت على نفسها من مهمة التكامل"[1].

أما الصحف المحايدة والمستقلة فجاءت صحيفتا الجريدة والحياة لتمثلها خير تمثيل فصحيفة الجريدة مثلاً كانت تنشر تحت العناوين التالية: "أحداث اليوم من خلال الصحف اليومية" و "جريدة الجرائد العربية"، "جريدة الجرائد العالمية" الكثير من التعليقات والتحليلات المنشورة في الصحف اللبنانية والعربية والعالمية. سواء أكانت مؤيدة أو معارضة لدعوة الوحدة المصرية السورية، وهذه ميزة تميزت بها صحيفة الجريدة.

فنقلاً عن صحيفة الجمهورية المصرية وتحت عنوان "اتحاد مصر وسوريا" التي كتبت تقول: "فإتمام الاتحاد المصري السوري سيدعم جبهة الشعوب في الشرق الأوسط... فغاية الاتحاد أن يضم سائر الدول العربية، ليصبح الوطن العربي قلعة منيعة لا قبل للاستعمار بها، وقوة فعالة في تحرير الشعوب العربية التي ترزح تحت نير الاستعمار... "[2].

ونقلت عن الأخبار المصرية تحت عنوان "اتحاد مصر وسوريا سياسة أمنا بها": إن ترحيب مصر بالاتحاد مع سوريا ليس إلا انسياقاً منها في تيار السياسة التي أمنت بها، ودعت إليها وحرصت عليها وهي تجميع القوى العربية المتناثرة، وتكتيلها للدفاع عن حرية الشعوب والعربية... "[3].

ونقلت عن الأهرام المصرية تحت عنوان "الوحدة الحقيقية" إن الاتحاد بين مصر وسوريا لن يكون إلاّ بداية رائعة للوحدة المأمولة بين سائر البلاد العربية.."[4].

---

(1) نصري المعلوف، الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة، بيروت، العدد 1569، 2/شباط/1958م، ص: 1؛ وانظر نصري المعلوف، الجمهورية العربية المتحدة والشيوعية، الجريدة، بيروت، العدد 1570، 4/شباط/1958م، ص: 1

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1234، 6/كانون الثاني/1957م، ص: 3

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1413، 2/آب/1957م، ص: 3

(4) الجريدة، بيروت، العدد 1413، 2/كانون الثاني/1958م، ص: 3

ونقلاً عن صحيفة نداء الوطن كتبت تقول: "إن كل الشروط والظروف اللازمة لتحقيق الاتحاد بين قطبي العروبة مصر وسوريا متوفرة، ولن يحول شيء دون تحقيق الاتحاد المنشود الذي سيكون حجر الزاوية لقيام الاتحاد العربي الشامل" [1].

ونقلاً عن صحيفة الكفاح التي كتبت تقول: "لقد اتفق الرأي على أن تكون الدولة الموحدة ذات نظام رئاسي وأن يكون لها رئيس واحد، وعلم واحد، وجيش واحد، ومجلس نيابي واحد... ، إنه أروع حدث في تاريخ العرب الحديث، تصنعه وطنية الحاكمين السوريين واستعدادهم للتضحية ونكران الذات"[2].

كما نقلت عن الجمهورية المصرية تقول: "إن الإجراءات السياسية والقانونية التي تتم الآن، هي بمثابة إعطاء الشكل الرسمي الدستوري لأوضاع قائمة بالفعل، فسوريا، ومصر متحدتان في الهدف وفي الوسائل وفي تقدير المسؤوليات الملقاة عليهما. وفي الإيمان بالقومية العربية ومبادئ الحياد الإيجابي"[3].

ونشرت تعقيباً لمصطفى أمين في افتتاحية أخبار اليوم على الاتحاد بين مصر وسوريا جاء فيه: "بعد أيام ستولد أقوى دولة في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان، والإمكانيات الاقتصادية والقوة العسكرية والمساحة الطبيعية. وأهمية هذه الدولة إنها ستكون محور الولايات العربية المتحدة. ويزيد في خطورة تكوين هذه الدولة أنها تتألف بغير حرب وبغير غرور، وإنما بإرادة شعب واحد جمعته اللغة والتاريخ والمحن والكفاح الوطني المشترك"[4].

ونقلت عن صحيفة النيويورك تايمز "New York Times" الأمريكية تعليقاً على مشروع اتحاد سوريا ومصر: "مهما قيل عن اتحاد سوريا ومصر الذي ينتظر إعلانه، فإنه نقطة واحدة تبقى خارج نطاق الشك وهي إن موعد إعلانه كان مقصوداً، فلا يمكن أن يكون الإسراع في إتمام زواج المصلحة هذا وليد صدفة بل يقصد منه أن يكون في الوقت المناسب

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1558، 21/كانون الثاني/1958م، ص: 3

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1561، 24/كانون الثاني/1958م، ص: 4.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1563، 26/كانون الثاني/1958م، ص: 3

(4) الجريدة، بيروت، العدد 1564، 28/كانون الثاني/1958م، ص: 3.

لتصل أصوات أجراس العرس ومعانيه لإسماع مؤتمر حلف بغداد"[1].

أما صحيفة الحياة البيروتية فقد نهجت نهج صحيفة الجريدة في الحياد، فأوردت بعض التعليقات المؤيدة بالإضافة إلى بعض الدراسات والمقالات المحايدة، فحول موضوع الاتحاد بين مصر وسوريا كتب كامل مروة يقول: "مرة أخرى نعود إلى حديث الاتحاد بين مصر وسوريا فهو ليس الحل العملي الأمثل. فكل اتحاد بين البلدين لا يأخذ بعين الاعتبار السودان من جهة مصر، والعراق والأردن من جهة سوريا. لا يكون طبيعياً. ولكن رغم هذا كله أيدنا، وما نزال نؤيد بكل قوانا مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا على آمل أن يكون نقطة انطلاق نحو الأمنية الكبرى"[2].

أما الصحف المعارضة فقد كتبت صحيفة الأنباء تحت عنوان "مصر وسوريا في طريق الاتحاد" تقول: "إن الحديث عن مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا ليس جديداً. وقلنا أنه يستحيل تحقيق هذا المشروع في الوقت الحالي، ذلك لأن التفكير فيه فرضته ظروف معينة واتفقت فيها سياسة البلدين الخارجية. وقلنا أن الخطوات العميقة التي يمكن أن تمهد إلى أي مشروع اتحادي بين بلد وآخر، يجب أن تبدأ على طريق الاقتصاد، فاتفاق السياسة الخارجية لا يشكل قاعدة للاتحاد إذ قد لا يلبث أن يزول فتزول معه كل أواصر التفاهم والتعاون بين البلدين"[3]. ولكن بعد أن أعلنت الوحدة المصرية السورية غيرت الأنباء من خطها واتجاهها وأيدت الوحدة المصرية السورية في عدة مقالات لها، لتعود بعد ذلك للمعارضة ثانية[4].

أما صحيفة العمل فكتب تحت عنوان "مقدمات الزفاف السوري المصري" تقول: "بدأت الاستعدادات لحفلة زفاف سوريا إلى مصر بطبل وزمر، ففي دمشق اعتبر مجلس الوزراء منعقداً بصورة مستمرة لإعداد الجهاز للعريس ووضع الترتيبات لليوم المرتقب وذلك ضمن شروط مصر لعقد الزواج والمتمثلة في إلغاء كل الأحزاب القائمة في سوريا،

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1565، 29/كانون الثاني/1958م، ص: 6

(2) الحياة، بيروت، العدد 3454/آب/1957م/ ص: 1

(3) الأنباء، بيروت، العدد 315، 13/أيلول/1957م، ص: 3.

(4) الأنباء، بيروت، العدد 434، 1/شباط/1958م، ص: 8

وتطبيق نظام الحزب الواحد، وإقامة اتحاد قومي على غرار ما جرى في مصر. وهذا يعني إلغاء الحريات. كما يعني أن الحزب الواحد الحاكم هو الذي يتولى السلطة الديكتاتورية. ويختار المرشحين المرغوب فيهم ويشطب المرشحين المغضوب عليهم ويصادر الصحف، ويغتصب حرية الفرد والجماعة. ويخنق كل صوت قد يرتفع بالانتقاد والمعارضة"[1].

وتحت عنوان "هذا الاتحاد" كتبت العمل تقول: "أما لكي يكون اتحاد كالذي به يتناشدون فيجب على الأقل أن يكون فيه شيء من الطبيعي، يعني لو قالت سوريا بالاندماج مع بغداد أو بالأردن لكانت هناك سهولة أكثر، أما دمج سوريا مع مصر فيبقى خيالياً"[2].

وفي العدد (3621) من صحيفة العمل وتحت عنوان "مصر وسوريا أمام التجربة" كتبت تقول: "إن الوحدة بين مصر وسوريا تواجه عقبات ومشاكل، وخصوصاً عندما يفرق بينهما المدى الجغرافي، فهذا يعني أن هذه الوحدة أمام التجربة"[3].

أما صحيفة الأحرار فقد كتبت في افتتاحيتها بتاريخ 4/شباط/1958م تقول: "يتبين لنا أن الوحدة المصرية السورية ستكرس انقسام العالم العربي إلى معسكرين: معسكر الجمهوريات، ومعسكر الممالك، إلا إذا تمكنت هذه الوحدة من إنهاء عهد أصحاب الجلالة في العالم العربي ليصبح بالإمكان توسيع الوحدة المصرية السورية على أساس الخطة ذات المدى البعيد، التي وضعتها الثورة المصرية للسيطرة على العالم العربي بعد توحيد أجزائه"[4].

لقد تغيرت مواقف بعض هذه الصحف بعد أن أعلنت الوحدة المصرية السورية رسمياً فانضمت بعضها إلى الصحف المؤيدة بعد أن كانت معارضة والعكس.

التأرجح بين الوحدة والاتحاد:

ترك الرئيس جمال عبد الناصر أمر تحديد شكل الوحدة في يد السوريين ظاهرياً

---

(1) العمل، بيروت، العدد 26،3615/كانون الثاني/1958م، ص: 5.

(2) العمل، بيروت، العدد 3621، 2/شباط/1958م، ص: 3

(3) العمل، بيروت، العدد 3621، 2/شباط/1958م، ص: 1

(4) الأحرار، بيروت، العدد 8767، 4/شباط/1958م، الافتتاحية.

عندما قال في بداية عام 1956م، بأن مصر مستعدة لتنفيذ كل ما تريده سوريا بشأن مستقبل العلاقة بين البلدين، فإن شاءت سوريا الوحدة مع مصر، فمصر مستعدة لذلك، وإن شاءت الاتحاد فمصر مستعدة لقبوله، كما أنها إذا شاءت أن تتبع الاتفاق العسكري باتفاق سياسي وآخر اقتصادي فإن مصر ترحب بذلك"[1].

وفي حديث للرئيس جمال عبد الناصر يوم 10/آذار/1957م قال: "أنني لا أفكر الآن في أي نوع من الاتحاد الفيدرالي أو التعاهدي او غيرهما من أنواع الوحدة بين الدول العربية. ولكني أوجه عنايتي أولا إلى اتحاد أفكارنا وإيماننا بالقومية العربية وقد أثبت التاريخ إن توحيد جبهة العرب كان السبيل إلى نجاحهم في قهر العدوان عليهم والمحافظة على استقلالهم... "[2].

وعاد الرئيس جال عبد الناصر في حديث مع مندوب صحيفة الكفاح اللبنانية ليتمنى تحقيق الوحدة وذلك في معرض الإجابة على أحد الأسئلة عندما قال: "أن هذا ما يتمناه الشعب السوري والمصري، وقد بدأنا منذ اكثر من عام في إنجاز مقومات الاتحاد من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، وأرجو الله أن تتحقق الوحدة قبل نهاية عام 1958م... "[3].

وفي الحقيقة إن جمال عبد الناصر كان يريد أن تطلق يداه كلياً في تحديد شكل الوحدة وموعد قيامها، لذلك بدأ يعمل في هذا الاتجاه عن طريق محمود رياض السفير المصري في دمشق، وعبد المحسن أبو النور الملحق العسكري في السفارة المصرية، وعن طريق التحفظات التي كان يبديها خلال المباحثات المصرية السورية. وذلك لدفع السوريين إلى الشكل الذي يريده هو والشروط التي تتفق مع

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6067، 1/شباط/1956م، ص: 5؛ رياض، محمود، 1980م، حول تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، في: القومية العربية في الفكر والممارسة، ص-ص: 423-424.

(2) حديث السيد الرئيس جمال عبد الناصر مع المستركانجيا صاحب مجلة بلتيز الهندية في 10/آذار/1957م، في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص: 647.

(3) حديث للسيد الرئيس جمال عبد الناصر مع مندوب صحيفة الكفاح اللبنانية يوم الجمعة 3/كانون الثاني/1958م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانت السيد الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص: 771.

مفهومه للحكم والسلطة وتمشياً مع النظام السياسي الذي كان قائماً في مصر[1]. هذا في مصر، أما في سوريا فماذا جرى على الساحة السورية بخصوص تحديد شكل الوحدة.

عاشت الساحة السورية نشاطاً سياسياً مكثفاً قامت به الأحزاب والكتل البرلمانية ومجلس الوزراء لتحديد شكل الوحدة، فكان الرأي المطروح وقبل سنتين من تحقيق الوحدة المصرية السورية يقوم على أساس الاتحاد الفيدرالي وهذا ما طالب به مجلس الوزراء في 5/تموز/1956م وأقره مجلس النواب في اليوم التالي 6/تموز/1956م[2].

ويمرور الزمن اختلط الامر على الكثيرين منهم حتى أنهم لم يعودوا يفرقوا ما بين الوحدة والاتحاد. وهذا ما أكده مصطفى حمدون عندما قال: "إننا كضباط لم نكن نميز بين الوحدة والاتحاد، أقصد ما يتعلق بالوضع الدستوري، فكل الذي نعرفه ونريده إننا ذاهبون إلى مصر لإقامة نوع من القوة بوحدة البلدين، ولتحقيق أمل طالما كافحنا من أجله طويلاً"[3].

إلاّ أن هذا لا يعني، أنه لم يكن هناك، من كانت له القدرة على التمييز بين الوحدة والاتحاد وخصوصاً على مستوى القيادات الحزبية وبعض السياسيين. فهذا خالد العظم، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والدفاع الوطني يقول في تصريح له: إن الوحدة هي مطلبنا الأساسي وليس الاتحاد. وفرق بين الوحدة والاتحاد. فقال: "إن الوحدة تعني قيام دولة واحدة تمتزج فيها كل مرافق الحياة، أما الاتحاد فهو شكل من العلاقات بين الدولتين تتحد فيها بعض مرافق الحياة"[4].

---

(1) نافعة، حسن، 1986م، تجربة الوحدة المصرية السورية، شؤون عربية، القاهرة، العدد 46، ص: 162.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1078، 6/تموز/1956م، ص-ص: 1-8؛ الدفاع، عمان، العدد 6199، 6/تموز/1956م، ص: 2؛ الحياة، بيروت، العدد 3120، 4/تموز/1956م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3122، 6/تموز/1965م، ص3.

(3) العمري، حوار مع مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في دولة الوحدة، ص: 94.

(4) الرأي العام، دمشق، العدد 1078، 13/كانون الثاني/1958م، ص: 1؛ القبس، دمشق، العدد 5759، 13/كانون الثاني/1958م، ص:1

تردد خالد العظم ومنذ البداية حول تجاه الاتحاد مع مصر، وطلب أكثر من مرة التريث وعدم الاستعجال وقدم الانتقادات والتحفظات لكل مشروع او فكرة اتحادية كانت تطرح. وذلك لأن أي شكل من أشكال الاتحاد مع مصر معناه القضاء على طموحه الشخصي في رئاسة الجمهورية السورية، إلا أنه عاد ليغير رأيه ويطالب بالوحدة بعد أن تشكل لديه انطباع بأن جمال عبد الناصر حتى لو قبل بفكرة الاتحاد الفيدرالي تحت ضغط أولى الأمر في سوريا من سياسيين وعسكريين فإنه لا يمكن أن يقبل بالوحدة الاندماجية لما تجره على مصر من التزامات ليست مستعدة لتحملها بعد[1]. لذلك طالب خالد العظم بالوحدة على أمل أن يرفضها جمال عبد الناصر. أما على صعيد الأحزاب فكان حزب البعث العربي الاشتراكي وكما مر سابقاً أول حزب سياسي في سوريا يدعو للوحدة مع مصر[2]، وتحدثت صحيفة البعث عن الوحدة أياماً متوالية، ثم تحولت هذه الدعوة إلى الاتحاد الفيدرالي وكتب قادة البعث موضحين أثر الاتحاد على النضال العربي، وتأثيره في سلامة سوريا ومصر وسيادتهما التحررية، وأصدر الحزب بياناً بعنوان "حول اتحاد مصر وسوريا" وذلك بمناسبة عرض قرار الوزارة السورية على مجلس النواب بخصوص الاتحاد مع مصر. جاء فيه: " فهذا الاتحاد خير سبيل للوقاية والدفاع"[3].

وفي تموز / 1957م عقد الحزب مؤتمراً لبحث موضوع الوحدة مع مصر وانتهى المؤتمر إلى قرار ينص على المضي في الوحدة إلى المدى الذي ترضى به مصر[4]. وخلال المباحثات المصرية السورية حاول الحزب عن طريق صلاح

---

(1) محمد، نجاح، 1987م، الحركة القومية العربية في سورية، من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية 1958-1967م، الجزء الأول 1948-1963م، دار البعث، دمشق، ص: 304.

(2) عفلق، البعث والحدة، ص-ص: 51-54.

(3) عفلق، البعث والوحدة، ص-ص: 55-58.

(4) فرسخ، عوني، 1980م، الوحدة في التجربة، دراسة تحليلية لوحدة 1958م، دار المسيرة، بيروت، ص: 97.

الدين البيطار أن يقدم مشروعاً للاتحاد الفيدرالي[1] إلا أنه عاد بعد ذلك وأمام إلحاح الجميع على الوحدة إلى تغيير رأيه والمطالبة بالوحدة[2]. وهكذا نرى أن رأي حزب البعث قد تأرجح ما بين الوحدة والاتحاد طيلة السنتين السابقتين للوحدة المصرية السورية، شأنه في ذلك شأن الأحزاب والكتل السورية وشأن الرئيس جمال عبد الناصر، وإن شكل الوحدة قد شغل الكثير من الوقت لتحديده إلى أن انتهى الأمر بإعلان الوحدة.

أما الحزب الشيوعي، فقد عقدت اللجنة المركزية للحزب في سوريا اجتماعاً دام ثلاثة أيام 11-13/1958م، أصدرت على أثره بياناً بعنوان: "قرار الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان بتأييد الاتحاد بين سوريا ومصر" حددت فيه موقفها من شكل الوحدة. جاء فيه: ..." إن الاتحاد بين مصر وسوريا سيكون من شانه أيضاً أن يرفع مكانة كل من الجمهوريتين العربيتين المتحررتين في العالم ويوطد كيانهما... "[3].

لكن بعد ان نقل خالد العظم انطباعه السابق للحزب الشيوعي، عاد ليتراجع عن موقفه تدريجيا. ففي 27/كانون الثاني/1958م مهدت صحيفة النور لهذا التراجع في افتتاحيتها لذلك اليوم بقولها: ..." مهما كان الشكل الذي ستعلن فيه الدولة العربية المتحدة الجديدة، وسواء أكان اتحاداً فيدراليا، أو وحدة فليس هناك في سوريا من يتصور إن هذا الاتحاد ومهما يكن شكله، يمكن أن يؤدي إلى غير توطيد السياسة الوطنية العربية التحررية... "[4].

---

(1) محاضر محادثات الوحدة آذار-نيسان / 1963، 1979م، الجزء الأول، دار المسيرة، بيروت، ص: 116؛ البعث دمشق، العدد 6082، 6/كانون الأول/1957م، الافتتاحية: اتحاد مصر وسوريا؛ البعث، دمشق، العدد 86، 10/كانون الثاني/1958م، ص: 2؛ البعث، دمشق، العدد 87، 17/كانونه الثاني/1958م، الافتتاحية: فلنبدأ بالاتحاد أولا.

(2) البعث، دمشق، العدد 88، 26/كانون الثاني/1958م، الافتتاحية؛ البعث، دمشق، العدد 89، 31/كانون الثاني/2958م، الافتتاحية.

(3) النور، دمشق، العدد 594، 15/كانون الثاني/ 1958م، ص: 1؛ دروزة: الحكم، 1961م، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، دار الفجر الجديدة، بيروت، ص: 168؛ الرأي العام، دمشق، العدد 1080، 15/كانون الثاني/1958م، ص: 1

(4) النور، دمشق، العدد 603، 27/كانون الثاني/1958م، الافتتاحية، بوداغوتا، بيير، 1987م، الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966م، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني، دار المعرفة، دمشق، ص: 138.

أما حزب الشعب، فبعد أن كان رافضاً أصلاً لفكرة الاتحاد أو الوحدة مع مصر، ويعمل للاتحاد مع العراق، عاد ليوافق على الاتحاد الفيدرالي[1]. ومن ثم ليوافق على الوحدة الكاملة بعد ذلك[2].

وطالب حزب التحرير العربي بدولة متحدة لها نظام رئاسي وعاصمة واحدة[3].

أما الإخوان المسلمون، فقد عقدت اللجنة التشريعية لحركة الإخوان المسلمين في سوريا اجتماعياً يومي 25-26/كانون الأول/1957م درست فيه القضايا الداخلية والخارجية، وفوضت المكتب التنفيذي بإعلان المقررات التالية:

1- دعوة المسؤولين في مصر وسوريا إلى تحقيق الاتحاد بينهما فوراً.

2- إقامة دولة اتحادية واحدة لها مجلس واحد وحكومة واحدة ورئيس واحد وعدم القبول بما هو أقل من ذلك.

3- السير مع مصر نحو الوحدة الكاملة والعمل للوصول إلى الوحدة العربية الشاملة[4].

ونادى مظهر الشربجي أحد زعماء الحزب الوطني بالدولة الاتحادية الرئاسية وطالب بتنفيذ الاتحاد فوراً[5]. هذا واتخذ اتحاد نقابات العمال بدمشق قراراً بالمطالبة بالوحدة الكاملة بين مصر وسوريا وبالنظام الرئاسي، على أن يكون للدولة الواحدة حكومة واحدة ومجلس واحد[6].

---

(1) القبس، دمشق، العدد 5764، 19/كانون الثاني/1958م، ص: 1

(2) بوداغوفا، الصراع في سورية، ص-ص: 137-138؛ مصر، الحركة القومية العربية في سورية، ص:304؛ العظمة، بشير،م 1991م، مذكرات، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، رياض الريس للكتب، لندن، ص: 186.

(3) الرأي العام، دمشق، العدد 1074، 8/كانون الثاني/1958م، ص: 1

(4) القبس، دمشق، العدد 5754، 7/كانون الثاني/1958م، ص: 2؛ الرأي العام، دمشق، العدد 1073، 7/كانون الثاني/1958م، ص: 1

(5) الرأي العام، دمشق، 1076، 10/كانون الثاني/1958م، ص: 1.

(6) الحضارة، دمشق، العدد 581-2382، 16/كانون الثاني/ 1958م، ص1.

وبعـد تضـارب الآراء في شـكل هـذه الوحـدة قـام العسـكريون بمحاولـة لقطـع الطريق امام السياسيين، وذلك لإظهار شـعورهم المخلص نحـو القوميـة العربيـة والوحـدة فقـد أرسـلوا وفـداً إلى القـاهرة وطـالبوا عبـد النـاصر بتنفيـذ الوحـدة الاندماجية واضعين أنفسهم تحت تصرفه من لحظة لقائهم معه[1].

وهكذا لم يكن أمام جمال عبد الناصر إلا القبول بعد أن شعر باستلامه زمـام الأمـور تمامـاً، وأن شكل الوحـدة ينسـجم مـع أسـلوبه في العمل السياسـي وبشـروطه الخاصة فقامت الوحدة المصرية السورية.

---

(1) محمـد، الحركـة القوميـة العربيـة في سـورية، ص: 206؛ صـدقي، مطـاع، 1973م، التجربـة الناصرية والنظرية الثالثة، مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، بيروت، ص: 202؛ المعلم، وليد، 2985م، سوريا 1918-1958 التحدي والمواجهة، مطبعة عكرمة، دمشق، ص-ص: 237-238؛ الجـراح ذكريـات شـخصية، ص-ص: 28-29؛ عبـد الدائـم، تجربـة الوحـدة المصريـة السورية 1958-1961، ص: 116؛ المارديني، زهير، الوحدة والانفصال من سوريا عند النـاصر إلى سوريا الأحزاب، الدستور، عمان، العدد 7224، 1/تشرين الأول/1987م، ص: 16.

الفصل الثالث

قيام دولة الوحدة المصرية السورية عام 1958

- عوامل وأسباب قيام دولة الوحدة.
  - أولا: العوامل الداخلية.
  - ثانيا: العوامل الخارجية.
- الأسس التي قامت عليها دولة الوحدة.
- دمج وزارتي الخارجية المصرية والسورية.
- الاستفتاء الشعبي 21/شباط/1958م.

الفصل الثالث

قيام دولة الوحدة المصرية السورية عام 1958

أُعلن في قصر القبة في القاهرة يوم 1/شباط/1958م في بيان خاص عن قيام دولة الوحدة المصرية- السورية "الجمهورية العربية المتحدة". وحدد يوم 5/شباط/1958م موعداً لعرض ذلك على مجلس النواب السوري، ومجلس الأمة المصري. وبالفعل تم ذلك وجاءت الموافقة الجماعية من أعضاء المجلسين على قيام هذه الدولة. وحدد البيان يوم 21/شباط/1958م موعدا لإجراء استفتاء شعبي على قيام دولة الوحدة وعلى انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لهذه الدولة الجديدة.

إلاّ أنه وقبل الحديث عن الاستفتاء الشعبي، والأسس التي قامت عليها دولة الوحدة وردود الفعل العربية والعالمية وموقف الصحف اللبنانية والأردنية من قيام دولة الوحدة، لا بد من إلقاء الضوء على العوامل والأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلي قيام دولة الوحدة.

عوامل وأسباب قيام دولة الوحدة:

تظافرت جملة من العوامل الداخلية والخارجية، المباشرة وغير المباشرة، والظروف السياسية والعسكرية والأمنية، دولية ومحلية منذ عام 1955م دفعت البلدين العربيين الشقيقين (مصر وسوريا) في طريق الوحدة العربية التي أعلنت يوم 1/شباط/1958م والتي قامت رسميا يوم 22/شباط/1958م عقب ظهور نتيجة الاستفتاء، ويمكن إجمال هذه العوامل بالآتي:

أولاً: العوامل الداخلية:

أ- العوامل الذاتية الموجودة أصلاً في القطرين العربيين (مصر وسوريا) والمتمثلة في الدين الإسلامي، واللغة العربية، والتاريخ المشترك والمصير الواحد، والعادات، والتقاليد، والدم/ والعرق، بالإضافة إلى العدو المشترك المتمثل في الكيان الصهيوني. وهذه هي العناصر والمقومات اللازمة والضرورية لقيام الوحدة العربية والتي تعتبر أساساً في قيام الوحدة.

وقد ترافقت هذه العوامل الذاتية مع الشعور والاقتناع بأن الشعب العربي الذي يسكن تلك المساحة الممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً متحدة الأصل وتكون أمة واحدة. والرغبة والأماني في السعي لتحقيق الحياة الكريمة للشعوب التي تكون هذه الأمة(1).

ب- التقارب والالتقاء وتنسيق السياستين الخارجيتين لمصر وسوريا منذ عام 1955 وحتى عام 1958م، حيث شكلت هذه عوامل حقيقية ساهمت بشكل أو بآخر في قيام الوحدة المصرية السورية. والتي فصلت في الفصل الأول من هذه الدراسة(2).

ج- الدستور السوري والدستور المصري، ساهمت مواد دستوري مصر وسوريا في قيام

---

(1) الشهابي، الأمير مصطفى، 1961م، القومية العربية تاريخها وقوأمةا ومراميها، مطبعة الرسالة، القاهرة، ص- ص: 9-18؛ فهمي، مصطفى أبو زيد، د.ت، النظرية العامة للقومية العربية، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص- ص: 66-67، 98-99، 127، 166، 183؛ الطويجي، فتحي، د.ت، حركات الوحدة في الوطن العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص - ص: 7-16؛ عبد السلام، محمد أنور، 1960م، تطور الفكرة القومية وعلاقتها بالقومية العربية، د.ت، القاهرة، ص - ص: 4-9؛ سيف الدولة، عصمت، 1968م، الطريق إلي الوحدة العربية، دار الطليعة، بيروت؛ خطابات وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، 1958-1960م، ص - ص: 13 -16؛ ص - ص: 27-29.

(2) تلافياً للتكرار يمكن الرجوع إلي الفصل الأول من هذه الدراسة؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في العمال السوريين يوم 25/شبا/1985م، مجموعة خطابات وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2 1985-1960م، ص:21.

الوحدة المصرية السورية لعام 1958م. ففي مقدمة دستور الجمهورية العربية السورة لعام 1950م وردت الفقرة التالية: "... ونعلن أن شعبنا الذي هو جزء من الأمة العربية بتاريخه، وحاضره، ومستقبله يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه أمتنا العربية في دولة واحدة. وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الأمنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية"[1]. وهو أول دستور عربي صرح بالوحدة العربية، وتبنى فكرة الوحدة العربية بصورة رسمية.

ونصت المادة الأولى على أن "سورية جمهورية عربية ديمقراطية نيابية ذات سيادة تامة، وهي وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا يجوز التخلي عن جزء من أراضيها. والشعب السوري جزء من الأمة العربية". وحددت المادة (75) القسم الذي يقسمه رئيس الجمهورية قبل أن يمارس ولايته أمام مجلس النواب، ومما جاء فيه: "أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها، وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أراضيه، وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية". هذا وقد راعى الدستور السوري ما تقتضيه فكرة الوحدة العربية في أمر الجنسية، فنص في المادة (31) على ما يلي: "تحدد شروط الجنسية السورية بقانون. ويكن تسهيل خاص للمقربين السوريين وأبنائهم وأبناء الأقطار العربية"[2].

أما الدستور المصري لعام 1956م فقد ورد في ديباجته: إن شعب مصر يشعر بوجوده متفاعلاً في الكيان العربي الكبير، ويقدر مسؤولياته والتزاماته حيال النضال

---

(1) الدستور السوري لعام 1950م. وهو الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية في 5/أيلول/1950م وأقرته في 15/أيلول/1950م. أنظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الأعمال القومية لساطع الحصري، 1985م، ق1، بيروت، ص: 608.

(2) الدستور السوري لعام 1950؛ الأعمال القومية لساطع الحصري، القسم الأول، ص- ص: 608-609؛ الشهابي، القومية العربية، ص: 142؛ الخطيب، أنور، 2970-1971م، الدولة والنظم السياسية، القسم الأول، ج3، الدورة العربية من خلال دساتيرها، مطابع قدموس الجديدة، بيروت، ص - ص: 143-190.

العربي المشترك لنصرة الأمة العربية ومجدها..." كما جاء في مادته الأولى "بأن مصر دولة عربية ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية والشعب المصري جزء من الأمة العربية"(1).

ومما لا شك فيه أن إدخال هذه العبارات في صلب الدستور كان حدثاً هاماً في تاريخ نشوء فكرة القومية العربية في مصر، وخطوة واسعة إلى الأمام، إن لم نقل قفزة رائعة في سبيل العروبة(2).

وهكذا ومن خلال قراءة سريعة لمواد دستوري البلدين المصري والسوري، يمكن القول إنها شكلت عاملاً مهماً لقيام الوحدة المصرية السورية وخطوة أولى وجريئة على طريق الوحدة العربية الشاملة. وذلك بإقرارهما بأنهما جزء من أمة عربية واحدة هدفها الأول الوحدة العربية الشاملة.

د- الرغبة الشعبية الصادقة للوحدة العربية التي أدت إلى تشكيل تيار جماهيري وحدوي، اغتنم الظروف المتاحة له من دعوة البعث للوحدة مع مصر للمطالبة بالوحدة، وتحقيق أمنية عزيزة ظل الشعب العربي يناضل في سبيل تحقيقها أكثر من نصف قرن وبصورة متتابعة. فشعب سوريا كان وما زال من أكثر أبناء العروبة نضالاً في سبيل الوحدة العربية، حتى يمكننا القول بأن الوحدة العربية هي مرض سوري(3). وبحكم الشعبية الواسعة التي كانت تتمتع بها أفكار الوحدة العربية داخل سوريا والعالم العربي لقي شعار الاتحاد السياسي الكامل تأييداً كبيراً من جانب الجماهير الشعبية السورية، والتقى هذا المطلب الجماهير

---

(1) الدستور المصري لعام 1950؛ االحياة، بيروت، العدد 2978، 17/كانون الثاني/1956م، ص:3 النص الكامل للدستور المصري؛ امام، عبد الله، د.ت، الناصرية دراسة بالوثائق في الفكر الناصري، د.ن، القاهرة، ص -ص: 400-1 40؛ الشهابي، القومية العربية، ص: 224؛

"Documents: the New Egyption Constitution" Middle East Journal, Vol x (spring, 1956) P-P: 300-306.

(2) الأعمال القومية لساطع الحصري، ق2، ص -ص: 985-988.

(3) مداخلة صلاح الدين البيطار في مناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان القومية العربية في الفكر والممارسة، ص: 426.

الواسع مع الإيمان القومي العربي لجمال عبد الناصر مما شكل عاملاً مهماً ورئيسياً من عوامل قيام الوحدة المصرية السورية[1]. لقد آمنت سوريا بهذه الوحدة في كل مراحل كفاحها الوطني... وفي سبيل هذه الوحدة التي آمن بها شعبها العربي، أعطت سوريا التضحيات... ومن أجل المبادئ القومية أرخصت كل مصالح خاصة ومصالح إقليمية...[2]

هـ- التنافس بين الأحزاب والكتل السورية (المصلحة): دخلت الكتل والأحزاب السياسية السورية في تنافس فيما بينها، حيث كان لكل كتلة وحزب مجموعة من المصالح دفعها باتجاه الوحدة مع مصر كان بعضها حقيقي وبعضها الآخر لم يكن أكثر من تصورات وآمال. وقد لعبت تلك المصالح الحقيقية والمتصورة دوراً واضحاً في تحقيق الوحدة المصرية السورية. وضمن هذا الاتجاه قال الرئيس جمال عبد الناصر:"أن الاتحاد المقترح بين مصر وسوريا ليس مسألة شعور وعاطفة، بل هو مسألة تمليها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية"[3].

لقد كانت المصلحة الحقيقية للقوة القومية العربية تكمن في الوحدة، فهذه القوة تؤمن بمبادئ القومية العربية والحرية والاشتراكية، ولم تخل قيادة الحركة القومية العربية من بعض الآمال والطموحات. فبالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي كان الثوريون منهم يدركون حقيقة ما تهدف إليه الوحدة، وكان غير الثوريين يتصورون أن الحكم في سوريا – بعد الوحدة- سيوضع بين أيديهم إذ أن الحكم الجديد سيفعل في سوريا ما سبق أن فعله في

---

(1) مركز الوثائق التاريخية (دمشق): القسم الخاص، ملف رقم 78: الوحدة مع مصر 1958–1961، وثيقة رقم (1)؛ امام، الناصرية، ص: 394؛ رياض، حول تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، ص: 432؛

Vatikiotis, Panaylotis J, 1975, The Egyptian Army in Politics, Pattern for New Nation, Greenwood Press, Westport, P-P: 143-144.

(2) وثائق الشكوى السورية، 1962م، مكتب الإستعلامات، دمشق، ص: 47.

(3) حديث الرئيس جمال عبد الناصر مع وفد صحفي روماني في 18/كانون الأول/1957م، مجموعة خطابات وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص: 759.

مصر: من تصفية لتسلط اليمين على الحكم، وتفاعل مع اليسار غير الشيوعي، لذلك اتجهوا إلى طلب الوحدة والمطالبة بها للقضاء على منافسيهم في الحكم[1]. وفي نفس الوثيقة البريطانية هذه يرى القائم بالأعمال الأمريكي في دمشق أن أغلبية الشعب السوري تفضل الوحدة من مصر للأسباب التالية:

1- تطبيق ممارسة فكرة الوحدة العربية تحظى بترحيب عاطفي قوي من قبل السوريين.

2- شعور المواطن السوري العادي بأنه لا يفقد شيئاً من الوحدة.

3- رحب الكثير من السوريين المثقفين بالوحدة مع مصر كوسيلة لتحديد نفوذ خالد العظم وتقليص الارتباط السوفياتي.

4- لقد وجد الصناعيون ورجال الأعمال السوريون بأن الوحدة تهيئ لهم الفرص لتطوير التجارة مع مصر.

وعندما اعترضت بعض قواعد حزب البعث على قرار حل الحزب، كان القادة يطمئنون بأنه لا داعي للقلق طالما أن الاتحاد القومي سيعمل على تطبيق أهداف حزب البعث. وسواء أكان مبعث هذا القول اعتقاد بعض القادة أن لا خلاف بين مبادئ البعث ومبادئ عبد الناصر، أو تصور بعضهم الآخر حكم الإقليم السوري سيؤول إليهم. سواء أكان مبعث ذلك القول هذا التصور أم ذلك الاعتقاد، فان آمال قادة البعث ومصلحة القومية التقتا مع الوحدة، فاندفع البعث قادة وقواعد يقودون القوة القومية ويؤيدون الوحدة[2]. كما أن الوحدة مع مصر كانت مخرج البعث من المسرح بعز وكرامة[3].

---

(1) اليوسف، يوسف حبيب،÷ السلطة السياسية في سورية المعاصرة طابعها ومحتواها الإجتماعي والإقتصادي من 1920 حتى الآن، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1989م، ص:116؛ فرسخ، الوحدة في التجربة، ص -ص: 116-117؛

F.O, 371/134389, Syria and The United Arab Rebuplic, February 26-1958.

(2) اليوسف، السلطة السياسية في سورية، ص: 117؛ فرسخ، الوحدة في التجربة، ص: 117؛ الجندي، سامي، 1969، البعث، دار النهار للنشر، بيروت ص: 74.

(3) حمدان، أكرم الحوراني، ص: 248؛ السيد، جلال، 1973م، حزب البعث العربي، دار النهار للنشر، بيروت، ص: 165.

أما اليمين والمتمثل في الأوساط البرجوازية الاقطاعية في سوريا فقد أدركت هذه الأوساط أنها لا تستطيع منع الوحدة، لذلك وافقت على الوحدة مع مصر دون خوف على مواقفها السياسية والاقتصادية لأن أصحاب الفعاليات الاقتصادية في سوريا كانوا معجبين بنظام الحكم في مصر الذي كان يؤمن للبرجوازية الوطنية المصرية مكسباً أكبر. وكانوا يتصورون أن اشتراكية جمال عبد الناصر ستقف عند حدود الإصلاح الزراعي والتنمية الاقتصادية ومحاربة رأس المال الأجنبي، وفي ذلك تمكين لرأس المال الوطني ودعم له.

وهكذا التقت آمال كبار الرأسماليين مع الوحدة، فساروا مع التيار وقد سال لعابهم للسوق الكبير الذي ستخلقه والربح الوفير الذي ستحققه. وكان سادة الإقطاع يخشون على إقطاعياتهم ولذلك حاولوا أن يعطلوا الوحدة بزعم معارضة التبعية ولما تأكدوا من أن التيار الوحدوي لا يقاوم بدأوا الحديث عن ظروف سوريا الخاصة، واتساع أراضيها، وقلة الفلاحين، وعدم الحاجة للإصلاح الزراعي. وتصور بعضهم أن حديثهم وتأييدهم للوحدة سيمنع المصير المنتظر. وكان آخرون يقولون: أن الإصلاح على يد جمال عبد الناصر وما يتضمنه من تعويض عن الأرض المستولى عليها خير من مصادرة الأرض على يد البعثيين أو الشيوعيين[1] .

أما اليسار والمتمثل بالشيوعيين فقد أرادوا من طلب الوحدة الإندماجية تحقيق هدف يتعارض مع وجودهم فرغبوا بافشال الوحدة بعد أن نقل إليهم خالد العظم أن جمال عبد الناصر لا يمكن أن يوافق على الوحدة الاندماجية فطالبوا بها على أمل أن يرفضها جمال هذا من جهة، ومن جهة أخرى أرادوا المزايدة على شكل الوحدة أمام الأحزاب المنافسة لهم وخصوصاً حزب البعث، فأيدوا الوحدة إلا أن موقفهم تغير عندما أصبحت الوحدة حقيقة بعد الإتفاق مع جمال عبد الناصر علىشكلها[2] .

أما على الجانب العسكري فقد ساند الجيش السوري مطلب الوحدة مع مصر

---

(1) فرسخ، الوحدة في التجربة، ص -ص: 117-118؛ اليوسف، السلطة السياسية في سورية، ص: 117.

(2) النور، دمشق، العدد 603، 27/كانون الثاني/ 1958م، الإفتتاحية؛

Arab Political Documents, 1963, Political Science and Public administration Department of the American University of Beirut, P: 101.

مساندة حازمة قاطعة. وذلك بسبب الرغبة الصادقة في الوحدة بين الضباط وجماهير الجنود، وحسماً لصراع طويل بين العسكريين والسياسيين. وهو صراع شغل السياسة السورية منذ عام 1949م فأرادوا أخذ زمام المبادرة وحسم الأمر الذي أصبح في مرحلة من المراحل مجالاً للمزايدات الحزبية[1]. وهذا ما أكده أمين الحافظ عندما قام: "كنا نريد قطع الطريق على أية جهة داخلية أو خارجية تريد أن تلعب لعبة التناقضات القائمة بين كتل الجيش، خاصة بين الكتلتين الرئيسيتين وهما: البعثيون، وجماعة حركة التحرير العربي (أمين النفوري وأحمد عبد الكريم وطعمة العودة الله)".

أما الجماهير الشعبية الفقيرة بالإضافة إلى رغبتها الحقيقية في الوحدة كان لها أمل في حياة أفضل بعد الخلاص من الوضع السيء الذي كانت تعيشه. وذلك بالتخلص من حالة عدم الاستقرار الذي كانت تعيشها سوريا بسبب الانقلابات العسكرية المتكررة منذ عام 1949م[2]. والحاجة الماسة للأمن والهدوء والإستقرار[3].

وهكذا يمكن القول أنه ونتيجة للتنافس الشديد بين الأحزاب والكتل لم

---

(1) العمري، هناء، 1992م، حوار مع الفريق أمين الحافظ رئيس الجمهورية العربية السورية السابق، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا: كيف حصلت.. ولماذا فشلت؟، آفاق عربية، بغداد، العدد11، ص: 61.

(2) شهدت سوريا منذ عام 1949م سلسلة من الإنقلابات العسكرية جاءت كما يلي:

1- الإنقلاب الأول قام به حسني الزعيم في 29/آذار/1949م.

2- الإنقلاب الثاني قام به سامي الحناوي 13/آب/1949م.

3- الإنقلاب الثالث قام به أديب الشيشكلي 19/كانون الأول/1949م.

4- الإنقلاب الرابع ضد الشيشكلي 25/شباط/1954م.

واعتبر بعض الباحثين قيام مجموعة من الضباط السوريين بالسفر إلي القاهرة يوم 14/كانون الثاني/1958م انقلاباً خامساً. أنظر:

Rostow, Dankwart A, "The Military in the Middle East Politics" In: Fisher, Sydney N (ed), 1955, Social Forces in the Middle East, Cornell University Press, Ithaca, P.P: 10-11P

اليوسف، السلطة السياسية في سوريا، ص -ص: 103-107؛

Peretz, Don, 1988, The Middle East Today, Praeger Publishers, New York, P-P: 407-409.

(3) محمود، رياض، حول تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، ص: 421؛ الكيلاني، هيثم، 1990م، التجارب الوحدوية السابقة: ظروف قيامها وأسباب فشلها، الوحدة، الرباط، العدد 65، ص: 47.

يستطيع أي من هذه الأحزاب والكتل بعث الأمن والاستقرار في سوريا، مما أدى إلى غياب القوة السياسية الحقيقية التي تستطيع الهيمنة على سوريا لتبعث في نفوس الناس الإستقرار وتضمن الأمن والأمان، فاتجه الجميع إلى مصر على أمل الخلاص من الوضع القائم وتحقيق بعض المكاسب. وفي هذا قال الرئيس جمال عبد الناصر "أعرف أن الوحدة حينما تقوم، كل صاحب مصلحة عايز مصلحته بس هي اللي تتحقق من المصالح. فيه تناقض في الأهداف السياسية فيه تناقض في أهداف الرأسماليين كل واحد طلب الوحدة لمصلحة تختلف عن غيره..."[1].

ثانياً: العوامل الخارجية:

تمثلت العوامل الخارجية التي ساهمت في قيام الوحدة المصرية السورية بالضغط الغربي على سوريا سواء عن طريق حلفائهم في المنطقة (تركيا والعراق) أم عن طريق حلفائهم داخل سوريا (الحزب القومي السوري) والذي بلغ ذروته ومداه خلال عامي 1956م و1957م. فلعبت هذه دوراً مهماً وفعالا في الالتقاء والتقارب المصري السوري الذي انتهى إلى قيام الوحدة المصرية السورية. ويمكن إيجاز هذه العوامل بالآتي:

أ- الأزمة السورية الأولى 1956[2]:

رفضت سوريا الانضمام إلى حلف بغداد[3] ووقفت موقفاً مناوئاً له، وفضلت

---

(1) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي الذى عقد بميدان الجمهورية بالقاهرة بتاريخ 29/أيلول/1961م، في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق3، ص: 536.

(2) للاطلاع علي تفاصيل المؤامرة انظر: الرأي العام، دمشق، الأعداد من 787-797، 18/كانون الثاني- 30/كانون الثاني/1957م؛ الهدى، نيويورك، العدد 27،197/كانونالثاني/1957م، ص: 5؛ الهدى، نيويورك العدد 199، 29/كانون الثاني/1957م ص -ص: 3-6 "نصوص مطالعات النائب العام العسكري في دعوى المؤامرة بسوريا"؛ سيل، الصراع علي سوريا، ص -ص: 347-369؛

Seale, Patrick 1966, The Struggle For Syria, Astudy of Post-War Arab Politics 1945-1958, Oxford University Press, Lonodon, P-P: 265-285. .

(3) للمزيد عن حلف بغداد انظر:

إتباع سياسة الحياد الايجابي وشكلت مع مصر جبهة قوية لمحاربة سياسة الأحلاف والمحاور التي انتهجتها الدول الغربية في منطقة الوطن العربي بهدف بناء حزام منيع من الدول المؤيدة لسياستها لمنع تسرب الشيوعية وحصارها.

وفي الوقت الذي كانت تشن فيه قوات العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) الغارات على مصر، كانت هناك مؤامرة تحاك خيوطها لقلب نظام الحكم في سوريا والانحراف بسوريا عن الخط القومي التحرري الذي كانت تنتهجه وتسير عليه[1].

اجتمع مجلس النواب السوري يوم 23/تشرين الثاني/ 1956م للاستماع إلى بيان رئيس الوزراء حول المؤامرة التي اكتشفت وأدت إلى خلق أزمة سياسية داخل سوريا. وكان وراءها نوري السعيد رئيس وزراء العراق بدعم من حلف بغداد، وباشتراك الحزب القومي السوري وقسم من حزب الشعب والكتلة الدستورية بهدف اغتيال عدد من الزعماء السوريين، وإسقاط الحكم الوطني في سوريا، وتشكيل حكومة مؤيدة للعراق ومدعومة من الغرب برئاسة منير العجلاني[2].

وبعد شهر من عقد جلسة مجلس النواب هذه صدرت لائحة الإتهام يوم 22/كانون الأول/1956م باسم قاضي التحقيق العسكري العقيد يوسف الشقرا، وتشمل

=

Campell, John, 1960, Defeneed of The Middle East, arperand Brothers, New York, P-P: 51-56.

لقد سبق لسوريا أن رفضت أي تحالف أو مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية فرفضت مساعدات النقطة الرابعة وحلف الدفاع المشترك ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ومشروع جونستون لاستغلال مياه نهر الأردن. أنظر: محمد، الحركة القومية العربية في سورية، ص: 300.

(1) هلال، تجربة الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، في الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: القومية العربية في الفكر والممارسة، ص: 416؛ الكفاح الإسلامي، عمان، العدد 18،5/كانون الثاني/1957م، ص: 5.

(2) داود، عباس غضبان، 1983م، العراق وسوريا: دراسة تاريخية لموقف العراق من تطور الأحداث في سوريا 1949-1958م. رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ص -ص: 152-172؛ مركز الوثائق التاريخية (دمشق): ملف المؤامرة علي سوريا، الوثيقة الأولي- لعملية سرور- الخطاب المرسل من صالح مهدي السامرائي إلي مديرية الإستخبارات العسكرية ببغداد. الرقم م.ع.ل/169/11، التاريخ 1956/9/16م؛ الهدى، نيويورك، العدد 192، 26/كانون الثاني/1957م، ص: 1.

(47) متهماً بينهم نواب ووزراء وضباط في الجيش السوري ومنهم عدنان الأتاسي، منير العجلاني، سامي كبارة، عدنان العائدي، ميخائيل اليان، صبحي العمري، هايل السرور، حسن الأطرش، فيصل العسلي، فرزت المملوك، محمد سليمان الأحمد، نوري بن مهيد، عادل العجلاني، فضل الله جربوع، حامد منصور، جورج عبد المسيح، وديع الشيشكلي، أديب الشيشكلي، صلاح الشيشكلي، محمد معروف، محمد صفا، حسين الحكيم، عبدو وهبة، عز الدين الجراح، برهان الدين باش أعيان وزير خارجية العراق، غازي الداغستاني رئيس المخابرات العراقية، صالح مهدي السامرائي الملحق العسكري العراقي بدمشق[1]. وعلى أثر ذلك عاشت سوريا أزمة سياسية انتهت باستقالة الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة على أن يستبعد منها أعضاء حزب الشعب والكتلة الدستورية لتورطهما بالمؤامرة[2].

ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤامرة وتفاصيل المحاكمات التي جرت بصورة علنية على مدرج جامعة دمشق كانت قد حفزت الجماهير السورية التي التهبت مشاعرها ضد العراق، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وازداد الاتجاه المؤيد لمصر عمقاً وثباتاً. فشكل صبري العسلي حكومة جديدة تعهدت ببدء المباحثات فوراً مع مصر لإقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين[3].

وهكذا لعبت الأزمة السياسية الناتجة عن المؤامرة التي قام بها حلف بغداد بالتعاون مع عناصر موالية له داخل سوريا دوراً كبيراً في السير خطوة أخرى على طريق الوحدة مع مصر. وذلك نتيجة لحركة التطهير الواسعة في الجيش وبين

---

(1) انظر: المعلم، سوريا، ص206؛ الجريدة، بيروت، العدد 1254، 30/كانون الثاني/1957، ص-ص 3-6 والأعداد التي تليها.

(2) مركز الواثق التاريخية (دمشق) مطالعات النائب العام، الوثيقة الأولي والثانية والثالثة؛ الجريدة، بيروت، العدد 1254، 30/كانون الثاني/ 1957م، ص-ص: 3-6.

(3) الدفاع، عمان، العدد 4،6351/كانون الثاني/1957م، ص: 6؛ الجريدة، بيروت، العدد 1232، 4/كانون الثاني/1957م، ص:1؛ العمل، بيروت، العدد 3290، 4/كانون الثاني/ 1957م، ص: 4؛ الحياة، بيروت، العدد 3276، 4/كانون الثاني/ 1957م، ص: 3؛

Polk, Willian R. 1965, The United States and The Arab World, Harvard University Press, P: 210

السياسيين المعارضين للحكم الوطني التحرري في سوريا. مما أضعف كل صوت يعارض الاتجاه الذي تتبناه الحكومة الداعي للوحدة مع مصر.

ب- مبدأ آيزنهاور 1957م[1]: **The Eisenhower Doctrine**

وجه الرئيس الأمريكي داويت آيزنهاور D. Eisenhower يوم 5/كانون الثاني/1957م رسالة إلى الكونغرس الأمريكي تحتوي على اقتراح يفوضه حق استخدام القوة المسلحة لمواجهة عدوان شيوعي محتمل في الوطن العربي، ولملء الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا وفرنسا بعد حصول أقطاره على الاستقلال، وتضمن الاقتراح ما يلي:"

1- التعاون مع بلدان الشرق الأوسط ومساعدتها في تنميتها الاقتصادية وفي الحفاظ على استقلالها الوطني.

2- البدء ببرامج إقليمية للدعم والتعاون العسكري.

3- استخدام القوات المسلحة الأمريكية لتأمين وصيانة سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لتلك البلدان التي تطلب مثل هذا الدعم في مواجهة عدوان عسكري صريح من أي بلد خاضعة للشيوعية الدولية.

4- تخويل الرئيس إستخدام الأرصدة المتاحة في إطار قانون الأمن المتبادل لسنة 1954م للأغراض الاقتصادية وللدفاع العسكري"[2].

---

(1) تشايلدرز، الحقيقة عن العالم العربي، ص - ص: 127- 129؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1976م، مصر وأمريكا: عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية الأمريكية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص -ص: 18-19؛

Pratt, Julius W, 1965, A History of United States Foreign Policy, Prentice-Hall inc, Newjersey, P-P: 522-523.

عبد المولى، الانهيار الكبير، ص -ص: 65-76.

(2) هلال، علي الدين، 1989م، أمريكا والوحدة العربية 1945-1982م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 138؛

United States Congress, House of Representatives, Committee on Foreign Affairs, Economic and Military Cooperation in the General Area of the Middle East, 1957, Government printing Office,

وعلى هذا الأساس فإن مشروع آيزنهاور ينطلق من نفس التصورات النظرية التي انطلق منها حلف بغداد، ويسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذاتها، حتى أنه يمكن القول أن مشروع أيزنهاور ما هو إلا خطوة متممة لحلف بغداد وخطوة متقدمة على طريق الأحلاف الغربية في الوطن العربي.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف كان مشروع آيزنهاور عاملاً مساعداً من عوامل قيام الوحدة المصرية السورية؟ شعرت سوريا بأن مشروع آيزنهاور موجة إليها خاصة بعد زيادة لوي هندرسون "Loy Henderson" الممثل الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى كل من تركيا ولبنان والعراق والأردن وعدم زيارته لسوريا ورأت سوريا أن الهدف من هذه الزيارة هو دراسة إمكانية القيام بعمل مسلح ضدها[1]. لذلك هاجمت الحركة القومية العربية في سوريا مشروع آيزنهاور وأعلنت الحكومة السورية رفضها للمشروع[2]، وأصدرت يوم 10/كانون الثاني/1957م بياناً احتجاجاً على هذا المشروع معتبرة إياه تدخلاً في الشؤون الخاصة لدول الشرق الأوسط. ومما جاء فيه:"

1- ترفض الحكومة السورية النظرية القائلة بأن وجود مصالح اقتصادية لدولة أو لمجموعة من الدول في إحدى مناطق العالم يبيح لها الحق بالتدخل في شؤون هذه المنطقة للحفاظ على تلك المصالح. إذ أن هذه النظرية تخالف بصراحة مبدأ احترام السيادة، هذا المبدأ الذي يجب اتخاذه أساساً لعلاقات الدول فيما بينها والذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة.

2- ترى الحكومة السورية إن نظرية الفراغ هي نظرية مصطنعة يتذرع بها الاستعمار

=

Washington, P: 1P Message to congress by President Eisenhower, January 5, 1957, in: United States Policy in the Middle East, Sept 1956-June 1957 (Documents, 1968) Greenwood press publishers, New York, P-P: 15-23;

الجريدة، بيروت، العدد 1234 ، 6/كانون الثاني/1957م، ص-ص: 302.

(1) محمد، الحركة القومية العربية في سورية، ص: 302.

(2) F.R. U.S, 185: Telegram from the Embassy in Syria to the Department of State, Damascus, January 24-1958.

لتبرير تدخله وسيطرته، وأن الحكومة لترفض هذه النظرية رفضاً قاطعاً إذا لا فراغ في منطقة الشرق الأوسط بعد أن حصلت دولة على حريتها واستقلالها. كما أن الدول العربية هي وحدها صاحبة الحق الطبيعي في الدفاع عن استقلالها ووحدة أراضيها وفي ممارسة سيادتها الكاملة دون أي سيطرة أو نفوذ أجنبي.

3- إن الوقائع التاريخية البعيدة والقريبة الحدود والتي ما زالت ماثلة في أذهان العالم بأسره تثبت بشكل قاطع أنه لا أثر لوجود خطر الشيوعية في بلادنا يهدد سلامتها واستقلالها وحريتها، بل إن الوقائع الثابتة لتؤكد أن الاضطراب في الوطن العربي وإحتمال العدوان عليه ليس لهما من سبب ولا يتأتيان إلا من الاستعمار والصهيونية، ولعل متتبع هذه الحوادث يرد مبدأها إلى تاريخ طويل حيث ينتهي إلى إنشاء إسرائيل في قلب الوطن العربي. إن الحكومة السورية إذ تشير إلى خطورة بيان الرئيس آيزنهاور لتعلن عن إعتقادها الراسخ بأن مهمة الحفاظ على الأمن والسلام في الشرق الأوسط منوط بأهل هذه المنطقة الذين لهم الحق بالدفاع عن أنفسهم تجاه كل خطر يهددهم أيا كان مصدره"[1].

وبالبيان السوري هذا تكون الحكومة السورية قد رفضت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية القائلة بأن المصالح الاقتصادية تعطي أي قوة كبرى الحق بأن تتدخل في منطقة الشرق الأوسط، وأنكرت أن الشيوعية تمثل أي تهديد قائم ضد الوطن العربي بل أن الإمبريالية والصهيونية هما الخطران الدائمان على الأمة العربية. وان لا وجود لفراغ في المنطقة لأن العرب يملاؤن هذا الفراغ.

وتأييداً للحكومة السورية رفضت مصر مشروع آيزنهاور، في الوقت الذي أعلن فيه أن العراق ولبنان يؤيدان المشروع الأمريكي، بينما بقيت الموافقة الأردنية ضمنية بسبب الوضع الداخلي، أما السعودية فقد استنكفت عن إعطاء رأي محدد وصريح أول الامر ثم أعلن الملك سعود تبنيه للمبدأ[2]. والتقت مصر وسوريا مرة أخرى في تنسيق

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1238، 11/كانون الثاني/1957م، ص -ص: 1-8؛ الهدى، نيويورك، العدد 157، 11/كانون الثاني/1957م، ص:1؛ الهدى، نيويورك، العدد 163، 21/كانون الثاني/1957م، ص: 2.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1231، 3/كانون الثاني/1957م، ص:1؛ حديث الرئيس جمال عبد الناصر

السياستين الخارجيتين واتخاذهما مواقف موحدة تجاه القضايا الدولية. وبذلك يكون رفض مشروع آيزنهاور والعمل على إفشاله واحداً من العوامل التي ساهمت في التقارب المصري السوري والتمهيد للوحدة المصرية السورية.

ج- الأزمة السورية الثانية 1957م[1]:

رفضت الحكومة السورية مشروع آيزنهاور، ووقعت اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفييتي وذلك في 6/آب/1957م[2]. وكان ذلك سبباً كافياً من وجهة النظر الأمريكية لإثارة حملة إعلامية غربية مركزة ضد سوريا متهمة إياها بالشيوعية[3].

ولم يكن أمام الدوائر الغربية والأمريكية بالذات إلاّ التآمر لقلب نظام الحكم الوطني التحرري في سوريا بالتعاون مع عملائهم من أعضاء الحزب القومي السوري وغيرهم من مؤيدي سياسة الغرب في سوريا أمثال حزب الشعب وبعض اليمين، لكن الحكومة السورية سرعان ما اكتشفت أمر هذه المؤامرة، فأصدرت بياناً يوم 12/آب/1957م بعنوان "تفاصيل المؤامرة الأمريكية على سوريا" جاء فيه: "لم يرق للاستعمار الأمريكي أن تظل سوريا حرة طليقة. فسعت مرات عديدة لقلب نظام الحكم في سوريا حتى يحل محله حكم يستند إلى حراب الأجنبي فينكل بأفراد الشعب، ويكيد لهم ويمتص خيراتهم. أرسل الأمريكيون أمهر

=

مع المستركانجيا صاحب مجلة بتليز الهندية في 10/آذار/1957م، مجموعة خطابات وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص:649. وكذلك تصريح الرئيس جمال عبد الناصر لمندوب صحيفة الفيتريا اليونانية في 17/آب/1957م، ص: 718؛ النهار، بيروت، العدد 6475، 20/كانون الثاني/ 1957م، ص:1؛ الكفاح الإسلامي، عمان، العدد 8، 8/شباط/1957م، ص: 1.

(1) Kirk, George, 1960, The Syrian Crisis of 1957-Fact and Fiction, International Affairs, London, Vol 36, Nol, P-P: 58-16P Smolansky, Olesm, 1974, The Soviet Union and the Arab East under Khrushchev, Associated University presses, New Jersey P-P: 59-79.

(2) عبد الكريم، أضواء علي تجربة الوحدة، ص: 48؛ الجريدة، بيروت، العدد 1499، 10/تشرين الثاني/1957م، ص: 2؛ .Syria 1957, P-P: 214- 218

(3) محيي الدين، جهاد مجيد، 1980م، العراق والسياسة العربية 1941 –1958م مطبعة الإرشاد، بغداد، ص: 298؛ حديث الرئيس جمال عبد الناصر مع الأستاذ محمد حسنين هيكل في 8/أيلول/1957م، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص-ص: 720- 721.

خبرائهم بالتآمر هوارد ستون "Howard Stone" فبدا بإجراء اتصالات مع بعض رجال الحزب القومي السوري الاجتماعي للاحتكاك بضباط الجيش بهدف تبديل الأوضاع في سوريا، وبالتعاون مع العقيد إبراهيم الحسيني الملحق العسكري السوري في روما وذلك تمهيداً لإعادة أديب الشيشكلي إلى البلاد...."[1].

وأبلغت الحكومة السورية مجلس الأمن بهذه المؤامرة[2]. وفي أعقاب كشف المؤامرة الأمريكية استقبل الأمين العام لوزارة الخارجية السورية، القائم بالأعمال الأمريكي في دمشق السيد روبرت سترونغ "Robert Strong" وأبلغه أن الحكومة السورية تكون ممتنة لو غادر البلاد خلال 24 ساعة كل من هواردستون الموظف في السفارة الأمريكية في دمشق، والكولونيل روبرت مولوي "Robert Molloy" الملحق العسكري في السفارة الأمريكية في دمشق[3].

وردا على الإجراء السوري هذا أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها تعتبر السفير السوري في واشنطن فريد زين الدين شخصاً غير مرغوب فيه، وطلبت من السكرتير الثاني في السفارة السورية في واشنطن ياسين زكريا مغادرة البلاد[4].

وفي الوقت نفسه قدمت احتجاجاً قوياً إلى سوريا ينفي علاقتها بالمؤامرة. وأدلي الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية السيد لنكولن وايت "Lincoin White" ببيان يرفض فيه التهمة السورية ويؤكد على أن أمريكا تدعم الاستقلال العربي[5].

---

(1) مركز الوثائق التاريخية (دمشق): وثيقة رقم 284 بيان وزارة الخارجية السورية لدى إكتشاف مؤامرة أمريكية ضد أمن الدولة في 12/آب/1957م "وثيقة أصدرها مكتب الوثائق العربية في دمشق"؛ الجريدة، بيروت، العدد 1422، 13/آب/1957م، ص -ص: 1-8؛ عبد الكريم، أضواء علي تجربة الوحدة، ص -ص: 85-88.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1429، 21/آب/1957م، ص: 1.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1423، 14/آب/1957م، ص -ص: 1-8.

(4) Keesing's contemporary Archives, Vol XI, 1957-1958 Keesing's publications limited, London, P: 15721;

الجريدة، بيروت، العدد 1424، 15/آب/1957م، ص: 1.

(5) الجريدة، بيروت، العدد 1429، 21/آب/1957،ص: 1.

وفي 9/أيلول/1957م أعلنت مصر أنها تؤيد سوريا في رفضها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونها الداخلية. وتلا ذلك عقد مؤتمر بين القادة العسكريين المصريين والسوريين في القاهرة استمر يومين. وانتهى إلى وضع قرار بجعل الجيشين تحت قيادة واحدة، واسندت القيادة إلى الفريق عبد الحكيم عامر[1]. وقد جاء التأييد المصري على لسان الرئيس جمال عبد الناصر عندما قال: "إن مصر ستقف بجانب سوريا إلى غير حد، وبدون أي قيد أو شرط، ومهما تكن تطورات الضغط على سوريا فإن شيئاً واحداً يجب ألا يغيب عن الأذهان ذلك أن جميع امكانيات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية، كلها تسند سوريا في معركتها بل معركتنا نحن – معركة القومية العربية كلها"[2].

وبعد فشل المؤامرة الأمريكية حدث تطور في صفوف الجيش السوري تمثل في حركة تطهير واسعة شملت قائد الجيش اللواء توفيق نظام الدين الذي حل محله الفريق عفيف البزري[3] الذي قام بإحداث المجلس العسكري الأعلى، واتفق مع ضباط هذا المجلس على نظام مكتوب يحدد الأسس العامة لسياسة الجيش وأهم هذه الأسس:

1- دعم السياسة التحررية في سوريا ممثلة بحكومة التجمع برئاسة صبري العسلي.
2- تدعيم العلاقات مع مصر والعمل على تحقيق الاتحاد بين مصر وسوريا[4].

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6567، 10/أيلول/1957م، ص: 1ح رضا، سورية من الاستقلال حتى الوحدة المباركة، ص-ص: 188-189؛ البعث، دمشق، العدد 70، 13/أيلول/1957م، ص: 1.

(2) حديث الرئيس جمال عبد الناصر مع الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام في 8/أيلول/1957م، مجموعة خطابات وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق1، ص: 725؛ الجريدة، بيروت، العدد 1446، 10/أيلول/1957م، ص: 3؛

Stephens, Robert, 1971, Nasser Apolitical Biography, Penguin Books, England, P: 272.

(3) البزري، عفيف، 1962م، الناصرية في جملة الاستعمال الحديث، دار الشرق للنشر والتوزيع، دمشق، ص-ص: 300- 301.

(4) عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، ص-ص: 88-89؛ العمري، حوار مع الفريق أمين الحافظ رئيس الجمهورية العربية السورية السابق، ص: 95؛ العمري، حوار مع مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في دولة الوحدة، ص: 93.

3- المحافظة على وحدة الجيش وتطهيره من العناصر المشبوهة.

4- رفض فكره الحكم العسكري والانقلابات رفضاً باتاً والاكتفاء بحماية الفئات السياسية التقدمية ومساندتها في صراعها ضد الرجيعه الداخلية والاستعمار.

5- صيانة الحدود وحماية الحياة البرلمانية والحريات الديمقراطية.

وبهذا أصبحت الحكومة السورية والجيش السوري - الذي يستطيع تأييد وإسقاط الحكم - يدعوان إلى الوحدة مع مصر.وهنا علينا أن نقدر دعم الجيش للحكومة السورية باتجاه الوحدة مع مصر حق قدره، خصوصاً إذا ما علمنا أن كل خطوة سياسية أساسية حدثت في سوريا منذ نكبة فلسطين 1948م لم تكن تحصل دون موافقة الجيش أو عدم اعتراضه عليها على أقل تقدير.

ومن الجدير بالذكر أن نتائج المؤامرة الأمريكية على سوريا جاءت على عكس ما كان يقدر لها الغرب، فعوضاً عن أن تؤدي إلى قلب الأوضاع ونظام الحكم في سوريا فإنها ثبتت تلك الأوضاع وأتاحت الفرصة لتدعيمها بالعناصر القوية(1).

وهكذا فقد بلغ التقارب المصري السوري أوجه في أعقاب هذه الأزمة، مما شكل عاملاً مهماً من العوامل التي ساهمت في قيام الوحدة المصرية السورية. وخلال هذه الأزمة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وجهاً لوجه أمام بياناً اتهمت فيه أمريكا بالتآمر مع العراق وتركيا وإسرائيل لشن هجوم مسلح على سوريا وأكدت فيه أن لسوريا أصدقاء تستطيع الاعتماد عليهم(2).

د- الحشود التركية على حدود سوريا 1957م:

ارتبطت تركيا بالمخططات الغربية في المنطقة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، وذلك للاستفادة من المساعدات الغربية التي قد تكون

---

(1) البعث، دمشق، العدد 67، 23/آب/1957م، ص: 2.

(2) Dawisha, Karen, 1979, Soviet foreign Policy Towards Egypt, Stmartin's Press, New York, P: 16P
الجريدة، بيروت، العدد 1446، 10/أيلول/1957م، ص: 3؛ الدفاع، عمان، العدد 6568، 11/أيلول/1957م، ص: 1.

ثمناً لاستخدام تركيا أداة للضغط والتهديد والمساومة. وضمن هذا الإطار وضعت الحكومة التركية على أهبة الاستعداد للقيام بالدور الموكل لها ضمن الخطة الأمريكية للضغط على سوريا باعتبارها شرطي الامبريالية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط[1].

وتمشياً مع هذا الدور الملقى على عاتق الحكومة التركية قامت هذه الأخيرة بزيادة قواتها على حدود سوريا إلى أن وصل عدد هذه القوات حوالي (50) ألفاً[2] بهدف الضغط عليها من أجل تغيير الخط الوطني القومي الذي تنتجه الحكومة السورية، وقد جاءت هذه الزيارة للقوات التركية والحشود بناء على طلب الدول الغربية.

وقامت الحكومة السورية عن طريق وزير خارجيتها بابلاغ الأمم المتحدة بالعدوان التركي، وطلب التحقيق وذلك في رسالة بعث بها إلى رئيس الجمعية العمومية قال فيها: "إن القوات التركية تحتشد الآن بصورة رئيسية في قطاع صغير وقد وزعت بشكل ينذر بهجوم وشيك". وطلب مناقشة الشكوى في الجمعية العمومية، كما طلب عقد اجتماع للجنة التوجيهية لإقرار إدراج الشكوى السورية على جدول الأعمال[3]. وقدمت الحكومة السورية

---

(1) سيل، الصراع على سورية، ص: 392؛ Seale, The Struggle For Syria, P: 30؛ الجريدة، بيروت، العدد 1473، 11/تشرين الأول/ 1957م، ص: 1؛ روندو، بيير، 1959، مستقبل الشرق الأوسط، ترجمة نجدة هاجرة وسعيد الغز، المكتب التجاري، بيروت، ص: 29؛ وقدمت الولايات المتحدة الأسلحة والمعدات وحركت الأسطول السادس المتواجد في البحر المتوسط للمزيد أنظر:

Macmillan, Harold, 1971, Riding the Storm 1956-1959, Macmillan Press, London;

وعن الحشود التركية انظر:

Bar Bour, Nevill, 1960, Impressions of the U.A.R, international Affairs, Vo136, No1, P:21.

(2) أنظر: أبو فاشا، طاهر، 1958م، مصر في عام 23 يوليو 1957-23 يوليو 1958م، مطبعة التحرير، القاهرة، ص: 96؛ الحياة، بيروت، العدد 3498، 20/أيلول/1957م، ص: 1.

(3) الدفاع، عمان، العدد 6599، 17/تشرين الأول/1957م، ص:7؛ البعث، دمشق، العدد 75، 18/تشرين الأول/1957م، ص:4؛ الجريدة، بيروت، العدد 1471، 9/تشرين الأول/1957م، ص -ص: 1-8؛ الحياة، بيروت، العدد 3523، 19/تشرين الأول/1957م، ص:1؛

Palmwer, The United Arab Republic, P: 53.

مذكرة إلي المفوضية التركية إحتجاجاً علي الحشود العسكرية[1]، كما بعث مذكرة احتجاج إلى المفوضية السويسرية في دمشق التي كانت ترعي المصالح البريطانية في سوريا لابلاغها إلى وزارة الخارجية البريطانية بخصوص الحشود التركية علي سوريا[2].

أما الاتحاد السوفياتي فقد وقف إلى جانب سوريا خلال هذه الأزمة فحذر خرشوف Khrushchev السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفياتي الدول الغربية من استمرار التدخل في شؤون الشرق الأوسط ولا سيما سوريا. ومما قاله:"أن هناك قوى لم تتخل بعد عن فكرة الحرب في الشرق الأوسط، وقد أعدت تركيا لهذه الغاية. وسبق للاتحاد السوفياتي أن حذر رئيس وزراء تركيا من مغبة الهجوم على سوريا، غير أن الزعماء الأتراك لا يظهرون تعقلاً فانهم حشدوا قواتهم على حدود سوريا، وتركوا حدودهم مع الاتحاد السوفياتي مكشوفة" وأضاف قائلاً: "يجب على زعماء تركيا أن يفكروا في كل ذلك لأن الأوان سيفوت بعد أن تبدأ المدافع باطلاق نيرانها وتنطلق الصواريخ في الجو"[3].

وخلال أزمة الحشود التركية على سوريا بلغ التقارب المصري السوري أوجه، وبدأت مصر وسوريا بإتخاذ خطوات عملية نحو الاتحاد وكانت مقدمة ذلك المعونة العسكرية العاجلة التي أرسلتها مصر إلي سوريا.. فاتجهت الفرق العسكرية المصرية للمساهمة في الدفاع عن سوريا وذلك في 13/تشرين الأول/1957م تعبيراً عن المساندة المصرية الفعلية لسوريا في وجه التهديدات الخارجية[4].

---

(1) البعث، دمشق، العدد 74، 11/تشرين الأول/1957/، ص:2.

(2) F.O 371/134392:

الجمهورية السورية، وزارة الخارجية، الرقم: س/65/802/37، نص مذكرة الإحتجاج التي رفعتها الحكومة السورية إلي المفوضية السويسرية، دمشق، 19/كانون الأول/1957م.

(3) البعث، دمشق، العدد 74/11/تشرين الأول/1957م، ص: 5؛ الجريدة، بيروت، العدد 1479، 18/تشرين الأول/ 1957/، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3583، 29/ كانون الأول/1957/، ص: 1؛ وانظر حول الموقف السوفياتي:

Hosmer and Wolfe, Stephen T. , and Thomas W., 1983, Soviet Policy and Practice Toward Thirld World Conflicts, Lexington Books, Toronto, P: 13.

(4) البعث، دمشق، العدد18،75/تشرين الأول/1957م، ص"1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1476، 15/تشرين الأول/1957م، ص ص: 1 –8؛ الحياة، بيروت، العدد 3518، 14/تشرين الأول/ 1957م،

ويقول محمود رياض السفير المصري في سوريا في ذلك الوقت: "…. كان لانتشار خبر وصول القوات المصرية إلى صوريا رنة فرح عارمة بين الشعب السوري، فقد لمس ترجمة فعلية لما يعلنه جمال عبد الناصر عن القومية العربية وانها ليست شعاراً، وإنما حقيقة واقعة"[1].

وفي القيادة المشتركة بالقاهرة اجتمع العسكريون المصريون والسوريون لبحث خطط الدفاع عن سوريا ضد أي عدوان ووضعت الخطط لمواجهة جميع الاحتمالات وانتهت القيادة المشتركة إلى:

1- إن إسرائيل ما زالت هي العدو الأول.

2- إن تركيا لا تستطيع تحريك قواتها ضد سوريا؛ لأن معنى ذلك أنها تكشف جبهتها الطويلة أمام الاتحاد السوفياتي. وخاصة بعد إنذارات روسيا وتحذيراتها، كما قامت القوات المصرية والسورية بمناورات عسكرية مشتركة استخدمت فيها الذخيرة الحية على الحدود السورية مع تركيا[2].

أما عن الموقف السعودي من الحشود التركية على سوريا، فقد اتصل الملك سعود هاتفياً بالرئيس شكري القوتلي مستفسراً عن حقيقة الوضع على الحدود السورية التركية[3]. وفي 19/تشرين الأول/ 1957م عرض الملك سعود وساطته في النزاع القائم بين سوريا وتركيا، إلاّ أن سوريا رفضت هذه الوساطة معلنة أنه ليس وسيطاً بل هو طرف إلى جانب سوريا. واصدر رئيس وزراء سوريا صبري العسلي بياناً أعلن فيه أن الحكومة السورية عازمة على متابعة شكواها المقدمة إلى الأمم المتحدة إلى آخر مرحلة من مراحلها. وأضاف قائلاً: "أن سوريا لن تقبل أية وساطة من أية جهة من

= ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3519، 15/تشرين الأول/1957م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3520، 16/تشرين الأول/1957م، ص: 1؛ أبو فاشا، مصر، ص: 93.

(1) مذكرات محمود رياض، ج2، ص: 155.

(2) البعث، دمشق، العدد 76، 16/تشرين الثاني/1957م، ص: 1؛ أبو فاشا، مصر، ص: 93.

(3) الدفاع، عمان، العدد 6600، 18/تشرين الأول/1957م، ص: 2؛ الحياة، بيروت، العدد 3522، 18/تشرين الأول/1957م، ص: 1.

شأنها أن تنقل الشكوى إلى غير رحاب الأمم المتحدة"[1]. وفي تصريح آخر لمصدر رسمي سوري قال: "إن لا حاجة للوساطة، فكل ما يلزم هو سحب تركيا قواتها العسكرية من المناطق المحاذية للحدود السورية، كما طلب الرئيس السوري شكري القوتلي من الملك سعود سحب وساطته"[2]. وأصدرت الحكومة السورية بلاغا رسميا أعلنت فيه أن الملك سعود قد سحب عرضه، بعد أن قال: "أن سوريا مقدرة عاطفة العاهل السعودي كل تقدير، وان هناك سوء تفاهم حول الألفاظ فسوريا تعتبر أن ما قام به الملك سعود هو بمثابة مساع بينما فسر ذلك بأنه وساطة"[3].

هكذا ساهمت الحشود التركية مساهمة فعالة في التمهيد لقيام الوحدة المصرية السورية نتيجة نزول القوات المصرية في ميناء اللاذقية السوري وانتشارها إلى جانب أشقائهم في الجيش السوري لمشاركتهم في الدفاع عن الأراضي السورية، لإدراك المصريين وقادتهم بأن الأخطار التي تتهددها سوريا ليس المقصود بها سوريا بل القومية العربية بشكل عام.

وفي تصريح لشكري القوتلي بخصوص الحشود التركية قال: "لقد كانت سوريا معرضة خلال الأشهر الستة الماضية لضغط خارجي قوي. فحشدت تركيا وإسرائيل قواتهما المسلحة على حدودنا، فيما قام الأسطول الأمريكي السادس بمناورات قريبة من مياهنا الإقليمية. ومنذ ذلك الحين قررنا مقاومة الضغط وإتخاذ هذه الخطوة التوحيدية، لأننا نريد أن نكون أقوياء، ولأننا لا نريد أن نطرد من بلادنا، ولأننا لا نريد أن يتألم العرب من مأساة فلسطينية ثانية"[4]. وهكذا فقد قامت الوحدة

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 20/تشرين الأول/ 1957م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 26/تشرين الأول/1957م، ص:4؛ الحياة، بيروت، العدد3524، 20/تشرين الأول/1957م، ص: 1.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 26/تشرين الأول/1957م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3530، 26/تشرين الأول/ 1957م، ص: 1.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 27/تشرين الأول/ 1957، ص-ص: 1-4؛ الحياة، بيروت، العدد 3531، 27/تشرين الأول/1957م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3532، 28/تشرين الأول/1957م، ص: 1.

(4) الجريدة، بيروت، العدد 1578، 13/شباط/1958م، ص: 3.

المصرية السورية على إرادة مصر وسوريا اللتين تقاربتا إلى حد بعيد في نظريتهما إلى القضايا القومية العربية والعالمية.

الأسس التي قامت عليها دولة الوحدة:

اتفق الجانبان المصري والسوري في اجتماعاتهم التي عقدت في القاهرة على الأسس التي ستقوم عليها دولة الوحدة المصرية السورية. وقد عُرضت هذه الأسس على مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري في إطار الخطابات التي تقدم بها كل من الرئيس شكري القوتلي، وجمال عبد الناصر للموافقة على دولة الوحدة. ووافق المجلسين السابقين على هذه الأسس. وقد شكلت هذه الأسس العمود الفقري للدستور المؤقت الذي صدر يوم 5/أذار/1958م لتنظيم الأحوال السياسية والاقتصادية الاجتماعية والمالية والإدارية في الجمهورية العربية المتحدة. وحددت هذه الأسس بما يلي:

1- الدولة العربية المتحدة. جمهورية ديمقراطية مستقلة وهي جزء من الأمة العربية.

2- الحريات مكفولة في حدود القانون.

3- الانتخاب العام حق لكل مواطن على النحو المبين في القانون،ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم.

4- يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة... ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري.

5- يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفذية.

6- الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولاتنزع الملكية إلاّ للمنفعة العامة لقاء تعويض عادل.

7- لا يكون إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها إلاّ بقانون.

8- القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

9- كل ما قررته التشريعات المعمول بها في سوريا ومصر تبقى سارية المفعول في

النطاق الإقليمي المقرر لها عند إصدارها، كما يجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها حسب الضرورة.

10- تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما: سوريا ومصر.

11- تحدد إختصاصات المجلس التنفيذي (حكومة إقليميه لتصريف شؤون الإقليم كافة فيما عدا الدفاع والسياسة الخارجية) بقرار من رئيس الجمهورية.

12- تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين سوريا ومصر وبين الدول الأخرى، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق المقرر لها عند إبرامها وفقاً لقواعد القانون الدولي.

13- يشكل في كل إقليم مجلس تنفذي يرأسه رئيس يعين من رئيس الجمهورية، ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي.

14- تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولاً بها في كل من سوريا ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.

15- يكوّن المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية، وتبين طريقة تكوين الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

16- تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.

17- يجري الاستفتاء على الوحدة، وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم الجمعة 21/شباط/1958م[1].

---

(1)Keesing's Contemporary Archives, Vol XI, 1957-1958, P:16005

النهار، بيروت، العدد 6800، 6/شباط/1858م، ص:1 ؛ الحياة، بيروت، العدد 3615، 6/ شباط/ 1958م، ص -ص: 1-4؛ الهدي، نيويورك، العدد 227، 6/ شباط/ 1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1572، 6/شباط/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6695، 6/شباط/1958م، ص -ص: 1-4؛

The Daily Star, Beirut, No 1750, February 6, 1958, P-P: 1-4

البيرق، بيروت، العدد 7687، 6/شباط/1958م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 3623، 6/ شباط/1958م ص: 4؛ السياسة، بيروت، العدد 360، 5/ شباط/1958مم، ص: 4؛ يوميات ووثائق

دمج وزارتي الخارجية المصرية والسورية:

بوشر على أثر إعلان البيان الصادر في القاهرة يوم 1/شباط/1958م بالعمل على دمج وزارتي الخارجية المصرية والسورية بوزارة خارجية موحدة يكون مقرها القاهرة.وضمن هذا الإطار أصدرت وزارة الخارجية السوريةمذكرة تعلن فيها مولد دولة جديدة باسم الجمهورية العربية المتحدة جاء فيها:

" تحقيقاً لإرادة الشعب العربي في كل من مصر وسوريا، ونتيجة للمباحثات التي انتهت في أول شباط الحالي بين البلدين نعلن ميلاد الجمهورية العربية المتحدة. كما نعلن عن الرغبة في استمرار العلاقات الودية بين الجمهورية الجديدة وهذه الدول" وأرفقت هذه المذكرة بنسخة عن وثيقة إعلان مولد الجمهورية الجديدة وأبلغت إلى البعثات الدبلوماسية في دمشق[1].

ووجه الرئيس شكري القوتلي دعوة إلى رجال السلك الدبلوماسي المعتمدين في سوريا بمناسبة إنتهاء مهماتهم لحضور حفلة تكريمية رسمية وداعية، وقال في خطاب له: "إن وحدة مصر وسوريا ليست موجهة ضد أحد وليست لها أهداف مجهولة أو مبهمة وهي وحدة مجردة عن أي روح عداء ولا تنشد سوى مقاومة روح العداء مع بسط العدل وتحقيق أهداف الرخاء للعائلة الإنسانية"[2].

وصرح صلاح الدين البيطار وزير الخارجية السوري للصحفيين قائلاً: "أن وزارة الخارجية ستصبح واحدة في إقليمي مصر وسوريا وذلك فور إعلان نتيجة الاستفتاء

=

الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثيقة رقم (16) إعلان السيد الرئيس جمال كعبد الناصر لمولد الوحدة والمبادئ التي تقوم عليها في مجلس الأمة المصري في 5/ شباط/1958م؛ الجريدة، بيروت، العدد 1571، 5/ شباط/1958م، ص: 8.

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، ج1، ص: 8؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 5/ شباط/1958م، ص: 4؛ السياسة، بيروت، العدد 360، 5/ شباط/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6697، 9/ شباط/1958م، ص:4.

(2) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، وثيقة رقم (29): نص خطاب الرئيس شكري القوتلي في رجال السلك الدبلوماسي المعتمدين في دمشق بتاريخ 8/شباط/1958م؛ الدفاع، عمان، العدد 6697، 9/شباط/1958م، ص: 4.

الشعبي.وهذا يتطلب وضعاً جديداً لدولة الوحدة،وأخذ رأي الدول الأجنبية والعربية في تعيين السفراء والوزراء المفوضين لدولة الوحدة فيها باسم الجمهورية العربية المتحدة"[1].

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس جمال عبدالناصر قد كلف الحكومة السورية بالاستمرار في تصريف الأمور حتى إعلان نتيجة الاستفتاء،لذلك ومن أجل إيجاد وزارة موحدة للخارجية فقد قام وفد سوري رسمي برئاسة صلاح الدين البيطار بالسفر إلى القاهرة وذلك يوم 10/شباط/1958م حيث عقدت سلسة من الاجتماعات لتنظيم عملية الدمج وقد دار النقاش حول النقاط التالية:

1- التعليمات إلى رؤساء البعثات المصرية والسورية في الخارج للاندماج وفق خطة وتفاصيل يضعها الوزيران المصري والسوري.

2- موضوع أوراق الاعتماد الجديدة إلى رؤساء البعثات للجمهورية العربية المتحدة لتقديمها في الدول التي تعترف بالجمهورية العربية المتحدة.

3- التنقلات والتشكيلات المرتقبة وتوزيع الأعمال وموظفي الوزارتين في الوزارة الجديدة[2].

وانتهت الاجتماعات المصرية السورية إلى الإتفاق التام بين الطرفين على أسس دمج وزارتي الخارجية بوزارة موحدة، كما تقرر أن تمثل الدولة الجديدة في المحافل الدولية بصوت واحد، وتقرر نقل مقر وزارة الخارجية السورية من دمشق إلى القاهرة. وبذلك يكون قد تم توحيد وزارتي الخارجية في البلدين بوزارة واحدة مقرها القاهرة[3].

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 9/شباط/1958م، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 1575، 9/شباط/1958م، ص: 8؛ الدفاع، عمان، العدد 6697، 9/شباط/1958م، ص: 4.

(2) السياسة، بيروت، العدد 367، 13/شباط/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6702، 14/شباط/1958م، ص: 4؛ الحياة، بيروت، العدد 3622، 14/شباط/ 1958م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3638، 21/شباط/1958م، ص: 3.

(3) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، ج1، ص: 24؛ الدفاع، عمان، العدد 6702، 14/شباط/1958م، ص: 4.

الاستفتاء الشعبي:

حدد بيان الأول من شباط الذي أعلن في القاهرة يوم21/شباط/1958م موعداً لاجراء استفتاء شعبي في إقليمي دولة الوحدة: كما نصت المادة(17) من الأسس التي قامت عليها دولة الوحدة على ما يلي:"يجري الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم الجمعة21/شباط/1958م".

ولتنظيم أعمال الاستفتاء اجتمع إحسان القواص أمين عام وزارة الداخلية في الإقليم السوري في القاهرة مع وكلاء وزارة الداخلية في الإقليم المصري حسين رفعت محمد رياض واللواء طه عبدالمطلب وقد تم الاتفاق على أن يجري الاستفتاء على نسق واحد،وطبع جميع البطاقات والمطبوعات الخاصة بالاستفتاء في مصر،وتسليم المطبوعات الخاصة بسوريا إلى احسان القواص في الموعد المحدد لذلك. وتعد بطاقات الاستفتاء للقطاع السوري على أساس جداول الناخبين الموضوعة في شهر كانون الثاني /1958م. ويبلغ عدد الناخبين بموجب هذه الجداول مليون ونصف ناخب تقريباً[1].

واصدر وزير الداخلية المصري قراراً بتحديد شكل بطاقتي الاستفتاء ومحتوياتهما وطريقة التأشير على كل منهما. وتحتوي بطاقة الاستفتاء على الوحدة رسم العلمين المصري والسوري. وقد كتبت تحتهما عبارة"هل توافق على الوحدة بين مصر وسوريا" وإلى جانبها مربع كتب فيها(موافق) وآخر كتب فيها (غير موافق). في حين تضم البطاقة الخاصة بالاستفتاء على رئيس الجمهورية رسم إطار بيضاوي الشكل بداخله صورة الرئيس جمال عبدالناصر كتب تحتها العبارة التالية " هل توافق على انتخاب جمال عبدالناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة" وبجانب العبارة مربعان كتب فيها إحداهما (موافق) وكتب في الثاني (غير موافق)[2].

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1573، 7/شباط/1958م، ص: 3؛ الدفاع، عمان، العدد 6697، 9/شباط/1958م، ص: 4؛ النهار، بيروت، العدد 3614، 5/شباط/1958م، ص: 3.

(2) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958–1961م، ج1، ص: 14؛ الحياة، بيروت، العدد 3616، 7/شباط1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6695، 6/شباط/1958م، ص: 4؛ العمل، بيروت، العدد 3623، 5/شباط/1958م، ص: 4.

وأصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراراً جمهورياً بدعوة المواطنين لإبداء الرأي في الاستفتاء على وحدة مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة، على رئاسة هذه الجمهورية نصت المادة الأولى على: "الناخبون المقيدة أسماؤهم في جداول الانتخاب بالتطبيق لأحكام القانون (رقم73) لسنة 1956م بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين المعدلة له مدعوون للاجتماع في مقار لجان الاستفتاء الفرعية المختصة وذلك لإبداء الرأي في الاستفتاء على وحدة سوريا ومصر في الجمهورية العربية المتحدة وعلى رئاسة هذه الجمهورية"[1].

وكانت الحكومة السورية قد عممت بلاغاً على الحدود منعت بموجبه أي سوري من مغادرة البلاد إلى الخارج على أن يسري مفعول هذا المنع اعتباراً من الساعة السادسة من مساء الأربعاء الموافق 19/شباط حتى الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة الموافق 21/شباط أي بعد ساعة من موعد إنتهاء الاستفتاء[2].

شارك المصريون والسوريون في الاستفتاء، تلبيةً لقرار رئيس الجمهورية، وأذاع وزير الداخلية زكريا محي الدين في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم 22/شباط/1958م النتائج الرسمية للاستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا وعلى انتخاب رئيس الجمهورية الجديدة، وحددت مراكز الإقتراع في مصر بـ "9500" مركزاً وفي سوريا "2500 مركزاً"[3] ومن المعروف أن أفراد القوات المسلحة شاركوا في الاستفتاء لأول مرة[4]. وجاءت النتائج الرسمية والنهائية للاستفتاء كما يلي:

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، وثيقة رقم "26" قرار رقم 72/لسنة 1958م بتاريخ 6/شباط/1958م؛ الحياة، بيروت، العدد 3620، 12/شباط/1958م، ص: 2؛

Peretz, Don, 1959, Democracy and the Revolution in Egypt, The Middle East Journal, Vol 3, No 1, P: 35.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 21/شباط/1958م، ص: 4.

(3) الهدى، نيويورك، العدد 230، 11/شباط/1958م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3620، 12/شباط/1958م، ص: 2.

(4) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، ج1، ص: 23.

أولاً: الإقليم المصري:

أ- نتيجة الاستفتاء على وحدة مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة:

1- عدد الناخبين المدعوين للانتخاب6.220.343

2- عدد من حضر منهم واشترك 6.104.259

3- عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت6.102.375

4- عدد الآراء الباطلة1.884

5- عدد آراء الموافقين 6.102.128

6- عدد آراء غير الموافقين 247

7- النسبة المئوية لعدد الحاضرين إلى عدد الناخبين المدعوين98.13٪

8- النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين إلى عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت99.99٪

ب- نتيجة الاستفتاء على الرئاسة في الجمهورية العربية المتحدة:

1- عدد الناخبين المدعوين للانتخاب 6.220.343

2- عدد من حضر منهم واشترك 6.104.262

3- عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت6.102.381

4- عدد الآراء الباطلة 1.881

5- عدد آراء الموافقين 6.102.116

6- عدد آراء غير الموافقين 265

7- النسبة المئوية لعدد الحاضرين إلى عدد الناخبين المدعوين98.13٪

8- النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين إلي عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت 99.99٪

ثانياً: الإقليم السوري:

أ- نتيجة الاستفتاء على وحدة مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة:

1- عدد الناخبين المدعوين لإبداء الرأي 1.431.157.

2- عدد من أشترك في الاستفتاء 1.313.070.

3- عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت 1.312.998.

4- عدد الآراء الباطلة72.

5- عدد آراء الموافقين 1.312.859.

6- عدد آراء غير الموافقين 139.

7- النسبة المئوية لعدد الحاضرين إلى عدد الناخبين المدعوين91.75٪.

8- النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين إلى عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت 99.98٪.

ب- نتيجة الاستفتاء على الرئاسة في الجمهورية العربية المتحدة:

1- عدد الناخبين المدعوين لإبداء الرأي 1.431.157.

2- عدد من اشترك في الاستفتاء1.312.995.

3- عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت 1.312.995.

4- عدد الآراء الباطلة 74.

5- عدد آراء الموافقين 1.312.808.

6- عدد آراء غير الموافقين 187.

7- النسبة المئوية لعدد الحاضرين إلى عدد الناخبين المدعوين 91.75٪.

8- النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين إلى عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت99.98٪[1].

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، وثيقة رقم (68) النتائج الرسمية للإستفتاء في مصر كما أذاعتها وزارة الداخلية بتاريخ 22/شباط/1958م؛ وثيقة رقم (69) النتائج الرسمية للإستفتاء في سورية كما أذاعتها وزارة الداخلية في الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ

وبإعلان نتيجة الاستفتاء الشعبي رسمياً صباح يوم 22/شباط1958م أصبحت سوريا الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة، ومصر الإقليم الجنوبي منها، وأصبح جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة وشكري القوتلي المواطن الأول فيها(1).

وصدرت تعليقات مختلفة على الاستفتاء تفاوتت بين التشكيك في النتائج والنزاهة وبين المدح والتأييد. فكتب عبد الله اليافي في السياسة يقول: "إن الجمهورية العربية المتحدة التي انبثقت عن هذا الإجماع الشعبي الجارف هي جمهورية-كما قال الرئيس عبد الناصر-لا تحمل في أعماقها أية فكرة عدوانية ولا تضمر السوء لأي بلد صديق... ان الذين يقترعون اليوم في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة الشمالي والجنوبي، وينتخبون الرئيس عبد الناصر إنما في الواقع يقترعون بالنيابة عن جميع الشعوب العربية..."(2).

= 22/شباط/1958م؛ وثيقة رقم (70) نص المرسوم الجمهوري الذي أصدره شكري القوتلي بتريخ 22/شباط/1958 والقاضي بإعلان موافقة الناخبين السوريين علي قيام الوحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لها؛ الجحريدة، بيروت، العدد 1586، 22/شباط/1958م، ص -ص: 1-8؛ الهدى، نيويورك، العدد 1، 24/شباط/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6709، 23/شباط/1958م، ص: 1/؛ النهار، بيروت، العدد 6815، 23/شباط/1958م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3629، 22/شباط/1958م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 23/شباط/1958م، ص:1؛ المنجد، سوريا ومصر بين الوحدة والانفصال، ص: 21؛ الجريدة، بيروت، العدد 1587، 23/شباط/1958م، ص: 1؛

Al- Sayyid, Afaf Lutfi, 1985, Ashrot History of Modern Egypt, Combridge University Press, London, P: 117; Dawisha, A.I, 1976, Egypt in the Arab World, The Elements of Foreign Policy John Wiley and Sons, New York, P: 21.

(1) Etzioni, Amitai, 1965, Political Unification: Acomparative Study of Leaders and Forces, Holt Rinehart and Wonston INC, New York, P: 108p Kerr, The Arab cold War, P; 11;

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الإحتفال بإذاعة نتيجة إنتخاب سيادته رئيساً للجمهورية وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص-ص: 10-12؛ مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج2، ص: 48.

(2) السياسة، بيروت، العدد 374، 22/شباط/1958م، الإفتتاحية.

أما عبد الله المشنوق فكتب في بيروت المساء يقوم: "انه لشرف عظيم لنا أن نقول كلمتنا لنساهم عملياً في إقرار هذه الوحدة ومبايعة الرئيس العظيم إنها إرادة الهيه مقدسة... قدرت للعرب أن تجمع كلمتهم من جديد على أسس قوية صحيحة.."[(1)].

ونقلت صحيفة الجريدة البيروتية بعض تعليقات الصحف المصرية والسورية على نتائج الاستفتاء، فنقلت عن الأهرام ما يلي "بالأمس أدى ملايين من المواطنين والمواطنات في شطري الجمهورية العربية المتحدة واجبهم الوطني، نحو أنفسهم وواجبهم المقدس نحو وطنهم الموحد الكبير... لقد قال الشعب بأكمله أمس كلمة واحدة... نعم)، قالها في وطنية وحماس.. قالها في إجماع منبثق عن إيمان قوي، وعقيدة ثابتة ليشهد العالم عليها..."[(2)].

ونقلت عن الجمهورية المصرية قولها "... وليس هذه مستغرباً فالناخبون في الجمهورية العربية المتحدة التي أعلن قيامها منذ عشرين يوماً، لم يكونوا يؤدون واجباً حزبياً مفروضاً عليهم، أو يقومون بأمر ينتظرون من ورائه مغنماً أجلاً. وإنما كان الناخبون يؤدون واجباً قومياً وكانوا يقومون بدورهم في النضال ضد الاستعمار والاستبداد والظلم..."[(3)].

ونقلاً عن الأيام السورية قالت: "ليس هذا الإقبال الذي لم تعرف البلاد له مثيلاً في تاريخ الاستفتاءات والانتخابات، إلا نتيجة طبيعية لانتفاضة الوعي العام وصورة صادقة عن شعور الشعب العربي حيال أغلى أمنية من أمانيه ونحوالقائد الذي بحث عنه فوجد شخصك ضالته وأمله ومناه.."[(4)].

كما نقلت عن صحيفة الشام السورية قولها: "لقد أشرق نور هذا اليوم المبارك وسوريا ومصر وطن عربي واحد بحكمة رئيس عربي واحد. وطن لا كباقي الأوطان ووحدة قومية لا كسائر الوحدات والاتحادات..."[(5)].

---

(1) بيروت المساء، بيروت، العدد 2394، 22/شباط/1958م، الإفتتاحية.
(2) الجريدة، بيروت، العدد 1588، 25/شباط/1958م، ص: 3.
(3) الجريدة، بيروت، العدد 1588، 25/شباط/1958م، ص: 3.
(4) الجريدة، بيروت، العدد 1588، 25/شباط/1958م، ص: 3.
(5) الجريدة، بيروت، العدد 1588، 25/شباط/1958م، ص: 3.

أما صحيفة الهدى اللبنانية الصادرة في نيويورك فكتبت تحت عنوان "99.99 بالمائة" تقول: "يقولون أن الأرقام تتكلم، ولا شك في أنها تكلمت عجباً في نتائج الاستفتاء الذي جرى في سوريا ومصر. فعدد الأصوات التي نالها ناصر في البلدين بلغ (99.99) بالمائة من المجموع الكلي أي أن في مصر يوجد (256) من أصل ستة ملايين لا يريدون ناصر رئيساً عليهم، (265) فقط. وفي سوريا (187) من أصل مليون وثلاثمائة ألف لا يريدون ناصر رئيساً عليهم، (187) فقط لا غير!!..."[1].

وعلق خالد العظم على نتائج الاستفتاء مشككاً في نزاهتها فقال: "... وفي المساء وردت إلينا نتائج الاستفتاء فإذا بها تشير إلى أن (99.25٪) من أصحاب هذا الحق في الإقتراع قاموا بواجبهم، حتى أن نتائج بعض المدن كانت تدل على أن جميع أصحاب هذا الحق إشتركوا في التصويت. وفي جملة هذه المدن، تلك التي كان ينتمي إليها أحد الوزراء فاخر الكيالي. وهذا اقترع في مركز الشاغور مع زملائه، فهل اقترعوا بالنيابة عنه؟ والحقيقة أن نسبة المقترعين لم تتجاوز (5٪) من أصحاب الحق فيه، لكن الصناديق ملئت أوراقاً زادت في بعض المراكز على عدد المسجلين..."[2].

ويذكر بشير العظمة-وزير الصحة المركزي في الجمهورية العربية المتحدة فيما بعد-أن عملية الاستفتاء الشعبي كانت قد تعرضت للغش والتزوير، وانه شخصياً من الذين ساهموا في هذا التزوير. ومما كتبه العظمة في مذكرات "... تحمست للوحدة مع مصر وشاركت في تزوير الاستفتاء على الدستور وانتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، لتبلغ نسبة القائلين نعم 99.98٪ بأن أدليت بصوتي في عدة صناديق، وكأن القائمين على الاستفتاء من الأجهزة عاجزون عن ملئها من دون عناء.."[3].

ومهما قيل عن نتائج الاستفتاء فأن كل الدلائل والمؤشرات تؤكد صدق ونزاهة

---

(1) الهدى، نيويورك، العدد 2، 25/شباط/1958م، ص: 4.

(2) مذكرات خالد العظم، مج3، ص: 164.

(3) العظمة، جيل الهزيمة، ص: 191.

هذه النتائج لأن الكل كان مع الوحدة ومع الرئيس جمال عبد الناصر.

والآن بقي أن نسأل سؤالاً واحداً بعد هذا العرض، يتمثل: في ما هي أهمية الاستفتاء الشعبي؟ وماذا أراد به الرئيس جمال عبد الناصر؟

إن تعريف الاستفتاء الشعبي لهو نصف الإجابة على هذا السؤال؟ فالاستفتاء الشعبي هو سؤال الشعب عن رأيه في موضوع من الموضوعات، وهو صورة من صور الديمقراطية غير المباشرة، بهدف إشراك الناخبين في بعض القرارات الهامة التي يتوقف عليها مصيرهم ومستقبل بلدهم[1].

وهكذا إذاً فقد أراد جمال عبد الناصر من هذا الاستفتاء أن يقرر الشعب قيام الوحدة وانتخابه رئيساً لدولة الوحدة، مما يمنحها قوة وثباتاً وشرعية وحقاً لاسنادها وقيامها على أصوات الشعب وبناءً على رغباتهم وقراراتهم. ولمنحه شخصياً حقوقاً ثابتة باعتباره منتخباً من الشعب كله.

---

(1) الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، ص: 178.

الفصل الرابع

النظام السياسي في دولة الوحدة

- النظام السياسي في الدستور المؤقت.
- الحكومة مع دولة الوحدة (السلطة التنفيذية)
- مجلس الأمة (السلطة التشريعية).
- حل الأحزاب السورية
- الاتحاد القومي.
- نظام الإدارة المحلية
- الدول العربية المتحدة
- التنظيم العسكري

الفصل الرابع

النظام السياسي في دولة الوحدة

النظام السياسي:

بقيام الوحدة المصرية السورية تم وضع نهاية للنظام السياسي السائد في سوريا، وفوض الرئيس جمال عبد الناصر في إيجاد الصيغة السياسية التي يراها ملائمة، وكان هذا الوضع يعبر عن ثقة لا حدود لها في شخص جمال عبد الناصر، ولكنه في نفس الوقت يلقي بعبء كبير ومسؤولية أكبر على جمال عبد الناصر وينطوي على مخاطر بحجم المسؤولية، وذلك لأن شخص جمال عبد الناصر سوف يصبح في هذه الحالة هو المسؤول عن أي تجاوز أو تقصير أو خلل قد يحدث في المستقبل في هذا النظام الجديد.

فمن الناحية المؤسسية شهدت فترة الوحدة 1958-1961م عملية تذبذب بين صيغة الوزارة الواحدة التي تضم وزيرين أحداهما مصري والآخر سوري للوزارة نفسها باستثناء عدد محدود من الوزارات التي وحدت. وبين صيغة الوزارة المركزية التي يتفرع عنها مجلسان تنفيذيان أحدهما مصري، والآخر سوري ولكل مجلس رئيس مستقل وفي كلتا الحالتين كان هناك استقلال شبه كامل.

والواقع أن محاولات دمج الأجهزة والوزارات الحساسة قد نجحت بشكل حقيقي وفعال، إلا أن عملية تطبيق ذلك على باقي الأجهزة قد شابه بعض القصور سواء في المفاهيم، أو أن هذه المحاولات جاءت متأخرة ولم تتم طبقاً لسياسة واضحة ومحدودة المعالم والاتجاهات.

وبظهور نتيجة الاستفتاء الشعبي على دولة الوحدة ورئيسها يوم 22/شباط/1958م، كلف الرئيس جمال عبد الناصر الحكومتين القائمتين في مصر وسوريا قبل قيام دولة الوحدة بإدارة وتسيير الأمور في كلا الإقليمين لحين تشكيل حكومة دولة الوحدة. وبدأ العمل لوضع الدستور المؤقت حيث جاءت الأسس التي اتفق عليها الجانبان المصري

السوري خلال مباحثات الوحدة، لتكون العمود الفقري للدستور المؤقت الذي إحتواها جميعاً. واستمر الإعداد للدستور المؤقت مدة إحدَ عشر يوماً حيث أنجز وأعلن رسمياً في 5/آذار/1958م[1]. وفي خطاب للرئيس جمال عبد الناصر يوم إعلان الدستور المؤقت قال: "اليوم، نعلن من هذا المكان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، هذا الدستور الذي سنطبقه حتى يتم إعداد الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ويوافق الشعب عليه... وهذا الدستور الذي يعلن اليوم هو أول دستور للوحدة العربية، أول ثمرة من ثمرات الكفاح الطويل من أجل الوحدة العربية"[2].

وتكون الدستور المؤقت من (73) مادة وزعت على ستة أبواب، تناول الباب الأول منها تعريف الجمهورية العربية المتحدة ومعنى الجنسية في الدولة الجديدة (المواد 1، 2). وتناول الباب الثاني: المجتمع ووظيفة الاقتصاد القومي والملكية (المواد 3-6). وتناول الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة (المواد 7-11)، أما الباب الرابع فهو الأشمل من أبواب الدستور ويتضمن (51) مادة موزعة في أربعة فصول هي رئيس الجمهورية، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، (المواد 12-63) وهذا ما سيفصل بعد هذا العرض السريع لأبواب ومواد الدستور. وجاء الباب الخامس بأحكام عامة (المواد 64-67). أما الباب السادس والأخير فقد جاء بأحكام انتقالية وختامية وغطى (المواد 68-73). ومن الملاحظ أن هذا الدستور هو أول دستور عربي لا ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام[3].

---

(1) الدفاع عمان، العدد 6719، 6/أذار/1958م، ص: 3؛ العمل، بيروت، العدد 3648، 6/أذار/1958م، ص: 4؛ البيرق، بيروت، العدد 7711، 6/أذار/1958م، ص-ص: 1-4؛ الحياة، بيروت، العدد 3631، 5/أذار/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1596، 6/أذار/1958م، ص-ص: 1-8؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية، وثيقة رقم "37" الدستور المؤقت 5/أذار/1958م؛

Basic Docments of the Arab Unification 1958, Arab Information Center, New York, P-P:10-20 " The United Arab Republic, 1959, Year book Information Department, Cairo, P-P: 49-35.

(2) خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر إلى جموع الشعب العربي يوم 5/أذار/1958م بدمشق في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص: 47.

(3) مداخلة محمد خلف الله علي بحث أحمد كمال أبو المجد "نحو صيغة جديدة للعلاقة بين القومية العربية والإسلام" في ندوة: القومية العربية والإسلام، 1981م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 552؛ القبس، دمشق، العدد 5807، 13/أذار/1958م، ص: 3.

النظام السياسي في الدستور المؤقت:

رئاسة الدولة:

تنص المادة (12) من الدستور المؤقت على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور.

وتضيف (المادة42) أنه يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور، ومن أهم ما وضعه الدستور عن كيفية تولي الرئيس هذه السلطة، أنه يعين نائباً له أو أكثر ويعفيهم من مناصبهم (المادة 46) ويعين كذلك الوزراء ويعفيهم من مناصبهم. كما يجوز له تعيين وزراء دولة ونواب وزراء ويلتزم كل وزير بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية (المادة47).

وحظرت (المادة45) أن يزاول رئيس الجمهورية في أثناء مدة رياسته مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه. أما اختصاصات رئيس الجمهورية التي ينص عليها الدستور المؤقت-بالإضافة إلى ما سبق- فتشمل حق إقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها وفقاً (للمواد 50، 51، 52). كذلك لرئيس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذه في غياب المجلس، على أن يعرض عليه فورا انعقاده، فإذا اعترض المجلس على ما أصدر الرئيس بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الإعتراض المادة (35).

ووفقا (للمادة54) يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة ويشرف على إدارتها. ورئيس الجمهورية هو كذلك- بنص (المادة 55) القائد الأعلى للقوات المسلحة. وهو الذي يبرم المعاهدات ويبلغها لمجلس الأمة، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة (المادة 56). ولرئيس الجمهورية حق

إعلان حالة الطوارئ (المادة 57) وله كذلك حق حل مجلس الأمة كما سنرى عند الحديث عن السلطة التشريعية.

السلطة التشريعية:

قررت (المادة 13) من الدستور المؤقت أن "يتولي السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة حدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون نصفهم علي الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري". ومن الواضح إنه لم يحدد نسبته لكل من الإقليمين من هذا العدد، وأن عبارة على الأقل تعطي رئيس الجمهورية حق تعيين أكثر من النصف من بين أعضاء المجلسين المذكورين. وبهذا النص تقررت أهم مظاهر الوحدة وهي: وحدة التشريع، كما أخذ بنظام المجلس الواحد بدلاً من نظام المجلسين الذي يعتبر ضرورة في النظم الفيدرالية على خلاف نظام الوحدة.

شروط الأعضاء:

ذكر الدستور المؤقت أهم شروط أعضاء مجلس الأمة الجديد ومنها بلوغ العضو سن الثلاثين على الأقل (المادة 15) ومنها كذلك أحوال المجافاة (أو عدم الجمع)، فقد حظرت (المادة 40) الجمع بين العضوية وتولي الوظائف العامة على أن يحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى. وقررت (المادة 41) أنه "لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين في مجلس إدارة شركة أثناء مدة عضوية إلا في الأحوال التي يحددها القانون.

ووفقاً (للمادة 42) بنصها: "لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أثناء عضويته أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه".

الحصانة البرلمانية:

تنص عليها (المادة 36) بقولها: "لا يجوز في أثناء دور انعقاد مجلس الأمة وفي غير

حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أي عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس وفي حالة اتخاذ أي من هذه الإجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها".

المكافأة:

قررت (المادة34) من الدستور أن يتقاضي الأعضاء مكافأة، وتركت تحديدها إلى القانون.

إسقاط العضوية:

لا يجوز إسقاطها "إلاّ بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه بناء على اقتراح عشرين من الأعضاء وذلك إذا فقد الثقة والاعتبار، (المادة 37)".

أدوار الانعقاد:

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد ويفض دورته (المادة 17). وقد نصت (المادة 18) على عدم جواز اجتماع مجلس الأمة دون دعوة في غير دور الانعقاد وإلا كان اجتماعه باطلاً وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه.

القسم:

تنص (المادة 19) على أن يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس في جلسته علنية، قبل أن يتولى عمله اليمين الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها، وأن أرعى مصالح الشعب، وسلامة الوطن، وأن أحترم الدستور والقانون".

العلانية والسرية:

الأصل علانية جلسات مجلس الأمة ولكن يجوز وفقاً (للمادة 21) انعقاده في جلسة سرية "بناءً على طلب رئيس الجمهورية أو عشرين من أعضائه، ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسته علنية أو سرية".

الاختصاصات:

معروف أن للبرلمانات ثلاث وظائف إحداها تشريعية، والثانية مالية، والثالثة سياسية. وتتلخص الأحكام الخاصة بهذه الوظائف الثلاث في الدستور المؤقت فيما يلي:

1- **الوظيفة التشريعية:** هذه الوظيفة شركة بين مجلس الأمة ورئيس الدولة صاحب السلطة التنفيذية على غرار النظام الرئاسي، فلرئيس الجمهورية حق إقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدراها (المادة 50) مع ملاحظة أن الإصرار على الرأي الغالب عمل تنفيذي، وليس عملاً تشريعياً. فإذا اعترض الرئيس على مشروع قانون رده إلي مجلس الأمة وفقاً (للمادة 51) في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشخروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر. أما إن رد في المياعاد المتقدم إلي المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً وأصدر (المادة 52).

كما تساهم السلطة التنفيذية بالتشريع في حالة غياب المجلس وفقاً (للمادة 53) التي تقول: "لرئيس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار مما يدخل اصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذه في غياب المجلس على أن يعرض عليه فور انعقاده. فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض".

أما وظيفة مجلس الأمة التشريعية فقد تحدثت عنها (المادة 22) من الدستور المؤقت عندما قررت أن "لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة، ولا يجوز تعزيز مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة.. كما قررت (المادة 66) مبدأ عدم رجعية القوانين وإشترطت (المادة 67) نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها وأن يعمل بها بعد عشرة أيام تاريخ نشرها، مع جواز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون. وهكذا فإنه يمكن القول بإن السلطة التشريعية سلطة ثنائية مركبة لها طرفان مجلس الأمة ورئيس الجمهورية.

2- **الوظيفة المالية:** نصت على الأحكام الخاصة بهذه الوظيفة (المواد من 27 إلى 35) المتعلقة بالضرائب والقروض والاحتكار والميزانيات.

(مادة 27) – انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو الغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون. ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون.

(مادة 28) – ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها.

(مادة 29) – لايجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة.

(مادة 30) – لايجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود.

(مادة31) – يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة، كما يحدد السنة المالية.

(مادة32) – يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس على الأمة قبل انتهاءالسنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لبحثة واعتماده، وتقر الميزانية باباً باباً ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء أي تعديل في المشروع إلا بموافقة الحكومة.

(مادة33) – يجب موافقة مجلس الأمة على نقل اي مبلغ من باب إلي آخر من أبواب الميزانية، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد على تقديراتها.

(مادة 34) – الميزانيات المستقلة والملحقة تجري عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة.

(مادة 35) – ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى. كما تضيف (المادة 70) ضمن الاحكام الامنتقالية والختامية نصاً خاصاً بوجود ميزانية خاصة، لكل من إقليمي الجمهورية إلى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانة واحدة.

3- **الوظيفة السياسية:** وهي جملة الاختصاصات التي تتعلق برقابة مجلس الأمة للسلطة التنفيذية. وتشمل حق المراقبة (مادة 14) وحق السؤال والاستجواب

(مادة 24) وحق المناقشة (مادة 25) وحق ابداء الرغبات (مادة 26) وحق سحب الثقة من الوزير (مادة 39) وفيما يلي نص هذه المواد:

(مادة 14) - يتولي مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور.

(مادة 24) - لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلي الوزراء أسئلة أو استجوابات، وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير.

(مادة 25) - يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه، وتبادل الرأي فيه.

(مادة 26) - لمجلس الأمة إبداء رغبات أو إقتراحات للحكومة في المسائل العامة.

(مادة 39) - إذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزراة، ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير إلا بعد استجواب موجة إليه. ويكون الطلب بناء علي اقتراح عشرين عضواً من أعضاء المجلس. ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه. ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس".

حل مجلس الأمة:

تنص (مدة 38) من الدستور على أن: "لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة، فإذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوماً من تاريخ الحل".

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحق المخول لرئيس الجمهورية يقابل وظيفة المجلس السياسية في مراقبة السلطة التنفيذية، وتقابل هذين الجانبين من الإختصاص يعتبر من خصائص النظام البرلماني وهو المقصود بالتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ذلك النظام.

ومما يجدر ذكره هنا أن الدستور المؤقت لم ينص على مدة عضوية مجلس الأمة بل تركها مفتوحة. وربما قصد بذلك أن تكون قائمة ما دام الدستور المؤقت معمولاً به.

السلطة التنفيذية:

سبق أن ذكرنا أن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية ويمارسها علي الوجه المبين في الدستور (مادة 44) وأن للرئيس أن يعين نائبا له أو أكثر وأن يعفيهم من مناصبهم، وله مثل ذلك بالنسبة إلى الوزراء وزراء الدولة ونواب الوزراء (المواد 46، 47).

ولرئيس الجمهورية كذلك (ولمجلس الأمة) حق إحالة الوزير إلي المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأدية أعمال وظيفته، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناءً على إقتراح مقدم من خمس أعضائه علي الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية أعضاء المجلس (مادة 49)

وقد خص الدستور المؤقت بالذكر من اختصاصات السلطة التنفيذية ترتيب المصالح العامة (مادة 54) وحق إبرام المعاهدات (مادة 56) وحق إعلان حالة الطوارئ (مادة 57).

المجلس التنفيذي لكل من إقليمي الجمهورية المتحدة:

قررت (مادة 58) من الدستور المؤقت تشكيل مجلس تنفيذي لكل من الإقليمين ويكون تعيين كل منهما بقرار من رئيس الجمهورية، أما إختصاصه فمقصور على دراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم.

ومما يجدر ذكره هنا أن هذه السياسة العامة للإقليم يجب أن تكون في إطار الساسة العامة للدولة وهي السياسة التي عرفنا أن رئيس الجمهورية هو الذي يختص بوضعها وفقاً للنظام الرئيسي (مادة 47).

السلطة القضائية:

لم يورد الدستور المؤقت بشأنها إلاّ خمس مواد متضمنة استقلالية القضاة حيث

لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة (مادة 59)، وكذلك إن القضاة غير قابلين للعزل، وذلك على الوجه المبين بالقانون (مادة 60)، خوتحيل (مادة 61) أمر ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها إلي القانون، كما تقرر (مادة 62) أن جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الأداب. وفي النهاية تقرر (مادة 63) أن تصدر الاحكام وتعنفيذ باسم الأمة.

ومن الملاحظ أن هذه المواد لم تتضمن إنشاء محكمة عليا إتحادية أو محكمة دستورية علماً بإنهما من الأجهزة الضرورية والمهمة وربما كان السبب في ذلك الطابع المؤقت لهذا الدستور.

وهكذا فقد ربطت السلطات جميعها بيد رئيس الجمهورية، والقبول بذلك يشير إلى مقدار الثقة التي كان يتمتع بها الرئيس جمال عبد الناصر لدى السوريين. وقد استمر العمل بهذا الدستور المؤقت حتى يوم 28/أيلول 1961م، أي إلى يوم الانفصال وانهيار دولة الوحدة.

الحكومة في دولة الوحدة المصرية السورية:

لم يتناول الدستور المؤقت كيفية تشكيل الحكومة بوضوح، وإنما اكتفى بتخويل رئيس الجمهورية بتعيين نواب له ووزراء وأمناء عامين. وجاء التطبيق العملي على أثر وصول الرئيس جمال عبد الناصر إلي دمشق يوم 24/شباط/1958م، حيث بدأ مشاورات مكثفة لتأليف الحكومة في دولة الوحدة[1].

---

(1) الدفاع، عمان، الأعداد 6711، 6712، 6715، 6716، 25 26/شباط، 2 و3/أذار/1958م، ص: 4، ص:4، ص: 3، ص:4؛ الجريدة، بيروت، الأعداد 1588، 1589، 1590، 1593، 25، 26، 27، شباط، 2/أذار/1958، ص-ص: 1-8، ص: 1، ص: 8؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 25، 26، 27/شباط/1958م، ص: 1، ص: 4، ص: 1؛ الهدى، نيويورك، العدد2، 25/شباط/1958م، ص: 1؛ السياسة، بيروت، العدد 364، 9/شباط/1958م، ص: 3؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، ج1، ص: 40؛ الأهرام، القاهرة، العدد26009، 24/شباط/1958م، ص: 1؛ الحياة بيروت، العدد 3631، 25/شباط/1958م، ص:1.

وفي 6/ آذار/1958م، أصدر قراراً جمهورياً بتعيين نواب للرئيس ووزراء مركزيين وتنفيذيين. وكان التشكيل على النحو التالي[1]:-

أولاً: نواب الرئيس

عبد اللطيف البغدادي نائباً للرئيس

عبد الحكيم عامر نائباً للرئيس ووزيراً للحربية

أكرم الحوراني نائباً للرئيس

صبري العسلي نائباً للرئيس

أما أسماء الوزراء فجاءت علي النحو التالي:

زكريا محي الدين وزيرا للداخلية مركزي

عبد الحميد السراج وزيراً للداخلية السوري

حسين الشافعي وزيراً للتخطيط والشئون الاجتماعية المصري

حسن جبارة وزيراً للتخطيط السوري

مصطفي حمدون وزيراً للشؤون الاجتماعية السوري

كمال الدين حسين وزيراً للتربية والتعليم مركزي

نور الدين طراف وزيراً للصحة المصري

---

(1) البيرق، بيروت، العدد 7712، 7/أذار/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان العدد 6720، 7/أذار/1958م، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 1597، 7/أذار/1958م، ص-ص: 1-8؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 7/أذار/1958م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3640، 7/أذار/1958م، ص: 1؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، وثيقة رقم "14" قرار رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة دولة الوحدة تاريخ 6/أذار/1958م؛ البلاد السعودية، مكة المكرمة، العدد 2696، 7/أذار/1958، ص: 1؛ الصدى، نيويورك، العدد 10، 10/أذار/1958م، ص: 1؛

Stephens, Nasser, P: 33; Keesing's Contemporary Archived, Volxl, 1957, P: 16085; Parker, J.S.F, 1962, The United Arab Republic, International Affairs, Vol 38, No 1, P-P: 18-19p FoO, 371/134390: Telegram from the British Embassy in Beirut to the Foreign Office, No, 212, March 7, 1958.

شوكت القنواتي وزيراً للصحة السوري

أحمد حسني وزيراً للعدل المصري

عبد الوهاب حومد وزيراً للعدل السوري

فتحي رضوان وزيراً للإرشاد مركزي

محمود فوزي وزيراً للخارجية مركزي

صلاح الدين البيطار وزيراً للدولة مركزي

أحمد حسن الباقوري وزيراً للأوقاف مركزي

أحمد عبدة الشرباصي وزيراً للأشغال المصري

نور الدين كحالة وزيراً للأشغال السوري

محمد أبو مصير وزيراً للشئون البلدية والقروية المصري

أحمد عبد الكريم وزيراً للشئون البلدية والقروية السوري

عبد المنعم القسيوني وزيراً للأقتصاد والتجارة المصري

خليل الكلاس وزيراً للأقتصاد والتجارة السوري

كمال رمزي استينو وزيراً للتموين المصري

سيد مرعي وزيراً للزراعة المصري

أحمد الحاج يونس وزيراً للزراعة السوري

فاخر الكيالي وزيراً للخزانة السوري

حسن عباس زكي وزيراً للخزانة المصري

علي صبرى وزيراً للدولة لشئون رئاسة الجمهورية مركزي

عزيز صدقي وزيراً للصناعة مركزي

مصطفى خليل وزيراً للمواصلات المصري

أمين النفوري وزيراً للمواصلات السوري

فتحي رزق نائب لوزير الحربية مركزي

وهكذا فقد تشكلت دولة ا لوحدة الأولى من (34) وزيراً، (4) نواب للرئيس،

و(30) وزيراً منهم (18) مصرياً و (12) سورياً. أما الوزراء السوريون فمنهم (4) عسكريين و (5) نواب و (3) اختصاصيين. وبذلك بدأ العسكريون السوريون الذين كانوا بعيدين عن السلطة التنفيذية، وعن مناصب الوزراء حتى ذلك الوقت يدخلون إلى قمة السلطة. أما بالنسبة لاتجاهات الوزراء السوريين والأحزاب التي أنتمو إليها سابقا فكانت كالتالي:

- صلاح الدين البيطار وخليل الكلاس واكرم الحوراني- حزب البعث العربي الاشتراكي.
- صبري العسلي- الحزب الوطني.
- عبد الوهاب حومد- حزب الشعب.
- عبد الحميد السراج ومصطفى حمدون واحمد عبدالكريم وامين النفوري- عسكريون.
- نور الدين كحالة وحسن جبارة وشوكت القنواتي- مستقلون.
- احمد الحاج يونس - يساري متطرف[1].

واستحدثت بموجب قرار تشكيل دولة الوحدة في الإقليم السوري وزارات التخطيط، والموصلات، والشؤون البلدية والقروية. أما تلك التي ألغيت فهي التربية والتعليم، والدفاع الوطني، والخارجية، وأصبحت وزارات الخارجية، والحربية، والصناعة، والإرشاد القومي، والأوقاف مشتركة في الإقليمين[2].

وعقدت الحكومة الجديدة أول اجتماع لها برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر في قصر الضيافة بدمشق بعد أن أدى نواب الرئيس الأربعة والوزراء اليمين القانونية أمامه، وصرح صبري العسلي نائب رئيس الجمهورية بعد الاجتماع بأن الغاية من هذا الاجتماع كانت تلقي التوجيهات من رئيس الجمهورية وتنظيم سير العمل[3].

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1597، 7/أذار/1958م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3640، 7/أذار/1958م، ص: 1.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 7/أذار/1958، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 1597، 7/أذار/1958م، ص-ص: 1-8.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 9/أذار/1958، ص: 4؛ الحياة، بيروت، العدد 3641، 8/أذار/1958م، ص: 3.

الاختصاصات الحكومية:

الرئيس:

ترأس جمال عبد الناصر يوم 12/أذار/1958م اجتماعاً للحكومة بحضور نوابه، بحث فيه:

1- اعمال الجمهورية العربية المتحدة.

2- اختصاصات وصلاحيات الرئيس.

3- اختصاصات وصلاحيات نواب الرئيس.

4- اختصاص كل وزير من الإقليمين.

5- مشاريع كل إقليم ووضعها موضع التنفيذ. وفي نهاية الاجتماع صدر القرار الجمهوري رقم (1) لسنة 1958م، حدد اختصاصات رئيس الجمهورية بـ :-

1- يتولى رئيس الجمهورية جميع الاختصاصات التي تعهد بها التشريعات المعمول بها في إقليمي مصر وسوريا إلى رئيس جمهورية مصر أو رئيس جمهورية سوريا أو مجلس الوزراء السوري أو رئيسه.

2- يصدر رئيس الجمهورية قرارات في المسائل التي تنص التشريعات أو التي جرى العمل في سوريا علي صدورها بمراسيم تنظيمية أو عادية.

3- لرئيس الجمهورية أن يعهد إلى نوابه أو للوزراء بمباشرة اختصاصاته المنصوص عليها في التشريعات.

4- تأخذ النصوص الواردة في القوانين المعمول بها في الإقليم السوري بشأن ترتيب المصالح والمؤسسات العامة حكم القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية ويجوز الغاؤها أو تعديلها بقرار منه[1].

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3645، 13/أذار/1958م، ص: 3. يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، وثيقة رقم "16" قرار رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر بتحديد صلاحيات واختصاصات رئيس الجمهورية بتاريخ 12/أذار/1058.

نواب الرئيس:

وفي نفس الاجتماع حددت اختصاصات نواب الرئيس على الشكل التالي:-

- عبد اللطيف البغدادي نائباً للرئيس ويختص بالمسائل الاقتصادية والانتاجية والتخطيط ومراقبة عمليات تنفيذها.
- عبد الحكيم عامر نائباً للرئيس ويختص بالقوات المسلحة.
- اكرم الحوراني نائباً للرئيس ويختص برسم وتنسيق السياسة العامة للخدمات والرقابة التنفيذية لها.
- صبري العسلي نائباً للرئيس ويختص برسم وتنسيق شؤون الوحدة بين الإقليمين والنواحي العامة لها[1].

وجرى بعد ذلك توسيع اختصاصات وصلاحيات اكرم الحوراني لتشمل:-

1- إصدار قرارات التصديق على عقود توكيل المحامين عن الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات الرسمية في الإقليم السوري، بناء على اقتراح الوزير المختص.

2- إصدار القرارات اللازمة للصرف من اعتمادات النفقات السياسية المرصدة في موازنة رياسة الجمهورية.

3- اعتماد كشوف الصرف لاقامة الحفالات والاستقبالات والولائم الحكومية والمرصدة اعتماداتها في موازنة رئاسة الجمهورية وذلك بعد إقرارها من الوزير المختص.

4- اعتماد الحسابات الختامية لموازنة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية وكذا المصروفات السرية وذلك بعد إقرارها من وزير الخزانة.

5- يفوض بجميع الاختصاصات المالية والإدارية بالميزانية المتعلقة بشؤون سكرترية مجلس النواب السوري، وذلك إلى حين اجتماع مجلس الأمة.

---

(1) الجريدة، بيروت العدد 1603، 14/أذار/1958م، ص: 3؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 14/أذار/1958/، ص: 1؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية ا لسورية 1958-1961م، وثيقة رقم 220 قرار جمهوري بتوزيع اختصاصات نواب الرئيس تاريخ 24/أذار/1958م.

مباشرة الاختصاصات التي كانت مخولة لرئيس مجلس الوزراء في الإقليم السوري وذلك فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بكل من:

- مكتب تفتيش الدولة.
- ديوان المحاسبات.
- مجلس التأديب[1].

المجلس التنفيذي:

تم تشكيل المجالس التنفيذية لإقليمي الجمهورية العربية المتحدة بقرار أصدره الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ 30/أذار/1958م، ونص على:-

1- يشكل المجلس التنفيذي في الإقليم المصري من نواب الرئيس والوزراء في الإقليم المصري.

2- يشكل المجلس التنفيذي في الإقليم السوري من نواب الرئيس والوزراء في الإقليم السوري[2].

وتحدث عبد اللطيف البغدادي عن الجهاز التنفيذي لدولة الوحدة قائلاً: "إن التنظيمات الجديدة للوزارات في ظل الحكم الجديد قد تستغرق بعض الوقت فهناك وزارات جديدة أنشئت وتحتاج إلى تنظيم، وتنسيق نظم العمل بين الإقليمين، وإعداد المشروعات السريعة التي يتطلب الوضع الجديد تنفيذها، وخاصة ما كان له علاقة بأمور الإقليم السوري. وأضاف يقول: إن اختصاصات المجلس التنفيذية هي بحث السياسة العامة للإقليم ومناقشة المشروعات التي تتطلبها حاجته والقوانين التي توضع بشأنه ودراسة ميزانيته، ثم تعرض هذه

---

(1) الجريدة، بيروبت، العدد 1624، 9/نيسان/1958م، ص-ص: 1-8؛ حمدان، أكرم الحوراني، ص-ص: 271-273؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثائق 260و 261، و262، و263، و290، قرارات بتوسيع إختصاصات أكرم الحوراني من 7-15/نيسان/1958.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 1/نيسان/1958م، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 1665، 30/أيار/1958م، ص: 8.

الموضوعات علي رئيس الجمهورية عن طريق نواب الرئيس ثم تحال إلى المسائل التشريعية منها بعد ذلك إلى مجلس الأمة"[1]. والملاحظ أن المجلس التنفيذي قد تشكل من عناصر ثلاثة:

1- سياسيين ساهموا في قيام الوحدة وحملوا مسؤولية الحكم في الفترات الحرجة التي مرت علي سوريا خلال السنوات التي سبقت ذلك.

2- عسكريين ساهموا في الأحداث السياسية مع زملائهم ضباط القوات المسلحة وكانوا أعضاء في المجلس العسكري.

3- فنيين دخلوا الوزارة بسبب كفاءتهم الشخصية واختصاصاتهم.

وعلي الرغم من الحديث عن اختصاصات المجلس التنفيذي إلا أنه يمكن القول بان هناك عدم وضوح لهذه الاختصاصات وخاصة في الإقليم الشمالي.

وتقرر أن يشكل في الإقليم السوري مجموعة من اللجان الفنية كان أولها لجنة للشؤون الاقتصادية، وتكون مهمتها بحث وتنسيق مسائل التموين في الإقليم السوري، وترفع هذه اللجنة تقاريرها إلي نائب رئيس الجمهورية عبد اللطيف البغدادي، وتضم في عضويتها كلاً من:

- وزير الاقتصاد.
- وزير التجارة.
- وزير الزراعة.
- وزير المواصلات.
- وزير الاشغال[2].

استمرت الحكومة الأولى في دولة الوحدة بالعمل مدة سبعة شهور فقط تغيرت بعدها. وذلك في 7/تشرين الأول/1958م عندما أعاد الرئيس جمال عبد الناصر

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1603، 14/أذار/1958م، ص: 3.

(2) الاهرام، القاهرة، العدد 26039، 26/أذار/1958م، ص: 1.

تشكيل الوزارة المركزية والمجلسين التنفيذيين، وقد جاء هذا التعديل على النحو التالي:

أولاً- الوزارة المركزية وتألفت من:

1- عبد اللطيف البغدادي نائباً للرئيس ووزير للتخطيط.

2- المشيرعبد الحكيم عامر نائباً للرئيس ووزيراً للحربية

3- أكرم الحوراني نائباً للرئيس ووزير للعدل.

4- زكريا محي الدين وزيرا للداخلية.

5- حسين الشافعي وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل.

6- كمال الدين حسين وزيراً للتعليم.

7- محمود فوزي وزيراً للخارجية.

8- حسن جبارة وزيراً للخزانة.

9- عبد المنعم القيسوني وزيراً للإقتصاد.

10- احمد عبدة الشرباصي وزيراً للأشغال.

11- احمد حسن الباقوري وزيراً للأوقاف.

12- فاخر الكيالي وزيراً للدولة.

13- صلاح الدين البيطار وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.

14- علي صبري وزيراً للدولة لشئون الرئاسة.

15- أمين النفوري وزيراً للمواصلات.

16- بشير العظمة وزيراً للصحة.

17- احمد عبد الكريم وزيراً للشئون البلدية والقروية.

18- عزيز صدقي وزيراً للصناعة.

19- كمال رمزي استينو وزيراً للتموين.

20- سيد مرعي وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.

21- كمال الدين رفعت وزيراً للدولة.

ثانياً- المجلس التنفيذي للإقليم المصري ويتألف من:

1- نور الدين طراف رئيسا للمجلس التنفيذي.

2- أحمد حسني وزيراً للعدل.

3- محمد أبو نصير وزيراً للشئون البلدية والقروية.

4- مصطفى خليل وزيراً للمواصلات.

5- حسن عباس ذكي وزيراً للإقتصاد.

6- فتحي رزق وزيراً للصناعة.

7- ثروة عكاشة وزيراً للثقافة والإرشاد.

8- توفيق عبد الفتاح وزيراً للشئون الإجتماعية والعمل.

9- عباس رضوان وزيراً للداخلية.

10- محمد المحروق وزيراً للزراعة.

11- حسن بغدادي وزيراً للإصلاح الزراعي.

12- موسى عرفة وزيراً للأشغال.

13- محمد نصار وزيراً للصحة.

14- حسن صلاح الدين وزيراً للمالية.

15- احمد نجيب هاشم وزيراً للتربية والتعليم.

ثالثاً- المجلس التنفيذي للإقليم السوري وتألف من:

1- نور الدين كحالة رئيساً للمجلس التنفيذي و وزيراً للتخطيط.

2- عبد الوهاب حومد وزيراً للمالية.

3- خليل كلاس وزيراً للإقتصاد.

4- مصطفي حومد وزيراً للإصلاح الزراعي.

5- عبد الحميد السراق وزيراً للداخلية.

6- نهاد القاسم وزيراً للعمل.

7- أحمد الحاج يونس وزيراً للزراعة.

8- شوكت قنواتي وزيراً للصحة.

9- محمد العالم وزيراً للمواصلات.

10- عبد الغني قنوت وزيراً للشئون الإجتماعية والعمل.

11- رياض المالكي وزيراً للثقافة والإرشاد.

12- امجد الطرابلسي وزيراً للتربية والتعليم.

13- وجيه السمان وزيراً للصناعة[1].

وصدر قرار آخر نص على تعيين حسين ذو الفقار صبري وفريد زين الدين نائبا لوزير الخارجية، واعتبار رئيس المجلس التنفيذي في كل من الإقليمين وزير دولة في الحكومة المركزية[2]. وقد اختلفت التشكيل الجديد اختلافاً جذرياً عن تشكيل الوزارة السابقة.

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 8/تشرين الأول/1958م، ص ـص: 1-4؛ بيروت المساء، بيروت، العدد 2707، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 1؛ الأحرار، بيروت، العدد 8944، 9/تشرين الأول/1958م، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 1771، 8/تشرين الأول/1958م، ص ـص 1-8؛ صوت العروبة، بيروت، العدد 16، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 3؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثائق 1197 و1198 و1199، قرارات تشكيل الحكومة المركزية والمجلسين التنفيذيين للإقليمين المصري والسوري بتاريخ 7/تشرين الأول/1958م؛ النهار، بيروت، العدد 6998، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 4؛

The Daily Star, Beirut, No 1951, October8, 1958, P:1.

(2) صوت العروبة، بيروت، العدد 17، 9/تشرين الأول/1958م، ص: 3؛ لفسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 4؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثيقة رقم 1200 و1201 قرار جمهوري بتاريخ 7/تشرين الأول/1958م؛ الأحرار، بيروت، العدد 8954، 9/تشرين الأول/1958م، ص: 4.

عوامل وأسباب التغيير الوزاري:

1- استقالة صبري العسلي، نائب رئيس الجمهورية، بعد الاتهامات التي وجهت إليه خلال المحاكمات الجارية في بغداد بأنه تزعم حركة في عام 1954م لضم سوريا إلى العراق في نظام حكم معارض لجمال عبدالناصر[1]. وأصدر صبري العسلي بياناً قال فيه: "أنه نظراً للشائعات التي ربطت اسمه بمؤامرة عام 1954م وجد إنه يتوجب عليه أن يطلب من الرئيس جمال عبدالناصر إعفاءه من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية". وأضاف يقول:" أن محادثات الوحدة في العراق جرت قبل أن ينضم العراق إلى حلف بغداد، ولكنه عندما انضم طالبت قبل كل شئ بوجوب إنسحابه منه وعندها سنبحث في أمر الوحدة أو الاتحاد مع العراق"[2].

2- فشل التمثيل الوزاري الثنائي في إدارة الأعمال. وأن المسؤوليات كانت مقسمة لكل إقليم بمفرده وكانت النتيجة أنه أصبح من الصعب التعاون في حقل الشؤون الوطنية وتصميمها، وذلك حلاً للمشكلة الناتجة عن عدم وجود ارتباط بين الإقليمين[3].

3- مواجهة المشكلات التي اعترضت مسار العمل التنفيذي.

4- جاء هذا التغيير الوزاري تطبيقاً لما ورد في الدستور المؤقت، وبذلك يكون استجابة للوضع الدستوري.

5- شعور رئاسة الجمهورية في القاهرة بعدم توفر سلطة عليا مشتركة بين الإقليمين، تدعم الوحدة وتؤمن التفاعل بين العناصر القيادية في الإقليمين، وتملأ الفراغ الذي كان يشعر به سياسيو سوريا، وتقضي على الاستياء الذي بدأ يظهر على الساحة السورية لذلك جاءت هذه الحكومة الجديدة التي تضمن وجود عدد كاف من المسؤولين السوريين إلى جانب الرئيس ليسترشد بآرائهم حين يقرر الأمور

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6894، 1/تشرين الأول/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6899، 7/تشرين الأول/1958م، ص: 1؛ بيروت المساء، بيروت، العدد 2706، 7/تشرين الأول/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1770، 7/تشرين الأول/1958م، ص: 1.

(2) الأحرار، بيروت، العدد 8944، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 4.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1771، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 3.

المتعلقة بالإقليم السوري[1]. بالإضافة إلى استقطاب بعض العناصر السورية التي لم يكن جمال عبد الناصر راضياً عن مسلكها السياسي.

6- الإسراع بتوحيد النظم المختلفة السائدة في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة والعمل على أن يسود فيها نظام مشترك واحد، بالإضافة إلى تدعيم سيطرة القاهرة على الإقليمين المصري والسوري[2].

تابعت الصحف اللبنانية هذا التغيير الوزاري، وتناولته بشيء من التحليل باحثة في الدوافع والقصد منه، فهذه صحيفة بيروت المساء تقول: "ويعني التعديل الوزاري في الجمهورية العربية المتحدة أن الرئيس جمال عبد الناصر ينوي الآن وفي هذه المرحلة دفع سوريا إلى الأمام في الطريق نفسها التي سارت عليها مصر نحو الاشتراكية التعاونية. ويعنى ذلك فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والصناعية وربما تنسيق الإمكانات السورية في الوقت نفسه مع اتجاه مصر نحو إكتفاء ذاتي إقتصادي أكبر".

ومضت هذه الصحيفة تقول: "ان إعادة التنظيم التي أقدم عليها الرئيس جمال عبد الناصر لن تقف عن حد إجراء التغييرات في المناصب الرئيسية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة، وتشير الدلائل بوضوح إلى أن الرئيس ينوي الوصول إلى أعمق الجذور. فقد ذكر أن هناك مشروعاً يقضي بإنشاء جهاز جديد لحكومة محلية على مستوى يوازي مستوى مجالس المقاطعات في الغرب، ومن بين بنود هذا المشروع تعيين حكام سياسيين بمراسيم يصدرها الرئيس ويكون هؤلاء الحكام مسؤولين مباشرة أمام الرئيس"[3].

وقالت صحيفة صوت العروبة: "ويمكن هذا التعديل حكومة الرئيس جمال عبد الناصر من إدخال النظام الإصلاحي نفسه الذي يطبق في الإقليم المصري منذ عام 1952م"[4].

أما صحيفة الجريدة فقالت: "وقد أدى هذا التشكيل إلى تعزيز قوة البعثيين في

---

(1) عصاصة، أسرار الإنفصال مصر وسوريا، ص: 156.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1771، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 3.

(3) بيروت المساء، بيروت، العدد 2708، 9/تشرين الأول/1958م، ص: 8.

(4) صوت العروبة، بيروت، العدد 11، 2/تشرين الأول/1958م، ص: 1.

الحكم إذ تولى ثمانية وزراء أكثر الوزارات أهمية، وبذلك يكون حزب البعث قد سيطر على حكومة الإقليم الشمالي..."[1].

وقالت صحيفة الجريدة في عدد آخر لها: "وقد استهدف هذا التنظيم الشامل تدعيم سلطة الحكومة المركزية في ضوء التجارب التي مر بها تشكيل الحكومة الاتحادية الأولى..."[2].

واعتبرت صحيفتا النهار وصوت العروبة التغيير الوزاري في الجمهورية العربية المتحدة: "إشارة إلى خطوة جديدة في اشاعة الانسجام بين الإدارتين المصرية والسورية أملاً في تحقيق فعالية أكبر وتنسيق أوثق وسيطرة أقوى..."[3].

وترأس جمال عبد الناصر أول اجتماع لمجلس الوزراء في الجمهورية العربية المتحدة الجديد عقد في قصر القبة في القاهرة، حيث أقسم الوزراء اليمين أمام الرئيس وشرح لهم الخطوط العامة للسياسة الخارجية والعربية والمحلية التي تتبعها الجمهورية العربية المتحدة[4]. وأوضح أن الوزارة المركزية ستكون السلطة التنفيذية والتشريعية العليا في الجمهورية إلى جانب الرئيس.

ملاحظات عامة على الحكومة الجديدة:

1- زيادة العناصر البعثية في الحكومة الجديدة، وكان ذلك بتأثير واضح لثورة تموز العراقية التي كان للبعث فيها دور نشيط، وعندما كان جمال عبد الناصر يرغب في إدخال العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، فأدرك أن البعث ورقة رابحة لتحقيق ذلك فعمل على زيادة عدد الوزراء البعثيين في المجلس التنفيذي السوري. ليس هذا فقط بل دعم نشاط حزب البعث في العراق بالأموال، وهذا ما أكدته

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1771، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 3.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1771، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 3.

(3) النهار، بيروت، العدد 6999، 9/تشرين الأول/1958م، ص: 1؛ صوت العروبة، بيروت، العدد 17، 9/تشرين الأول/1958م ص: 3.

(4) الجريدة، بيروت، العدد 1773، 10/تشرين الأول/1958م، ص: 3.

محادثات الوحدة الثلاثية في عام 1963م[1] وتحقيقاً لرغبة جمال عبد الناصر في كبح جماحهم وعدم اطلاق يدهم في حكم سوريا بالشكل الذي يتصوره البعث، لذلك قربهم منه لتحديد نشاطهم.

2- إزدياد عنصر الضباط في المجلس التنفيذي السوري وذلك بإدخال عناصر جديدة من ضباط الجيش، وبلغ عدد العسكريين (6) من أصل (13) وفي مصر (5) من أصل (15)

3- بلغ عدد أفراد الحكومة الجديدة (51) وزيراً من نائب رئيس ووزير مركزي وإقليمي، ونتيجة لعدم توضيح سلطة العضو بشكل كاف فان الاضطراب والتداخل والتجاوز هي النتيجة الحتمية لمثل هذا الوضع وبالتالي الشكوى والتذمر وخلق المشاكل.

4- انتهى تواجد الأحزاب السورية القديمة.

5- ارتفاع نسبة السوريين في الحكومة الجديدة[2].

6- تولى ثلاث نواب لرئيس الجمهورية ثلاث وزارات مختلفة في الحكومة المركزية بالإضافة إلى مناصبهم كنواب للرئيس. وهذه الوزارات هي الحربية والعدل والتخطيط.

لاختصاصات الحكومية:

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بشأن الاختصاصات ونظام العمل في الحكومة المركزية والمجلسين التنفيذيين، نص على أن يتولى الوزير المركزي الإشراف على شؤون وزارته وعلى تنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية، ويكون مسؤولا عن مباشرة مهام منصبه أمام رئيس الجمهورية. ويقدم الوزير المركزي إلى رياسة الجمهورية مشروعات القوانين ومشروعات القرارات المالية والقرارات التنفيذية الخاصة بإقليمي الجمهورية، ونص القرار على أن يتولى الوزير المركزي وضع برنامج تخطيطي للمشروعات اللازمة في وزارته، ويعتمد هذا البرنامج بقرار من رئيس الجمهورية، ويقدم

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1771، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 3.

(2) النهار، بيروت، العدد 6998، 8/تشرين الأول/1958م، ص: 4.

الوزير المركزي تقارير دورية عن مدى سير المشروعات وبيان ما تم منها[1].

وبناء على ذلك فإن اختصاص الوزير المركزي يقتصر على وضع مشروعات للقرارات والقوانين والبرامج دون أن يبت فيها أو يقررها. وحدد القرار واللوائح في جميع أعمال الوزارة في الإقليم ، وكذلك عن حسن سير هذه الأعمال أمام رئيس الجمهورية، كما ينفذ البرامج التخطيطية التي يضعها الوزير المركزي بعد إعتمادها من رئيس الجمهورية وذلك في الإقليم الذي تختص به كل وزارة تنفيذية، وحدد اختصاص المجلس التنفيذي بدراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم، كما يقوم رئيس المجلس بعرض توصيات المجلس على رئيس الجمهورية. وتشكل بقرار من رئيس المجلس لجان للخدمات العامة والشئون التنفيذية والاقتصادية لبحث المسائل ذات الطابع الإقليمي[2].

وأصدر الرئيس جمال عبد الناصر مجموعة من القرارات الجمهورية لتنظيم عمل الوزارة وكان أهم هذه القرارات قراراً بشأن تأليف اللجان الوزارية. ويقضي بأن تؤلف في رياسة الجمهورية لجنة لشؤون التخطيط برئاسة عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط وعضوية الوزراء:

- كمال الدين حسين.
- حسن جبارة.
- صلاح الدين البيطار.
- عبد المنعم القيسوني.
- كمال رمزي استينو.

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، وثيقة رقم "1268" قرار رئيس الجمهورية بتحديد إختصاصات كل من الوزراء المركزيين والتنفيذيين والمجلس التنفيذي لكل إقليم بتاريخ 26/تشرين الأول/1958م.

(2) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، وثيقة رقم "1268" قرار رئيس الجمهورية بتحديد إختصاصات كل من الوزراء المركزيين والتنفيذيين والمجلس التنفيذي لكل إقليم بتاريخ 26/تشرين الأول/1958م.

- امين النفوري.
- كمال الدين رفعت.

وتؤلف لجنة للشؤون والاقتصاد تختص ببحث وتنسيق السياسة الاقتصادية، وسياسة الإنتاج القومي وشؤون التموين ومناقشة المسائل العاجلة المتصلة بالاقتصاد القومي. برئاسة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية، وعضوية الوزراء:

- حسن جبارة.
- احمد عبده الشرباصي.
- عبد المنعم القيسوني.
- كمال رمزي استينو.
- عزيز صدقي.
- سيد مرعي.
- علي صبري.
- احمد عبد الحكيم.

وتؤلف لجنة للشؤون التشريعية بدراسة مشروعات القوانين ومشروعات القرارات المالية الخاصة بالميزانية برئاسة أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية ووزير العدل وعضوية الوزراء:

- حسين الشافعي.
- عبد المنعم القيسوني.
- فاخر الكيلاني.
- كمال رمزي استينو.
- سيد مرعي.
- امين النفوري.

وتؤلف لجنة للشؤون التنفيذية تختص بدراسة المسائل التنفيذية التي يشترط أن تصدر فيها قرارات من رئيس الجمهورية وتتألف من الوزراء:

- زكريا محي الدين.
- كمال الدين حسين.
- حسن جبارة.
- احمد حسن الباقوري.
- صلاح الدين البيطار.
- علي صبري.
- أمين النفوري.
- بشير العظمة.
- فريد زين الدين.

وتؤلف لجنة للخدمات العامة وتختص برسم وتنسيق سياسة الخدمات في الشؤون التعليمية والصحية والاجتماعية والمرافق العامة. وتتألف من الوزراء:

- حسين محمود الشافعي.
- كمال الدين حسين.
- احمد حسن الباقوري.
- صلاح الدين البيطار.
- احمد عبد الكريم.
- بشير العظمة[1].

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثيقة رقم 1290 قرار جمهوري بشأن تأليف اللجان الوزارية في رئاسة الجمهورية بتاريخ 30/تشرين الأول/1958م؛ مركز الوثائق التاريخية (دمشق): وثائق الدولة، الحافظة رقم 5، وثيقة رقم 80، قرار بتأليف اللجان الوزارية في رئاسة الجمهورية.

وبعد مرور عام كامل على هذه الوزارة طرأ عليها التعديل الأول الذي بموجبه أعفى رياض المالكي وزير الثقافة والإرشاد القومي في الإقليم السوري من منصبه[1]. وذلك بموجب قرار جمهوري أصدره الرئيس جمال عبد الناصر يوم 14/أيلول/1959م، وكان قد سبق للمالكي أن قدم إستقالته ثم تراجع عنها على أثر انتزاع عبد الناصر للإذاعة منه، حيث خرجت مديرية الإذاعة في دمشق من إشراف وزارة الثقافة والإرشاد القومي وأصبحت تابعة لمصلحة الاستعلامات، وقيل أن السبب في ذلك قيام إذاعة دمشق بإذاعة تعليق لصحيفة الجماهير الدمشقية البعثية حول انتخابات الاتحاد القومي التي كانت تجري في ذلك الوقت وفيه دعاية لمرشحي حزب البعث في الإنتخابات[2]. وعين أمجد الطرابلسي وزير للثقافة والإرشاد القومي في الإقليم السوري بالإضافة إلى منصبة كوزير للتربية والتعليم[3].

عبد الحكيم عامر حاكماً عاماً لسوريا:

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بتاريخ 21/تشرين الأول/1959م بتفويض المشير عبد الحكيم عام القيام بالإشراف على شؤون الإقليم الشمالي (السوري) من الجمهورية العربية المتحدة نيابة عن الرئيس وبموجب ذلك عهد إليه بالاختصاصات التالية:

1- رسم وتنسيق السياسة العامة لشؤون الوحدة بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة ومراقبة تنفيذها بعد اعتمادها.

2- الإشراف على تنفيذ السياسة العامة في الإقليم السوري ويكون مسؤولاً عنها أمام رئيس الجمهورية وله في سبيل ذلك:

=

Kerr, Malcolm H, 1981, The Arab Cold War, Gamal Abdal-Nasir and his Rivals 1958-1970, Oxford University Press, London, P: 15.

(1) الدفاع، عمان، العدد 7187، 15/أيلول/1959م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/أيلول/1959م، ص: 1؛

(2) النهار، بيروت، العدد 7227، 7/تموز/1959م، ص: 1.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 14/تشرين الأول/1959م، ص: 4.

أ- اصدار القرارات والأوامر التي تدخل في اختصاص رئيس الجمهورية، وذلك بموجب القوانين والقرارات النافذة في الإقليم السوري.

ب- اعتماد المشاريع اللازمة للإقليم السوري في حدود الاعتمادات المرصدة لها في الميزانية ومتابعة تنفيذها.

ج- النظر في توصيات المجلس التنفيذي للإقليم السوري وفي مشروعات القوانين وكذلك القرارات الخاصة بالميزانية المقترح تنفيذها في الإقليم السوري قبل عرضها على رئيس الجمهورية.

د- الإشراف على كل ما يتعلق بتنظيم المصالح والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة في الإقليم السوري.

3- يكون الوزراء التنفيذيون في الإقليم السوري مسؤولون أمام نائب رئيس الجمهورية في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القرار[1].

لماذا اختير عبد الحكيم عامر لهذه المهمة، وما هي الأهداف التي كانت وراء هذا التكليف وهذه الصلاحيات الواسعة؟

لقد أجابت صحيفة الأهرام المصرية على سبب اختيار عبد الحكيم عامر بقولها: "فإلى جانب كونه نائباً لرئيس الجمهورية، فهو في الوقت نفسه القائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة، ورئيس اللجنة الاقتصادية المركزية"[2]. أما الأهداف التي كانت وراء منحه هذه الصلاحيات الواسعة، فقد تابعت الصحف اللبنانية ذلك وحددت أهدافها بالآتي:

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2092، 22/تشرين الأول/1958م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 22/تشرين الأول/1959م، ص: 4؛ مركز الوثائق التاريخية (دمشق): وثائق الدولة، الحافظة رقم7، الوثيقة رقم 110: قرار جمهوري يمنح المشير عامر صلاحيات الرئاسة في الإقليم الشمالي بتاريخ 22/تشرين الأول/1959/؛ البناء، بيوت، العدد 403، 23/تشرين الأول/1959م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 7320، 23/تشرينالأول/1959م، ص: 1؛

Keesing's Contemporary Archives, Vol XII, 1959-1960, P:17056p Rabinovish, Itamar, 1972, Syria under the BA"th 1963-1966, The Army-Party Symbiosis, Israel University press, Jerusalem, P: 18.

(2) الأهرام، القاهرة، العدد 26612، 23/تشرين الأول/1959م، ص: 1.

1- تأمين الاستقرار لسوريا[1].

2- تهدئة الوضع في الجيش الأول بعد اعتقال عدد من الضباط وحدوث اضطرابات بين الجنود، وتسريح أكثر من (1500) ضابط وضابط صف[2].

3- القضاء على مؤامرة رتب لها الشيوعيين لسلخ شمال سوريا وضمه إلى العراق[3].

4- ليزيل بقايا العقلية الفوغائية التي أوجدت فراغاً في جهاز الحكم في الإقليم الشمالي[4].

5- الحاجة لوجود مرجع أعلى للدولة يقوم بدور الحاكم بين مختلف القوى ويفصل في النزاعات[5].

أما صحيفة الأهرام القاهرية فقد حددت أهداف مهمة عبد الحكيم عامر بـ

1- إن كل الذين سائتهم الوحدة، وسائهم قيام الجمهورية العربية المتحدة كقاعدة لفكرة القومية العربية وقلعة لحماية انطلاقتها يركزون كل جهودهم على الإقليم الشمالي، حتى أصبحت دمشق في الواقع الجبهة الحقيقية لمعرفة القومية العربية، فكان الاستعمار بإذاعاته وصحفه ومناوراته يوجه أكبر قسط من نشاطه إلى الإقليم السوري، بالإضافة إلى الأحزاب والمنظمات الشيوعية والرجعية المحلية كلها تعمل ضد الوحدة، وتقف إسرائيل مع هذه العناصر في نفس الخط.

2- إن ذلك كله يحتاج إلى تثبيت الوحدة، تثبيت الجمهورية العربية المتحدة، حيويتها وقدرتها على مواجهة التحدي ولقد كان أهم ما يمكن أن يواجه به هذا التحدي، ليس فقط مجرد مواجهة محاولات أعداء الوحدة وإحباطها فقط، وإنما إحراز

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2093، 23/تشرين الأول/1959م، ص: 1.

(2) النهار، بيروت العدد 7320، 23/تشرين الأول/1959م، ص: 1؛ الأخبار، بيروت، العدد 272، 18/تشرين الأول/1959م، ص: 1.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 2088، 17/تشرين الأول/1959م، ص -ص: 1-7.

(4) صوت العروبة، بيروت، العدد 394، 3/كانون الثاني/1960م، ص: 3.

(5) الجريدة، بيروت، العدد 2095، 25/تشرين الأول/1959م، ص: 8.

النصر في المعركة وذلك بالمضي بسرعة أكثر وكفاءة أكثر في البناء والإنتاج في جميع الميادين، لهذا كان لا بد على الفور من:

أ- سلطة عليا تستطيع أن تبت في دمشق وتقرر وتحسم.

ب- تعبئة كاملة في دمشق تكفل رسم السياسات العامة ودفع تنفيذها.

جـ- الإسراع في إقامة الإتحاد القومي كبناء سياسي ينظم الكفاح في الإقليم السوري ويصونه ويوحد الجهود جميعها ويرتفع على جميع النزاعات الحزبية(1).

وباشر عبد الحكيم عامر مهامه مباشرة فبعد وصوله إلى دمشق اتخذ قصر رئاسة الجمهورية في حي المهاجرين بدمشق مكتباً له، ودعا المجلس التنفيذي للإقليم السوري إلى عقد جلسة برئاسته، وأوقف إرسال المعاملات الرسمية إلى القاهرة لتعرض عليه بموجب صلاحياته الجديدة، ووجه تحذيرات قاسية إلى كل من يحاول معارضة قرارات الحاكم العام(2).

ونظراً لتعدد الصلاحيات والمهام المكلف بها فقد اتجه عبد الحكيم عامر إلى تشكيل لجان لتساعده في تصريف الأمور في سوريا، فأمر بتشكيل لجنة خاصة لبحث شكاوي المواطنين(3). كما أصدر قراراً بتشكيل لجنة من أربعة وزراء لمعاونته في تنظيم الاتحاد القومي وتألفت من:

- عبد الحميد السراج وزير الداخلية.
- احمد الحاج يونس وزير الزراعة.
- طعمة العودة الله وزير الشؤون البلدية والقروية.
- أمجد الطرابلسي وزير التربية والتعليم.

وحدد القرار صلاحيات اللجنة بالنظر في توزيع العمل بين أعضاء لجان الاتحاد

---

(1) الأهرام، القاهرة، العدد 26612، 23/تشرين الأول/1959م، ص: 1.

(2) البناء، بيروت، العدد 403، 23/تشرين الأول/1959م، ص: 8.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 2095، 25/تشرين الأول/1959م، ص: 1.

القومي، ومكاتبها ا لتنفيذية وترشيح الأعضاء اللذين سيعينون في اللجان ومكاتبها والإشراف على سير العمل. وتعرض توصيات اللجنة على عبد الحكيم عامر لاتخاذ ما يراه بشأنها من قرارات[1].

كما أصدر قراراً بتشكيل لجنة لدراسة اختصاصات الوزارات في الإقليم الشمالي[2]. وتناولت الصحف اللبنانية قرار تعيين عبد الحكيم عامر حاكماً عاماً على سوريا بالتعليق والدراسة فهذه صحيفة البناء تعلق قائلة: "لقد جاء قرار التعيين هذا ليؤكد بما لا يقبل الجدل إفلاس الأوضاع القائمة إفلاساً أدى إلى نسف التنظيمات السابقة، خاصة وإن هذا التدبير قد أتي بعد سلسلة من المحاولات المتعثرة التي عرفتها سوريا في ظل الوحدة في جوانب حياتها السياسية والإقتصادية والاجتماعية..."[3].

وفي افتتاحية العدد (403) كتبت صحيفة البناء تحت عنوان "من سيأتي بعد عامر؟ تقول: "برزت علامة الخطر في دمشق بشكل واضح منذ أن عُين عبد الحكيم عامر حاكماً عليها وأعطي السلطات الكاملة لتنفيذ سياسة الوحدة. فإسناد مهمات سياسة ومدينة إلى قائد الجيش العام ظاهرة استثنائية في تاريخ الحكم... وإن هذا القرار ما هو إلا خطوة في الطريق التي سارت بها القاهرة نحو دمشق، فكانت البداية وكما نعرف اعتماد الأشخاص الذين خلقوا فكرة الوحدة باعتبارهم أكثر إخلاصاً للفكرة من غيرهم لتنفيذ ما يتعلق بهذه الوحدة. لكن تفاقم الحالة ولد عندها إقتناعاً بأن هؤلاء لا ينفذون مخططاتها ولذلك استغنت عنهم عملياً إن لم نقل أبعدتهم. وعلى الرغم من ذلك تفاقمت الحالة أيضاً. ولجأت القاهرة إلى وسيلة أخرى فاعتمدت أشخاصاً مصريين تثق بهم من محمود رياض إلى أنور السادات إلى زكريا محي الدين إلى عبد اللطيف البغدادي في اللجنة الثلاثية ولكن الوضع ازداد سوءاً. وها هي القاهرة تغامر بأقوى رجل عندها بعد عبد الناصر فتنتدبه لحل مشاكل

---

(1) السياسة، بيروت، العدد 942، 31/كانون الأول/1959م، ص ـص: 1-10.

(2) البناء، بيروت، العدد 472، 14/كانون الثاني/1960م، ص: 1.

(3) البناء، بيروت، العدد 403، 23/كانون الأول/1959م، ص: 1.

الوحدة في دمشق قائد جيشها عبد الحكيم عامر. هل سينجح عامر؟ الذين يتجاهلون المشاكل سيقولون نعم، أما الذين ينظرون بعين الحقيقة والواقع فيقولون لا، ثم يسألون من سيأتي بعد عبد الحكيم عامر؟..."[1].

وكتبت البناء أيضاً تحت عنوان "القاهرة والطغيان السياسي" تقول: "تفسر القاهرة تعيين عامر حاكماً على سوريا بأنه نقل لمركز صراعها ضد الشيوعية في بغداد. إلا أن الذين يفهمون بدراية وتعمق استراتيجية السياسة المصرية لا يأخذون بهذا التفسير، ولا يخلوا إشاعة هذا التفسير على صعيد آخر من محاولة إظهار القاهرة تجاه الغرب بمظهر المحارب الرسمي للشيوعية في العالم العربي.."[2]. وكتب رفيق المعلوف في صحيفة الجريدة تحت عنوان "عملية انقاذ للوحدة" يقول:"كان لا بد للرئيس جمال عبد الناصر من الاختيار بين أمرين: فأما أن يترك سوريا للطامعين بها، وأما أن يقبض عليها بيد من حديد... فإن تعيين المشير عبد الحكيم عامر حاكماً أعلى مطلق السلطات في البلاد السورية قد أنقذ الوحدة من خطر الانهيار، ذلك أن الصعوبات الإدارية والمالية والاجتماعية والعقائدية والاقتصادية التي نتجت عن بعض الأحداث جعلت النفوس في الإقليم السوري ميداناً خصباً لدعاياتهم ا لسرية وعملهم التخريبي..."[3].

وكتب جورج سكاف تحت عنوان "الوحدة الجدية بين مصر وسوريا يقول: "بتعيين عامر حاكماً لسوريا عادت الوحدة المصرية السورية إلى ساعة الصفر، وبدأت الآن المرحلة الجديدة لتنفيذ الوحدة والمرحلة التي انقضت منذ إعلان الوحدة لم تأخذ الطابع الجدي.."[4].

وكتب توفيق المقدسي تحت عنوان "الوحدة عند ساعة الصفر في سوريا" :يقول

---

(1) البناء، بيروت، العدد 403، 23/تشرين الأول/1959م، الإفتتاحية.

(2) البناء، بيروت، العدد 405، 25/تشرين الأول/1959م، الإفتتاحية.

(3) رفيق المعلوف، عملية انقاذ للوحدة، الجريدة، بيروت، العدد 2092، 22/تشرين الأول/1959م، ص: 1.

(4) جورج سكاف، الوحدة الجدية بين مصر وسوريا، الجريدة، بيروت، العدد 2093، 23/تشرين الأول/1959م، ص: 1.

"كان تعيين عامر حاكماً مطلق الصلاحيات في سوريا أقرب ما يكون كونه انقلاباً عسكرياً للأسباب الثلاثة التالية:

1- إنه حدث مخالف لدستور الجمهورية العربية المتحدة.

2- إن أحداً من السوريين لم يستشر بالأمر قبل تنفيذه.

3- انه كرس الحكم العسكري في سوريا باعتبار صفة عامر العسكرية القائد العام لجيش المتحدة[1].

كما كتب جورج سكاف تحت عنوان "متاعب عامر في سوريا" يقول: "لقد كانت الوحدة بعد التأخر الذي ظهرت عليها عوارضه في الإقليم السوري، أمام أمرين: إما أن تنحل فيسير كل جانب في اتجاهه. أو أن تستسلم للقوة، فتعطل فيها القوى التي كانت تشدها إلى الوراء لتتمكن من السير وفقاً للخطة التي ترسمها لها القيادة"[2].

وفي حديث للرئيس جمال عبد الناصر إلى الصحفيين الألمان بتاريخ 26/شباط 1960م، قال: "إن المشير عامر توجه إلى سوريا لدفع عملية الإصلاح هناك والإسراع في وضع خطة التنمية لتخرج مع خطة الإقليم المصري وتصبح خطة شاملة لإقليمي الجمهورية، كذلك هو الآن يقوم بتنظيم الوضع السياسي عن طريق الاتحاد القومي تمهيداً لوضع أسس الحياة الديمقراطية وتكون مناطماتها... إن مهمته محدودة، أما عن المدة فإن ظروف العمل هي التي تحددها"[3].

وتعرضت وزارة الجمهورة العربية المتحدة في نهاية عام 1959م لهزة قوية كانت لها اثارها المباشرة على مسيرة دولة الوحدة، وذلك عندما قدم خمسة من الوزراء

---

(1) توفيق المقدسي، الوحدة عند ساعة الصفر في سوريا، الجريدة، بيروت، العدد 2096، 27/تشرين الأول/1959م، ص -ص: 1-8.

(2) جورج سكاف، متاعب عامر في سوريا، الجريدة، بيروت، العدد 2096، 27/تشرين الأول/1959م، ص: 1.

(3) حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلي الصحفيين الألمان بتاريخ 26/شباط/1960م، في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق 3، ص -ص: 93-94.

المركزيين والتنفيذيين السوريين استقالاتهم إلى الرئيس جمال عبدالناصر وقبوله لهذه الاستقالات حيث قبل استقالة كل من مصطفى حمدون، وعبدالغني قنوت، وأكرم الحوارني، وصلاح الدين البيطار بتاريخ 30/كانون الأول/1959م[1]، وقبل استقالة خليل الكلاس بتاريخ 4/كانون الثاني/1960م[2]. وعلى أثر ذلك أسندت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى عبد الحميد السراج بالإضافة إلى منصبه وزيراً للداخلية، وأسندت وزارة الإصلاح الزراعي إلى طعمة العودة الله[3] وهكذا فقد جاءت الاستقالات لجلب الإنتباه وإشارة إلى أن هناك خلل ما في الجهاز التنفيذي والإداري لدولة الوحدة.

تابعت الصحف اللبنانية قضية الاستقالات السورية بالتعليق والتحليل، فعلقت صحيفة العمل بقولها: "إن هذا الإجراء الذي يعد بحد ذاته انقلاباً هو آخر مرحلة

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 4199، 31/كانون الأول/1959، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 7378، 31/كانون الأول/1959م، ص: 8؛ العمل، بيروت، العدد العدد 4226، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ الأخبار، بيروت، العدد 281، 27/كانون الأول/ 1959م، ص: 1؛ السياسة، بيروت، العدد 942، 31/كانون الأول/1959م، ص: 1؛ البناء، بيروت، العدد 461، 31/كانون الأول/1959م، ص: 1؛ الصحافة، بيروت، العدد 353، 31/كانون الأول/1959م، ص: 1؛ الهدى، نيويورك، العدد 5،199/كانون الثاني/1960م، ص: 1.

The Daily Star, Beirut, No 2329, December 31, 1959, P.P: 1-3P Kerr, The Arab Cold War, P: 15; Parker, The United Arab republic, P-P: 21-22.

(2) الدفاع، عمان، العدد 7283، 5/كانون الثاني/1960/، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2154، 5/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ النداءن بيروت، العدد 292، 5/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ البناء، بيروت، العدد 464، 5/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ مركز الوثائق التاريخية (دمشق): وثائق الدولة الحافظة رقم 1، الوثيقة رقم 11، قرار رقم 1 لسنة 1960م، قرار جمهوري بقبول استقالة وزارة الإقتصاد بالإقليم الشمالي (سوريا) بتاريخ 5/كانون الثاني/ 1960م.

(3) البناء، بيروت، العدد 472، 14/كانون الثاني/ 1960م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 2/كانون الثاني/ 1960م، ص: 1؛ السياسة بيروت، العدد 943، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 4200، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 4226، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2152، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 8؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ مركز الوثائق التاريخية (دمشق): وثائق الدولة، الحافظة رقم 12، وثيقة رقم 171، قرار جمهوري بتعديل وزاري.

من مراحل تصفية البعثيين الذين كانوا يسيطرون على الحكم في الإقليم السوري، ودليلاً على أن أبطال الوحدة أصبحوا من معارضي المشرفين على تسيير دفة الحكم في المتحدة..."[1].

وكتبت النهار تحت عنوان "الوحدة تطلق البعث" تقول: " إن طلاق عبد الناصر والبعث قد يعني كل شيء في الوقت الحاضر إلا طلاق مصر وسوريا. وستتحول: إلى عملية إثبات وجود عبد الناصر سيحاول إثبات أن البعث لا يمثل سوريا، بينما سيحاول الحوراني إثبات العكس والأقوى هو الباقي في الحكم."[2].

أما صحيفة الصحافة (الناطقة بلسان حزب البعث) فقد نشرت نبأ استقالة الوزراء البعثيين في صدر صفحتها الأولى وذكرت: "إن بعض الأوساط المطلعة علقت على الاستقالة بقولها أن الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء المستقلين هم في مقدمة الطليعة العربية التي حققت انتصارات قومية خالدة كان أبرزها قيام الوحدة المصرية السورية"[3].

وعلقت صحيفة الحياة بقولها: "ليس العجيب أن يقبل جمال عبد الناصر استقالة الوزراء البعثيين اليوم بل العجيب أن يكون الفراق قد تأخر إلى اليوم"[4].

وكتبت صحيفة النداء تقول: "استقالة خمسة وزراء بعثيين ولم يبق في المجلس التنفيذي السوري سوى أمجد الطرابلسي وزير التربية والتعليم وعضو حزب البعث... ويقوم عامر الآن بمساع جدية لجلب وزراء آخرين ليحلوا محل وزراء البعث، وليرحم جهاز الحكم المتداعي وتشير الانباء إلى أنه بدأ اتصالات مع بعض المنتمين لحزب الشعب والاخوان المسلمين، فعلى أي أساس سيتعاون هؤلاء مع عبد الناصر؟ وفي مصلحة من؟ وما هو الهدف الذي يستهدفه هؤلاء من التعاون، وهل سيكون في صالح سوريا وشعب سوريا وانقاذه من الكارثه الوطنية التي أوصلها إليه حكم عبد الناصر؟"[5].

---

(1) العمل، بيروت، العدد 4226، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 1.

(2) النهار، بيروت، العدد 7378، 31/كانون الأول/1959م، ص: 1.

(3) الصحافة، بيروت، العدد 353، 31/كانون الأول/ 1959م، ص: 1.

(4) الحياة، بيروت، العدد 4200، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 1.

(5) النداء، بيروت، العدد 292، 5/كانون الثاني/1960م، ص: 1.

وكتب الياس مسوح في صحيفة البناء تحت عنوان "فاجعة البعث" يقول: "كيف كسرت الوحدة أعمدتها ولماذا؟ وكيف استطاع عبد الناصر إمتصاص حزب البعث بهذا الشكل؟ بالحقيقة أن هذه الأسئلة لم تولد أمس أثر إصدار الرئيس عبد الناصر قراره أو بالأحرى حكمه على البعث، وإنما هي نشأت منذ ما بعد الثامن من تموز حيث نجح مخطط السراج- القاهرة في هزيمة حزب البعث المشهورة بانتخابات الاتحاد القومي، منذ ذلك بدأ البعثيون بأكل التفاحة المحرمة. وجاء قرار أمس بمثابة ضبطهم في الجرم المشهود فطردوا إلى النهاية المحزنة... المهم أن هذه الخطوة المصرية بتصفية حزب البعث ناتجة عن نظام عبد الناصر لا يحتمل أكثر من قائد واحد. لذلك فقد بات الرئيس المصري يخشى وجود وزراء البعث في الحكم خاصة وأنه يمكن تفسير ذلك بأنه دليل على قوة حزبهم، وهذا ما يخلق قوة معنوية لاتباع هؤلاء ويحفزهم على الاستمرار في التكتل الحزبي رغمٍ وجود الاتحاد القومي. يضاف إلى ذلك الخوف من أن يصبح هذا التكتل خطراً انقلابياً خصوصاً بعد أن إرتفعت أصوات أغلبها من البعث. وقد إرتفعت في دمشق تنعى تطبيق النهج الاشتراكي. كما أنه لا يمكننا تجاوز الأحقاد الشخصية بين السراج وقادة البعث التي تعود إلى أيام الوحدة الأولى"[1].

وكتبت صحيفة الأخبار تقول: "منذ أن عاد عبد الحكيم عامر إلى سوريا وفي حقيبته مهمة أساسية داخلية هي تصفية حزب البعث وإخراجه من الحكم"[2]. وكتبت في عدد آخر لها تقول: "بعد استقالة الوزراء البعثيين وخروج حزب البعث من الحكم هذه النتيجة تسمح بالقول أن الخلاف بين البعث وعبد الناصر وصل إلى مرحلة العلن وأنه بدأ طور النزاع الجدي... إن الأزمة التي وقعت هي أزمة حكم عبد الناصر بالدرجة الأولى، وبنتيجتها فقد هذا الحكم القوة السياسية المنظمة التي كانت تدعمه في سوريا، كما فقد سلاحاً استخدمه مدة طويلة سلاح التهويش والتخويف من الشيوعية، فمجرد الحادث يثبت أن عبد الناصر على خلاف مع غير الشيوعيين..."[3].

---

(1) إلياس مسوح، فاجعة البعث، البناء، بيروت، العدد 462، 1/كانون الثاني/ 1960م، ص: 8.

(2) الأخبار، بيروت، العدد 281، 27/كانون الأول/1959م، ص: 1.

(3) الأخبار، بيروت، العدد 283، 3/كانون الثاني/1960م، ص: 1.

وعلقت صحيفة صوت العروبة على الاستقالة بقولها: "أن خروج البعثيين من الحكم جاء على ما يبدو لنقص في تكتيكهم وإدراكهم ونتيجة لغموض تفكيرهم الاشتراكي"[1].

عوامل وأسباب استقالة الوزراء البعثيين:

تضافرت جملة من العوامل أدت إلى استقالة الوزراء البعثيين سواء كانوا في الحكومة المركزية أو في المجلس التنفيذي للإقليم السوري حددها البعث في نشراته الداخلية وبياناته يمكن إيجازها بالآتي:

1- تجاهل الحكم الناصري للمنطق القومي في الوحدة الذي يعنى تفاعل تجربتي قطري مصر وسوريا في النضال والتنظيم والحكم، وتنبيه للمنطق التوسعي الذي يعني امتداد حكمه في مصر إلى سوريا.

2- إعتماد الحكم الناصري على الحكم الفردي الديكتاتوري الذي يعتمد على شخص الرئيس وأجهزة المساعدين الفنيين وأجهزة الاستخبارات والدعاية والضغط، مما أفقد البلاد أي مظهر من مظاهر الحياة الديمقراطية.

3- ضرب العناصر التقدمية وتشجيع العصبيات العائلية والعشائرية والرجعية والإقليمية.

4- عدم وجود أساس عقائدي اشتراكي للحكم، ومحاربة المسؤولين في الحكم للاتجاه الاشتراكي الذي يؤدي إلى إلغاء الطبقية والاستغلال في المجتمع[2].

5- القرارات التي أتخذها عبد الحكيم عامر بعد تعيينه حاكماً عاماً على سوريا، وخاصة القرار القاضي بتأليف لجنة خماسية للإشراف على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي[3].

---

(1) صوت العروبة، بيروت، العدد 395، 5/كانون الثاني/1960م، ص: 4.

(2) نضال البعث، 4ج، ص-ص: 130-125 ؛ محمد، الحركة القومية العربية في سورية، ص: 387؛ البناء، بيروت، العدد 462، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 8.

(3) الحياة، بيروت، العدد4195، 25/كانون الأول/1959، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2149، 29/كانونالأول/1959م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2151، 31/كانون الأول/1959م، ص: 1.

6- رفض عبد الناصر لاقتراح تقدم به البعثيون تضمن تأسيس مجلس غير رسمي يتكون من ستة أعضاء ثلاثة مصريين وثلاثة سوريين برئاسة جمال عبد الناصر[1].

7- نتائج انتخابات الاتحاد القومي تموز 1959م[2].

8- نقل عدد من الضباط البعثيين والموالين لهم إلى القاهرة كما سرح عدد منهم[3] بالإضافة إلى إلقاء القبض على عدد آخر منهم وإيداعهم السجن[4].

وتبع ذلك استقالة كل من أحمد عبد الكريم وزير الشؤون البلدية والقروية المركزي، وامين النفوري وزير المواصلات المركزي في شباط/1960م[5]، علماً بأنهما كانا قد اتفقا على تقديم استقالتهما مع الوزراء البعثيين إلا أنهما عادا ليؤجلاها إلى وقت آخر أكثر ملائمة على حد تعبير احمد عبد الكريم في كتابه أضواء على تجربة الوحدة[6].

وعلقت صحيفة النداء على هذه الاستقالة بقولها: "إن الاستقالات الجديدة قد كشفت عن مدى العزلة التي وصل إليها الحكم الديكتاتوري ومدى الفساد في الاسس التي قامت عليها الوحدة المصنوعة، كما جاءت لتؤكد فشل عبد الحكيم عامر في

---

(1) Pertz, The Middle East Today, P: 363؛ محاضر محادثات الوحدة، ج1، ص -ص: 134-136؛ أبو عز الدين، نجلاء، 1981م، عبد الناصر والعرب منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية، ترجمة يوسف سعيد الصباغ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص: 491.

(2) البناء، بيروت، العدد 462، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 8؛ صوت العروبة، العدد 394، 3/كانون الثاني/1960م، ص: 3؛ محمد الجراح، ذكريات شخصية حول إجراءات تجربة الوحدة العدد الثاني، 1988م، آفاق عربية، بغداد، ص: 29.

(3) البناء، بيروت العدد 462، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 1.

(4) البناء، بيروت، العدد 325، 23/تموز/1959م، ص: 1؛ البناء، بيروت، العدد 384، 1/تشرين الكأول/1959، ص:1.

(5) النداء، بيروت، العدد 326، 13/شباط/1960م، ص: 1؛ مركز ا لوثائق التاريخية (دمشق) : وثائق الدولة، الحافظة رقم5، وثيقة رقم 121، القرارات رقم 678، 688 لسنة 1960م بقبول استقالة أمين النفوري وزير المواصلات وأحمد عبد الكريم وزير الشؤون البلدية والقروية.

(6) عبد الكريم، أضواء علي تجربة الوحدة، ص -ص: 218-253.

الوصول إلى حل يقي الحكم الراهن من العزلة ومن سخط الشعب واستنكاره"[1].

وعقب هذه الاستقالات وخلال زيارة الرئيس جمال عبد الناصر إلى الإقليم السوري فقد أصدر بتاريخ 18/أذار/1960م قراراً جمهورياً بتعيين سبعة وزراء جدد للإقليم الشمالي هم:

- حسني الصواف وزيراً للاقتصاد.
- اكرم الديري وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.
- جادو عز الدين وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية.
- احمد حنيدي وزيراً للاصلاح الزراعي.
- يوسف مزاحم وزيراً للأوقاف.
- جمال الصوفي وزيراً للتموين.
- ثابت العريس وزيراً للثقافة والإرشاد[2].

وتميز التعديل الوزاري الجديد بعدم ضم عناصر ذات إنتماء حزبي واضح مع خلوه بشكل خاص من العناصر البعثية، كما دخل الوزارة عدد من الوزراء الجدد أغلبهم عسكريون من أعضاء المجلس العسكري السوري السابق وهم:-

- اكرم ديري.
- جادو عز الدين.
- احمد حنيدي.
- جمال الصوفي.

وقدم وزير الصحة المركزي بشير العظمة استقالته في شهر آب/1960م[3].

ونتيجة للاستقالات المستمرة من قبل الوزراء السوريين سواء كانوا وزراء

(1) النداء، بيروت، العدد 326، 13/شباط/1960م، ص -ص: 1-4.

(2) عبد المولي، الإنهيار الكبير، ص: 262.

(3) مذكرات بشير العظمة، ص: 219.

مركزيين أو تنفيذيين، ولملى الفراغ الناتج عن ذلك أصدر جمال عبدالناصر قراراً جمهورياً بتاريخ 20/أيلول/1960م يقضي بتوسيع صلاحيات الوزراء التالية أسمائهم لتشمل:

- نور الدين كحالة وزيراً للتخطيط المركزي ونائبا لرئيس الجمهورية.
- كمال الدين حسين رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً لشؤون الإدارة المحلية في الإقليم الجنوبي.
- نور الدين طراف وزيراً للصحة المركزي.
- عبد الحميد السراج رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً للدولة.
- فاخر الكيالي وزيراً للعدل المركزي.
- طعمة العودة الله وزيراً للشؤون البلدية والقروية المركزي.
- جادو عز الدين وزيراً للأشغال بالإقليم الشمالي.
- ثابت العريس وزيراً للثقافة والإرشاد القومي المركزي.
- عبد القادر حاتم وزيراً للدولة(1).

ومن الجدير بالذكر أن استمرار عجلة الحكم رغم وجود وزارات شاغرة عدة شهور- قبل أن تمتلي هذه الوزارات- ليدل على أن دور الوزارة في الواقع كان أقل بكثير من الدور الذي يفترض بها أن تلعبه في تحمل مسؤوليات الحكم.

واستمر هؤلاء الوزراء في العمل حتى 16/آب/1961م عندما أصدر جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بتوحيد المجلسين التنفيذيين والحكومة المركزية وأصبح لدولة الوحدة حكومة موحدة. وبناءً على ذلك القرار تم تعيين سبعة نواب لرئيس الجمهورية وهم:

- عبد اللطيف البغدادي للتخطيط.

---

(1) النهار، بيروت، العدد7605، 21/أيلول/1960م، ص: 1؛ الجهاد، عمان، العدد 2203، 21/أيلول/1960م، ص-ص: 1-4؛ فلسطين، عمان لا يوجد رقم عدد ، 21/أيلول/1960م، ص-ص: 1-4؛ الحياة، بيروت، العدد 4370، 19/تموز/1960م، ص: 1؛ مركز الوثائق التاريخية (دمشق): وثائق الدولة، الحافظة رقم 1، الوثيقة رقم 222، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم 1521 لسنة 1960م.

- المشير عبد الحكيم عامر للحربية.
- نور الدين كحالة للإنتاج.
- زكريا محي الدين للمؤسسات العامة الانتاجية.
- حسين الشافعي للمؤسسات العامة والخدمات.
- كمال الدين حسين للادارة المحلية.
- عبد الحميد السراج للشؤون الداخلية.

والملاحظ أن ستة من نواب الرئيس هم عسكريون وواحد مدني وهو نور الدين كحالة. وشكلت وزارة واحدة للإقليمين على النحو التالي:-

- نور الدين طراف وزيراً للصحة.
- احمد حسني وزيراً للدولة.
- عبد الوهاب حومد وزيراً دولة للتخطيط.
- محمود فوزي وزيراً للخارجية.
- احمد عبدة الشرباصي وزيراً للأشغال.
- عبد المنعم القسيوني وزيراً للاقتصاد والخزانة.
- فاخر الكيالي وزيراً للدولة.
- كمال رمزي وزيراً للتموين.
- عزيز صدقي وزيراً للصناعة.
- مصطفى خليل وزيراً للمواصلات.
- سيد مرعي وزيراً للزراعة وإصلاح الأراضي.
- علي صبري وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية
- احمد الحاج يونس وزير الدولة للزراعة وإصلاح الأراضي.
- حسن عباس زكي وزيراً للإقتصاد والخزانة.
- شوكت قنواتي وزيراً للصحة.

- امجد الطرابلسي وزيراً للتعليم العالي.
- كمال الدين رفعت وزيراً للعمل ووزيراً للدولة.
- طعمة العودة الله وزيراً للاسكان والمرافق.
- نهاد القاسم وزيراً للعدل.
- ثروة عكاشة وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.
- عباس رضوان وزيراً للداخلية.
- احمد حنيدي وزيراً للاصلاح الزراعي.
- اكرم ديري وزيراً للاقتصاد والخزانة.
- احمد المحروقي وزيراً الدولة للإصلاح الزراعي.
- جادو عز الدين وزيراً للادارة المحلية.
- جمال الصوفي وزيراً للتموين.
- موسى عرفة وزيراً للسد العالي.
- احمد عبدالله طعيمة وزيراً للأوقاف.
- عبد القادر حاتم وزيراً للدولة.
- ثابت العريس وزيراً للشؤون الاجتماعية.
- يوسف مزاحم وزيراً للأوقاف.
- صلاح الدين هدايت وزيراً للبحث العلمي.
- عبد المحسن أبو النور وزيراً للإدارة المحلية.
- سيد يوسف وزيراً للتربية والتعليم.
- فريد زين الدين وزيراً للدولة.
- احمد فرج وزيراً للتخطيط.

كما نص القرار على تعيين ثلاثة نواب وزراء وهم:

- حسن ذو الفقار صبري نائباً لوزير الخارجية.

– محمد علي حافظ نائباً لوزير التربية والتعليم.
– عبد الوهاب البشري نائباً لوزير الحربية[1].

ومن خلال إلقاء نظرة على الوزارة الموحدة نلاحظ جملة من الأمور:

1- كان لكثير من الوزارات أكثر من وزير واحد... فلوزارة الاقتصاد والخزانة ثلاثة وزراء في آن واحد. واحد منهم سوري، والوزيران الآخران من مصر وبالإجمال نجد أن عشرة من الوزراء السوريين كانوا غير منفردين في وزاراتهم. فكان هناك وزارتا صحة، واحدة بيد وزير مصري والأخرى بيد وزير سوري، ومثل ذلك يقال عن تسع وزارات أخرى. أما الوزراء السوريون الأربعة الذين انفردوا في وزاراتهم فهم: أمجد الطرابلسي (تعليم عالي) وطعمة العودة الله (إسكان ومرافق) وثابت العريس (شؤون اجتماعية) ونهاد القاسم (عدل).

2- بلغ عدد الوزراء المصريين ا لمنفردين في وزارتهم عشرة وزراء يمسكون بالوزارات ذات الوزن الحقيقي في الجمهورية.

3- أصبح رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء وبمعنى آخر تمت صورة النظام الرئاسي للجمهورية العربية المتحدة.

4- ضمت الوزارة الموحدة 7 نواب لرئيس الجمهورية.

5- تضمنت التشكيلة الجديدة للوزارة حقائب وزارية استحدثت لأول مرة وهي: وزارة العمل، الإسكان والمرافق، التعليم العالي، اصلاح الأراضي، والبحث العلمي.

6- حلت وزارة الإسكان والمرافق محل وزارة الشؤون البلدية والقرية. وأضيف إلى أعمال وزارة الزراعة اصلاح الأراضي بينما أبقت وزارة الإصلاح الزراعي مستقلة وأصبحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السابقة وزارتين منفصلتين.

7- معظم أعضاء الوزارة الجديدة هم أعضاء في الوزارة السابقة.

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد عدد، 17/آب/1961م، ص -ص: 1-4؛ المنار، عمان، العدد 365، 18/آب/1961م، ص -ص: 1-4.

Keesing's Contemprory Archives, Vol XIII, 1961-1962, P: 19295.

8- دخل الوزارة خمسة وزراء لأول مرة وهم عبد المحسن أبو النور وسيد يوسف وصلاح هدايت وأحمد فرج وفريد زين الدين.

9- بلغ عدد أعضاء الوزارة (36) وزيراً و (3) نواب وزراء.

10- بلغ عدد وزارات الدولة (4) وزارات.

11- هناك وزراء دولة وفي نفس الوقت وزراء لشؤون وزارة معينة مثل وزير دولة- للإصلاح الزراعي[1].

ومن الجدير ذكره هنا أن جمال عبد الناصر لم يعمل على إيجاد توازن للقوى أثناء اختياره للوزراء السوريين، والذي كان لا بد منه. وذلك لاعتقاده بأن سيطرته على سوريا قوية بصورة كافية وبالتالي عدم الاهتمام بهذه القوى، مما كان له آثاراً سلبية على الوضع العام في دولة الوحدة.

مهام نواب الرئيس:

عهد إلى كل من نواب الرئيس أن يتولى الإشراف على قطاع من قطاعات العمل في الدولة، وحدد ذلك كما يلي:

عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية لشؤون التخطيط سوف يتولى مسؤولية الخطة ويعاونه فيه وزراء التخطيط. ويتولى المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية مسؤوليات الدفاع القومي، ويتولى رئاسة أركان حرب القوات المسلحة وقيادة القوات الجوية والبحرية وقائد للجيش الثاني. ويتولى نور الدين الدين كحالة مسؤولية الإنتاج ويقوم بتنسيق العمل بين الوزارات التي تعمل في مجال الإنتاج، وعلى هذا الأساس تتبعه الوزارات التالية: الاقتصاد، والصناعة، والزراعة وإصلاح الأراضي، والأشغال، والسد العالي، والمواصلات. ويتولى كمال الدين حسين مسؤولية الحكم المحلي ويقوم بتنسيق العمل بين الوزارات التي تعمل في مجالات الخدمات والتي تتمثل في وزارات الإدارة المحلية، والصحة، والتموين، والعمل،

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 18/آب/1961م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2656، 18/آب/1961م، ص-ص: 1-6.

والإسكان، والمرافق، والثقافة، والإرشاد، والشؤون الاجتماعية، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والأوقاف. ويتولى زكريا محي الدين مسؤولية المؤسسات العامة في الناحية الإنتاجية وتتبعه المؤسسات العاملة في مجالها. ويتولى حسين الشافعي مسؤولية المؤسسات العامة في ناحية الخدمات وتتبعه المؤسسات العاملة في مجالها. ويتولي عبد الحميد السراج مسؤولية الشؤون الداخلية التي تشمل الأمن الداخلي وأعمال النيابة الإدارية والرقابة الإدارية[1].

وجاء هذا التعديل الوزاري لتحقيق جملة من الأهداف تتلخص في الآتي:

1- تعزيز الوحدة بوجود وزارة واحدة لكل الجمهورية.

2- تحديد المسؤوليات في تنفيذ أعمال الدولة تحديداً كاملاً وواضحاً.

3- منح القدرة الكاملة لمؤسسات القطاع العام لتباشر دورها الهام في إطار التنظيم الشامل[2].

4- معالجة الأوضاع المضطربة التي سادت سوريا، والتي بلغت ذروتها عقب القرارات الاشتراكية. وقدم عبد القادر حاتم وزير الدولة مجموعة من الأسباب للتعديل الوزاري. وذلك في تصريح له حددها بالآتي:

1- لتمتين وحدة الجمهورية العربية المتحدة وتأمين إستقرارها.

2- لرفع مستوى المعيشة، وتحديد المسؤوليات المتعلقة بشؤون الدولة بصورة واضحة.

3- ليمكن مختلف المؤسسات والدوائر العامة من القيام بدورها ضمن نطاق المنظمة العامة[3].

كما أن القرارات الاشتراكية التي كانت قد صدرت في تموز/1961م تقتضي أن

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2656، 18/آب/1961م، ص: 1.

(2) الأهرام، القاهرة، العدد 27276، 16/آب/1961م، ص: 1.

(3) Keesing's Contemporary Archives, Vol XIII, 1961-1962, P: 18295;

الدفاع، عمان، العدد 7777، 17/آب/1961م، ص -ص: 1-4.

يكون هناك تماثل اجتماعي واقتصادي وسياسي في الإقليمين، وإن ذلك لا يمكن أن يتحقق طالما ظلت الإدارة الحكومية غير موحدة في الإقليمين[1].

ولم يحقق هذا التغيير الوزاري الأهداف التي قام من أجلها، بل بدأت ترافقه تناقضات وإرباكات جديدة، فقد كان الوزراء السوريون عموماً والعسكريون خصوصاً ضد هذا النوع من الحكم المركزي[2].

وعلقت صحيفة الجريدة البيروتية على هذا التغيير الوزاري بقولها: "ومما يلفت النظر ثلاث نقاط رئيسة:

1- بالنسبة لنقل عبد الحميد السراج إلى القاهرة فمنصب نائب رئيس الجمهورية للشؤون الداخلية لا يعني شيئاً في القاهرة سوى أن رجل سوريا القوي قد أحيل على التقاعد.

2- وضع الوزراء السوريين في التشكيلة الجديدة، فمن المعروف أن القاهرة لم تنظر فقط إلى الوزراء الذين كانت تعينهم في سوريا نظرة جدية، حتى كثيراً ما ساد الاعتقاد بإنها -القاهرة- تتعمد انتقاءهم ممن لا خبرة لهم في قضايا وزاراتهم كما هو الحال بالنسبة لجميع الوزراء العسكريين، أو ممن يتصرفون في وزاراتهم كموظفين خاضعين للمستشارين المصريين. واليوم في التنظيم الجديد بقي نفس الوزراء -مع زيادة وزير واحد- وأسندت إليهم وزارات أما إنه لا اختصاص لهم فيها، وأما يلبثون فيها مجرد موظفين وهم في كلا الحالتين يشاركون في ذات الوزارات وزراء مصريين علي قدر كبير من الإختصاص والمقدرة والنفوذ فأكرم ديري ضابط سوري سابق ومع ذلك فقد عين وزيراً للاقتصاد، إلى جانب كل من عبد المنعم القيسوني وحسن عباس زكي وكلاهما من دهاقنة الاقتصاد وقس على ذلك أوضاع جميع الوزراء السوريين.

3- جميع الوزارات التي صدرت في تنظيم الحكم لم تأت اطلاقاً على أي ذكر للشخص

---

(1) يوس، تجربة الجمهورية العربية المتحدة في: الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، ص: 220.

(2) حمروش، ناصر والعرب، ج3، ص: 82.

أو المؤسسة أو للجهاز الذي سيمثل هذا التنظيم الجديد في الإقليم السوري"[1].

ولقي هذا التغيير وخصوصاً نقل السراج إلى القاهرة ارتياحاً عاماً لدى السوريين[2]، فالتنظيم الجديد هو نتيجة طبيعية وضرورية لاستكمال الوحدة بين مصر وسوريا. إذ أن الوحدة منذ إعلانها لم تتعد تغيير التسمية وبقي كل شئ محافظاً على طابعه الخاص، وتبين مع الوقت أن التوحيد عن طريق الدمج والتزاوج صعب[3].

وضمن هذا الاتجاه جاءت افتتاحية صحيفة الهدى ليوم 25/آب/1961م بعنوان: "الله يسعده ويبعده"[4].

ولم يستمر العمل بهذا التنظيم طويلاً إذ اعتبر السراج تعيينه وزيراً للداخلية ومقره القاهرة هو عملية إبعاد له وتجميد لمهامه وصلاحياته فقدم استقالته وقبلها جمال عبد الناصر بعد مباحثات استمرت أسبوعا. . وأعلنت يوم 26/أيلول/1961م[5]. ولم يمض سوى أيام على قبول استقالة السراج حتى حدث الانقلاب السوري الذي أدى إلى إنهيار دولة الوحدة المصرية السورية وذلك 28/أيلول/1961م.

وهكذا فإن السلطة التنفيذية التي كانت حجر الزاوية في دولة الوحدة قد افتقدت بوضوح عنصر الإستقرار مما انعكس على كفاءتها بطبيعة الحال، هذا فضلاً عما وجه إليها من انتقادات تتعلق بتركز السلطة في يد أفراد بعينهم، أو بعدم التوصل إلى الصيغة المثلى لحكم إقليمين متمايزين في ظروفهما السياسية والاقتصادية

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2656، 18/آب/1961م، ص: 6.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2688، 24/أيلول/1961م، ص: 1.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 2657، 19/آب/1961م، ص: 1.

(4) الهدى، نيويورك، العدد 127، 25/آب/1961، ص:4.

(5) فلسطين، عمال، لا يوجد رقم عدد، 27/أيلول/1961م، ص: 1؛ لسان الحال، بيروت، العدد 18958، 28/أيلول/1961م، ص: 1؛ لسان الحال، بيروت، العدد 18958، 28/أيلول/1961م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 4764، 27/أيلول/1961م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 7913، 27/أيلول/1961م، ص: 1؛ البناء، بيروت، العدد 955، 27/أيلول/1961م،ص: 1؛ النداء، بيروت، العدد 817، 27/أيلول/1961م، ص -ص: 1-4؛ الجريدة، بيروت، العدد 2690، 27/أيلول/1961م، ص:1.

والاجتماعية، وليس أدل على ذلك من لجوء عبد الناصر من حين لآخر إلى أسلوب خارج إطار المؤسسة الوزارية لمواجهة مشكلات التطبيق.

السلطة التشريعية (مجلس الأمة):

تطبيقاً لما جاء في الأسس التي قامت عليها دولة الوحدة، ووفقاً لما ورد في الدستور المؤقت، صدر بتاريخ 13/آذار/1958م قرار جمهوري يقضي بتشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة بحيث يتولى الأعضاء السابقون في مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري القيام بما يعهد إليهم به رئيس الجمهورية من أعمال. كما تقرر أن تعادل المكافأة التي يتقاضاها رئيسا المجلسين والأعضاء ما كان مقرراً لهم سابقاً[1].

وذكرت صحيفة الجريدة أن مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة سيعقد كل عام ثلاث دورات، يعقد واحدة منها في دمشق، ومدة كل دورة ثلاث شهور، وهذا ما سبق أن ذكرته صحيفة السياسة[2].

وفي 18/تموز/1960م أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارين بخصوص مجلس الأمة الأول يقضي بتحديد أعضاء مجلس الأمة بستمائة عضو، أربعمائة من الإقليم المصري ومائتان من الإقليم السوري. والثاني بتسمية أعضاء مجلس الأمة حيث جاء نصفهم من أعضاء مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري المنحلين عند قيام الوحدة، والنصف الثاني من أعضاء الاتحاد القومي المنتخبين[3].

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 18/آذار/1958م، ص: 4؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثيقة رقم 180، قرار جمهوري باستمرار نواب مصر وسوريا في عملهم إلي أن يتم تشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة بتاريخ 13/آذار/1958م.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1614، 27/آذار/1958م، ص: 3؛ السياسة، بيروت، العدد 362، 7/شباط/1958م، ص: 3.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 2284، 7/حزيران/1960م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 4370، 19/تموز/1960م، ص: 1؛ وذكرت صحيفة لسان الحال أن عدد الأعضاء المصريين في مجلس الأمة 450 والسوريين 150 انظر لسان الحال، بيروت، العدد 18590، 20/تموز/1960م، ص: 1؛ وللإطلاع على أسماء أعضاء مجلس الأمة أنظر الملحق رقم (4)؛

Kessing's Contemporary Archives, vo xll, 1959-1960, P: 17567p Stephens, Nasser, P: 332.

وعقد مجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة جلسته الأولى يوم 21/تموز/1960م، أدى فيها الأعضاء اليمين الدستوري وتبع ذلك الإقتراع على انتخاب رئيس المجلس والوكيلين. وأعلن أحمد عبده سكرتير الجلسة أن (المادة 20) من الدستور المؤقت تنص على أن ينتخب المجلس في أول اجتماع عادي له رئيساً ووكيلين للرئيس. وقال: "أرجو من السادة الذين يرغبون في ترشيح أنفسهم للرئاسة أن يتفضلوا باعلان الترشيح"، وعند ذلك رفع أنور السادات يده معلناً ترشيح نفسه فصفق الأعضاء طويلاً وتعالت الأصوات مهنئة فوزه بالتزكية. ولكن سكرتير الجلسة عاد ليقول: "أنه طبقاً للقواعد المعمول بها في مجلس الأمة المصري، ومجلس النواب السوري السابقين يجب إجراء اقتراع سري على الرغم من أنه لم يتقدم للترشيح إلا مرشح واحد". ونال 568 صوتاً، وفاز بمنصب الوكلاء كل من: محمد فؤاد جلال، وراتب الحسامي[1].

مثل السوريين (200) عضو في مجلس الأمة الجديدة للجمهورية العربية المتحدة وهم يمثلون جميع الفئات في سوريا ويضم المجلس (53) نائباً سابقاً من الإقليم السوري اشتركوا بالمجالس النيابية في سوريا منهم (45) من المجلس النيابي الأخير الذي وافق على الوحدة مع مصر، كما يضم خمسة وزراء سابقين وهم علي بوظو وجورج شلهوب ورئيف الملقي ورشاد برمدا وعبد الصمد الفتيح. وحدد راتب عضو مجلس الأمة بـ (75) جنيهاً لأبناء الإقليم المصري و (675) ليره سورية لأبناء الإقليم الشمالي وخمسة جنيهات بدل نقل عن كل يوم إذا عقدت الدورة في غير الإقليم الذي منه العضو، أما رئيس المجلس فيتقاضي مرتب نائب رئيس الجمهورية. وقد أفتتح جمال عبد الناصر مجلس الأمة[2].

ومن الجدير بالذكر أن عمل هذا المجلس حدد بنظام داخلي وضعته الحكومة، وأن مدة هذا المجلس لم تعرف بعد وسيصدر بذلك قرار من قبل الحكومة أيضاً. وهذا يعني أن جمال عبد الناصر قد جلب أشخاصاً وحدد لهم طريقة عملهم وسيحدد لهم مدة هذا العمل.

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 4371، 22/تموز/1960م، ص: 2.

(2) الحياة، بيروت، العدد 4371، 22/تموز/1960م، ص: 2.

وعلقت صحيفة النداء على أعضاء مجلس الأمة من الإقليم السوري بقولها: "إن اللوحة العامة التي يراها أي شخص عندما يطلع على أسماء المعينين تحمل الخطوط الكبرى التالية: إقطاعيين كبار وشيوخ عشائر متآمرين على سوريا والعراق أمثال عبد العزيز المسلط، أقطاعي يملك أكثر من مليوني دونم في الأراضي البعلية وعشرات الألوف في الأراضي المروية شيخ عشيرة ورجعي متآمر تعاون مع حلف بغداد ومع نوري السعيد، عميل فرنسي سابق قام أيام الحكم الفرنسي بتمزيق العلم السوري في باحة مدينة الحسكة وتحدى جماهير الشعب. وغيره أمثال: دهام الهادي، وعجيل العبد الكريم الياور، وعبد الرازق الحسو، ودحام الدندل.

كما وجدت الرجعية مجالاً رحباً لها في تعيينات مجلس الأمة أمثال: عبد الرؤوف أبو طوق، وعبد المجيد الطرابلسي، وعدنان قدام، وعبد الرزاق الشقفة وغيرهم. كما أن بعضهم كان قد عمل فترة طويلة ضد نظام حكم جمال عبد الناصر ونظموا مظاهرات ضده، وهاجموه شخصياً. والدمشقيون يذكرون كيف أن عبد الرؤوف أبو طوق هاجم عبد الناصر عندما أعدم الأخوان المسلمين في مصر. وتضم تركيبة المجلس أيضاً بعض ما تركه الشيشكلي من أيتام أمثال: محمد خضر الشيشكلي، وحمدي قطرنجي، وهاني الريس، ومن السوريين القوميين نذكر زاهي عرنوق رئيس بلدية القامشلي سابقاً، والياس شمعة، وأديب الطيار، ومن مرتدي البعث نذكر أديب النحوي عضو قيادة فرع حماة سابقاً، وأبو النور طيارة رئيس فرع حمص سابقاً.

بالإضافة إلي جثث خلفها الاستعمار الفرنسي وموظفين في الدولة في أجهزة الإستخبارات المختلفة مباحث أو مكتب ثاني وفي أجهزة الدولة الأخرى. وفي المقابل أن المتفحص لهذه الأسماء لا يجد شخصية ساهمت في تحقيق الوحدة. كما أن هذه القائمة لم تتضمن أية شخصية فكرية وثقافية من أساتذة الجامعات وأعضاء المجمع العلمي العربي وكبار الكتاب، والأدباء الصحفيين المعروفين وغاب عن هذه التعيينات جميع رجال السياسة المعروفين، إن هؤلاء الذين عينهم عبد الناصر لا يمثلون الشعب السوري لأنه لم ينتخبهم ولأنه لم يؤخذ رأيه بهم"[(1)].

---

(1) النداء، بيروت، العدد 462، 24/تموز/1960م، ص ص: 1-4.

ويمكن القول أن مجلس الأمة بتركيبته هذه قد عزل الحكم في الجمهورية العربية المتحدة بدل أن يقويه كما كان يأمل جمال عبد الناصر، كما أن تعاون عبد الناصر مع هذه النماذج لهو دليل واضح على ضعف الحكم، ودليل عزلته حيث لم يجد عبد الناصر من يتعاون معه من الأحزاب المعروفة ومن ممثلي الاقتصاد السوري ومن ممثلي الفكر والثقافة ومن العناصر التقدمية. وهذا ما انعكس على سير الوحدة وساهم بشكل أو بآخر بالانفصال(1).

وكلف الرئيس جمال عبد الناصر مجلس الأمة بوضع دستور جديد لدولة الوحدة بتاريخ 23/كانون الثاني/1961م ليحل محل الدستور المؤقت المعمول به آنذاك على أن يكفل الدستور الدائم الحريات العامة ويكون قدوة لجميع البلاد العربية(2). ولهذا التكليف مظهران هما:

1- المظهر السياسي البارع، فالبراعة السياسية اقتضت أن يخطو الحكم خطوة إلى الأمام في طريق الوحدة في وقت يستعد فيه أكثر من مسؤول سابق عن هذه الوحدة في سوريا، لأن يخطو خطوة إلي الوراء أو خطوة جانبية. وهذه البراعة لا يتميز بها إلا العسكري الذي يعرف تماماً أن أي واحد من الصفوف الأمامية يبدأ بالتردد لا يعالج إلا بالهجوم إذ تتدفق الصفوف الخلفية وراء القائد، فيسقط المتردد تحت الصفوف وتتخطاه نحو موقع آخر فتتحول هامته إلى جسر عوض أن تبقى سداً في وجه المتقدمين.

2- المظهر التشريعي، فهو أن عبد الناصر الذي يستطيع أن يتولى وحدة اتخاذ إجراءات وضع الدستور الدائم، أراد أن يؤكد من جهته أن مجلس الأمة الحالي يجب أن ينظر إليه كمجلس تشريعي عملي(3). علماً بأن الملاحظ أن عدد القوانين التي أقرها الرئيس لا تقارن بتلك التي أقرها مجلس الأمة. وربما قصر

---

(1) النداء، بيروت، العدد 462، 24/تموز/1960م، ص -ص: 4.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2481، 24/كانون الثاني/1961م، ص -ص: 1-6؛ الجريدة، بيروت، العدد 2491، 4/شباط/1961م، ص -ص: 1-6.

(3) القبس، دمشق، العدد 5764، 19/كانون الثاني/1958م، ص: 1.

مدة مجلس الأمة كان سبباً في عرقلة مهمته التشريعية التي أرادها له الرئيس.

حل الأحزاب السورية:

وافق السوريون خلال مباحثات الوحدة مع مصر على حل الأحزاب كأحد الشروط لقيام الوحدة المصرية السورية. وبعد ذلك أعلنت الأحزاب السورية عن استعدادها لحل نفسها- ما عدا الحزب الشيوعي- وتأليف اتحاد قومي على غرار الاتحاد القومي في مصر.

وقبل صدور قرار يقضي بحل الأحزاب رسمياً ناقشت هذه الأحزاب مسألة الحل، وصدرت تصريحات لأقطاب وقادة الأحزاب ترحب بتشكيل الاتحاد القومي. ففي تصريح لعلي بوظو أحد أقطاب حزب الشعب قال فيه: "إذا كانت أمنية الاتحاد المقدسة تحتم وجود اتحاد قومي حتى تتماثل الحياة السياسية في البلدين، وتنسجم إنسجاماً كاملاً فإننا نرحب به وندعو له وأن حزبنا على استعداد لأن يخطوا الخطوة الأولى فيه"[1]. وبعد ذلك أعلن رشدي الكيخيا رئيس حزب الشعب: "أن الحزب أنهى أعماله وأوقف نشاطه، وأنه يضع جميع ممتلكاته تحت تصرف السلطات"[2].

وصرح هاني السباعي زعيم حزب الكتلة الاشتراكية بقوله: "إنه لما كان قيام الوحدة وتشكيل الاتحاد القومي يعني إلغاء الأحزاب فإن الحزب يعتبر منحلاً"[3].

كما أعلن مصطفى السباعي المراقب العام للاخوان المسلمين: "بأن المكتب التنفيذي لجماعة الإخوان المسلمين قرر حل الجماعة في الإقليم السوري وإنهاء نشاطها"[4]. وقال مظهر الشريجي أحد أقطاب الحزب الوطني: "بأنه إذا تم الاتفاق على نظام واحد وأمور معينة فمن مصلحة البلاد أن تجتمع إرادات جميع الأحزاب في

---

(1) القبس، دمشق، العدد 5764، 19/كانون الثاني/1958م، ص: 1.

(2) الجريدة، بيروت، العدد، 1588، 25/شباط/1958م، ص: 1؛ الأحرار، بيروت، العدد 8787، 27/شباط/1958م، ص: 10.

(3) الأهرام، القاهرة، العدد 26013، 28/شباط/1958م، ص: 1.

(4) الجريدة، بيروت، العدد 1588، 25/شباط/1958م، ص: 1.

جبهة واحدة يطلق عليها الاتحاد القومي"[1].

وأعلن عبد الرحمن الكيالي رئيس الحزب الوطني: "أن الحزب دعا رجاله ومؤيديه إلى تأييد الاتحاد القومي والمساهمة فيه لدعم الجمهورية العربية المتحدة وأعلن أن الحزب سيغلق مكاتبه ويعلن حل نفسه"[2].

وأعلن حزب البعث العربي الاشتراكي في بيان له: "عن حل جميع منظماته ومؤسساته في الجمهورية العربية المتحدة، جاء ذلك في بيان صدر عن الأمين العام للحزب ميشيل عفلق قال فيه: إن مجلس حزب البعث في الإقليم السوري بعد أن استمع إلى بيان القيادة القومية للحزب، وقرارها حل الحزبٍ في الجمهورية العربية المتحدة، يعتبر الحزب في الجمهورية العربية المتحدة منحلاً بمجمع منظماته ومؤسساته والقيادة القومية للحزب هي التي تشرف على فروعه في البلاد العربية"[3].

وعندما وجه لمشيل عفلق السؤال: لماذا وافق على حل الحزب؟

أجاب بأن هناك سببان:

1- تقديم الدليل للجماهير على أن تحقيق الوحدة شئ ممكن، وقيام الوحدة مع مصر يبرهن على أن وجهة نظر البعث ليست شيئاً خيالياً بل من الممكن تحقيقه، وأن وحدة سوريا ومصر تصلح كنواة مركزية لإجتذاب بقية الأقطار العربية إلى الوحدة.

2- أنه لولا قرار حل الحزب لكان الحزب قد حل نفسه أصلاً لأنه وصل في سوريا إلى درجة من الإرتباك داخل صفوفه وفي داخله بحيث لم يعد قابل للاستمرار[4].

كما أعلن مأمون الكزبري رئيس حزب التحرير عن حل الحزب وإيقاف جميع نشاطاته[5].

---

(1) القبس، دمشق، العدد 5764، 19/كانون الثاني/1958م، ص: 1.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1588، 25/شباط/1958م، ص: 1.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1588، 25/شباط/1958م، ص: 1.

(4) مداخلة جمال الشاعر في ندوة: القومية العربية في الفكر والممارسة، ص: 369.

(5) الجريدة، بيروت، العدد 1588، 25/شباط/1958م، ص: 1.

أما الحزب الشيوعي السوري فقد رفض أن يحل نفسه وجاء ذلك في تصريح لسكرتير الحزب خالد بكداش أدلى به لإحدى الصحف التشيكوسلوفاكية قال فيه: "إن الحزب الشيوعي سيستمر في نشاطه داخل الجمهورية العربية المتحدة"(1).

وتمشياً مع ما اتفق عليه خلال المباحثات المصرية السورية أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بحل جميع الأحزاب والهيئات السياسية في سوريا، ونص على ما يلي:

المادة (1): حل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة حالياً في الإقليم السوري وحضر تأليف أحزاب أو هيئات سياسية جديدة.

المادة (2): يحظر على جميع الأحزاب أو الهيئات السياسية المنحلة أو المنتمين إليها القيام بأي نشاط حزبي على أية صورة كانت، كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الأشخاص في سبيل قيامهم بالنشاط الحزبي.

المادة (3): تؤول أموال الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة إلى الاتحاد القومي.

المادة (4): يعين بقرار من وزير الخزانة للإقليم السوري مندوب خاص تكون مهمته تسليم أموال الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها.

المادة (5): على كل من يكون لديه مال يؤول إلي أحد الأحزاب السياسية أو الهيئات السياسية المنحلة أن يقدم عنها إقراراً للمندوب خلال إسبوع وعليه أن يسلمها إليه في الميعاد الذي يعينه، ويجوز للمندوب إلغاء العقود المبرمة مع الحزب أو الهيئة السياسية المنحلة دون أن يترتب علي هذا الالغاء أي حق في التعويض للمتعاقدين إلى خرين.

المادة (6): كل مخالفة لأحكام المواد (1، 2، 5) يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 23/أذار/1958م، ص: 1؛ الأحرار، بيروت، العدد 8788، 28/ شباط 1958م، ص1.

تتجاوز (15.000) ل.س أو بإحدى هاتين العقوبتين[1].

وأعلنت وزارة الداخلية أنها ستتخذ بحق الحزب الشيوعي غير المرخص في الإقليم السوري الإجراءات المبينة في قانون حل الأحزاب، بمنعه من مزاولة أي نشاط حزبي أو سياسي، أو عقد تجمعات حزبية. وجاء هذا الإعلان في بلاغ عاجل بعثت به وزارة الداخلية إلى وزارة الخزانة زإلى المحافظين في الإقليم السوري توضح فيه قضية تصفية أموال وممتلكات الأحزاب والمنظمات السياسية المنحلة. وعدد البلاغ الأحزاب والمنظمات التي تشملها هذه القضية وهي:-

- الحزب التعاوني الاشتراكي.
- حزب الشعب.
- حزب البعث العربي الاشتراكي.
- الحزب الوطني.
- حزب التحرير العربي.
- الكتلة الشعبية الاشتراكية.
- جماعة الأخوان المسلمين.
- اتحاد الفلاحين.
- اتحاد العمال[2].

وصدر عقب حل الأحزاب بتاريخ 28/ايلول/1958م القانون رقم (162) معلناً الغاء كل المراسيم والقوانين السابقة التي تنظم حالة الطوارئ وطرية تنفيذها في

---

(1) الدفاع عمان، العدد 6725، 13/آذار/1958م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3645، 13/أذار/1958م، ص: 3؛ الهدى، نيويورك، العدد 14، 13/أذار/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1602، 13/أذار/1958م،ص: 1؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثيقة رقم 158: قرار الرئيس جمال عبد الناصر بحل الأحزاب والهيئات السياسية في الإقليم ا لسوري بتاريخ 12/أذار/1958م؛ الأهرام، القاهرة، العدد 26026، 123/أذار/1958م، ص: 1.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 19/أذار/1958م، ص: 4.

سوريا ومصر ويعمل بمواده منذ صدوره في إقليمي الجمهورية على السواء- لقد سبق أن أعلنت حالة الطوارئ في كل من مصر وسوريا في اعقاب تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر- كما صدر القانون رقم 1959/1174م ونص على أن حالة الطوارئ مستمرة في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة[1]. وهكذا فقد ظل العمل بقانون الطوارئ مستمراً حتى يوم الانفصال.

الاتحاد القومي:

قبل الحديث عن كيفية تشكيل الاتحاد القومي في الإقليم السوري لابد من إلقاء الضوء على الاتحاد القومي بشكل عام سواء كان بتحديد طبيعته، وتعريفه، أو بمنظماته وذلك لاستكمال صورة هذا التنظيم السياسي الجديد الذي أريد له أن يملأ الفراغ الذي تركة حل الأحزاب في سوريا.

لقد عرف أنور السادات الاتحاد القومي بقوله:" ما هو الاتحاد القومي؟ هل هو حزب؟ لا- لأن الحزب يمثل طبقة معينة... أما الاتحاد القومي فأنه يمثل آمال ومصالح الشعب بأسره بكل طبقاته وفئاته. أنه مجموع المواطنين الذين اجتمعوا في عزيمة واحدة لتحقيق أهداف واحدة.

هل هو نظام الحزب الواحد؟ لا- لأن الحزب الواحد يمثل طبقة واحدة أو فئة واحدة من مجموع طبقات أو فئات المجتمع... أما الاتحاد القومي فهو تنظيم يضم الشعب كله وينبثق من بيئتنا وظروفنا.

هل هو جبهة؟ لا- لأن الاتحاد القومي فوق الجبهات، وأقوى تماسكاً منها ويسمو عليها فهو على مستوى قومي شعبي كبير.

هل هو حكومة؟ لا- لإنه تنظيم يضم الحاكمين والمحكومين ليعاونهم على علاج جميع المشاكل المحلية والقضايا العامة.

إذا هو اتحاد يجمع بين أبناء الوطن الواحد، هو تجسيد لأهدافنا المشتركة

---

(1) عصاصة، أسرار الانفصال... مصر وسوريا، ص -ص: 134-136.

وصالحنا المشترك. هو خط الثورة في كل منا ... هو الجزء الذي ثار والذي يجب أن يبقى ثائراً. هو وسيلة الشعب لمزاولة مسؤولياته"[1]. وهو إطار الثورة لحماية المواطن والسلطة الشعبية العليا لتخطيط سياسة المستقبل [2].

أهداف الاتحاد القومي:

يمكن ايجاز أهداف الاتحاد القومي كما وردت في الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في (المادة72) وبنظامه الأساسي بما يلي:-

1- العمل على تحقيق الأهداف القومية.

2- حث الجهود لبناء الأمة بناءاً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3- استقرار الأوضاع الجديدة التي صنعها الشعب بنفسه، ليقود نفسه، ليحكم نفسه،

---

(1) الجمهورية العربية المتحدة، 1959م، الكتاب السنوى لعام1959م، مصلحة الإستعلامات، القاهرة، ص: 110؛ السادات، أنور، د.ت، معنى الإتحاد القومي، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ص-ص: 46-61؛ الأهرام، القاهرة،، العدد 26270، 15/تشرين الثاني/1958م، ص: 1؛ عكاشة، ثروت، 1960م، إتحادنا فلسفة خلقية، دار القلم، القاهرة، ص-ص: 106-115؛ هلال، علي الدين، تطور الأيدولوجية الرسمية في مصر: الديمقراطية والإشتراكية، مجلة الفكر العربي، بيروت، 1978م، ع4-5، ص-ص: 22-24؛ غزال، برهان، 1960م، الإتحاد القومي دوافع وجوده وأغراضه وغده المنتظر، مكتب الدراسات العامة لشؤون الشرق العربي، القاهرة، ص-ص: 13-18؛ الجريدة، بيروت، العد 1755، 13/أيلول/1958م، ص: 3؛ خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر في جلسة إفتتاح المؤتمر العام للإتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة يوم 9/تموز/1960م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق 3، ص: 203؛ خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص-ص: 197-198؛ خطاب السيد الرئيس بميدان الجمهورية يوم 21/شباط/1959م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص: 297؛ خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر في 28/تموز/1959م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ق 2، ص: 562؛ خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص: 638؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر إلي أعضاء الإتحاد القومي في مدينة دير الزور يوم 16/شباط/1960م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق3، ص-ص: 24-27؛

The United Arab Republic, 1959, Year Book,June 1959, Information Departments Cairo.

(2) السياسة، بيروت، العدد 785، 3/تموز/1959م، ص: 1.

ويكافح من أجل حريته واستقلاله[1].

عضوية الاتحاد القومي:

أن الانضمام إلى لجان الاتحاد القومي حق لكل مواطن ذكراً أم أنثى، والباب مفتوح لكل من يريد الانضمام لهذه اللجان من أجل بناء هذا الوطن والمحافظة على استقلاله وسلامته وكيانه- ويشترط في العضوية:

1- أن لاتقل سن المواطن عن 16 سنة.

2- أن يقدم طلباً بالموافقة على أهداف ألاتحاد القومي.

3- ان يكون محل إقامته أو عمله أو مصالحه الرئيسة في مكان عضويته.

4- أن يؤدي اشتراكاً قدره 12 قرشاً سنوياً. ولكي يصبح العضو العادي عضواً عاملاً بلاتحاد القومي لابد من توافر هذه الشروط أيضا:

1- أن يعمل في إحدى منظمات الاتحاد القومي.

2- أن يؤدي الخدمات العامة التي يعهد إليه بها.

3- أن يؤدى الاشتراك المقرر سنوياً وقدره60 قرشاً.

4- أن يزكى من أثنين من الأعضاء العاملين.

5- أن توافق اللجنة التنفيذية المحلية في كل من المنطقة والإقليم على ترشيحه[2].

---

(1) الكتاب السنوي لعام 1959م، ص: 110؛ الدفاع، عمان، العدد 6719، 6/أذار/1958م، ص: 3؛ الجريدة، بيروت، العدد 1596، 6/أذار/1958م، ص -ص: 1-8؛ البيرق، بيروت، العدد 7711، 6/أذار/1958م، ص -ص: 1-4؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر الإتحاد القومي بدمشق يوم 4/آذار/1960م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق 3، ص -ص: 111-112.

(2) الكتاب السنوي لعام 1959م، ص -ص: 111-112؛ غزال، الإتحاد القومي، ص: 84.

منظمات الاتحاد القومي:

جاءت المادة الثانية من النظام الأساسي للاتحاد القومي لتوضيح وتحدد المنظمات التي يتكون منها الاتحاد القومي، وهي:

1- منظمات محلية وتضم:

- لجنة الاتحاد القومي.
- اللجنة التنفيذية المحلية للاتحاد القومي.

2- منظمات المناطق. وتضم:

- اللجنة العامة للاتحاد القومي في المنطقة.
- اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في المنطقة.

3- منظمات إقليمية. وتضم:

- المؤتمر الإقليمي للاتحاد القومي.
- اللجنة العامة للاتحاد القومي في الإقليم.
- اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في الإقليم.

4- منظمات قومية. وتضم:

- المؤتمر العام للاتحاد القومي.
- اللجنة العامة للاتحاد القومي.
- اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي[1].

---

(1) للمزيد من المعلومات عن هذه المنظمات وأعضائها وإختصاصاتها أنظر: مركز الوثائق التاريخة (دمشق): الملف رقم 17، الوثيقة رقم 6، النظام الأساسي للإتحاد القومي؛ غزال، الإتحاد القومي، ص-ص: 81-83؛ ص-ص: 86-113. الكتاب السنوي لعام 1959م، ص: 116؛ الأهرام، القاهرة، العدد 26636، 16/تشرين الثاني/1959م، ص-ص: 1-3؛ خليل، عثمان، 1958م، الإتحاد القومي ونظام الحزب الواحد، المجلة المصرية للعلوم السياسية، مج1، ع5؛ شميس عبد المنعم، 1960م، ديمقراطية الإتحاد القومي، مصلحة الإستعلامات، القاهر.

تشكيل الاتحاد القومي في دولة الوحدة:

لم تستكمل عملية بناء وتشكيل الاتحاد القومي الذي نص عليه الدستور المؤقت إلا بعد مضي قرابة عامين ونصف من قيام الوحدة المصرية السورية، رغم أنه كان يفترض فيه أن يملأ الفراغ السياسي الذي تركه قرار حل الأحزاب. ومع ذلك فقد بدئ العمل بتنظيم الاتحاد القومي منذ الشهور الأولي لقيام دولة الوحدة، حيث وصل أنور السادات في بداية نيسان/1958م-رئيس الاتحاد القومي في مصر قبل الوحدة- يصحبه محمد أبو نار عضو مجلس الأمة في الإقليم المصري إلى دمشق لدراسة الخطوات اللازمة لتشكيل الاتحاد القومي الجديد[1].

كما تشكلت في تشرين الثاني/1958م لجنة ثلاثية ضمت كلاً من:

- زكريا محي الدين.
- أحمد الشرباصي.
- حسن الباقوري.

وذلك لبحث الخطوات التي ستتبع لتكوين الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي[2]. ومن الملفت للنظر أن لا يكون أنور السادات أحد أعضاء هذه اللجنة لأنه سبق وأن عمل في ترتيبات الاتحاد القومي، كما لم يظهر أن هذه اللجنة قد استكملت ما كان قد بدأ به السادات.

وكثير الكلام عن الاتحاد القومي على الصعيدين الرسمي والشعبي، ففي تصريح لنائب رئيس الجمهورية أكرم الحوراني قال فيه: إن الاتحاد القومي سيبدأ تشكيله في الإقليم السوري فور الإنتهاء من إعداد أسس التنظيم العام في الجمهورية العربية المتحدة[3].

وعندما عين عبد الحكيم عامر حاكماً على سوريا في تشرين الأول/1959م عهد

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1647، 7/نيسان/1958م، ص: 8.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1804، 15/تشرين الثاني/1958م، ص: 1.

(3) الصحافة، بيرو، العدد 11، 21/تشرين الثاني/1958م، ص: 5.

إليه أيضاً الإشراف على تنظيم الاتحاد القومي في الإقليم السوري[1]. وبناءً على ذلك عقد المجلس التنفيذي للإقليم الشمالي إجتماعاً في 14/تشرين الثاني/1959م برئاسة المشير عبد الحكيم عامر بحضور نور الدين كحالة رئيس المجلس التنفيذي وأذيع عقد هذا الاجتماع القرار الخاص بتشكيلات الاتحاد القومي بالإقليم الشمالي وفيما يلي نص الاقرار:

المادة (1): يعتبر أعضاء اللجنة المحلية للاتحاد القومي في القرية وفي مركز المنطقة وفي القسم أعضاء في اللجنة التنفيذية للوحدة الانتخابية التي أعلن انتخابهم عنها.

المادة (2): ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في القرية وفي مركز المنطقة مكتباً من بينهم مؤلفاً من رئيس وأمين صندوق.

المادة (3): تشكيل اللجنة التنفيذية للمنطقة من:

أ- رؤساء مكاتب اللجنان التنفيذية في قرى المنطقة.

ب- رئيس وأمين اللجنة التنفيذية في مركز المنطقة.

جـ- عضو ينتخبه أعضاء اللجنة التنفيذية في مركز المنطقة من بينهم عن كل خمسة أعضاء بعد تنزيل عشرة من مجموعهم. ولا تطبق الفقرات (ب و ج) في حال عدم وجود لجنة تنفيذية لمركز المنطقة.

المادة (4): يشكل مكتب اللجنة التنفيذية للمنطقة من ستة أعضاء أربعة تنتخبهم اللجنة التنفيذية للمنطقة من بين أعضائها ويجري اختيار العضوين الآخرين من بين أعضاء اللجنة التنفيذية أو من غيرهم بطريقة التعيين. ويوزع العمل بين أعضاء المكتب بقرار من المشرف على تنظيم الاتحاد القومي.

المادة (5): يجوز تقسيم المنطقة التي يزيد عدد وحداتها الانتخابية عن "75" إلى لجنتين وتسمى اللجنة التنفيذية المحدثة على هذا النحو باسم الناحية أو النواحي التي خرجت منها ويكون لكل من اللجنتين التنفيذيتين المذكورتين مكتب

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 22/تشرين الأول/1959م، ص: 1؛

Keesing's Contemporary Archives, Vol< XIII, 1959-1960, P: 17056.

يؤلف على النحو المبين في المادة السابقة.

المادة (6): النواحي والقرى المرتبطة إدارياً بمركز المحافظة تعتبر بمثابة منطقة ويكون لها لجنة تنفيذية واحدة أو لجنتان تنفيذيتان ومكتب لكل لجنة يؤلف على النحو المتقدم ذكره.

المادة (7): يشكل مكتب الاتحاد القومي في القسم من ستة أعضاء أربعة منهم تنتخبهم اللجنة التنفيذية للقسم من بين أعضائها أو من غيرهم بطريقة التعيين ويوزع العمل بين أعضاء المكتب بقرار من المشرف علي تنظيم الاتحاد القومي.

المادة (8): لا يرشح الوزراء أنفسهم لمكاتب اللجنان التنفيذية المنصوص عنها في هذا القرار وإذا كانت إحدى الجان التنفيذية مؤلفة من ثلاثة أعضاء، وكان أحدهم وزيراً يكتفي بتأليف مكتبها من رئيس وأمين صندوق.

المادة (9): يجوز أن يضاف بطريقة التعيين إلي اللجان التنفيذية عدد من الأعضاء لا يتجاوز ثلث عددها الأصلي وذلك بعد الانتهاء من تنظيم الاتحاد القومي.

المادة (10): يتولي رئيس مكتب كل لجنة تنفيذية رئاسة هذه اللجنة ويقوم أمين سر المكتب بأمانة سرها.

المادة (11): تشكل هيئة بقرار من المشرف علي الاتحاد القومي للفصل في صحة الانتخابات الجارية بمقتضى أحكام هذا القرار.

المادة (12): يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة بكيفية إجراء الإنتخابات وتحديد مواعيده[1].

وأعقب ذلك تشكيل لجنة من أربعة وزراء تعاون عبد الحكيم عامر في أداء مهمته في الإشراف على تنظيم الاتحاد القومي ضمت كلاً من:

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2113، 15/تشرين الثاني/1959م، ص: 1؛ الصحافة، بيروت، العدد 315، 15/تشرين الثاني/1959م، ص: 1؛ الأهرام، القاهرة، العدد 26636، 16/تشرين الثاني/1959م، ص ص: 1-3.

- عبد الحميد السراج وزير الداخلية التنفيذي.
- أحمد الحاج يونس وزير الزراعة التنفيذي.
- طعمة العودة الله وزير الشؤون البلدية والقروية.
- أمجد الطرابلسي وزير التربية والتعليم التنفيذي.

وتتولى هذه اللجنة معاونة المشير عبد الحكيم عامر في تنظيم الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي في أداء مهمته. وخاصة في المسائل التالية:

1- النظر في توزيع العمل بين أعضاء مكاب لجان الاتحاد القومي ومراقبة نشاط الهيئات.

2- ترشيح الأعضاء الذين يعينون في اللجان التنفيذية أو مكانهم تصديقاً للقرار رقم (19) لسنة 1959م.

3- الاتفاق على العمل في لجان الاتحاد القومي ومكاتبه. وتعرض توصيات اللجنة على المشرف على تنظيم الاتحاد القومي لإتخاذ ما يراه بشأنها من قرارات[1].

كما تم تعيين الأعضاء المكملين لمكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومي بقرار من عبد الحكيم عامر وذلك في 30/كانون الثاني/1960م بالإضافة إلى توزيع العمل بين أعضاء كل مكتب منها ويتألف كل مكتب من أربعة أعضاء منتخبين وعضوين معينين، ويبلغ مجموع الأعضاء المعينين في جميع اللجان نحو "170" عضواً[2].

وتمت بعد ذلك آخر مرحلة من مراحل الاتحاد القومي والخاصة بعقد المؤتمر العام للاتحاد القومي في 9/تموز/1960م الذي يعتبر أعلى سلطة في الجمهورية العربية المتحدة. وافتتح هذا المؤتمر من قبل الرئيس جمال عبد الناصر بوصفه رئيس الاتحاد القومي الذي يضم "2000" عضواً من الإقليمين وهم يمثلون القاعدة الشعبية ومختلف القطاعات العاملة. وكان خطاب الرئيس الذي ألقاه في جلسة الافتتاح من

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2152، 1/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ السياسة، بيروت، العدد 942، 31/كانون الأول/1959م، ص: 1.

(2) صوت العروبة، بيروت، العدد 418، 31/كانون الثاني/1960م، ص: 4.

الخطب المركزة باعتباره وثيقة رسمية في الاتحاد القومي[1].

وانقسم المؤتمر إلى (21) لجنة، وشرعت هذه اللجان بمناقشة بيان الرئيس وبيانات المسؤولين والوزراء[2]. وخرج المؤتمر العام بجملة من القرارات والتوصيات تولى قراءتها في الجلسة الختامية كمال الدين حسين وأهمها:

1- يعلن المؤتمر أن شعب المتحدة متمسك بقوميته العربية وتصميمه على النضال لتحقيق أهدافها بتحرير كل شبر من البلاد العربية من الاستعمار والصهيونية وعملائها وتحقيق الوحدة عربية الشاملة.

2- يعلن المؤتمر أن الوحدة المصرية السورية هي طليعة الوحدة العربية الشاملة.

3- يقرر المؤتمر أن الاستعمار أقام إسرائيل نقطة إرتكاز له في الوطن العربي كي تحول دون تحريره وتحقيق وحدته وتعوق تقدمه لذلك يعلن أن معركة القومية العربية ضد إسرائيل معركة حياة أو موت ويستنكر المؤتمر تزويد إسرائيل بالأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا[3].وهكذا فقد اكتمل تشكيل الاتحاد القومي على مستوى الجمهورية العربية المتحدة في تموز 1960م، ويمكن القول أن الاتحاد القومي كان عاجزاً بسبب تركيبته أولاً، وطبيعته التنظيمية ثانياً، وقصر عمره ثالثا، عن حماية دولة الوحدة جماهيرياً، وأن حل الأحزاب ترك فراغاً في أوساط الشعب السوري لم يستطيع الاتحاد القومي ملئه.

إنتخابات الاتحاد القومي:

أجريت الانتخابات الأولية لأعضاء القاعدة الشعبية من الاتحاد القومي على

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 4364، 12/تموز/1960م، ص-ص: 2-3؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في حل افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومي بتاريخ 9/تموز/1960، في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق3، ص-ص: 188-206.

(2) الحياة، بيروت، العدد 4364، 12/تموز/1960م، ص-ص: 2-3.

(3) الحياة، بيروت، العدد 4369، 12/تموز/1960م، ص: 1؛ وانظر خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في حل اختتام المؤتمر العام للاتحاد القومي بتاريخ 11/تموز/1960، في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق3، ص-ص: 206-207.

صعيد الإقليمين المصري والسوري يوم 8/تموز/1959م[1]. وجاءت هذه الانتخابات لتمثل نقطة خلاف رئيسية بين وجهتي نظر الرئيس جمال عبد الناصر والبعث في سوريا. فكان الرئيس عبد الناصر يرى أن الاتحاد القومي لا بد وأن يضم إليه مختلف فئات وطبقات الشعب حتى العريقة منها في الإقطاعية والرجعية، ومنطقه في ذلك إن هذه العناصر لا تزال قائمة، ولها قواعد في البلاد لذلك فإن اشتراكها في الاتحاد القومي الذي سيكون همزة الوصل بين الشعب والحكام ضرورة تفرضها في الوقت الحاضر ظروف الجمهورية الاقتصادية والاجتماعية، فالواجب العمل على تقريب هذه العناصر وكسبها إلى صفوف الطليعة الثورية في البلاد خير من عزلها، بحيث تصبح بؤرة تآمر، ومقاومة سلبية للعهد، خصوصاً وأن هذه العناصر أصبحت في وضع لا يمكن معه ضرب الوحدة ولكن من شأنها أن تلقي العصى في عجلات قافلة تطورها. ثم أن عبد الناصر مع اعترافه بالخدمات الكبرى التي قدمها حزب البعث للقضية العربية وبشكل خاص للوحدة بين مصر وسوريا باعتباره حزباً محلولاً في الجمهورية العربية المتحدة هذا من ناحية، ولأن العناصر الرجعية قد تتخذ من هذه السيطرة ذريعة للتذمر والأعمال السلبية من ناحية أخرى.

أما من وجهة نظر حزب البعث فتمثلت في أن الوحدة بين مصر وسوريا كانت عملاً ثورياً وأن الحكم القائم في الجمهورية العربية المتحدة هو حكم ثوري، ولا يمكن أن يحافظ على هذا العمل الثوري سوى الطليعة الثورية في البلاد، ويعتبر حزب البعث أن أي سكوت أو تهاون مع العناصر الرجعية في البلاد سيسئ لا محالة للثورة وبالتالي للوحدة، كما يعتبرون أن تكتل العناصر الرجعية ضدهم إنما هو في حقيقته تكتل ضد

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 8/تموز/1959م، ص-ص: 1-4؛ النهار، بيروت العدد 7230، 10/تموز/1959م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 4077، 9/تموز/1959/، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 7228، 8/تموز/1959م، ص:1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2001، 8/تموز/1959م، ص: 1؛ تشايلدز، الحقيقة عن العالم العربي، ص: 174.

Parker, The United Arab Republic, P-P: 21; Kerr, The Arab Cold War, P: 14; The Daily Star, Beirut, No2180, July 9 1959. P-P: 1-4.

الجمهورية العربية المتحدة ذاتها[1].

ومن هنا كان احتجاج حزب البعث على السماح للعناصر الرجعية، والمحافظة بترشيح أفرادها لانتخابات الاتحاد القومي وتسهيل تكتلها ضد العناصر الثورية من حزب البعث وأنصاره. مما دفع البعثيين إلي الانسحاب من هذه الانتخابات، وحتى انسحاب بعض ممن فازوا بالتزكية[2].

نتائج الانتخابات:

بلغ عدد المرشحين للانتخابات في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة "122.313" مرشحاً، لملي "39.364" مقعداً منهم "29919" مقعداً للإقليم المصري و "9445" مقعداً للإقليم السوري. وجاءت نتائج الانتخابات لتذكر أن 11957 مرشحاً قد فاز بالتزكية في الإقليم المصري و 1.338 في الإقليم السوري وزعوا على مختلف المحافظات كالآتي:

دمشق	130
حوران	27
جبل الدروز	27
حمص	64
حماه	112
حلب	422
اللاذقية	116
دير الزور	140

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1998، 4/تموز/1959م، ص -ص: 1-8؛ نضال البعث، ج4، ص: 143؛ العمل، بيروت،العدد 4017، 2/تموز/1959م، ص:1.

(2) النهار، بيروت، العدد 7224، 3/تموز/1959م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 4071، 2/تموز/1959م، ص: 8؛ الجريدة، بيروت، العدد 1996، 2/تموز/1959م، ص -ص: 1-8؛ البناء، بيروت، العدد 309، 3/تموز/1959م، ص: 1.

الحسكة	290
مناطق متفرقة	10
المجموع	1.338[1].

وحصل البعث على "100: مقعد من أصل" 9445: خصصت للإقليم السوري[2].

ويمكن تثبيت جملة من الملاحظات على انتخابات الاتحاد القومي:-

1- كانت الظاهرة البارزة والجديدة هي إقبال المرأة على الاشتراك في الانتخابات[3].

2- فوز جميع الوزراء الذين رشحوا أنفسهم[4].

3- اصابة البعثيين بنكسة معنوية كبرى في هذه الانتخابات[5]. ويعود ذلك لسببين:

أ- فشلهم في الانتخابات.

ب- فوز عناصر يمينية ودينية معروفة في السابق بعدائها للبعث.

---

(1) النهار، بيروت، العدد 7227، 7/تموز/1959م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 7230، 10/تموز/1959م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 7130، 10/تموز/1959م، ص -ص: 1-4؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 8/تموز/1959م، ص -ص: 1-4؛ الصحافة، بيروت، العدد 201، 9/تموز/1959م، ص: 1؛

The Daily Star, Beirut, No.2180, July 9, 1959, P-P: 1-4.

(2) النهار، بيروت، العدد 7231، 11/تموز/1959م، ص -ص: 1-8؛

Deesing's Contemporary Archives, Vol XII, 1959-1960, P: 17302.

(3) العمل، بيروت، العدد 4077، 9/تموز/1959م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 9/تموز/1959، ص: 4.

(4) النهار، بيروت، العدد 7230، 10/تموز/1959م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 7130، 10/تموز/1959م، ص -ص: 1-4؛ الصحافة، بيروت، العدد 202، 10/تموز/1959م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2003، 10/تموز/1959م، ص -ص: 1-8؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 10/تموز/1959م، ص: 1.

(5) صورت العروبة، بيروت، العدد 246، 11/تموز/1959م، ص: 4؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 11/تموز/1959م، ص -ص: 1-2؛ النهار، بيروت، العدد 7231، 11/تموز/1959م، ص: 1.

4- وجود تجمع رجعي بين المرشحين ضد البعثيين[1]. حيث أكد ذلك أن الانتخابات موجهة بالدرجة الأولى ضد حزب البعث.

5- فوز سبع نساء في مدينة دمشق لأول مرة وهن: طلعت الرفاعي، وأميمة السواح، وثريا الحافظ، وسنية الأيوبي، وسمية الحكيم، وفاطمة الشلق، وملك كبارة[2].

6- اعتبرت نتائج الانتخابات نصراً للسياسيين اليمينيين في سوريا[3]. وقد ظهر وكأن الهدف من الانتخابات القضاء نهائيا على العناصر القومية المساهمة في الحكم وعزلهم تماما عن الشعب باقامة قاعدة شعبية قوامها العائلة والعنصر والطائفة، ولا يجمعها هدف أو مبدأ أو مثل أعلى، بل تستوحيها من العواطف والغرائز والتقرب من السلطة والانتفاع.

7- ان الطابع المميز لهذه الانتخابات هو احياء العصبيات العائلية والقبلية والطائفية.

8- أدت هذه الانتخابات إلى تفكيك الروابط الاجتماعية والسياسية وعزل العناصر القيادية المشتركة في الحكم وخارجه عن الشعب.

وتابعت الصحف الأردنية واللبنانية انتخابات الاتحاد القومي، وصدرت تعليقات وتحليلات مختلفة حولها، فكتبت صحيفة الأخبار تقول: "أن انتخابات الاتحاد القومي عملية إلهاء وتخدير يقابلها الشعب بالسخرية. وقد حاول عبد الناصر معالجة الأمر جدياً فأوفد اللجنة الثلاثية واستدعى السوريين للتشاور معهم... ودعا بعض السياسيين القدماء للتعاون بغية الحد من سيطرة حزب البعث وتغلغله في جهاز الدولة

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2002، 9/تموز/1959م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 4077، 9/تموز/1959م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1996، 2/تموز/1959م، ص-ص: 1-8؛ الصحافة، بيروت، العدد 197، 4/تموز/1959م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 7128، 8/تموز/1959م، ص: 4؛ الدفاع، عمان، العدد 7126، 6/تموز/1959م، ص: 4.

(2) صورت العروبة، بيروت، العدد 246، 11/تموز/1959م، ص: 4؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 11/تموز/1959م، ص-ص: 1-2؛

(3) الدفاع، عمان، العدد 7167، 24/آب/1959م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 7231، 11/تموز/1959م، ص: 1.

وكان لسان حالهم يقول إذا كنتم تريدون التخلص من حزب البعث فعليكم أن تشتركوا في الانتخابات لأنها السبيل إلى ذلك"[1].

وقالت الصحيفة نفسها في عدد آخر: "لقد لجأت القاهرة إلى سلسلة من التدابير العملية فشجعت بعض الفئات السياسية السورية على ترشيح أفراد منها في انتخابات الاتحاد القومي ووعدتها خيراً... وهي تعمل الآن عن طريق تعيين نواب التزكية إلى التضييق على البعث ما أمكنها ذلك"[2].

وذكرت صحيفة الجريدة في تعليق لها على انسحاب البعثيين من الانتخابات: "أن ما يعنيه انسحاب حزب البعث من الانتخابات هو أن جمال عبد الناصر قرر أن يعود عن ثورية حكمة في الإقليم السوري"[3].

ووصفت الصحيفة نفسها انتخابات الاتحاد القومي: "بأنها تجربة جديدة في أقامة بنيان الجمهورية العربية المتحدة على أساس هرمي يكون فيه الاتحاد القومي بمثابة القاعدة"[4].

وعلقت صحيفة البناء على نتائج الانتخابات فجاءت افتتاحية العدد (316) بعنوان: "البعثيون في الهاوية" فقالت: "كان للهزيمة المنكرة التي مني بها البعثيون في انتخابات اللجان المحلية للاتحاد القومي في جميع أنحاء سوريا صدى بعيداً أذهل المراقبين من حيث أن البعثيين كانوا يمثلون واجهة الشعب السياسية لفترة طويلة فجاءت هذه الانتخابات لتكشف بدقة عن مكانتهم لدى الشعب. وبالفعل ظهر انعكاس الاجماع الشعبي على خذل البعثيين بصورة واضحة... فالمتجول في دمشق مثلاً لا يسمع سوى كلمات الشماتة....."[5].

وعلقت صحيفة صوت العروبة بقولها: "لقد أثبتت انتخابات الاتحاد القومي أن

---

(1) الأخبار، بيروت، العدد 255، 21/حزيران/1959م، ص: 1.
(2) الأخبار، بيروت، العدد 256، 28/حزيران/1959م، ص -ص: 1-8.
(3) الجريدة، بيروت، العدد 1998، 4/تموز/1959م، ص -ص: 1-8.
(4) الجريدة، بيروت، العدد 2001، 8/تموز/1959م، ص -ص: 1-8.
(5) البناء، بيروت، العدد 316، 12/تموز/1959م، ص: 1.

مرشحي البعث لم يتمتعوا بأية قوة شعبية حقيقية"[1].

وتحت عنوان "عودة الماضي" ذكرت صحيفة النهار: "أن من بين الثلاثين نائباً في البرلمان السوري السابق الذين تأكدوا فوزهم في الانتخابات لم يكن هناك سوى نائبين بعثيين سابقين أما الباقون فكان معظمهم من حزب الشعب أو الحزب الوطني..."[2].

وعلق ميشال أبو جودة على هزيمة البعث ونتائج الانتخابات في مقال كتبه تحت عنوان "من يمثل سوريا" قال فيه: "أصبح البعث عهداً ماضياً، أنه أحدث وأغرب انقلاب غير عسكري شهدته سوريا منذ عام 1949م. ولو كان أكرم الحوراني رئيس الدولة المستقلة لما شبه المقدم عبد الحميد السراج إلا بالضابط الكبار الذين سبقوه إلى القيام بانقلابات عسكرية فالوزراء البعثيون وفي مقدمتهم نائب رئيس الجمهورية المتحدة تحولوا بعد سنة من ممثلي سوريا كلها إلى ممثلي أقل من مئة مندوب من مجموع مندوبي اختارهم الشعب السوري ليعبر بواسطتهم عند رأيه... فرئيس المتحدة من حقه أن يأخذ مهلة تأمل وترقب قبل أن يقدم على أية خطوة في العهد الجديد فمنذ 8/تموز انتهى عهد القيادة الجماعية في دمشق وأصبح عبد الناصر الحاكم الوحيد المطلق الذي يستطيع أن يعلن وحده من دون غيره أنه ممثل سوريا.

السؤال الآن: هل اقترعت سوريا ضد البعث لأنه البعث فقط. أم لأنها أرادت الانتقام من المسؤولين عن وحدة لم يقتنع بفائدتها. أي هل يعتبر فشل البعث دليل على فشل تجربة الوحدة؟... وهناك تساؤل آخر يفرضه منطق المتتبع لسياسة عبد الناصر الداخلية هذا السؤال هو: هل يأتي دور السراج؟ أو بالأحرى هل يخرج وزير الداخلية السوري من هذه الانتخابات قوياً لدرجة يرشح عندها للتصفية؟ من المسلم به مبدئياً أن عبد الناصر يتبنى رأي القائلين أن سوريا لا تتحمل حاكماً سورياً قوياً، أي أن الجسم السوري يستطيع أن يعيش بهدوء بدون رأس"[3].

---

(1) صوت العروبة، بيروت، العدد 394، 3/كانون الثاني/1960م، ص: 3.

(2) النهار، بيروت، العدد 7231، 11/تموز/1959م، ص: 1.

(3) ميشال أبو جودة، من يمثل سوريا، النهار، بيروت، العدد 7231، 11/تموز/1959م، ص: 1.

نظام الحكم المحلي:

تم الاتفاق في الجمهورية العربية المتحدة على أن يطبق نظام الحكم المحلي مع قيام الاتحاد القومي، واستكمال المرحلة الاخيرة والمتمثلة في المؤتمر العام، وذلك باعتباره جزءاً مكملاً للكيان الدستوري، والشعبي للمجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني. وطبقاً لنظام الحكم المحلي سوف تحول جميع المحافظات والمديريات في حدود القسم الإداري الموجود آنذاك فعلا في الجمهورية العربية المتحدة إلي وحدات مستقلة. وسيصبح لكل منها حاكم يتولي السلطة العليا فيها، ويكون مسؤولاً مثل الوزراء أمام رئيس الجمهورية مباشرة.

وسيكون الحاكم في كل محافظة مسؤولاً عن كل الأعمال التي تباشرها الوزارات آنذاك في محافظته لأن هذه الأعمال ستمنح سلطة لا مركزية كاملة في نطاق المحافظة، ومعنى ذلك أن التربية والتعليم مثلاً في الإقليم ستكون تابعة لحاكم المحافظة، وكذلك ستكون الصحة والزراعة وغيرها من الوزارات. وستكون مهمة السلطة المركزية في العاصمة هي الإرشاد الفني ورسم السياسة، أما التنفيذ فسوف تكون مسؤولية محلية. وتقرر أن يخصص جزء كبير من الضرائب التي يدفعها كل إقليم لكي يصرف علي الإقليم نفسه بحيث يشعر دافع الضرائب أن ضرائبه تصرف علي إقليمه مباشرة. ويكون هناك برلمان محلي هو مجلس المحافظة يساعد الحاكم المحلي، كما هي مهمة البرلمان تجاه الحكومة. وسوف يترتب علي تنفيذ نظام الحكم هذا أن الحكومة المركزية، كذلك سيتيح تنفيذ هذا النظام فتح الآفاق في كل محافظة أمام ابنائها، ولا يهجرها إلى العاصمة حيث الفرص أوسع[1].

وتطبيقاً لهذه التصريحات صدر قرار جمهوري بتاريخ 28/آذار/1960م تقرر بموجبه تطبيق نظام الإدارة المحلية، وأهم ما ورد فيه:-

تقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية هي المحافظات، والمدن والقرى وأصبح لكل منها شخصية مستقلة، ويمثل المحافظة مجلس المحافظة والمدينة

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1958، 19/أيار/1959م، ص -ص: 1-8.

مجلس المدينة والقرية المجلس القروي الذي يضم أحياناً أكثر من قرية وتشكل المجالس سالفة الذكر باجتماعها المؤتمر العام الذي تكون مهمته أبداء الرأي فيما يطلب المحافظ ومناقشة مقترحات، ويعين المحافظ ويعزل بقرار من رئيس الجمهورية، وتسري علي المحافظين الأحكام الخاصة بنواب الوزراء، ويعتبرون مستقلين بحكم القانون بانتهاء مدة رياسة رئيس الجمهورية. يمثل المحافظ السلطة التنفيذية في مجال اختصاصه، ويرأس مجلس المحافظة ويتولي التفتيش علي مجالس المدن والقرى، كما يحق له التصديق علي بعض قرارت مجالس المدن والقرى[(1)] .

وطبق هذا القرار أولاً في الإقليم الجنوبي على أن يطبق بعد فترة في الإقليم السوري، وبدأ العمل على تكوين التشكيلات الجديدة لهذا النظام الجديد[(2)] . فتم تعيين المحافظين، ووزير الحكم المحلي في الإقليم الجنوبي بقرار رقم (1514) بتاريخ 28/أيلول/1960م الذي نص علي تعيين كمال الدين حسين وزيراً لشؤون الإدارة المحلية في الإقليم الجنوبي[(3)] .

وتبع ذلك صدور سلسلة من القرارات لتنظيم وتطبيق هذا النظام، فصدر القرار رقم (1516) لسنة 1960م بتاريخ 28/أيلول ويقضي بانشاء اللجنة المركزية للإدارة المحلية وتشكل على النحو التالي:

- رئيس لجنة الخدمات العامة المشكلة في رياسة الجمهورية رئيساً
- وزير الداخلية المركزي عضواً
- وزير الشؤون الإجتماعية والعمل المركزي عضواً
- وزير التربية والتعليم المركزية عضواً

---

(1) مركز الوثائق التاريخية (دمشق): قسم وثائق الدولة، الحافظةرقم 1، الوثيقة رقم 66، القرار الجمهوري رقم 124 لسنة 1960م، بتاريخ 28/أذار/1960م.

(2) الحياة، بيروت، العدد 4364، 12/تموز/1960م، ص: 2.

(3) مركز الوثائق التاريخة (دمشق): قسم وثائق الدولة، الحافظة رقم 2، الوثيقة رقم 220، القرار الجمهوري رقم 1514 بتاريخ 28/أيلول/1960م.

- وزير الصحة المركزي عضواً
- وزير الشؤون البلدية والقروية المركزي عضواً
- وزير شؤون الإدارة المحلية عضواً

وصدر القرار رقم (1517) يقضي بتشكيل اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية في الإقليم الجنوبي على النحو التالي:

- وزير شؤون الإدارة المحلية رئيساً
- وزير الشؤون البلدية والقروية عضواً
- وزير الداخلية التنفيذي عضواً
- وزير الصحة التنفيذي عضواً
- وزير التربية والتعليم التنفيذي عضواً
- وزير الزراعة التنفيذي عضواً
- وزير الخزانة التنفيذي عضواً
- وزير الشؤون الإجتماعية والعمل عضواً[1].

وقد شكل تطبيق هذا النظام اللامركزي في الإدارة في الإقليم الجنوبي دون الإقليم الشمالي بعض الحساسية لدولة الوحدة لذلك وبعد عام من تطبيقه في الإقليم الجنوبي تقرر تطبيقه في الإقليم الشمالي ولكن بأسلوب يختلف عن تطبيقه في الإقليم الجنوبي وذلك يجعل سوريا محافظة واحدة ويطبق عليها نظام المحافظات وسيعين لها حاكم، له سلطات رئيس الجمهورية إلا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وقضايا الدفاع[2]. إلا أن الانقلاب السوري ووانهيار دولة الوحدة قد أدى إلى قتل هذا المشروع قبل أن يرى النور.

---

(1) مركز الوثائق التاريخية (دمشق): قسم وثائق الدولة، الحافظة رقم 2، الوثيقة رقم 223، القرار الجمهوري رقم 1517، بتاريخ 28/أيلول/1960.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2603، 17/حزيران/1961م، ص -ص: 1-6.

الدول العربية المتحدة:

واستكمالاً لصورة التنظيمات السياسية في دولة الوحدة، لا بد من إلقاء الضوء على "الدول العربية المتحدة" هذا التنظيم السياسي الذي ظهر بعد انضمام اليمن فيدرالياً إلى دولة الوحدة المصرية السورية. فعقب قيام دولة الوحدة رحب الإمام أحمد بن حميد الدين ملك اليمن بهذه الوحدة، وأوفد وفداً يمانياً إلى القاهرة يوم 4/شباط/1958م للدخول في مباحثات تهدف إلى اتحاد اليمن فيدرالياً مع الجمهورية العربية المتحدة، برئاسة ولده الأمير محمد البدر[1]. ورحب الرئيس جمال عبد الناصر بالوفد اليمنى وبالرغبة اليمنية في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، حيث بدأت المباحثات يوم 6/شباط/1958م، وتكون الوفد اليمني من:

الأمير محمد البدر رئيساً

حسن ابراهيم عضواً

عبد الله السماحي عضواً

عبد الرحمن السباغي عضواً

أحمد الشامي عضواً

محمد العمري عضواً

في حين تكون الوفد الذي مثل الجمهورية العربية من:

الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً

علي صبري عضواً

محمد فهمي السيد عضواً

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، ج1، ص: 11؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 5/شباط/195801961م، ج1، ص: 11؛ فلسطين، عمان لا يوجد رقم عدد، 5/شباط/1958م، ص-ص: 401؛ الجريدة، بيروت، العدد 1753، 7/شباط1958م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3614، 5/شباط/1958م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3616، 7/شباط/1958م، ص: 1؛
Survey of Internationl affairs 1956-1958, P: 366.

علي الدسوقي، عضواً

الأمير الاي محمد حافظ إسماعيل عضواً

عبد اللطيف البغدادي عضواً

محمود فوزي عضواً

ولم يضم وفد الجمهورية العربية المتحدة أياً من أبناء الإقليم الشمالي. وذلك لأنهم خولوا الرئيس جمال عبد الناصر القيام بهذه المهمة بصفته رئيساً للجمهورية العربية المتحدة[1]. واستمرت المباحثات (12) يوماً عقدوا خلالها سلسلة من الاجتماعات، وألفا لجانا فرعية لدرس التفاصيل الضرورية، وفي أعقاب هذه الاجتماعات صرح الأمير محمد البدر بأن الاتفاق كان تماماً بين الطرفين على المبادئ الأساسية لاتحاد واسع النطاق بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة[2].

وغادر الأمير محمد البدر القاهرة إلى تعز حاملاً الصيغة النهائية لإطلاع والده عليه ونيل موافقته. وعقدت في اليمن بعد وصول الأمير اجتماعات مطولة درسوا خلالها المشروع الاتحادي وأقروه، ورأوا فيه خطوة جديدة في سبيل الوحدة العربية المنشودة[3] ووصل الأمير البدر إلى دمشق يوم 2/آذار/1958م يرافقه وفد مؤلف من (15) شخصاً من رجال السياسة والاقتصاد في اليمن والتقى الرئيس جمال عبد الناصر مبلغاً أياه موافقة والده الإمام أحمد علي توقيع الميثاق القاضي باعلان اتحاد فيدرالي بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة. وأعلن الأمير البدر للصحفيين أن توقيع الميثاق سيتم خلال الأيام القليلة القادمة، وإن والده فوضه بتوقيع الميثاق بعد أن

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961، ج1، ص-ص: 13-14.

(2) الحياة، بيروت، العدد 3617، 8/شباط/1958م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 12/شباط/1958م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 19/شباط/1958م، ص: 4؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 195801961م، ج1، ص: 11؛ الساسة، بيروت، العدد 364، 9/شباط/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1575، 9/شباط/1958م، ص-ص: 1-8.

The Daily Star, Beirut, No 1752, February 8, 1958, P: 1.

(3) الحياة، بيروت، العدد 3638، 21/شباط/1958م، ص: 3؛ النهار، بيروت، العدد 6813، 21/شباط/1958م، ص: 1؛ سعيد، اليمن، ص-ص: 184-185.

استشار أصحاب الرأي والنفوذ في اليمن. وقال أن الاتحاد الفيدرالي المقترح بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة سيكون واسع المدى للشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. وأن الاتفاق سيوضع موضع التنفيذ فور توقيعه في دمشق[1]، وعقدت سلسلة اجتماعات في دمشق بين الوافدين لدراسة نصوص الميثاق، ودارت مباحثات نهائية جرى خلالها تفسير بعض المواد الواردة في الميثاق، وانتهت هذه نالمباحثات بالتوقيع على ميثاق الاتحاد يوم 8/أذار/1958م وبهذه المناسبة ألقى الرئيس جمال عبد الناصر كلمة قال فيها: "باسم الله وقع الاتفاق للاتحاد العربي بين المملكة اليمنية والجمهورية العربية المتحدة لإقامة الدول العربية المتحدة، وأرجو الله أن يكون في هذا الاتحاد قوة للعربٍ في جميع الميادين... إن هذا الاتحاد إنما يعبر عن آمال الأمة العربية، وإنما هو أيضاً تعبير عن الدعوة التي تنص على أن التحاد قوة، ... وأرجو الله أن يلهمنا السداد والرشاد في وضع هذه التفاقية موضع التنفيذ من أجل مصلحة الشعب في الدول العربية..."[2]. وتألف هذا الميثاق من ثلاثة أبواب، جاء الباب الأول تحت عنوان "الاتحاد" ويقضي بإنشاء اتحاد يسمى الدول العربية المتحدة، يتكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الإنضمام له، وتحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية، وبنظام الحكم الخاص بها، ومواطنو الاتحاد متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولكل مواطن حق العمل في البلاد المتحدة دون تفرقة، وحرية التنقل بين دول الاتحاد مكفولة، وتتبع الدول الأعضاء في الاتحاد سياسة خارجية موحدة، ويتولي التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في الخارج هيئة واحدة. ويكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة، كما ينشأ اتحاد جمركي

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 2/آذار/1958م، ص: 4؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 7/أذار/1958م، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 36 45، 4/أذار/1958م، ص: 4؛ الدفاع، عمان، العدد 6715 2/أذار/1958م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3635، 1/أذار/1958م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3636، 2/أذار/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1593، 2/أذار/1958م، ص: 1.

(2) كلمة السيد الرئيس جمال عبد الناصر بعد التوقيع علي اتفاق الإتحاد العربي بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة يوم 8/أذار/1958م بدمشق في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص -ص: 59-60.

وينظم القانون مراحل ووسائل توحيد التعليم والثقافة في الاتحاد (المواد 1-12).

ويعالج الباب الثاني السلطات ويقضي بأن يشرف علي شئون الإتحاد مجلس أعلي يشكل من رؤساء الدول الأعضاء، ويعاونه في مباشرة سلطاته مجلس الإتحاد الذي يشكل من عدد متساو من الدول الأعضاء، ويعين القانون عدد أعضاء هذا المجلس لمدة عضويتهم وتكون رئاسة مجلس الإتحاد سنويا بالتناوب بين الدول الأعضاء. وترشح الدولة التي تحل نوبتها من يتولى الرئاسة على أن يكون للرئيس نائب أو نواب من الدولة أو الدول الأعضاء في الاتحاد. ويختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية والإقتصادية والثقافية واصدار القوانين اللازمة لهذا الشأن وهو المرجع الأعلى في تحديد الإختصاصات وتصدر قرارات المجلس بالإجماع ويعين المجلس الأعلي القائد العام للقوات المسلحة للاتحاد ويصدر الميزانية العامة للاتحاد وتعرض قرارات مجلس الإتحاد والبرنامج السنوي الذي يضعه علي المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليه وتتبع مجلس الإتحاد ثلاث هيئات هي:

- مجلس الدفاع.
- المجلس الاقتصادي.
- المجلس الثقافي. (المواد 13- 24).

ويحدد الباب الثالث والأخير من الميثاق العقلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد وهو يقضي بأن يصدر بتعيين المقر الدائم للاتحاد الدول العربية وحدوده قراراً من المجلس الأعلى ويعقد مجلس الاتحاد والهيئات التابعة له جلسات في المدينة التي يحددها هو بصفة دورية.

ويعين رئيس كل دولة وزيراً نائبا عنه لدى رئيس أو رؤساء الدول الأخرى ويكون له صفة الوزراء المحليين. ويلغي التمثيل السياسي بين الدول الأعضاء في الاتحاد[1].

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3641، 8/أذار/1958م، ص: 3؛ الحياة، بيروت، العدد 3642، 9/أذار/1958م، ص-ص: 1-2؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 9/أذار/1958م، ص-ص: 1-4؛ النهار،

وعقب التوقيع علي الميثاق وجه الرئيس جمال عبد الناصر برقية تهنئة إلى الإمام أحمد ملك اليمن بمناسبة قيام الدولة العربية المتحدة[1].

وفي 13/أذار/1958م، أصدر المجلس الأعلى لإتحاد الدول العربية المتحدة، المؤلف من الرئيس جمال عبد الناصر والإمام أحمد بن حميد الدين ملك اليمن، قرارين يقضي أولهما: بأتخاذ مدينة الحديدة في اليمن مقراً دائماً للدول العربية المتحدة على أن تعقد جلسات مجلس الإتحاد والهيئات التابعة له بصفة دورية في كل من القاهرة ودمشق والحديدة. ويقضي القرار الثاني: بتعيين المشير عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة للإتحاد[2].

وصدرت كذلك ستة قوانين إتحادية موقعة من الرئيس جمال عبد الناصر والإمام أحمد حول تشكيل مجلس الإتحاد والهيئات التابعة له واختصاصاتها.

مجلس الإتحاد:

ويقضي القانون الأول بتشكيل مجلس الإتحاد الذي يتكون من (12) عضواً نصفهم من الجمهورية العربية المتحدة والنصف الثاني من اليمن علي أن يختاروا وفقاً للقواعد المعمول بها في كل من الدولتين. ويتمتع أعضاء هذا المجلس الذين تكون مدة

= بيروت، العدد 6828، 9/أذار/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6721، 9/أذار/1958م، ص: 3؛ العمل، بيروت، العدد 3651، 9/أذار/1958م، ص: 1؛ الجريدة بيرت، العدد 1598، 9/أذار/1958م، ص: 1؛ المجلة المصرية للقانون الدولي (القاهرة) مج 14، 1958م، القسم الأجنبي، الوثائق، ص – ص: 395–397؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958–1961م، وثيقة رقم 144 ميثاق الإتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ 8/أذار/1958م؛ سعيد، أمين، 1959م، اليمن: تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ص –ص: 288–290؛

Khalil, The Arab States, Vol I, P-P: 643-645.

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958–1961م وثيقة رقم 151نص برقية الرئيس جمال عبد الناصر إلي الإمام أحمد بتاريخ 9/أذار/1958م؛ الحياة، بيروت، العدد 3646، 14/أذار/1958م، ص: 3؛ Khalil, The Arab States, VolI, P: 646

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1603، 14/أذار/1958م، ص: 8؛ فلسطين، عمان لا يوجد رقم عدد، 11/أذار/1958م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم

تعيين كل منهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد بالحصانات والضمانات التي يتمتع بها المثولون الدبلوماسييون وفقاً لقواعد القانون الدولي، ويتقاضون مرتبات مماثلة لمرتبات الوزراء من ميزانية الإتحاد وتسري عليهم الأحكام الخاصة بالوزراء. ويبيح هذا القانون لأي وزير في دولتي الإتحاد حق حضور جلسات مجلس الاتحاد على أن لا يكون له صوت معدود في المداولات.

ميزانية عامة:

وينظم القانون الثاني مواد الميزانية العامة للدول العربية المتحدة على أن تتضمن هذه الميزانية الإيرادات والمصروفات. وتتكون إيرادات ميزانية الإتحاد من الحصص التي تلتزم الدول الأعضاء بأدائها للإتحاد. وحددت الحصة التي تؤديها اليمن في هذه الميزانية بـ3٪ منها على أن تؤدي الباقي وقدره 97٪ الجمهورية العربية المتحدة.

مؤسسة يمنية للنقد:

وينظم القانون الثالث في اليمن. وإنشاء مؤسسة نقدية للمملكة اليمنية تسمى المؤسسة النقدية المركزية يقوم بإنشائها البنك المركزي للجمهورية العربية المتحدة ويحصل امتياز اصدار أوراق النقد اليمنى بهذه المؤسسة وفقاً للأسس والطرق التي يضعها المجلس الاقتصادي. وانيطت بهذه المؤسسة بموجب القانون شئون تنظيم السياسة المصرفية في اليمن والإشراف على تنفيذها بما يساعد علي دعم الإقتصاد وتوطيد الوحدة الإقتصادية بين البلدين واستكمالهما واستقرار النقد اليمني. ويحق لهذه المؤسسة توجيه النقد ومراقبة المؤسسات النقدية الأخرى بما يكفل سلامة المركز المالي لهذه المؤسسات وإدارة احتياطي الدولة من الذهب والعلمات الأجنبية واتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية والإشراف على عمليات الاستيراد والتصدير والصرف.

نظام النقد في الدول العربية:

ويبين القانون الرابع نظام النقد في الدول العربية المتحدة. ويقضي بأن تقوم المؤسسة النقدية بإصدار أوراق النقد اليمنى وبسك عملة فضية جديدة تسمى الريال اليمني وتكون لها نفس القيمة الإسمية للريال المتداول آنذاك في اليمن- والمعروف

بريال ماريا تريزا- على أن تحدد المؤسسة موعد التعامل بالعملة الجديدة. وتكون الأوراق النقد هذه قوة إيراد غير محدودة. والوحدة القياسية لها هي الجنيه اليمني على أن يثبت سعر صرف الجنيه اليمني بالجنية المصري علي أساس التساوي وعلى أن يكون الريال اليمني جزءاً صحيحاً من العملة الورقية وفقا للأساس الذي تضعه المؤسسة. ويقضي القانون بأن يكون جزءاً كبيراً من غطاء النقد اليمني أذونات مسحوبة على خزانة الجمهورية العربية المتحدة.

النظام الدفاعي:

ويحدد القانون الاتحادي الخامس النظام الدفاعي للدول العربية المتحدة الذي تتكون أجهزته من المجلس الأعلى للاتحاد، وهو يعتبر الهيئة العليا للدفاع ومجلس الدفاع المكون من وزراء الدفاع في البلدين وعضوين من مجلس الاتحاد، علي أن يحضر إجتماعاته مندوب عن القيادة العامة لقوات الاتحاد للاستشارة وتولي أعمال السكرتارية، ومن القيادة العامة للقوات المسلحة.

ويختص مجلس الدفاع بالنظر في التوجيهات التي تقدمها له القيادة العامة لوات الاتحاد بشأن السياسة الدفاعية والسياسة الواجب اتباعها في أعداد قوات الاتحاد من حيث التنظيم والتسليح والتدريب وإنشاء الصناعات العسكرية واقواعد وخطوط المواصلات، وتعيين الحالات التي تستخدم فيها قوات الاتحاد بأوامر مباشرة من القائد العام، والسياسة الواجب اتباعها في شأن التعبئة العامة والدفاع المدني في حالة نشوب حرب. ويحدد القانون اختصاصات القائد العام بوضع وإصدار خطط العمليات لتنفيذ الساسة الدفاعية المقررة من المجلس الأعلي للاتحاد، وإدارة عمليات قوات الاتحاد عند نشوب حرب، وتقدير حجم قوات الاتحاد البرية والبحرية والجوية وما يلزمها من قواعد مواصلات وكيفية توزيع قوات الاتحاد. وإصدار الأوامر والتعليمات التي يراها لازمة لإعداد قوات الاتحاد للقيام بمسؤولياتها ولتوحيد النظم والمنشآت التدريبية. وإصدار التوجيهات إلي رؤساء أركان الحرب لتنفيذها بعد موافقة مجلس الدفاع عليها، وتقديم المقترحات التي يراها بشأن توحيد النظم الإدارية والمالية لقوات الاتحاد. وتقوم القيادة العامة بموجب هذا القانون بانتداب من يمثلها لدى رئاسة أركان حرب جيش الاتحاد،

وتوفر لهذا المندوب وسائل الإتصال بجميع أنواعها مع القيادة العامة.

ويتولي رؤساء هيئة أركان حرب جيوش الدول الأعضاء تنفيذ التعليمات التي تصدرها القيادة العامة وإمداد قوات الاتحاد باحتياجاتها من المعدات والأفراد. وتتألف قوات الاتحاد مما يخصص لها في الدول الأعضاء من القوات المسلحة والقواعد، ووحدات المواصلات والمخازن والمستودعات وورش الإصلاح على أن تكون تنقلاتها وفقاً لما يقرره القائد العام.

المجلسان الثقافي والاقتصادي:

ويقضي القانون السادس بتشكيل مجلس ثقافي ومجلس اقتصادي تابعين لمجلس الاتحاد ومؤلفين من عدد متساو من ممثلي كل دولة يختارهم رئيس تلك الدولة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على أن يتولى رئاسة كل من المجلسين سنويا أحد ممثلي كل دولة يختاره الأعضاء بالتناوب بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ويختص المجلس الثقافي بموجب هذا القانون برسم السياسة العامة للتعليم وتحديد مراحله ووضع الخطوط العامة لمتجهاته. ويوضع نظام يكفل وحدة التعليم الفني والمهني في الدول الأعضاء، ونظم تنقل المعلمين والطلاب بين هذه الدول وكيفية إعداد المعلمين على أن يكون المجلس الثقافي حلقة الاتصال بين مجلس الاتحاد وهيئات الإدارة الثقافية في الدول الأعضاء.

أما المجلس الاقتصادي فيقوم برسم السياسة الاقتصادية العامة ووضع الخطط لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وإنعاش التجارة وتنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وتنظيم التجارة الخارجية ويكون المجلس الاقتصادي كذلك حلقة اتصال بين مجلس الاتحاد وهيئات الإدارة الاقتصادية في الدول الأعضاء[1].

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1603، 14/آذار/1958م، ص: 8؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/آذار/1958م، ص: 3؛ العمل، بيروت، العدد 3655، 14/آذار/1958م، ص: 4؛ الحياة، بيروت، العدد 3646، 14/آذار/1958م، ص: 3؛ المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، مج 14، 1958م، القسم الأجنبي، الوثائق، ص-ص: 398-402؛

Khalil, The Arab states, Vol 1, P-P: 646-651.

وتم تشكيل المجلس التنفيذي لاتحاد الدول العربية برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر والإمام أحمد، وتقرر أن تكون القاهرة مقراً مؤقتاً له حتى يتم إعداد مقره في مدينة الحديدة اليمنية، واحتفل يوم 3/أيلول/1958م في القاهرة بافتتاح المناسبة جاء فيه: باسم الله نفتتح هذا الاجتماع، أول اجتماع لمجلس اتحاد الدول العربية الذي يوجد بين المملكة اليمنية والجمهورية العربية المتحدة، وأرجو الله أن يكون هذا العمل فاتحة خير للأمة العربية، هذه الأمة التي كافحت طويلاً، ولم تتوقف عن الكفاح في سبيل تحقيق آمالها. وقال الرئيس: أن هذا الاجتماع الذي نحضره اليوم هو أقل من آمال الأمة العربية، كافحت طويلاً في سبيله... "[1].

وصدر يوم 31/كانون الثاني/1959م النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لاتحاد الدول العربية المتحدة[2]. وفي 5/أيار/1959م أقر المجلس التنفيذي مشروعاً بتوحيد التمثيل السياسي لدولتي الاتحاد في الخارج، وجعل القاهرة مركزاً للبعثات الدبلوماسية الأجنبية[3].

وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن هذا الاتحاد ظل نظرياً وحبراً على ورق حيث أنه لم يقم بين اليمن والإقليمين الذين تكونت منهما الجمهورية العربية المتحدة أي تعاون حقيقي ما عدا وقوف اليمنيين إلى جانب القاهرة وسائر الحكومات العربية في القضايا الدولية. ولكن في غير ذلك المجال لم يبد أي أثر للتعاون بين دول الاتحاد (الرمزي) وبقي الاتحاد جسداً بلا روح.

وعقب انفصال سوريا عن دولة الوحدة وفي 28/كانون الأول/1961م أعلن وزير الاستعلامات في الجمهورية العربية المتحدة عبد القادر حاتم حل الاتحاد

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1748، 5/أيلول/1958م، ص-ص: 3-6؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في اجتماع مجلس اتحاد الدول العربية بتاريخ 3/أيلول/1958م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص-ص: 166-172؛

Khalil The Arab States, Vol, 1, P-P: 650-656.

(2) المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، مج 15، 1959م، ص-ص: 80-86.

(3) الدفاع، عمان، العدد 7078، 7/أيار/1959م، ص: 4.

العربي بين المتحدة واليمن.وقال عبد القادر حاتم في تصريح له: "أن القرار اتخذ لأن الحكومتين عجزتا عن جعل الاتحاد أداة فعالة لخدمة قضايا العرب" وأضاف قائلاً: "أن خبرة السنوات الماضية أكدت أن شعب اليمن لم يفد من إقامة الاتحاد"(1).

وفي الوقت الذي سكتت فيه الصحف الأردنية عن التعليق على رغبة اليمن بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وقيام ما سمي باتحاد الدول العربية، ظهرت على صفحات الصحف اللبنانية بعض التعليقات فكتب حسين مروة في صحيفة الحياة تحت عنوان "انضمام اليمن، يقول: "أن انضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة ليعطينا الدليل على ما تتضمنه هذه الجمهورية من طاقة الاندفاع الزاخم إلى الأمام في سبيل وحدة العرب الكبرى الشاملة المنشودة. ونعتقد أن هذه الطاقة الثورية، إنما جاءت من مصدرين اثنين:

1- وجود تلك الأسس الواقعية التي تنهض عليها قواعد الوحدة العربية المرجوة، فهي أسس قائمة موضوعياً في هذه العلاقات النامية المتطورة تاريخياً وجغرافياً ولغوياً وثقافياً واقتصادياً بين جميع أقطار الوطن العربي.

2- قائم في مرونة البيان المشترك للجمهورية العربية المتحدة الذي جعل باب الوحدة مفتوحا لكن بل عربي يريد أن يشترك معها في وحدة أم اتحاد.

إن هذا المصدر قد أزاح من الطريق تلك العوائق التي كان يمكن أن تحول دون انضمام الدول العربية ذات الأنظمة الملكية إلى الجمهورية العربية المتحدة. وإذا تحقق انضمام اليمن إليها بطريقة الاتحاد الفيدرالي مع بقاء النظام الملكي القائم الآن هناك، كان ذلك برهاناً عملياً على أنه لا تعارض بين الانضمام للجمهورية العربية المتحدة وبقاء العروش التي يخشى أصحبها أن يفقدوها بالاتحاد المطلوب... "(2) وعلى أثر إعلان ميثاق اتحاد الدول العربية وإعلان انضمام اليمن رسمياً إلى الجمهورية

---

(1) الرأي العام، الخرطوم، العدد 5019، 29/كانون الأول/1961م، ص: 8؛ المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، مج 17، 1961م، القسم الأجنبي، ص-ص: 153-154؛

The Encyclopedia American, Vol. 27,P: 436.

(2) الحياة، بيروت، العدد 3614، 5/شباط/1958م، ص: 3.

العربيـة المتحـدة كتـب باسـيل دقـاق تحـت عنـوان "انضمـام اليمـن"، يقـول: "أن مـن الممكنات التي يتيحها الاتحاد اليمني مع المتحدة ما هو اقتصادي وما هو عسكري وما هو اجتماعي ولعل هذه الأخيرة أبرز النواحي التي نتوقع من الجهاز الاتحـادي الجديد أن يعالجها... وأن مـن حسـن التدبير حقـاً أن نجـد واضعـي ميثـاق اتحـاد اليمـن مـع الجمهورية العربية المتحـدة قـد حرصـوا علـى فتح النوافذ علـى اليمـن بالأقل في ثلاثة حقول: تنظيم التربية والتعليم، والدمج الجمركي، وتوحيد القوى المسلحة"[1] .

التنظيم العسكري في دولة الوحدة:

أمـا مـا يتعلـق بـالتنظيم العسكري لدولـة الوحـدة فقـد تزامـن مـع التنظيـم السياسي، حتى أن الكثير من العسكريين قد شغلوا مناصب وزارية وإدارية ومدنيـة في التنظيمات السياسية التي ظهرت في دولة الوحـدة، ومـع ذلـك فقـد أثـر النظـام السياسي على التنظيم العسكري بشكل أو بآخر، ومـن خـلال عـرض لأهـم التطـور التي تعرض لها النظـام العسكري نرى جلياً ذلك الأثر.

بعد قيام دولة الوحدة أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً يقضي بترفيع الفريق عبد الحكيم عامر إلى رتبة مشير وتعيينـه قـائداً عامـاً للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة[2] . وأصبح الجيش في دولـة الوحـدة ينقسـم إلى قسـمين الجيش الأول (السوري)، والجيش الثاني (المصـري)، وأعيـد تشـكيل قيـادة الجيـش السوري بعد ترقيـة اللـواء عفيـف البـزري إلى رتبـة فريـق[3]، وتعيينـه قـائداً للجيـش الأول السوري، وعين الزعيم الركن جمال فيصل نائباً له، وتعيين الاميرالاي أركان حرب عبد المحسن أبو النور معاوناً لقائد الجيش الأول، وعـين العقيـد أحمـد زكـي رئيسـاً لشعبة الإدارة والتنظيم، والمقدم أحد علوي رئيساً لشؤون الضبـاط[4] .

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3642، 9/آذار/1958م، ص: 2

(2) الدفاع، عمان، العدد 6709، 23/شباط/1958م، ص:1.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 15/آذار/1958م، ص: 1

(4) الدفـاع، عمـان، العـدد، 6725، 13/آذار/1958م، ص: 4؛ فلسـطين، عمـان، لا يوجـد رقـم عـدد، 13/آذار/1958م، ص: 1

وعقدت سلسلة من الاجتماعات العسكرية برئاسة قائد القوات المسلحة العام المشير عبد الحكيم عامر وقائد الجيش الأول، تناولت البحث في تنظيم دوائر الجيش في الجمهورية العربية المتحدة وتنسيق الأعمال وتوحيد الأنظمة، وإجراء بعض التعيينات والتنقلات وذلك لتدعيم الجبهة السورية التي كانت تتعرض لاعتداءات إسرائيلية متكررة[1].

وتبع هذه الاجتماعات صدور قرار جمهورية بتوحيد قوى الدرك والشرطة والأمن العام والبادية في الإقليم السوري تحت قيادة واحدة يطلق عليها اسم قوى الشرطة والأمن، وتنقل صلاحيات وواجبات وحقوق القائد العام للدرك والمدير العام للشرطة والأمن العام وقائد قوى البادية إلى القائد العام لقوى الشرطة والأمن الذي يلقب بمدير عام الشرطة والأمن[2]. وأعقب ذلك صدور قرار جمهوري يقضي بتعيين المقدم محمد الجراح معاون قائد الدرك مديراً عاماً للشرطة والأمن في الإقليم الشمالي[3].

ولم يمض سوى عشرة أيام على تشكيل قيادة الجيش الأول حتى استقال قائد الجيش الفريق عفيف البزري[4]، وأعيد تشكيل القيادة الجديدة على النحو التالي:

- اللواء جمال فيصل قائداً للجيش الأول (السوري)

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3645، 13/آذار/1958م، ص: 1.

(2) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثيقة رقم 172 قرار جمهوري بتوحيد قوى الدرك والشرطة والأمن العام والبادية في الإقليم الشمالي بتاريخ 14/آذار/1958م.

(3) فلسطين،عمان، لا يوجد رقم عدد، 18/آذار/1958م، ص: 4؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م. الوثيقة رقم 179، قرار جمهورية بتعيين المقدم الجراح مديراً عاماً للشرطة والأمن في الإقليم السوري بتاريخ 15/آذار/1958م.

(4) النهار، بيروت، العدد 6894، 25/آذار/1958م،ص: 7؛ الهدى، نيويورك، العدد 21، 24/آذار/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6734، 24/آذار/1958م، ص: 1؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثيقة رقم 215 قرار بقبول استقالة الفريق عفيف البزري من منصبه بتاريخ 22/آذار/1958م؛

Keesing's Contemporary Archives, Vol. XI, 1957-1958, P: 16086.

- العميد عبد المحسن أبو النور معاوناً لقائد الجيش.
- العقيد أكرم الديري رئاسة شعبة العمليات
- العميد البيرعرنوق رئاسة شعبة الإمداد والتموين
- العقيد محمد الاستنبولي رئاسة شعبة المخابرات العسكرية
- العقيد أحمد زكي رئاسة شعبة الأفراد[1]

أثارت استقالة عفيف البزري ردود فعل مختلفة، وأدت إلى انشقاق بين الضباط السوريين، مما دفع بسلطات الحكومة إلى اعتقال عدد من العسكريين والمدنيين بسبب ذلك[2]. وحددت صحيفة الجريدة البيروتية أسباب استقالة عفيف البزري بخلافة مع معاونه، وخلافه مع رئاسة الأركان العامة للجمهورية العربية المتحدة حول تنقلات وتشكيلات ضباط الجيش في الإقليم السوري. ذلك عندما أراد الفريق عفيف البزري أن يفرض ضباطاً في هذه التشكيلات والتنقلات وأن يكون له الرأي الأول فيها[3] وتؤكد الأوساط المطلعة ان خلافاً عنيفاً نشب بين عفيف البزري وعبد الحميد السراج وزير الداخلية، الذي حاول أن يفرض آرائه على الفريق عفيف البزري بعد أن أعطي صلاحيات واسعة لتطهير الأقليم السوري من الشخصيات السياسية القديمة، وقد فتحت استقالة البزري باب المشاكل على الجمهورية العربية المتحدة في مستهل عهدها فتنادي المسؤولون في دمشق إلى عقد سلسلة من الاجتماعات لإزالة الخلافات قبل استفحالها[4].

وعادت صحيفة الجريدة لتضيف سبباً آخر لاستقالة البزري فتقول كانت الميول الشيوعية للبزري من الأسباب التي أدت إلى استقالته وذلك تمشياً مع

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 6737، 27/آذار/1958م، ص: 1؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، ج1، ص-ص: 54-55.

(2) الدفاع، عمان، العدد 6734، 24/آذار/ 1958م،ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 6840، 25/آذار/1958م، ص: 7.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1612، 25/آذار/1958م، ص: 1

(4) الجريدة، بيروت، العدد 1612، 25/آذار/1958م، ص: 8؛ الأحرار، بيروت، العدد 8809، 25/آذار/1958م، ص: 1

سياسة دولة الوحدة في القضاء على أية مراكز محتملة يكمن فيها التذمر والمعارضة بالإضافة إلى تسرعه وعناده"[1].

ونقلت صحيفة الجريدة عن صحيفة الديار تعليقاً كتبه حنا غصن بعنوان "استقالة البزري الخطوة الحاسمة " يقول فيه: "كان الناس في دمشق والقاهرة يعرفون أن الرئيس عبد الناصر يعزل الجيش عن السياسة فلا يبقى في ملاكات قيادة القوات العسكرية أي ضابط اشتغل بالسياسة مباشرة أو بالواسطة. ونفذ الرئيس عبد الناصر مبدأ عزل الجيش عن السياسة في مصر، فأبعد رفاقه الضباط الذين عاونوه سياسياً في أول حاجة الثورة إلى الضبط في السياسة.. وقبل الرئيس استقالة اللواء عفيف البزري ليختم بالشمع الأحمر طابع إفلاس دعاية غربية زائفة وجدت مع وجود عفيف البزري في القيادة العامة... "[2].

وإلى جانب الجيش النظامي صدر قرار جمهوري ينص على إنشاء منظمة شبه عسكرية يطلق علهيا جيش المقاومة الشعبية وتلحق بوزارة الحربية وتتبع القائد العام للقوات المسلحة. وجاء في القرار أن هذه المنظمة تشمل وحدات المقاومة الشعبية والحرس الوطني والفدائيين ومنظمات الفتوة. واشترط القرار ألا يقل عمر المتطوع عن (17) سنة، ولا يزيد على (45) سنة، وأن يكون المتطوع حسن السمعة ويلتزم في الخدمة بمجرد تطوعه ويستمر هذا الالتزام مدة سنتين ويتدرب خلال أوقات فراغه دون أي أجر على الأعمال العسكرية. ويرغم القرار المؤسسات الخاصة والدوائر الحكومية على الاحتفاظ بوظائف المتطوعين والمتطوعات طوال مدة الخدمة، كما يحملها أجورهم مدة تدريبهم على أن لا تزيد على (15) يوماً وأجاز القرار قبول الهبات ليصرف منها على جيش المقاومة الشعبية[3].

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1614، 27/آذار/1958م، ص: 6؛ العمري، حوار مع اللواء محمد الجراح، ص: 9.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1614، 27/آذار/1958م، ص: 4

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1773، 10/تشرين الأول/1959م،ص: 3؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958–1961م، الوثيقة رقم 1122، قرار بإنشاء جيش المقاومة الشعبية في الإقليم الشمالي بتاريخ 1/تشرين الأول/1959.

وعاد الرئيس جمال عبد الناصر ليلغي المناصب المنفصلة لرئاسة الأركان العامة في القوات المسلحة، وأصبحت المناصب العليا في القيادة العامة للقوات المسلحة كما يلي:

- المشير عبد الحكيم عامر القائد العام لقوات الجمهورية العربية المتحدة.
- الفريق علي عامر رئيس أركان حرب قوات الجمهورية العربية المتحدة
- الفريق سليمان عزت القائد العام للقوات البحرية
- الفريق محمود صدقي القائد العام للقوات الجوية[1].

وهكذا فقد تعرضت التنظيمات والتشكيلات العليا في الجيش إلى التغيير، شأنها في ذلك شأن التنظيم السياسي هذا بالإضافة إلى التنقلات المستمرة والتسريحات والانتدابات للعمل في المؤسسات المدنية المختلفة سواء في الإقليم المصري أو السوري.

(1) الدفاع، عمان، العدد 7216، 19/تشرين الأول/1959م، ص: 4.

الفصل الخامس

النظام الاقتصادي في دولة الوحدة

- قانون العلاقات الزراعية
- قانون الإصلاح الزراعي
- اللجنة الثلاثية العليا.
- إشراف الدولة على علميات النقد.
- المؤسسة الاقتصادية السورية.
- أسباب الأزمة الاقتصادية.
- قوانين يوليو/تموز الاشتراكية
- الموازنة العامة

الفصل الخامس

النظام الاقتصادي في دولة الوحدة

كان هناك اختلاف جذري بين طبيعة الاقتصاديين المصري والسوري، وكان هناك اعتقد بأنه إذا أريد للوحدة المصرية السورية أن تكون وحدة حقيقية فلابد وأن يحدث تماثل في النظامين الاقتصاديين.

ولذلك بدأت الخطوات العملية في هذا الاتجاه منذ قيام دولة الوحدة عام 1958م، فقد كان نظام النقد الأجنبي في سوريا نظاماً حراً فأدخل جمال عبد الناصر نظام السيطرة على النقد. وكان الاستيراد في سوريا استيراداً حراً فأدخل نوعاً من التنظيم للتجارة الخارجية عن طريق نظام الاستيراد وإجازات الاستيراد. كما تم تشريع قانون العلاقات الزراعية واتبعه بقانون الإصلاح الزراعي 1958م الذي عن طريقه تم ضرب مصالح طبقة كبيرة من الإقطاعيين، ثم تعيين عبد الحكيم عامر حاكماً عاماً في سوريا وتفويضه بصلاحيات واسعة بحيث اتخذ الكثير من الإجراءات الاقتصادية لمواجهة الأزمة الاقتصادية السورية، وتأسيس المؤسسة الاقتصادية السورية والتنظيم النقدي والمالي. وأخيراً صدرت القرارات الاشتراكية في تموز/1961م في إقليمي دولة الوحدة لتصفية وضرب المصالح الاقتصادية والسياسية لطبقة كانت قد أخذت قبل ذلك موقفاً ضد الوحدة. أي ان قرارات عام 1961م كانت جزءاً أو خطوة من سلسلة خطوات باتجاه إعادة تنظيم الاقتصاد السوري والتقريب والمماثلة بين النظامين الاقتصاديين في سوريا ومصر.

وساهم التمايز والاختلاف القائم في النظامين الاقتصاديين المصري والسوري قبل الوحدة في خلق العقبات ووضع العراقيل والصعوبات في عجلة النظام الاقتصادي في دولة الوحدة، التي اضطرت إلى إصدار مجموعة من الأنظمة والقوانين والتعليمات الاقتصادية الخاصة بالإقليم الشمالي من أجل التغلب على العقبات والعراقيل

والصعوبات أولاً، ولإيجاد نوع من التماثل الاقتصادي بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة ثانياً. وظهر الاختلاف في النظام الاقتصادي منذ بدء المباحثات المصرية السورية وبعد قيام الوحدة كحقيقة ماثلة أمام الجميع، ففي تصريح صحفي لوزير الاقتصاد السوري خليل الكلاس قال: "إن اتفاق التجارة والمدفوعات الذي وقع بين مصر وسوريا في كانون الثاني الماضي واتفاقية أيلول/1957م الاقتصادية سيظلان ساريي المفعول ويحكمان العلاقة الاقتصادية وأمور الدفع بين إقليمي الجمهورية المتحدة، إلى أن يتم تنسيق الأوضاع الاقتصادية والمالية المتقبلة في مصر وسوريا دون إلحاق أذى باقتصاد أي منهما". وأضاف يقول: "إن بعض الخبرات الاقتصاديين في البلدين يقدرون المدة اللازمة للاندماج الاقتصادي بخمس سنوات على الأقل"[1].

قانون العلاقات الزراعية 4/أيلول/1958م

تمشياً مع سياسة دول الوحدة في خلق نوع من التماثل في النظام الاقتصادي بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، تقرر أن يصدر قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم الشمالي على نسق قانون الإصلاح الزراعي القائم في الإقليم الجنوبي، على أن يستمد أسسه وأحكامه من ظروف البيئة السورية[2]. إلاّ أن صدور هذا القانون قد تأخر بعض الشيء حيث صدر قبله قانون آخر جاء كتمهيد له تمثل في قانون العلاقات الزراعية رقم (134) بتاريخ 4/أيلول/1958م وهو أحد القوانين الهامة التي كان لها أثرها الإيجابي في معالجة المشكلة الزراعية في الإقليم السوري، ويهدف إلى نشر شيء من التنظيم في العمل الزراعي في صالح الأطراف الثلاثة الرئيسية: أرباب العمل، المزارعين، العمال الزراعيين، بعد أن كان الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يجعل ميزان القوى في الأعم الأغلب في صالح فريق أرباب العمل مالكي وسائل الإنتاج الأساسية ضد مصلحة المزارعين والعمل الزراعيين.

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد، رقم عدد، 13/شباط/1958م، ص: 4.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1620، 3/نيسان/1958م، ص:3؛ الجريدة، بيروت، العدد 1626، 11/نيسان/1958م، ص: 3

ويشتمل قانون العلاقات الزراعية على خمسة أبواب:

الباب الأول: باب المنظمات المهنية ويعالج في فصلية الأول والثاني التعاريف والنقابات الزراعية. أما **الباب الثاني** فقد خصص لتنظيم علاقات العمل، فبحث فصله الأول عقد العمل وفصله الثاني عمل النساء والأولاد المراهقين وفصله الثالث الاتفاقات الجماعية وفصله الرابع الأجور وفصله الخامس مدة العمل والإجازات وفصله السادس الخدمات الصحية والمسكن وفصله السابع التسريح وفصله الثامن طوارئ العمل وفصله التاسع مكاتب الاستخدام وفصله العاشر الأحزاب. في حين يبحث **الباب الثالث** في المزارع واختص فصله الأول في التعاريف وفصله الثاني في العقد وواجبات المتعاقدين وفصله الثالث في الحصة. وفصله الرابع في مساكن المزارعين. ثم يأتي **الباب الرابع** المتضمن حل الخلافات والتفتيش ليعالج فصله الأول حل الخلافات بالمصالحة والتحكيم وفصله الثاني في تفتيش العمل الزراعي. وأخيراً **الباب الخامس** الذي يعالج العقوبات والأحكام العامة[1].

ويهدف هذا القانون إلى استثمار أرض الإقليم السوري بصورة صالحة وإقامة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين، وذلك بتنظيم العلاقات الزراعية بين أصحاب الأرض والمزارعين وعمال الزراعة لحمايتهم ورفع مستواهم مع أفراد عائلاتهم وممتلكاتهم[2].

قانون الإصلاح الزراعي 24/أيلول/1958م:

صدر القرار رقم (161) لسنة 1958م بتاريخ 27/أيلول/1958م بخصوص قانون

---

(1) مركز الوثائق التاريخية (دمشق): وثائق الدولة، الحافظة، رقم 9، الوثيقة رقم 134، قرار جمهوري بقانون العلاقات الزراعية بتاريخ 4/أيلول/1958م، يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثيقة رقم 1013، قرار جمهوري بقانون العلاقات الزراعية بتاريخ 4/أيلول/1958م؛ السباعي، بدر الدين، 1975م، المرحلة الانتقالية في سورية، عهد الوحدة 1958-1961م، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ص-ص: 64-65،

(2) البراوي، راشد، 1978م، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص: 159.

الإصلاح الزراعي. هذا القانون الذي كان له أثراً كبيراً في التحول الاقتصادي الحكومي لبعض الفئات. وتركزت أهميته من خلال محاولته إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي في الحياة السورية. وجاء هذا القانون كمحاولة لمس الأساس الاقتصادي للإقطاعيين وكبار الملاكين والنيل بعض الشيء من حقهم المطلق سابقاً بتملك الأرض الزراعية التي تعتبر أهم وسيلة للإنتاج والدعامة الأولى للنفوذ الاجتماعي والسلطة السياسية، علماً بان هذا المس بحقوق المستثمرين جرى في صالح بعض الفلاحين الشغيلة من جهة كما جرى في صالح تطور الوطن ككل من جهة أخرى.

وقضى القانون بوضع حد أعلى لتملك الأراضي لا يجوز تجاوزه فإذا وقع التجاوز انتزعت ملكية المقدار المتجاوز. اما هذا الحد فكان (80) هكتاراً من الأراضي المروية والمشجرة و (300) هكتاراً من الأراضي البعلية. أو ما يعادل هذه النسب من النوعين ويترك للمالك عند الاستيلاء على الزائد عن الحد الأعلى من أرضه حق اختيار الجزء الذي يرغبه من كل نوع (المادة 1). كما منح القانون المالك حق التنازل لكل من زوجته وأولاده عن مساحة لا تتجاوز (10) هكتارات في الأرض المروية و (40) هكتاراً في الأرض البعلية. أو ما يعادل هذه النسب من النوعين على إلا يتجاوز مجموع المساحة المتنازل عنها لإزواجه وأولاده (40) هكتاراً في الأرض المروية و (60) هكتاراً في الأرض البعلية أو ما يعادل هذه النسب من النوعين وذلك إضافة للحد الأعلى المنصوص عليه في المادة الأولى (المادة 2)[(1)].

ولم يطبق هذا النظام على الشركات الكبرى والمنظمات الاجتماعية التي كانت تدير أملاكها تمهيداً لبيعها (المادة 7). اما الأراضي التي تمت مصادرتها فيعوض المزارع ما يعادل عشرة أضعاف أجرتها لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات، أو حصة المالك منها ويحدد هذا التعويض من قبل لجان أولية في كل محافظة بقرار من وزير الزراعة ومن قاضي وزارة العدل ومهندس زراعي من وزارة الزراعة ومهندس مدني من وزارة الأشغال

---

(1) مركز الوثائق التاريخية (دمشق)، وثائق الدولة، الحافظة رقم 9، الوثيقة رقم 161 قرار جمهوري بقانون الإصلاح الزراعي بتاريخ 27/أيلول/1958م؛

Keilany, Ziad, 1973, socialism and Economic change in syria, middle Eastern Studies, Vo.9, No1, P-P: 63-64.

العامة (المادة 9). وتوزع الأراضي المستولى عليها في كل قرية على الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تزيد عن (8) هكتارات في الأراضي المروية ولا في (30) هكتاراً في الأراضي البعلية ثم تعدد نفس المادة شروط من توزع عليه الأرض:

1- ان يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة.

2- أن تكون مهنته الزراعة.

3- أن لا يكون مالكاً لأرض زراعية (المادة 13)[1].

وكان هناك استثناء يتعلق بتوزيع الأراضي القاحلة في منطقة سهل الجزيرة، دير الزور ورشيد حيث ارتفعت مساحة الأرض غير المروية إلى (45) هكتاراً[2]. وقد تم تأسيس العديد من المؤسسات الاجتماعية التي عملت على تقديم القروض للمزارعين بالإضافة إلى المعدات الزراعية التي تحسن إنتاج الأرض وتوفير أسواق جيدة ومناسبة ومن ثم تقديم خدمات اجتماعية أخرى[3]. وكان كل مزارع يتسلم أرض بموجب هذا القانون لابد له من الانتساب إلى إحدى الجمعيات التعاونية.

ولضبط عمليات البيع الخاصة أصدرت وزارة الإصلاح الزراعي مرسوماً يقضي بضرورة تبليغها من قبل مالكي الأرض بمساحة الأرض القصوى التي يمتلكونها خلال ثلاثة شهور من سريان القانون، وتم فرض العقوبات الشديدة على أي تجاوزات قد تحدث على هذا القانون والتي تمثلت بعمليات نقل الملكية داخل العائلة[4].

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السرية 1958-1961م، الوثيقة رقم 1107 قرار بقانون الإصلاح الزراعي، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم 161 لسنة 1958ن في شأن الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري، مجلة الأبحاث، بيروت، ج4، 4/كانون الأول/1958م (قسم الحوادث والوثائق)، ص-ص: 580-588؛ الدفاع، عمان، العدد 6891، 28/أيلول/1958م، ص: 4؛ الجمهورية العربية المتحدة بعض سماتها الاقتصادية (إعداد عبد الرزاق حصن ونصوح الدقاق 1958م، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ص-ص: 119-121.

(2) Dabbghi, Salah, 1962, Agrarian reform in Syria, middle East Economic Papers, P: 8.

(3) Dabbaghi, Agrarian reform in Syria, P: 9.

(4) Warriner, Doreen, 1962, Land reform and Development in the Middle East, London, Oxford University press, P-P: 214-215.

تعرض قانون الإصلاح الزراعي لبعض الانتقادات من قبل بعض الفئات السورية التي تضررت فرأي بعضهم فيه أنه يأخذ بعين الاعتبار درجات الأراضي السورية المروية وغير المروية. حيث أن الحكومة المصرية لم تواجه مثل هذه المشكلة في الأراضي المصرية التي كانت معظمها مروية، أما في سوريا فقد كان هناك تقييم للأراضي غير المروية والتي كانت تعتمد أساساً على المطر فاختلفت هذه الأراضي نظراً لاختلاف كميات سقوط الأمطار وهذا يؤدي إلى اختلاف في كميات الإنتاج[1]. كما شكي البعض الآخر من سوى تطبيق هذا القانون. وذلك بعد إعطاء المالك حرية اختيار قطعة الأرض التي يرغب فيه الاحتفاظ بها.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الانتقادات لم تقلل من أهمية الجهود التي بذلتها وزارة الإصلاح الزراعي في عمليات المصادرة وتوزيع الأراضي حسب إنتاجية الأرض وطريقة ريها[2]؟

وأكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المركزي سيد مرعي في خطاب له في مدينة حلب: "أنه لن تقف أية عقبة مهما كانت في سبيل تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري، وأن الوزارة لن تتوانى في حل أية مشكلة قد تظهر أمام تطبيق هذا القانون بحزم وبشدة وبشكل يحقق الصالح العام للدولة. وأضاف يقول أن هذا القانون ليس انتقامياً ضد أحد"[3]. كما تحدث وزير الإصلاح الزراعي التنفيذي للإقليم السوري مصطفى حمدون قائلاً: "إن وزارة الإصلاح الزراعي ستساعد الملاكين للحصول على قروض دون أي تأخير، وأعلن خليل الكلاس وزير الاقتصاد التنفيذي بأن التعليمات أعطت للمصارف بالاستمرار في دفع القروض للملاكين"[4].

وعلقت الصحف اللبنانية على قانون الإصلاح الزراعي، فقالت صحيفة بيروت

---

(1) Time, London, January 7, 1959, P:1؛ النهار، بيروت، العدد 7061، 20/كانون الأول/1958، ص: 1.

(2) Warriner, Land Reform, P-P: 218-219.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1805، 16/تشرين الثاني/1958م، ص: 1

(4) الجريدة، بيروت، العدد 1805، 16/تشرين الثاني/1958م، ص: 1

المساء: "ان تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي في سوريا جاء للتخلص من الإقطاع وسيطرة رأس المال"[1].

وكتب رفيق المعلوف في صحيفة الجريدة تحت عنوان "أزمة الإصلاح الزراعي في سوريا" يقول: "يستفاد من الكلمة التي ألقاها وزير الإصلاح الزراعي في عدد من الملاكين بمدينة حلب، إن مشكلة توزيع الأراضي في الإقليم السوري قد بدأت تخلق المتاعب للسلطات الحاكمة على الرغم من التأييد الشعبي الكبير الذي يسند القانون الجديد. فالمحافظات الشمالية في سوريا هي التي تشكل نقطة الثقل في ميزان الدولة الاقتصادي، وهي التي توفر قسط من الإنتاج الزراعي للاستهلاك المحلي والتصدير. ولو كانت النتائج المعكوسة لعملية توزيع الأراضي تنحصر في معارضة كبار الملاكين، لما أعيرت من الأهمية هذا المقدار، وحتى ولو تعرضت إلى معارضة سياسية. فالتيار القومي الجارف الذي أصبح يحيا في ضمير الشعب السوري، والتأييد المطلق لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر المستندة إلى التحريك الجماهيري، يجعلان من الصعوبة بمقدار إحياء أي معارضة سياسية على الأسس القديمة في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة.

ولكن القضية أخطر بكثير، لأنها تتعلق بالإنتاج وهي بالتالي ذات علاقة بمستوى المعيشة للفرد في المناطق الزراعية الشمالية. فالدولة على ما يبدو تواجه تعنت الملاكين السابقين في عدم تسليف الفلاحين الذين أصبحوا يقاسمونهم الملكية، وللهروب من وجه أي ضغط حكومي في هذا الصدد تنتشر موجة الأفلاسات المفتعلة يوماً بعد يوم ... الأمر الذي أوقع الدولة تحت كابوس المطالب الشعبية المادية... فالشعب يؤدي القانون، والشعب راض وشاكر، والشعب يرغب في زراعة الأرض وزيادة إنتاجها، وإزالة معالم الإقطاعية.. ولكن الشعب بحاجة إلى الآت وإلى مواد للزارعة وهو بحاجة إلى قروض يقيم بها الأود حتى أوان الموسم. وهنا المشكلة التي تواجهها سلطات الإقليم التي تخشى المغامرة في الدفع أن تيسر النقد وتخشى ضياع ثقة الشعب بالقانون الجديد إذا ما استمرت أبواب التطبيق مغلقة في وجهها. هكذا يجري الصراع الصامت بين

(1) بيروت المساء، بيروت، العدد 2701، 1/تشرين الأول/1958م، ص: 3.

الإقطاعية والبرجوازية السورية وبين أركان الثورة الإصلاحية الجديدة... إن ما تقتضيه الحكمة بالنظر للتطور الخطر الذي تسير فيه المسألة، هو تذييل القانون الجديد بمشروع قانون انتقالي بتميز بشيء من المرونة... "[1].

ومما لاشك فيه أنه م الصعب الحديث عن نجاح التجربة الإصلاحية الزراعية في سوريا بسبب سنوات الجفاف التي واجهت الزراعة، كما أن محاولة القضاء على استقراطية أصحاب الأراضي بانتزاع ملكيتها دون المساس بقوتها أدى إلى مساهمتهم في الانقلاب الذي وضع نهاية عهد دولة الوحدة.

وتعرض قانون الإصلاح الزراعي لتعديل يقضي بأن تحل الدولة محل المالك المدين إذا كانت أراضيه المستولى عليها مدينة قبل صدور القانون[2].

وخلال التطبيقات العملية لقانون الإصلاح الزراعي قال الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له: "يسعدني أن أحضر معكم اليوم احتفالكم بتوزيع الأرض على الفالحين، وأن أرى الثورة الاجتماعية توضع موضع التنفيذ... إن هدفنا تحويل الأجزاء إلى ملاك والتخلص من الإقطاع وإنهاء أيام عبودية الأرض"[3].

ونظراً للمشاكل التي واجهها تطبيق قانون الإصلاح الزراعي فقد أصدر عبد الحكيم عامر خلال تولية إدارة الإقليم السوري قراراً بتشكيل لجنة خماسية للإشراف على تطبيق قانون الإصلاح الزراعي تكون لها صلاحيات الوزير، وترفع تقاريرها وتوصياتها إليه لإقرار ما يراه مناسباً، مما دفع بوزير الإصلاح الزراعي مصطفى حمدون إلى تقديم استقالته[4].

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1805، 16/تشرين الثاني/1958م، ص: 1.

(2) النهار، بيروت، العدد 7365، 15/كانون الأول/1959م، ص: 1.

(3) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في حفل توزيع أراضي الملك السابق في 28/تموز/1959م، في مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص: 538، 561.

(4) الجريدة، بيروت، العدد 2148، 27/كانون الأول/1959م، ص: 1، العمري، حوار مع مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في دولة الوحدة، آفاق عربية، بغداد 1993، ع2، ج2، ص-ص: 68-69.

وتألفت لجنة قانونية مهمتها إعداد التعليمات والقرارات الوزارية المتعلقة ببيع أراضي أملاك الدولة وتأجيرها وتوزيعها، وإعطاء الرأي في النقاط القانونية المتعلقة بموضوع الإصلاح الزراعي. وذكر في قرار تأليف اللجنة إن الغاية من تأليفها هي الوصول إلى الحقيقة الكاملة من الوجهة القانونية وضمان تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ومتتماته تطبيقاً سليماً. وسيكون رأي اللجنة استشارياً ويساعد اللجنة التنفيذية في وزارة الإصلاح الزراعي قبل قراراتها. وتألفت اللجنة القانونية برئاسة بدر الدين الكاتب المدير العام للمصالح العقارية، وعضوية رئيس محكمة البداية بدمشق ورئيس النيابة بدمشق وأمين سر أمانة دمشق.[1].

ومن الجدير بالذكر أن لوزير الإصلاح الزراعي مصطفى حمدون اجتهاد ثوري في تفسير قانون الإصلاح الزراعي يقضي بأن لا يعطي الملاك المستولى على أراضيهم حق تحديد الأرض التي يريدون الإبقاء عليها بأكثر من موقعين. وفي ذلك حرص واضح من قبله على مصالح المستفيدين من صغار الفلاحين لكن المشير عامر ومستشاريه كانوا يتقيدون بحرفية النص الذي أعطى المالك حق اختيار الأرض التي يريد الاحتفاظ بها. مما أدى إلى خلق خلاف بين وجهتي النظر القانونية والثورية الذي كان سبباً دفع مصطفى حمدون إلى تقديم استقالته[2].

وتم تشكيل مجلس اقتصادي في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة ويتألف هذا المجلس الإقليمي من:

- وزير التخطيط في الإقليم رئيساً
- وزير الأشغال في الإقليم عضواً
- وزير الاقتصاد في الإقليم عضواً
- وزير الزراعة في الإقليم عضواً

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2156، 7/كانون الثاني/1960م، ص1.

(2) علوش، ناجي، 1973، الثورة الجماهيرية، دار الطليعة، بيروت، ص: 86؛ سلام، قاسم، 1980، البعث والوطن العربي، منشورات العالم العربي، باريس، ض: 164.

- وزير الخزانة في الإقليم عضواً
- وزير المواصلات في الإقليم عضواً
- وزير الشؤون البلدية والقروية عضواً
- أعضاء لجنة إدارة مؤسسة الإنماء الاقتصادي
- رئيس مجلس الجمارك الأعلى عضواً[1]

وصدر قرار جمهوري بتكوين مؤسسة الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري بتاريخ 30/أيلول/1958م. ويتولى الإشراف على المؤسسة مجلس إدارة مؤلف من:

- وزير الإصلاح الزراعي رئيساً
- وزير الزراعة عضواً
- وزير الاقتصاد والتجارة عضواً
- وزير الخزانة عضواً
- وزير الشؤون البلدية والقروية عضواً
- وزير التخطيط عضواً
- وزير الأشغال العامة عضواً
- وزير العدل عضواً

وتتولى علاوة على الاختصاصات المنصوص عليها في قانون الإصلاح الزراعي حصر أملاك الدولة وتسجيلها وتقسيمها وتوقيفها على خرائط والمحافظة عليها ومنع التعدي عليها. كما تقوم المؤسسة بإدارة وإصلاح أراضي الدولة وإقامة المشروعات المؤدية إلى تحسينها واستثمار أملاك الدولة بذاتها أو بالواسطة[2].

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، الوثيقة رقم 183، قرار بتشكيل مجلس اقتصادي دائم بتاريخ 15/آذار/1958م؟

(2) يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 0958-1961م، الوثيقة رقم 1118، قرار بتكوين مؤسسة الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري بتاريخ 30/أيلول/1958م.

اللجنة الثلاثية:

نتيجة لظهور الأزمة الاقتصادية التي بدأت تظهر آثارها واضحة للعيان ومن أجل وضع الخطوات اللازمة لإنهاء هذا الوضع الاقتصادي السيئ أعلن رئيس الجمهورية في 24/كانون الاول/1958م عن تشكيل لجنة ثلاثية ضمت كلا من:

- عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط
- أكرم الحوراني نائب رئيس الجهورية ووزير التخطيط
- زكريا محي الدين وزير الداخلية المركزية

للذهاب إلى سوريا من أجل الإشراف على تنفيذ برامج التنمية، ودفع عملية التطور والتصنيع، وتذليل العقبات المالية والقانونية أمام جميع الوزارات، لخلق نوع من التماثل والانسجام الاقتصادي بين الإقليمين الشمالي والجنوبي والتعجل بتنفيذ مشروع السنوات الخمس[1].

واتخذت اللجنة الثلاثية من القصر الجمهورية السابق مقراً لاجتماعاتها، وتقرر أن تبدأ عملها الرسمي يوم 11/كانون الثاني/1959م حيث ستعقد أولى جلساتها بحضور جميع أعضاء المجلس التنفيذي للإقليم السوري، وتتناول سلطاتها دراسة المشروعات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية، وستنظر في التنظيمات الإدارية إذا استلزم الأمر ذلك. وقال عبد اللطيف البغدادي: "وستنظر في التنظيمات الإدارية إذا استلزم الأمر ذلك. وقال عبد اللطيف البغدادي: "أن اللجنة ستعلن القرارات التي تتخذ بصدد كل مسألة تفرغ من دراستها في حينها. وأوضح أن التشريعات والقرارات الجمهورية تصدر دائماً عن السيد الرئيس بعد الموافقة عليها[2]. وأوضح عبد اللطيف

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1847، 7/كانون الثاني/1959م، ص: 3؛ الهدى، نيويورك، العدد 182، 29/كانون الأول/1958م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 3895، 4/كانون الثاني/1959م، ص: 3؛ الجريدة، بيروت، العدد 1841، 30/كانون الأول/1958م، ص: 3؛ يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، ج4، ص: 7.

(2) الحياة، بيروت، العدد 3895، 4/كانون الثاني/1959م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1841، 30/كانون الأول/1958م، ص: 3

البغدادي أن المدة التي تقتضيها اللجنة في الإقليم السوري غير محددة[1].

ورفعت اللجنة أول تقرير لها تضمن دراسة عن الأوضاع الاقتصادية والتجارية والمالية، ومقترحات عملية ترى اللجنة ضرورة الأخذ بها كحل للأزمة الاقتصادية التي تعم الإقليم الشمالي (سوريا):

1- تحديد الاستيراد؟

2- زيادة الجمارك، وزيادة ضرائب أخرى.

3- تأسيس المصرف الصناعي في الإقليم السوري برأسمال قدره (12.5) مليون ليرة سورية، تكتب الدولة بمقدار (2٪) من رأسماله، ويساهم القطاع الخاص بالباقي على أن تأخذ الدولة على عاتقها تغطية الأسهم التي لم يكتب بها ضمن القطاع الخاص، والهدف منه تمويل المشروعات الصناعية ودعمها... وأوردت صحيفة الجريدة تعليقاً لصحيفة الشعب القاهرية قالت فيه: إن هذا الإجراء المالي السريع المنتج يدل على أن اللجنة الثلاثية ذهبت إلى الإقليم الشمالي لتحقق نتائج إيجابية سريعة... وإنها تعلم في ظل النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني الذي تدين به دولة الوحدة... [2].

4- البدء بدراسة مشروعات الخدمات وتنسيقها مع مشروعات الإنتاج.

5- رسم البرامج التي أتمت اللجنة دراستها وإقرارها خلال اجتماعاتها في أوائل الشهر الحالي بدمشق مع وزراء الاقتصاد والإنتاج المركزيين والتنفيذيين بالإضافة إلى استكمال دراسة النواحي الاقتصادية[3].

6- خفض المصروفات[4].

وتفرع عن اللجنة العليا لجنة خاصة ضمن كلاً من:

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 3895، 4/كانون الثاني/1959م، ص: 7.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1849، 9/كانون الثاني/1959م، ص: 7

(3) الصحافة، بيروت، العدد 1849، 9/كانون الثاني/1959م، ص: 7.

(4) الجريدة، بيروت، العدد 1847، 7/كانون الثاني/1959م،ص: 3

- عبد المنعم القسيوني وزير الاقتصاد المركزي
- حسن جبارة وزير الخزانة المركزي
- عبد الجليل العمري محافظ البنك المركزي

وعهد إليها دراسة الأوضاع التجارية والمالية للإقليم السوري[1].

وتقرر أيضاً إلحاق كلا من التالية أسماؤهم باللجنة العليا وهم:

- سيد مرعي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المركزي
- عزيز صدقي وزير الصناعية المركزي
- امين النفوري وزير المواصلات المركزي
- أحمد عبده الشرباصي وزير الأشغال المركزي[2].

وقد كتب ميشال أبو جودة في صحيفة النهار تحت عنوان "على هامش إصلاح سوريا" يقول: "لقد تردد جمال عبد الناصر في إرسال اللجنة الإصلاحية الثلاثية إلى سوريا، تردد المتخوف من الوقوع في أخطاء جديدة. فرئيس الجمهورية المتحدة مصر على القول بان مستشاريه السوريين لم يكونوا حياديين عند إطلاعه على حقيقة أوضاع بلادهم، وأن الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة المركزية يتحمل مسؤوليتها السوريون المشتركون في الحكم. وهذا بالطبع ليس رأي هؤلاء خاصة الذين كانوا منهم وراء التدابير الزراعية والمالية والاقتصادية والتنظيمية... وقد نشأ من جراء ذلك خلاف حول دور اللجنة الإصلاحية الثلاثية فهناك من يريد إعطائها صلاحيات شاملة ومطلقة في البت لا تعود في أي منها إلى رئيس الدولة. وهناك من يتخوف من مواقف ذلك... طبعاً أن عبد الناصر يعرف كل تفاصيل هذا التضارب فقد أبلغه اكثر من مصدر تجاري وصناعي وزراعي ان وجود بعض الأشخاص المعينين والمعروفين باتجاهاتهم الحزبية والشخصية في الحكم يكفي وحده لتفقد الأوساط الاقتصادية

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1841، 30/كانون الأول/1958م، ص: 3

(2) الجريدة، بيروت، العدد 1841، 30/كانون الأول/1958م، ص: 3.

ثقتها وهي الأوساط التي ألف عبد الناصر اللجنة الإصلاحية ليعيد إليها الثقة[1]. ومن الجدير بالذكر هنا القول بأن اللجنة الثلاثية قد فشلت في مهمتها.

وهكذا فإن لجوء دولة الوحدة إلى مثل هذه اللجان وتكليفها بمهمات من صلب اختصاص الوزارات المركزية والتنفيذية يعني أحد أمرين أولاً: فشل هذه الوزارات في أداء المهام الموكلة لها. ثانياً: عن هذه الوزارات لم تكن أصلاً مكلفة بأية مهام فعلية. وعلى الرغم من المشاكل التي كانت تواجهها اللجنة الثلاثية سواء كانت على صعيد حجم المشاكل التي يعاني منها الإقليم الشمالي والتي كلفت بوضع الحلول لها، أم على صعيد رجوع اللجنة نفسها إلى القاهرة في أغلب القرارات التي تتخذها للبت بها، فقد استمرت بالعمل حتى تشرين الأول/1959م عندما أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بتعين المشير عبد الحكيم عامر حاكماً عاماً على الإقليم السوري[2].

أما ما اتخذه عبد الحكيم عامر من إجراءات على الصعيد الاقتصادي، ففي تصريح له خلال اجتماع عقده مع ممثلي غرف التجارة والصناعة في دمشق بحضور خليل الكلاس وزير الاقتصاد وعزت الطرابلسي حاكم مصرف سوريا المركزي، قال: "(أنه لن يؤخذ بأي توحيد للنواحي الاقتصادية أو النقدية بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، إذا كان هذا التوحيد يضر باقتصاد احد الإقليمين. وإنما ننتظر إلى أن يتم ذلك بشكل طبيعي، ودون أن ينزل أي ضرر". وقال عامر: "أن همنا الأول هو النهوض باقتصاد كلٍ من الإقليمين بأسرع وقت ممكن". ورد عادل الخوجا رئيس غرفة تجارة دمشق قائلا: "إن هذا التصريح أشاع الثقة في النفوس وسيكون عاملاً فعلاً في ثبات رؤوس الأموال الوطنية، وعودة تلك التي نزحت من البلاد فيما مضى". وقال: "إن رجال الاقتصاد يرحبون بالاستقرار الذي تحدث عنه عامر، ويبدون استعدادهم للتعاون في سبيل تحقيقه تعاوناً إيجابياً. وطالب برفع القيود المفروضة على الاستيراد". وأضاف يقول: "إن موقع سوريا الجغرافي يجعلها باب الغرب إلى الشرق،

---

(1) ميشال أبو جودة، على هامش إصلاح سوريا، النهار، بيروت، العدد 7072، 2/كانون الثاني/1959م، ص: 1.

(2) مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج2، ص-ص: 64-65.

فإذا قامت عثرات أو تعقيدات في وجه التجارة أدى ذلك إلى خلق صعوبات كبيرة لاسيما وإن البلاد المجاورة تتمتع بحرية التجارة إلى أبعد حد... وإذا كانت الحالة الاقتصادية في الماضي بررت اتخاذ بعض التقييدات في التجارة الخارجية، فإننا نرجو إعادة النظر في هذه القيود التي لم تمنع في الواقع من خسارة البلاد".

وقال خليل الكلاس: "إن المشير أكد له أنه ستجري إعادة النظر في جميع التعرفات الجمركية خلال مدة قصيرة جداً. كما ستخفض أسعار المواد الغذائية جميعها". وتحدث بدر الدين دياب رئيس غرفة الصناعة في دمشق عن قانون العمل، فرجا من الحكومة أن تعمل على خلق جو تفاهم وثقة بين أرباب العمل والعمال. وقال:" لقد قبلنا بقانون العمل، ولكن أملنا في أن يطبق بالشكل السليم، وأننا نرجو مساعدتكم في تطبيقه تطبيقاً صحيحاً. وأجاب المشير عامر على ملاحظة دياب بقوله:" إن عناية أرباب العمل من تلقاء أنفسهم بالعمال أنجع من كل تدخل حكومي. أما الشذوذ الذي يؤذي المصلحة العامة أو الإنتاج القومي، فسنقابله بالنصح والمرونة والحزم عند الحاجة".

وتناول عوض بركات مدير بنك الأمة العربية في دمشق موضوع الديون المترتبة على الملاكين الزراعيين وقال: "إننا نسلم جميعاً بعدالة قانون الإصلاح الزراعي. إلا أننا نحب أن نشير إلى أن تطبيقه أدى إلى خلق مشكلة جديدة، هي علاقات المصارف والأفراد الدائنين مع المزارعين المدينين". وقال: "إن هذه المشكلة أحدثت ارتباكاً واضحاً، وربما عرقلت تمويل المزارعين". واقترح أن تقوم الدولة بدفع الأقساط المستحقة للمزارعين كي يقوموا بتسديدها أو أن يأخذ المصرف الزراعي على عاتقه الديون المترتبة للمصارف والأفراد ويدفعها للدائنين ثم يقسطها على المزارعين.

وطلب المشير عبد الحكيم عامر في نهاية الاجتماع ضرورة إبقاء الصلة مستمرة بين رجال الاقتصاد والمشرفين على الشؤون الاقتصادية في الدولة. ودعا ممثلي الغرف الصناعية والتجارية إلى إعداد تقارير دورية تتضمن الاقتراحات التي يرون ضرورة

تحقيقها، ليعمل المسؤولون على دراستها ومناقشتها مع أصحاب العلاقة[1].

واستجابة لمطالب ممثلي الهيئات الاقتصادية في الإقليم السوري أصدر عبد الحكيم عامر قراراً يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الروائح العطرية وأدوات الزينة من (75٪) إلى (40٪). وعلى السلع المعدة للزخرفة والاستعمال المنزلي من المعادن العادية أو الفضية او المذهبة من (75٪) إلى (25٪). وعلى الأجهزة اللاسلكية اللاقطة والراديو والتلفزيون المعدة لاستعمال المنازل والسيارات من (50٪) إلى (25٪). وعلى آلات تسجيل الصوت من (100٪) إلى (50٪)، وعلى الاسطوانات الموسيقية من (50٪) إلى (25٪)[2]. ومن الجدير بالذكر أن الإجراءات التي اتخذت لتسهيل الاستيراد قد عملت على تخفيض حدة التوتر السائدة في الإقليم السوري. بعد ذلك أصدر عبد الحكيم عامر قراراً يقضي بتأليف لجنة من خمسة أعضاء يكون من بينهم ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي (المادة 1). وتختص هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ القانون رقم (6) لسنة 1958م، ولها في سبيل ذلك:

أ- التثبت من مطابقة قرارات وعمليات الاستيلاء للقانون ومتابعة إدارة الأراضي المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها.

ب- التحقق من سلامة توزيع الأراضي المستولى عليها وتسليمها لمن آلت إليهم.

جـ- متابعة نشاط جمعيات التعاون الزراعي في الأراضي الموزعة وتقديم المقترحات التي تكفل استثمارها على خير وجه (المادة 2).

ويكون للجنة في سبيل أداء مهمتها ان تنتقل إلى المناطق التي يشملها تطبيق قانون الإصلاح الزراعي لإجراء التفتيش والمعانية للتثبت من سلامة تطبيق أحكامه. وعليها أن تحقق فيما يقدم لها من الشاوي المتعلقة بالإصلاح الزراعي، ويجوز للجنة أن تعهد بإجراء المعاينة أو التفتيش أو التحقيق إلى من ترى

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد، رقم عدد، 6/تشرين الثاني/1959م، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 2105، 6/تشرين الثاني/1959م، ص-ص: 1-8.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2110، 12/تشرين الثاني/1959م، ص: 1

الاستعانة بهم، من الموظفين أو الخبراء الذين تنتدبهم لهذا الغرض. ويكون لأعضاء اللجنة أو من تنتدبهم الإطلاع على الأوراق والمستندات والمعاملات ولو كانت مكتومة. المادة (3). وعلى اللجنة أن تقدم إلى نائب رئيس الجمهورية ومجلس إدارة مؤسسة الإصلاح الزراعي تقارير شهرية عن أعمالها مشفوعة بملاحظاتها ومقترحاتها (المادة 4)[1].

كانت هذه أهم الإجراءات التي اتخذها عبد الحكيم عامر بعد تعيينه حاكماً عاماً في سوريا في سبيل القضاء على الأزمة الاقتصادية التي كان يعاني منها الاقتصاد السوري، لكن هذه الإجراءات والتدابير وغيرها لم تحقق الأهداف التي أيد أن تحققها والمتمثلة في تحقيق التحسن المرجو لتطوير الاقتصاد في الإقليم السوري، سواء كان في زيادة الإنتاج او عدة رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج وتوظيفها في المؤسسات الاقتصادية في سوريا.

ونتيجة لاستمرار الأزمة الاقتصادية في سوريا تقدمت وزارة الاقتصاد التنفيذية في الإقليم السوري بتاريخ 20/حزيران/1960م بتقرير تجمل فيه الإجراءات والخطوات والتشريعات التي اتخذت حتى تاريخه في سبيل تطوير وتحسين الحياة الاقتصادية في الإقليم الشمالي من دولة الوحدة، يمكن إجمالها بالآتي:

1- تسهيل وتشجيع الاستثمار.

2- إشراك رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصادية للإقليم.

3- تثبيت أسعار بعض الحاجيات.

4- تحديد أرباح بعض الحاجيات.

5- منع استيراد بعض المواد التي لا يمكن الحد من دخولها عن طريق زيادة الجمارك وذلك بحماية الإنتاج المحلي.

6- صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم 131 لسنة 1958م بتاريخ 31/آب/1958م

---

(1) مركز الوثائق التاريخية (دمشق): قسم وثائق الدولة، الحافظة رقم 8، الوثيقة رقم 79، قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم 41 لسنة 1959م بتاريخ 15/كانون الأول/1959م.

والقاضي بإزالة الحاجز الجمركي القائم بين الإقليمين. حيث تعفى المنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الإقليم الشمالي أو الإقليم الجنوبي من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأجنبية في كل من الإقليمين، وتبع ذلك أن أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة قائمة بالسلع المستثناة من ذلك القرار:

أولاً: فيما يتعلق بالتبغ ومشتقاته والسكر والملح فقد تقرر أن تخضع لرسوم جمركية قدرها (100٪) من القيمة نظراً لكونها احتكاراً حكومياً في الإقليم الشمالي.

ثانياً: فيما يتعلق بالغزول القطنية دون النمرة (40) من جميع المنسوجات القطنية على اختلاف الصيفية على اختلاف أنواعها والمنتجات الزجاجية والجلود المدبوغة والأحذية والمياه الغازية فقد تقرر أن تخضع جميعها لرسوم جمركية قدرها (50٪)[1].

إشراف الدولة على عمليات النقد:

نتيجة للاستمرار في تهريب الأموال إلى الخارج وعدم تشغيلها في المؤسسات الاقتصادية السورية صدر القرار الجمهوري رقم (11) لسنة 1961 بتاريخ 4/شباط/1961م وذلك:

1- للمحافظة على موارد البلاد من النقد الأجنبي.

2- تنظيم توزيعها واستغلالها في استيراد السلع الضرورية بالسعر الرسمي ضماناً لثبات الأسعار ومنعاً للمضاربات غير المشروعة. والقاضي بتنظيم التعامل بالعملات في الإقليم السوري، والذي يمنع تصدير الأموال الأجنبية أو المحلية إلى الخارج وفيما يلي ذكر لأهم المواد التي جاء بها هذا القرار:

المادة الأولى: لا يجوز التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو شبكات السياحة، أو

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1748، 5/أيلول/1958م، ص: 3؛ وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1960م، بيانات السادة الوزراء في المؤتمر العام للاتحاد القومي، مصلحة الاستعلامات القاهرة، ص-ص: 29-40.

تحويل النقد من الإقليم الشمالي من الجمهورية المتحدة أو إليه، أو إبرام أي تعهد مقوم بعملة أجنبية أو إجراء أية مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي، وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي سواء كانت حالة أم كانت لأجل، إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقار من وزير الاقتصاد، وعن طريق المصارف ووسطاء الصرف المرخص لهم منه في ذلك ولا يجوز لغير المقيمين في الإقليم الشمالي او تحويل أو بيع أو شراء الأوراق المالية إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من وزير الاقتصاد، وعن طريق المصارف المرخص لهم منه في ذلك. ولا يجوز استعملا العملة المزفرج عنها لغير الغرض المعين لها.

المادة الثانية: لا يجوز استيراد أو تصدير أوراق نقد الإقليم الشمالي، أو أوراق النقد الأجنبي، او شبكات السياحة، وكذلك الأوراق المالية وقسائم أرباح الأسهم وفوائد السندات وغير ذلك من القيم المنقولة أياً كانت العملة المقومة لها، إلا بالشروط والأوضاع التي يعينها وزير الاقتصاد بقرار منه. ويستثنى من ذلك القادمون إلى الإقليم الشمالي، فإنه يجوز لهم أن يجلبوا إيه على أي وجه كان نقداً أجنبياً بالغة قيمته ما بلغت، كما يجوز لغير المقيمين منهم أن يخرجوا كل أو بعض ما جلبوه من ذلك النقد بالكيفية التي ورد بها.

المادة الثالثة: على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرض للبيع، بالشروط والأوضاع التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد، جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له، وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية او أية مبالغ أخرى مستحقة لأي سبب كان يحصل عليها في الإقليم الشمالي، وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في حيازته من أوراق النقد الأجنبي.

ولا يجوز الامتناع عن تحصيل الدخل أو المبالغ الأخرى المشار إليها في الفقرة السابقة، ويثبت الامتناع بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق وعليه ان يعرض للبيع ما يحصل عليه من دخل في مدى شهر من تاريخ إبلاغه تحصيله حسابه في الخارج، أو بتحويله له في الإقليم الشمالي.

ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي التصرف فيما له- في تاريخ العمل بهذا

القرار – من رصيد مقوم بعملة أجنبية قبل الحصول على موافقة وزير الاقتصاد. وعليه أن يعرض هذا الرصيد للبيع بالشروط والأوضاع التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد.

المادة الخامسة: على كل من يصدر بضاعة إلى الخارج أن يعدي قيمتها في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الاقتصاد، ويجوز لوزير الاقتصاد بالاتفاق مع وزير الاقتصاد المركزي أن يأذن بتجديد المدة المشار إليها أو إطالتها أو إعفاء المصدر من إعادة القيمة.

المادة الثامنة: على المصارف ووسطاء الصرف المرخص لهم في مزاولة عمليات النقد الأجنبي أن يقدموا إلى وزير الاقتصاد جميع البيانات التي صدر بتعيينها قرار منه، وذلك بالشروط والأوضاع في المواعيد التي حددها ذلك القرار[1]. لقد أدى صدور هذا القرار إلى استقالة عزت الطرابلسي حاكم بنك سوريا المركزي، وذلك احتجاجاً على السياسة المالية التي تتبعها دولة واحدة والتي كانت آخر خطواتها القرار السابق. هذا في الوقت الذي فشل فيه القرار من ضبط عمليات تهريب الأموال، بل أدى إلى زيادة في حركة التهريب التي أدت إلى تخفيض قيمة الليرة السورية[2]. ويمكن القول أن استقالة الطرابلسي قد تنبأت بالأوضاع القادمة والتي ستشهد سيطرة حكومية على الاقتصاد.

وعلقت صحيفة الجريدة البيروتية على قرار دولة الوحدة القاضي بإشراف الدولة على عمليات النقد الأجنبي بقولها: أنه خطوة جديدة نحو توحيد النقد بين مصر وسوريا وبالتالي توحيد النظم الاقتصادية بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة... إنه تدبير طبيعي لتنظيم سيطرة السلطة المركزية في القاهرة على الحياة الاقتصادية في الإقليم الشمالي... "[3].

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2493، 7/شباط/1961م، ص: 6، مركز الوثائق التاريخية (دمشق) قسم وثاق الدولة، الحافظة، رقم 2، الوثيقة رقم 27 قرار رقم 11 لسنة 1961م القاضي بتنظيم عمليات النقد الأجنبي بالإقليم الشمالي بتاريخ 4/شباط/1961م؛ البراوي، اقتصاديات العالم العربي، ص: 170.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2492، 5/شباط/1961م، ص: 1؛ المنار، عمان، العدد 204، 6/شباط/1961م، ص: 4.

(3) الجريد، بيروت، العدد 2493، 7/شباط/1961م، ص: 1.

وهكذا فقد صدر هذا القرار بعد أن أعلنت الأوساط الرسمية في القاهرة أن السلطات المركزية تدرس قضية إبقاء الحرية الاقتصادية في سوريا ورفع كل القيود عنها لإنعاش الحياة التجارية فيها ورفع قيمة الليرة السورية بعد أن تدهورت بسبب سوء المراسم الزراعية. وكان هناك توجه منذ الأشهر الأولى لقيام دولة الوحدة في الإشراف والرقابة على النقد، ففي تصريح لمصدر مسؤول في وزارة الخزانة في الإقليم السوري إن لجنة خاصة بالبحث في موضوع انتقال رؤوس الأموال بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بعد أن قررت دولة الوحدة فرض نظام الرقابة على النقد السوري[1]. لذلك فإن الخطوات الأولى لهذا القرار قد وضعت منذ الأشهر الأولى لقيام دولة الوحدة المصرية السورية. وصدر بعد ذلك قرار جمهوري عين بموجبه حسني الصواف وزير الاقتصاد التنفيذي حاكماً لبنك سوريا المركزي بالإضافة إلى منصبه الوزاري[2].

المؤسسة الاقتصادية السورية 1960م:

صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (99) لسنة 1960م بتاريخ 18/آذار/1960م والقاضي بتأسيس المؤسسة الاقتصادية السوية، وهي مؤسسة حكومية[3]. وأهم ما جاء في هذا القانون: "أنه تم تأسيس مؤسسة عامة في الإقليم السوري سميت "المؤسسة الاقتصادية السورية" وتم إلحاقها برئاسة الجمهورية. ويتكون رأسمال هذه المؤسسة من:

1- رؤوس أموال المؤسسات العامة التي من أغراضها مباشرة النشاط التجاري او الصناعي او العقاري أو الزراعي.

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 14/أيار/1958م، ص: 4؛ النهار، بيروت، العدد 7724، 8/شباط/1961م، ص: 1

(2) المنار، عمان، العدد 204، 6/شباط/1961م، ص: 4.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 4/آذار/1961م، ص: 2؛ الجريدة، بيروت، العدد 2641، 1/آب/1961م، ص: 1؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، 20/تموز/1959م في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق2، ص: 592.

2- أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات القائمة والتي تنشأ مستقبلاً لأغراض التنمية الاقتصادية.

وحددت أغراض المؤسسة الاقتصادية السوية في تنمية الاقتصاد القومي وذلك عن طريق النشاط الاقتصادي في القطاع العام وتتبع المؤسسة جملة من الوسائل لتحقيق أهدافها، تتلخص فيما يلي:

1- عقد القروض مع الحكومة أو المؤسسات العامة أو المصارف او الهيئات الخاصة.

2- إقراض الشركات أو المؤسسات التي تساهم في رأسمالها.

3- زيادة او نقصان أموالها في المشروعات التي تساهم فيها.

4- تأسيس شركات لأغراض التنمية.

5- إصدار سندات في داخل الجمهورية العربية المتحدة أو في خارجها للحصول على الأموال[1].

وقد صدر هذا القانون تمشياً مع سياسة دولة الوحدة في تنظيم الاقتصاد السوري وجعله يسير بخط متواز مع الاقتصاد المصري وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الإقليمي. خصوصاً إذا ما علمنا أنه قد تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية المصرية قبل قيام دولة الوحدة بسنوات لذلك جاءت هذه الخطوة كخلق نوع من التماثل الاقتصادي بين الإقليمين المصري والسوري. ورسمت حكومة الجمهورية العربية المتحدة سياسة استيراد بالنسبة للإقليم السوري تقوم على القواعد التالية:

1- تشجيع استيراد المواد التموينية الأساسية.

2- التوسع في استيراد السلع الإنتاجية والحد من استيراد السلع الكمالية.

3- استيراد بعض السلع الأجنبية التي كانت سوريا تستوردها بالعملات النادرة كالسكر ومنتجات البترول عن طريق الإقليم المصري من الدول التي ترتبط به بمقتضى اتفاقيات التجارة والدفع.

---

(1) مركز الوثائق التاريخية (دمشق)، وثائق الدولة، الحافظة رقم 3 الوثيقة رقم 71، قرار جمهوري بالقانون رقم 99 لسنة 1960 بتاريخ 18/آذار/1960م.

4- الاستفادة من التسهيلات المتاحة للإقليم المصري في تمويل بعض الواردات التي يحتاج إليها الإقليم السوري لتحقيق التنمية في القطاع الصناعي[1].

أسباب الأزمة الاقتصادية في الإقليم الشمالي (سوريا):

شهد الإقليم الشمالي ظروفاً سياسة واقتصادية واجتماعية خلال العامين الأولين من دولة الوحدة، أفرزت جملة من الأسباب والعوامل ساهمت في خلق أزمة اقتصادية عاني منها الإقليم الشمالي (سوريا) طيلة سنوات الوحدة. ويمكن أجمال هذه الأسباب والعوامل بما يأتي:

1- الظروف الطبيعية والمتمثلة في القحط وسوء الموسم الزراعي، حيث ساهمت الظروف الطبيعية في خلق الأزمة الاقتصادية فانعكس شح سقوط الأمطار على الإنتاج الزراعي الذي انخفض بشكل واضح. وقد نقدر أهمية هذا السبب إذا علمنا إن الإنتاج الزراعي يمثل (50٪) من الدخل القومي لسوريا وأن (75٪) من سكانها يعتمدون على الزراعة[2].

2- سوء تطبيق بعض الأنظمة والقوانين التي أصدرتها دولة الوحدة والخاصة بالإقليم السوري. فكانت نتائج تطبيق قانون الإصلاح الزراعي خير دليل على سوء التطبيق هذا، وذلك لأن الدولة لم تستطع القيام بدور مالك الأرض تجاه المالكين الجدد والفلاحين الصغار، فساهم استملاك الدولة لأرض المالك الكبير دون ضمان استمرار زراعتها في ضرب الحياة الاقتصادية[3].

3- اختلاف النظام النقدي بين مصر وسوريا، فسوريا تتبع نظام الحرية التجارية

(1) البراوي، اقتصاديات العالم العربي، ص: 170.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2493، 74/شباط/1961م، ص: 1× الهدف، بيروت، العدد 3334، 20/كانون الثاني/1961ك، ص: 6.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 1835، 21/كانون الأول/1958م، ص-ص: 3-6؛ الدفاع، عمان، العدد 6724، 12/آذار/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2097، 28/تشرين الأول/1959م، ص: 8؛ النهار، بيروت، العدد 7061، 20/كانون الأول/1958م، ص؛ 1

وتسمح بانتقال رؤوس الأموال بحرية تامة، بينما تضع مصر القيود الكثيرة على انتقال رؤوس الأموال وتخضع الاستيراد والتصدير لأنظمة وقيود عديدة، فمحاولة مصر فرض نهجها وتوجهها الاقتصادي على سوريا ساهم في خلق الأزمة الاقتصادية(1).

4- تهريب رؤوس الأموال السورية إلى خارج الإقليم وأبدالها بالعملات الأجنبية وحتى الاستثمار في الخارج نتيجة لسوء السياسة الاقتصادية المطبقة في دولة الوحدة، وقدر ما جرى تهريبه بأكثر من (500) مليون ليرة سورية(2). وأدى ذلك إلى هبوط سعر الليرة السورية.

5- رفض أصحاب رؤوس الأموال السورية توظيف أموالهم في المشاريع الاقتصادية في الإقليم السوري حتى أن بعضهم أعلن إفلاسه، فانخفض الميزان التجاري من (700) مليون ليرة سورية قيمة الرخص المعطاة عام 1957م (إلى 350) مليون ليرة سورية عام 1960م(3).

6- السياسة الاقتصادية التي تتبعها حكومة دولة الوحدة والمتمثلة في إصدار سلسلة من الأنظمة والقوانين لتطبيقها في الإقليم الشمالي لا لشيء سوى خلق التشابه والتماثل في تطبيق هذه الأنظمة والقوانين دون مراعاة للتفاوت الكبير في الواقع الاقتصادي السوري والمصري(4).

(1) السياسة، بيرو، العدد 361، 6/شباط/1958، ص: 2؛ البناء،ب يروت، العدد 234، 1/نيسان/1959م، ص: 5؛ الجريدة، بيروت، العدد 2493، 7/شباط/1961م، ص: 6؛ الهدى، نيويورك، العدد 184ـ 31/كانون الأول/1958م، ص: 1.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 7/آيار/1958م، ص: 4؛ البيرق، بيروت، العدد 8300، 17/تموز/1960م، ص: 3؛ الجريدة، بيروت، العدد 2493، 7/شباط/1961م، ص: 6؛ الجريدة، بيروت، العدد 1792، 1/تشرين الثاني/1958م، ص: 8؛ الهدى، نيويورك، العدد 190، 14/كانون الثاني/1959م، ص: 4

(3) الجريدة، بيروت، العدد 2493، 7/شباط/1961م، ص: 6؛ الجريدة، بيروت، العدد 1792، 1/تشرين الثاني/1958م، ص: 1.

(4) البناء، بيروت، العدد 234، 1/نيسان/1959م، ص: 5؛ الأخبار، بيروت، العدد 233، 18/كانون الثاني/1959م، ص: 5؛ الهدى، نيويورك، العددان 49، 198، 10/آيار/1958 و 24/كانون

7- إغلاق بعض الأسواق التي كانت تعتبر الأسواق الرئيسية للإنتاج السوري وذلك نتيجة لمواقف حكومات هذه الدول من الوحدة المصرية السورية واعني بعض أسواق الخليج العربي والعراق والأردن[1].

8- تدهور صناعة النسيج لسياسة الحكومة المتبعة تجاه هذه الصناعة، سواء بإصدار الأوامر إلى منع زراعة القطن أو بعدم تحديث المصانع[2].

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الإقليم الشمالي خلال العامين الأوليين لدولة الوحدة، إلا أن صحيفة الهدف نشرت - اعتماداً على قيود الجمارك - جدولاً بالصادرات والواردات بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة خلال عام 1959م نورده للإيضاح:

كميات المواد المصدرة من سوريا إلى مصر خلال عام 1959م[3]:

النوع	السعر بآلاف الليرات السورية	الكمية بالطن
التفاح	3.195	2.168
سميد الحنطة	1.371	2.157
الكويرا وحب الخروع وبذر الكتان	3.108	4.567
القمر الدين	2.285	1.337
التبغ والتنباك	367	123
نسيج من الحرير الصناعي	7.496	369

=

الأول/1958م، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 7061، 20/كانون الأول/1958م، ص: 1؛ النداء، بيروت، العدد 328، 16/شباط/1960ك، ص: 1؛ النداء، بيروت، العدد 397، 10/أيار/1960م، ص4.

(1) الجريدة، بيروت، العدد 183، 21/كانون الأول/1958م، ص: 3؛ عبد الكريم، حصاد، ص: 403.

(2) الأخبار، بيروت، العدد 233، 18/كانون الأول/1959م، ص: 5؛ الدفاع، عمان، العدد 6724، 12/آذار/1958م، ص: 1؛ البراوي، اقتصاديات العالم العربي، ص: 168.

(3) الهدف، بيروت، العدد 3334، 20/كانون الثاني/1961م، ص: 6.

النوع	السعر بآلاف الليرات السورية	الكمية بالطن
نسيج من الصوف الصرف	2.186	56
جوارب للنساء والرجال	9.846	204
مصنوعات شغل الصنارة من الحرير الصناعي وألبسة قطنية للرجال وألبسة نسائية من الحرير الصناعي	4.904 .	104
بضائع أخرى	31.003	16.770
المجموع	68.381	28.918

أما الكميات التي استوردتها سوريا من مصر خلال عام 1959[1]:

النوع	السعر بآلاف الليرات السورية	الكمية بالطن
البطاطا	2.487	11.530
الأرز المقشور	5.092	16.586
النفط	9.190	102.185
إطارات المطاط	1.668	314
خيوط الحرير الصناعي صوفاً أو مخلوطاً بالصوف	2.108	855
النسيج المصنوع من القطن	4.878	424
بضائع أخرى	13.390	29.5324
المجموع	41.796	161.950

وهكذا وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي شهدها الإقليم السور فقد تمكن

(1) الهدف، بيروت، العدد 3334، 20/كانون الثاني/1961م، ص: 6.

من تصدير ما قيمته (68.381) مليون ليرة سورية واستورد ما قيمته (41.796) مليون ليرة سورية خلال عام 1959م. أي أن الميزان التجاري كان لمصلحة الإقليم السوري بقيمة (26.585) مليون ليرة سورية.

قوانين يوليو/تموز الاشتراكية 1961م:

جاءت القرارات التي اتخذها جمال عبد الناصر في 21/تموز/1961م استكمالاً لخطوات اشتراكية اتخذت ضمن هذا الاتجاه. ففي 1/شباط/1960م صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (40) لعام 1960م يقضي بانتقال ملكية البنك الأهلي المصري إلى الدولة، واعتباره مؤسسة عامة، كما صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (228) لعام 1960م في 1/كانون الأول/1960م ليقضي بانتقال ملكية البنك البلجيكي والدولي بمصر إلى الدولة، واعتبرت المادة الأولى منه البنك المركزي مؤسسة عامة ونقلت ملكيته إلى الدولة[1].

كما صدر في 3/آذار/1961م، قانون بتعريب جميع مصارف الإقليم السوري أسوة بما حدث في الإقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة. وأعلن ذلك عبد المنعم القسيوني وزير الاقتصاد والخزانة المركزي في مؤتمر صفحي. وقال: "إن القانون الجديد يشترط أن تكون كل المصارف التي تعمل في الإقليم السوري مؤسسة على شكل شركات مقفلة عربية ذات رأسمال محدود أي شركة مساهمة وألا يقل رأسمال كل منها عن ثلاثة ملايين ليرة سورية، وأن تكون أسهمها اسمية ومملوكة دائماً للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة. وأن تساهم المؤسسة الاقتصادية السورية، وهي مؤسسة حكومية في رأس المال بـ (35٪). وأضاف يقول: ونظراً لروابط الود والإخاء وإيماناً بوحدة الدم العربي، فقد رؤى إتاحة الفرصة لأبناء البلاد العربية بالمساهمة في هذه المصارف بما يعادل (25٪) من رؤوس أموالها، ويكون لهم حق التمثيل في مجالس إدارتها. وأمهل القانون المصارف الموجودة الآن حتى 31/كانون الثاني/1962م لكي تتفق أوضاعها مع أحكام القانون الجديد وإلا شطب تسجيلها. وإلى أن يتم ذلك

---

(1) السباعي، المرحلة الانتقالية في سورية، ص: 323.

عينت وزارة الاقتصاد مراقبين لهذه المصارف تفادياً لكل عبث يهدد أموال الأفراد والهيئات"[1]. وأعلن وزير المالية في دولة الوحدة أن الهدف من هذا القرار هو وضع ملكية هذه البنوك في أيدي مواطني الجمهورية العربية المتحدة، ولتمكين الحكومة من السيطرة التامة على هذا القطاع بطريقة تحقق مصلحة الشعب. وفي 19/تموز/1961م أغلق الرئيس جمال عبد الناصر بقرار جمهوري، أعمال بورصتي القاهرة والإسكندرية[2]. وجاءت كل هذه القرارات تمهيداً ومقدمة لما هو عازم عليه من خلق مجتمع اشتراكي تعاوني.

وأصدر الرئيس جمال عبد قراراً جمهورياً بالقانون رقم (117) لسنة 1961م والقاضي بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين العاملة في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة. ويقضي القانون بالتعويض على حاملي الأسهم بسندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة وبفائدة قدرها (4٪) سنوياً، والسندات قابلة للتداول في البورصة، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً او جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية. وفي حالة الاستهلاك الجزئي، يعلن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل. ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر إقفال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون، وعلى وزير الاقتصاد التنفيذي في كل من إقليمي الجمهورية العربية المتحدة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون. وبلغ عدد المؤسسات التي شملها القانون (73) مؤسسة في الإقليم المصري و (23) مؤسسة في الإقليم السوري. وبين المؤسسات التي ذكرها القانون في الإقليم السوري:

- بنك انترا.

---

(1) خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر يوم 24/كانون الثاني/1961م، في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق3، ص: 418؛ Etzion Political Unification, P:117؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 4/آذار/1961م، ص: 2؛ الحياة، بيروت، العدد 4541، 5/آذار/1961م، ص: 1؛ Keesing's Contemporary Archives, Vol. xIII, 1961-1962, P: 18181.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2632، 21/تموز/1961م، ص: 7.

- الشركة الخماسية.
- البنك العربي.
- البنك اللبناني.
- شركة معامل الشهباء للغزل والنسيج.
- الشركة العربية للصناعة والأخشاب.
- بنكو دي روما.
- البنك البريطاني للشرق الأوسط[1].

وأعقب ذلك القرار صدور سلسلة من المراسيم، التي تهدف إلى المساعدة في خلق مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني في الجمهورية العربية المتحدة. ويقضي المرسوم الأول: بوجوب عدم زيادة عدد أعضاء مجالس إدارة الشركات على سبعة أعضاء، وأن يكون أحدهم ممثلاً للعمال وآخر ممثلاً لأصحاب العمل على أن ينتخب كلاهما بالاقتراع السري من قبل موظفي وعمال كل شركة من الشركات. وجاء في مرسوم ثاني أن رواتب رؤساء ومجالس الإدارة أو أعضاء المجالس أو أي شخص آخر مستخدم في المنظمات أو المؤسسات العامة أو الشركات يجب ألا تتجاوز (5000) جنيه في السنة

(1) الحياة، بيروت، العدد 4680، 21/تموز/1961م، ص: 2؛ المنار، عمان، العدد 341، 21/تموز/1961م، ص-ص: 1-4؛ الجريدة، بيروت، العدد 2632، 21/تموز/1961م، ص-ص: 1-7؛ الدفاع، عمان، العدد 7754، 21/تموز/1961م، ص-ص: 1-4؛ البناء، بيروت، العدد 900، 22/تموز/1961م، ص: 8؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 21/تموز/1961م، ص-ص: 1-4؛ العمل، بيروت، العدد 4706، 21/تموز/1961م، ص: 1؛ صوت العروبة، بيروت، العدد 848، 21/تموز/1961م، ص: 1؛ لنشوفسكي، جورج، 1991م، التجربة الناصرية من وجهة نظر غربية، ترجمة أمجد حسين، آفاق عربية، بغداد، العدد 7، ص43؛

Keesing's Contemporary Archives, Vol XIII, 1961-1962. P: 18181' Keilany, Socialism and Economic Change in Syria. P-P:65-66;

Kerr, Malcolm h, 1962, The Emergence of Associations Ideology in Egypt, the Middle East Journal, Vol 16, No.2, P-P: 128-130.

أو (50.000) ليرة سورية مع جميع العلاوات والمكافآت. أما المرسوم الثالث فقال أن الأرباح الصافية للشركات يجب أن توزع كما يلي: (75٪) على حاملي الأسهم و (25٪) على الموظفين والعمال. وستوزع حصة المستخدمين بنسبة (10٪) عند توزيع الأرباح على المساهمين و (5٪) تخصص للخدمات الاجتماعية[1].

وأصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بالقانون رقم (118) لسنة 1961م والقاضي باشتراك الرأسمال العام في الشركات والمؤسسات. على ألا يقل نسبة اشتراك القطاع العام عن (50٪) من رأسمال الشركة أو المنشأة. على أن يعوض المساهمون وأصحاب رؤوس الأموال بسندات على الدولة لمدة خمسة عشرة سنة وبفائدة قدرها (4٪) سنوياً. وبلغ عدد الشركات والمنشآت الخاضعة لهذا القانون في مصر (83) وفي سوريا (12)[2].

ويهدف هذا القانون إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق أغراض التنمية مع توجيه تلك الشركات والمنشآت إلى السياسة الموضوعة من قبل الدولة.

وأصدر الرئيس قراراً جمهورياً بالقانون رقم (119) لسنة 1961م الذي يقضي بوضع حد أعلى لحصة الشخص الواحد في المؤسسات والشركات بحيث لا تزيد على (10.000) جنيه مصري أو (100.000) ليرة سورية. وتعود إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة إلى القيمة الكلية للأسهم، وبحيث تعادل هذه القيمة عدداً صحيحاً من الأسهم، ولا تطبق أحكام هذا القانون على الأسهم التي تملكها الهيئات والمؤسسات العامة. وبلغ عدد المنشآت والشركات التي شملها هذا القانون في مصر (147) وفي سوريا (11)"[3].

وصدرت أيضاً قرارات بالقوانين التالية:

أ- قرار بالقانون رقم (121) لسنة 1961م ويقضي بتنظيم منشآت تصدير القطن في

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2632، 21/تموز/1961م، ص: 7

(2) الحياة، بيروت، العدد 4680، 21/تموز/1961م، ص: 2.

(3) الأخبار، بيروت، العدد 364، 23/تموز/1961م، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 4680، 21/تموز/1961م، ص: 2؛ الدفاع، عمان، العدد 7754، 21/تموز/1961م، ص:4؛ لسان الحال، بيروت، العدد 1889، 21/تموز/1961م، ص:1؛ البناء، بيروت، العدد 900، 22/تموز/1961م، ص: 8.

الإقليم الجنوبي، بحيث لا يقل رأسمال كل شركة من هذه الشركات عن (300) ألف جنيه على أن يساهم قطاع رأسمال العام في هذه الشركات، بما لا يقل عن (50٪) وتؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها على شكل سندات على الدولة لمدة خمسة عشرة عاماً وبفائدة قدرها (4٪). ويقضي بانتقال ملكية منشآت كبس القطن إلى الدولة[1].

ب- قرار بالقانون رقم (122) لسنة 1961م، والقاضي بإسقاط الالتزام الممنوح ليبون وشركاه في الإسكندرية[2].

جـ- قرار بالقانون رقم (123) لسنة 1961م والقاضي بإسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة [3].

وقد أذاع علي صبري بياناً تفسيرياً لهذه القرارات، قال فيه: إن وجود القطاع العام في الاقتصاد أصبح أمراً بالغ الحيوية إذا أريد بناء مجتمع ذو كفاية فعالة تستطيع مواجهة خطة التنمية العامة[4].

واتبعت هذه القرارات بقرارات أخرى تقضي بتخفيض الملكية الزراعية وتحدد الحد الأعلى في الإقليم المصري بـ (100) فدان بدلاً من (200) فدان، ويقضي قانون آخر بإعفاء الفلاحين الذين استفادوا من الأراضي الزراعية بموجب قانون الملكية الزراعية م نصف الثمن ومن الفوائد في إقليمي الجمهورية. ويقضي قانون ثالث بوضع ضرائب تصاعدية على إيجارات المساكن في الإقليم المصري وتبلغ الضريبة على الغرفة التي إيجارها:

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 4680، 21/تموز/1961م، ص: 2؛ السباعي، المرحلة الانتقالية في سورية، ص-ص: 333-336.

(2) الحياة، بيروت، العدد 4680، 21/تموز/1961م، ص: 2؛ السباعي، المرحلة الانتقالية في سورية، ص-ص: 333-336

(3) الحياة، بيروت، العدد 4680، 21/تموز/1961م، ص: 2؛ السباعي، المرحلة الانتقالية في سورية، ص-ص: 333-336.

(4) الحياة، بيروت، العدد 4680، 21/تموز/1961م، ص: 2.

- 3 جنيهات = 10٪

- 5 جنيهات = 15٪

- 8 جنيهات = 20٪

- 10 جنيهات = 20٪

- والتي يزيد إيجارها عن 10 جنيهات = 40٪

ويقضي قانون رابع بوضع ضريبة تصاعدية على الدخل في الإقليم السوري وبموجب هذا القانون تعفى العشرة آلاف ليرة سورية الأولى من الضريبة ومن:

10.000 - 15.000 ألف ليرة سورية = 8٪

15.000 - 20.000 ألف ليرة سورية = 9٪

20.000 - 30.000 ألف ليرة سورية =10٪

30.000-40.000 ألف ليرة سورية =15٪

40.000-50.000 ألف ليرة سورية =20٪

50.000-60.000 ألف ليرة سورية =35٪

60.000-70.000 ألف ليرة سورية =45٪

70.000-80.000 ألف ليرة سورية =55٪

80.000-90.000 ألف ليرة سورية = 65٪

90.000-100.000 ألف ليرة سورية = 75٪

ومما زاد على 100.000 ليرة سورية = 90٪[(1)]

كما صدر في 30/تموز/1960م قرار جمهوري بدمج أربعة مصارف قائمة في الإقليم السوري في مصرف الوحدة العربية الذي تملكه المؤسسة الاقتصادية وهي مؤسسة حكومية وهذه المصارف هي:

---

(1) الجهاد، عمان، العدد 2462، 26/تموز/1961م، ص-ص: 1-3؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 26/تموز/1961م، ص-ص: 1-4.

- مصرف الوحدة العربية.

- البنك الوطني للتجارة والصناعة.

- الشركة الجزائرية للتسليف والصيرفة.

- البنك البريطاني للشرق الأوسط[1].

وكان قد سبق ذلك صدور قرار بالقانون رقم 123 لسنة 1961م الذي أعطى العمال مزايا جديدة، إذ خفض ساعات العمل الأسبوعية من 48 ساعة إلى 42 ساعة. وبرزت الدولة هذا القانون برغبتها في زيادة التشغيل[2].

وهكذا فإن هذا القرارات والمراسيم قد وجهت عملياً ضربة هامة إلى الرأسمال الخاص الأجنبي منه والوطني وكانت بمثابة انعطاف كبير في العلاقات الإنتاجية الرأسمالية ومعولاً قوياً في زعزعة مواقع هذا الرأسمال المالية والصناعية والتجارية بشكل خاص، فإنها تبقى أيضاً منطلقاً تاريخياً أساسياً لسياسة اجتماعية ظلت تتابع حلقاتها في عهود لاحقة. هذا وقد جاءت هذه القرارات في فترة تراجع المد التقدمي في الإقليم السوري - أمام سلطة الدولة بحيث لم يبق في مناصب الدولة العليا أي من الزعماء الذي حملهم المد الجماهيري إليها. مقابل تسلسل الانتهازيين واليمنيين وأعداء الوحدة إلى المراكز الحساسة والمناصب العليا في دولة الوحدة مما كان له الأثر السيئ على هذا القرارات.

وهكذا يمكن القول إن دولة الوحدة تميزت من حيث الأساس بأنها امتداد للتقاليد المصرية في الحكم أكثر منها امتداداً للتقاليد السورية، سواء كان ذلك في الجانب السياسي أم الاقتصادي أم الإداري أم الاجتماعي أم العسكري.

وتفاوتت ردود الفعل على هذه القرارات ففي الوقت الذي عارضها الكثير من المؤسسات والشركات والأفراد فقد أيدها البعض الآخر. وضمن هذا الإطار صرح ناطق باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي تعليقاً على هذه القرارات:

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2641، 1/آب/1961م، ص: 1

(2) الأهرام، القاهرة، العدد 27258، 29/تموز/1961م، ص: 1.

"بان الحزب يري فيها ما يدفع حياة العرب الاقتصادية في اتجاهها نحو الاشتراكية، ويمد الطريق لتحقيق المزيد من الانتصارات للشعب والمطالب لفئة العمال الكادحين. فالحزب إذ يؤكد حرصه على ضرورة مساهمة العمال في توجيه مقدراتهم يسجل تأييده لهذه الخطوات ومطالبته بتهيئة الشروط الديمقراطية التي تضمن المحافظة على هذه المكاسب تحت إشراف الشعب لدعمها وحمايتها وتطويرها"[1].

وبدورها أيدت صحيفة لسان الحال هذه القوانين والإجراءات بقولها: "وتتجلى العظمة أكثر ما تتجلى في الثورة الاقتصادية التي أعلنها الرئيس لمضاعفة الدخل القومي وتحسين مستوى العيش وتحقيق المجتمع التعاوني الاشتراكي هذه الثورة فريدة في بابها جاءت عبارة عن حرب تتجمع فيها جميع إمكانيات الأمة وقواها للتغلب على الحاجة والفقر ووضع شعب المتحدة في مصاف أرقى شعوب العالم وأغناها. ومن هنا نشأت الحاجة إلى وسائل لابد منها للوصول إلى الهدف الكبير فكان تأميم البنوك والشركات وحر هذه القوى الاقتصادية الخطيرة في يد الدولة لاستخدامها في تطوير مصالح الشعب وتقدمه"[2].

وقامت صحيفة الأخبار البيروتية بتحليل هذه الإجراءات فكتب تحت عنوان "التدابير والقوانين الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة ما هي طبيعتها ودوافعها وأهدافها؟: "إن بناء قطاع الدولة على أسس ديمقراطية وإبعاده عن الرساميل الاستعمارية شرط رئيس لكي يقوم بمهامة في خدمة الشعب. التدابير المتعلقة بالعمال لا تلبي المطالب بزيادة الأجور، ورفع مستوى حياتهم المادي والثقافي. كما أن التدابير التي اتخذت في ميدان الإصلاح الزراعي بتوسيع نطاق هذا الإصلاح وتحصيل بعض الفائدة للفلاحين الذين نالوا أرضاً سابقة ولكن لا تحل الأمور بشكل كامل، ففن ملكية (100) فدان هي ملكية كبيرة بالنسبة للأراضي المصرية الممتدة على ضفتي نهر النيل والتي تعطي ثلاثة محاصيل في السنة. كما أن هذه التدابير يجب أن تشمل الإقليم السوري.والنقص الكبير مستمر في ميدان معاملة الفلاحين ومساعداتهم بالبذار والماء

(1) لسان الحال، بيروت، العدد 18902/ 25/تموز/1961م، ص: 5.

(2) لسان الحال، بيروت، العدد 18902، 25/تموز/1961م، ص: 6.

وغيرهـا. ثم في رفـع مستوى حـال الفلاحين الصحيفـة والثقافيـة. وأن مبـدأ الضريبـة التصاعدية مبدأ صحيح ولكن مبادئ العمل تتطلب بالدرجة الأولى إلغاء الضرائب غير المباشرة كضريبة السكر وغيرها التي تطال جماهير الشعب الواسعة وإلغاء الضرائب التي فرضت مؤخراً في سوريا كضريبة الكحول والهاتف وغيرها.

اما التدابير المتعلقة بالطبقة العاملة، فضمن القرارات التي صدرت قرار يقول بمنح (25٪) من صافي الأرباح للعمال ويقسم كما يلي: "(10٪) تعطي مباشرة للعمال و (5٪) تخصص للضمان الاجتماعي و (10٪) لمشاريع اجتماعية مركزية للعمال. وهذا القرار هو أكثر القرارات تضليلاً"[1].

وحددت صحيفة الأخبار الأسباب القائمة وراء هذه التدابير بقولها:"

عن لهذه التدابير أسباباً عميقة محلية داخلية وخارجية اقتصادية وسياسية وفكرية تتمثل بالآتي:

1- تلبية متطلبات خطة التنمية والتوسع في أفريقيا. عن المسؤولين المصريين يسيرون في سياسة تنمية اقتصادية واسعة خارج نطاق العربية المتحدة وخاصة في أفريقيا. وسياسة التنمية هذه تتطلب تراكما كبيراً للرساميل، وهذا غير ميسر في بلد كالعربية المتحدة وطرق الحصول عليه أما داخلية أو خارجية. وقد ناقشت صحف المتحدة ومنها الأهرام طرق التراكم التي اتبعت في الشرق والغرب. وقالت إنها لا تلائم العربية المتحدة ويبدو أن الطريق الذي وجده حكام القاهرة يلائمهم هو طريق وضع اليد على الثروات الداخلية جميعها واستخدامها في أغراض التنمية وهنا تمت عملية تأميم البنوك وشركات التأمين بشكل خاص ووضع اليد على ودائع الشركات المختلفة.

2- الوفاء بأعباء القروض المختلفة. إن العربية المتحدة لجأت إلى سياسة الإستقراض بشكل واسع وخاصة من الدول الاستعمارية وهي مدينة لألمانيا الغربية وحدها بأكثر من (200) مليون جنيه وللولايات المتحدة الامريكية أكثر

---

(1) الأخبار، بيروت، العدد 365، 30/تموز/1961م، ص-ص: 1-2.

من (200) مليون دولار. هذا عدا ديون إيطاليا وبريطانيا واليابان وهولندا وعوضاً عن تعويضات حملة أسهم قناة السويس وأصحاب الأملاك الإنكليزية والفرنسية والبلجيكية المؤممة.

إن العربية المتحدة أصبحت أمام موقف دقيق فهذه القروض الضخمة وفوائدها العالية والمركبة التي نبغي أن تدفع نقداً أصبحت عبئاً على الميزانية وعدم الإيفاء بها يعرض الاستقلال للخطر.

3- بغط الجماهير الشعبية من أجل مطالبها.

4- تركز ومركزة الصناعة والرساميل.

5- الإجهاز كلياً على الاقتصاد السوري.

6- التنافس بين الزمرة الحاكمة وبين بعض الاحتكاريين المصريين.

7- عزلة نظام المتحدة في الميدان العربي.

8- ضغط الحوادث الدولية وسرعة التطور في بلدان مثل كوبا وغينيا وإندونيسيا[1].

وإن تقدير هذه القرارات يجب أن يرتكز على ناحيتين أساسيتين هما:

1- الناحية المبدئية.

2- الأثر السياسي.

وإن هذه التدابير ليست اشتراكية وهي تدابير رأسمالية في صالح البورجوازية كطبقة، ولكن ذلك لا ينفي إنها تجري بجنب تأثير الأفكار الاشتراكية. وهي دليل على قوة هذه الأفكار وعلى مدى جاذبيتها.

وإن هذه التدابير لكي تكون سبيلاً يخدم مصالح الجماهير الشعبية عليها أن تترافق بتدابير ديمقراطية وأن تبتعد عن الرساميل الأجنبية الاستعمارية.

وإن النضال ضد التمصير وضد ابتلاع سوريا يجب أن يتسع ويزداد، فتحت

---

(1) الأخبار، بيروت، العدد 365، 30/تموز/1961م، ص: 2.

ستار القطاع العام وملكية الدولة يجري تحويل سوريا إلى بلد تابع ويمنع تطورها. خاصة إذا ما عرفنا أن لسوريا ظروفها الاقتصادية والسياسية الخاصة، كما أن النهضة الاقتصادية السورية سارت وتطورت على أسس تختلف كلياً عن التطور الذي جرى في مصر.

والقوى الاقتصادية السورية التي لعبت دوراً في نهضة سويا الصناعية لم تستكمل جميع طاقاتها في ميدان التطور الاقتصادي، وفي ميدان النضال المعادي للاستعمار. ومن هذه الزاوية يمن القول أن بعض التدابير الأخيرة سابقة لأوانها في سوريا وتحمل طابع المغامرة. و ستؤدي هذه التدابير إلى هزة اقتصادية عميقة. وهنا يطرح سؤال: أليس وراء هذه التدابير ابتلاع سوريا نهائياً وتمصيرها كلياً؟ فقد قضي على الاقتصاد السوري، وأصبح لقمة سائغة لما يسمى (بالمؤسسة الاقتصادية) التي ستشارك فيها رساميل فردية مصرية كثيرة"[1] وأيدت صحيفة صوت العروبة القرارات الاشتراكية ووصفتها بأنها ثورة بيضاء[2].

أما صحيفة النداء فعلقت على هذه القرارات والتدابير بقولها: "إن هذه المقالات الافتتاحية والشكاوي التي وجهتها الصحف في الجهورية العربية المتحدة ضد هجمات الشيوعيين العرب بصدد الإصلاحات الاشتراكية في المتحدة تدل على أن استياء قد ظهر في الأوساط العمالية في العربية المتحدة. وبرز هذا الاستياء التدخل الرسمي، الذي قام به وزير الصناعة المركزي الذي أذاع نداءً على كافة العمال قال فيه: " أنه ليس بالإمكان في الحال تخفيض ساعات العمل أعلن الرئيس عبد الناصر في خطابه يوم 22/تموز/1961م. وأوضح يقول بأن تخفيض ساعات العمل سوف لا يكون بالحال، بل سيطبق في غضون سنة. وحذرت وزارة الصناعة المركزية في بيان رسمي نشر في الصحف العمال من مغبة تخفيض ساعات العمل قبل تطبيق هذا القرار كما نبهت المسؤولين في المصانع والشركات بأنهم سيصرفون ن العمل إذا لم يتقيدوا بهذه القاعدة بحذافيرها.

---

(1) الأخبار، بيروت، العدد 365، 30/تموز/1961م، ص: 2.

(2) صوت العروبة، بيروت، العدد 848، 21/تموز/1961م، ص: 1.

واعـترفت صحيفـة الأخبـار أن تطبـق برنـامج تخفيـض سـاعات العمـل في الجمهورية العربيـة المتحـدة يعترضـه بعض العقوبـات وأنحـت الصحيفـة المذكـورة باللائمـة علـى المسـؤولين في اتحـاد العمـال في المتحـدة بعـدم شـرحهم للعمـال إن الامتيـازات والحقـوق الـتي منحـها لهـم العهـد الجديـد تشـتمل أيضـاً علـى التزامـات وواجبات من جهتهم"[1].

ووضعت صحيفة النداء جملة ملاحظات حول قرارات التأميم فقالت: وإذا كانت الحرية أول ضحية قل أين الاشتراكية في قرارات التـأميم، وأن الأخطـاء سـتتكرر في تطبيق وتنفيذ القرارات الجديدة، لأن الديكتاتورية براد كبير يجمد أجهزة الدولة من موظفين وفنيين ويضع كثرتهم الساحقة في قوالب البيروقراطية[2].

وكانت الآراء المعارضة والناقدة للقرارات الاشتراكية لها تبريراتها التي حددت بالآتي:

1- أن سوريا بلد تجاري سوف يتأثر بالتأميم.

2- ان بـالبنوك السـورية أمـوالاً عربيـة، فـإذا مـا أجـرى التـاميم فـإن رؤوس الأمـوال العربية تخرج من سوريا وستتأثر العلاقات العربية مع سوريا.

3- أن التوقيت غير مناسب بالنسبة لسوريا. وذلك بسبب تراكم المشاكل، فأضاف ذلك مشكلة أخرى مما يساعد على تفجر الأمور بغير صالح الوحدة في وقت حرج إذ شكلت هذه القرارات متكئاً للانفصاليين[3].

وعلى الرغم مما قيل عن هـذه القـرارات، إلا أنـه يمكن القـول، بهذه القـرارات أخذت الاشتراكية في دولة الوحدة، ولأول مرة شكلاً واقعياً عوضاً عن المفهوم النظـري المبهم، وكانت هـذه القـرارات ثورية حقـاً لأنـها خرجـت عـن تقـاليد المجتمـع العربـي محطمة هذه التقاليد نوعاً ومبدأً.

(1) النداء، بيروت، العدد 772، 5/آب/1961م، ص: 4.

(2) النداء بيروت، العدد 772، 5/آب/1961م، ص: 1.

(3) نصر، ناصر وتجربة الوحدة، ص-ص: 220-222.

الموازنة العامة في دولة الوحدة:

تقرر أن تبقى الأنظمة والقوانين المالية المتبعة في كلاً من مصر وسوريا قبل قيام دولة الوحدة سارية المفعول في هذه الدولة، بعد قيامها إلى أن يتم وضع أنظمة وقوانين مالية موحدة. وضمن ذلك الإطار تم تعيين وزيرين للخزانة في التشكيل الوزاري الأول لدولة الوحدة أحدهما للإقليم المصري حسن عباس زكي، والآخر للإقليم السوري فاخر الكيالي. وعقب ذلك صدر قرار جمهوري بتكليفهما بوضع مشروع ميزانية دولة الوحدة، ويقضي القرار بوضع ثلاث ميزانيات الأولى ميزانية موحدة للإقليمين والثانية للإقليم المصري والثالثة للإقليم السوري. وذلك انسجاماً مع (المادة 70) من الدستور المؤقت التي نصت على: إلى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر إلى جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النظام الإقليمي الحالي لكل من سوريا ومصر"[1]. ويتم تحديد السنة المالية للجمهورية العربية المتحدة باثني عشر شهراً تبدأ في اول تموز وتنتهي في آخر حزيران من كل عام[2].

الميزانية الأولى في دولة الوحدة للعام المالي 1958/1959م.

وتطبيقاً لما ورد سابقاً انقسمت الميزانية إلى ثلاثة أقسام:

1- ميزانية الإقليم الشمالي (سوريا):

– إجمالي الميزانية	416	مليون ليرة سورية
– الاستثمارات الإنتاجية	80	مليون ليرة سورية

– منحة من الرئيس جمال عبد الناصر من وفرة ميزانية الإقليم الجنوبي

---

(1) الأهرام الاقتصادي، القاهرة العددان 78 و 79، 1958م، ص: 2؛ الحياة، بيروت، العدد 3631، 5/آذار/1958م، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 6719، 6/آذار/1958م، ص: 3؛ الجريدة، بيروت، العدد 1596، 6/آذار/1958م، ص-ص/ 1-8.

(2) بيروت، المساء، بيروت، العدد 2578، 14/أيار/1958م، ص: 3؛ الأهرام، القاهرة، العدد 2603، 6/آذار/1958م، ص: 1.

	25	مليون ليرة سورية
- مخصصات الميزانية	311	مليون ليرة سورية[1]

2- ميزانية الإقليم الجنوبي (مصر):

-إجمالي الميزانية:	439	مليون جنيه مصري
- الإيرادات	366	مليون جنيه مصري
- المصروفات	357	مليون جنيه مصري
- هناك فائض قدره:	9	مليون جنيه مصري
- الاستثمارات الإنتاجية	46	مليون جنيه مصري

- قيمة الميزانيات بالميزانية الأصلية وفيها ميزانية الجامعات والمجلس الأعلى للبحوث والإذاعة:

27 مليون جنيه مصري[2]

3- الميزانية الموحدة للإقليمين:

- إجمالي الميزانية	530	مليون جنيه مصري
- بلغ نصيب الإقليم الشمالي:	95	مليون ليرة سوري
- بلغ نصيب الإقليم الجنوبي:	43	مليون جنيه مصري

وتشمل الميزانية الموحدة كل من:

- رئاسة الجمهورية.
- وزارة الدفاع.
- وزارة الخارجية.

---

(1) بيروت، المساء، بيروت، العدد 2659، 13/آب/1958م، ص: 3؛ الجريدة، بيروت، العدد 1727، 12/آب/1958م، ص-ص: 1-8.

(2) الأهرام، القاهرة، العدد 26128، 26/حزيران/1958م، ص:1.

- مجلس الأمة.

- بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لها.

ويتكون باب الإيرادات في الميزانية الموحدة من نصيب كل من هذه الجهات في كل من ميزانيتين الإقليميتين المصري والسوري[1].

وذكرت صحيفة ببيروت المساء تعليقاً على ميزانية الإقليم السوري فقالت: "أنها أضخم ميزانية لسوريا بعد اتحادها مع مصر"[2].

ميزانية العام المالي 1959 / 1960م[3].

1- ميزانية الإقليم الشمالي (سوريا):

- إجمالي الميزانية	678	مليون ليرة سورية
- الاستثمارات الإنتاجية	185	مليون ليرة سورية
- مخصصات الميزانية	493	مليون ليرة سورية

- عند مقارنتها بميزانية العام المالي 1959/5م تكون هناك زيادة مقدارها

262 مليون ليرة سورية

2- ميزانية الإقليم الجنوبي (مصر):

- إجمالي الميزانية	478	مليون جنيه مصري
- الاستثمارات الإنتاجية	98	مليون جنيه مصري
- خصص للخدمات الاجتماعية	63	مليون جنيه مصري
- الإيرادات	321	مليون جنيه مصري
- المصروفات	293	مليون جنيه مصري

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1727، 12/آب/1958م، ص-ص: 1-8؛ بيروت، المساء، بيروت العدد 2578، 14/أيار/ 1958م، ص: 3؛ الأهرام، القاهرة، العدد 26128، 26/حزيران/1958م، ص: 1

(2) بيروت المساء، بيروت، العدد 2659، 13/آب/1958م، ص: 3.

(3) الأهرام، القاهرة، العدد 27299، 19/حزيران/1959م، ص: 1

- هناك وفر في الميزانية قدره	27	مليون جنيه مصري

3- الميزانية الموحدة للإقليمين:

- إجمالي الميزانية	123	مليون جنيه مصري
- بلغ نصيب الإقليم الشمالي منها	247	مليون ليرة سورية
- بلغ نصيب الإقليم الجنوبي منها	95	مليون جنيه مصري.

وكان من المنتظر تنفيذ ووضع الميزانية الموحدة لإقليمي الجمهورية العربية المتحدة، وذلك اعتباراً من الميزانية القادمة 1960/1961م وذلك بعد استصدار جميع التشريعات المالية الموحدة[1]، إلا أن ذلك لم ينفذ وبقيت ميزانية كل إقليم مستقلة عن ميزانية الإقليم الآخر، ففي 12/نيسان/1960م صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (423) لسنة 1960م بشأن تحديد ميزانية خاصة في الإقليم الشمالي:

- تحدد إيرادات هذه الميزانية بمبلغ	15	مليون ل. س
- تحدد اعتمادات نفقات هذه الميزانية بمبلغ	15	مليون ل. س

- يخضع تنفيذ المشاريع المحددة في هذا القرار للأنظمة المالية المتبعة في الإقليم السوري مع مراعاة ما يلي:

1- تعتبر المدة اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية دورة مالية واحدة.

2- لا تخضع جميع عقود النفقات للتأشير المسبق لديون المحاسبة إلا أنه للوزير المختص أن يعرض ما يرغب من عقود ومناقصات على التأشير المسبق عند الاقتضاء[2].

ميزانية العام المالي 1961/1962م.

ألقى عبد المنعم القسيوني وزير الاقتصاد والخزانة المركزية في

---

(1) مركز الوثائق التاريخية (دمشق)، قسم وثائق الدولة، الحافظة رقم 6، الوثيقة رقم 78، بتاريخ 29/أيلول/1959م.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، العدد 83، 12/نيسان/1960م، ص: 543.

11/نيسان/1961م بياناً في مجلس الأمة شرح فيه ميزانية الجمهورية العربية المتحدة للعام المالي 1961/1962م ومما جاء فيه:

أن ميزانية الإقليم الجنوبي تبلغ حوالي	774	مليون جنيه مصري.
خصص للدفاع والأمن	112	مليون جنيه مصري
للنفقات والإنتاجية والإنمائية	400	مليون جنيه مصري
- وخصص للخدمات والتعليم	262	مليون جنيه مصري
أما ميزانية الإقليم الشمالي: فبلغ إجمالها:	1151	مليون ل. س
- خصص للدفاع والأمن مبلغ:	314	مليون ل. س
- خصص للنفقات الإنتاجية والإنمائية مبلغ	464	مليون ل. س
- خصص للخدمات والتعليم مبلغ:	373	مليون ل. س[1].

وكان مشروع الميزانية يتم وضعه من قبل اقتصاديين متخصصين، برئاسة وزير الخزانة ثم يتم تقديمه لرئيس الجمهورية لمناقشته وإقراره، ولا يتم اعتماده إلا بعد تصديقه من قبل رئيس الجمهورية وإقراره.

وقد يرى البعض ومن خلال دراستنا للنظام السياسي والاقتصادي في دولة الوحدة المصرية السورية أنه مجرد سلبيات وأخطاء. وذلك لإبرازنا للنقاط التي تضمنها المحتوى المقدم في الصحف الأردنية واللبنانية. فهناك الكثير من الجوانب الإيجابية التي تحققت في عهد الوحدة سواء في الجانب السياسي. أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الفكري. والتي تحتاج إلى دراسات كاملة لتغطيتها، وقد تكون هذه مناسبة للدعوة إلى دراسة هذه الجوانب وتغطيتها.

(1) الدفاع، عمان، العدد 7671، 12/نيسان/1961م، ص-ص: 1-4.

الفصل السادس

الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة 1961

- عوامل وأسباب الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة.
- مبررات الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة.
- الانقلاب السوري ونهاية دولة الوحدة.

الفصل السادس

الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة

الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة المصرية السورية 1961:

يبحث هذا الفصل في الانقلاب السوري الذي حدث صبيحة يوم 28/أيلول/1961م. وطبيعته والعوامل والأسباب التي أدت إلى حدوثه. والمبررات التي قدمها قادته، وذلك من خلال البيانات والتصريحات التي أصدروها خلال الأيام الأولى للانقلاب.

مثل الانقلاب صدمة حقيقية للأمة العربية في الوطن العربي من الخليج إلى المحيط، وترتب عليه جملة من النتائج كان أهمها انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة الذي مثل بدوره نكسة كبيرة للأمة العربية. وضربة قوية للتيار والاتجاه القومي، ظل يعاني منه طيلة ثلاثة عقود، وأثبت أن فكرة الوحدة غير تطبيق الوحدة من الناحيتين العملية والواقعية. وعلى الرغم من المبررات التي قدمها قادة الانفصال والتي تمثلت في جملة من الأخطاء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية والاجتماعية، إلاّ أن هذه الأخطاء لا تبرر الانفصال ولا تبرر ضرب الأمة العربية في أغلى أمانيها والمتمثلة بالوحدة.

عوامل وأسباب الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة:

تضافرت مجموعة من العوامل والأسباب ساهمت بشكل أو بآخر في قيام الانقلاب السوري الذي أنهى دولة الوحدة المصرية-السورية، وعمل على فصل سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، وأدى إلى قيام الجمهورية العربية السورية دولة مستقلة ذات سيادة كما كانت قبل الوحدة مع مصر عام 1958م، ويمكن إيجاز هذه العوامل بالآتي:

1- العامل الخارجي:

والمتمثل في التآمر على دولة الوحدة سواء كان ذلك في التخطيط للانقلاب، أو في الدعم المالي أو في الدعاية واستغلال الأخطاء وتضخيمها وتلفيق الأخبار ومسخ المنجزات. وهذا ما أكد عليه الرئيس جمال عبد الناصر في أكثر من مناسبة، ففي محادثات الوحدة الثلاثية عام 1963م، قال: "إن القومية العربية تصبح هدفاً مادياً تصوب إليه السهام عندما تنسجم في الوحدة"[1]. وفي موضع آخر من هذه المحادثات قال: "وإن الوحدة ستقابل بقوى معادية كبيرة ستحاربها دول الاستعمار كلها ودول حلف بغداد والرجعيات العربية والأحزاب الشيوعية والشعوبية والانتهازية"[2].

وحدث هذا منذ اليوم الأول لقيام دولة الوحدة، فقد أطلق عليها اسم الاستعمار المصري والاحتلال المصري والابتلاع المصري والامبراطورية المصرية.. واستمر هذا حتى آخر يوم من عمر دولة الوحدة. ليس هذا فقط بل وزعت منشورات في دمشق وبعض المدن في الإقليم الشمالي، تدعو الشعب للتأهب للمعركة التي تهدف إلى تحرير البلاد، وجاء في هذه المنشورات أن عدداً من العسكريين السوريين قد عقدوا اجتماعاً وتعاهدوا فيه على إنقاذ الشعب السوري من واقعه المتردي ومن الخطر المحدق به[3]. فعملت هذه الدعاية على تهيئة الأذهان في الإقليم الشمالي (سوريا) بقبول الانفصال عند حدوثه، وذلك بعد أن استغلت كافة الأخطاء في سبيل خلق تناقضات عدائية بين الشعب والحكم. وكان لتواتر الإشاعات واستمرار ترديدها أثر واضح في النفوس، وأصبح ما رددته هذه الدعايات ما يشبه القناعة عند الكثيرين من أبناء الإقليم الشمالي. مما ساهم في تكوين جو معاد للوحدة وخلق تربة صالحة لنجاح المؤامرات ضدها. كما تم الاتصال ببعض السوريين المدنيين والعسكريين في الداخل والخارج، وعرض عليهم المساهمة والتخطيط لانقلاب سوري للتخلص من الوحدة وذلك بعد تقديم الدعم لهم سواء في التخطيط أو المال وحتى التأكيد على ضمان حماية المشتركين في هذا الانقلاب. فعقدت سلسلة من اللقاءات في كل من بغداد ودمشق

---

(1) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج1، ص-ص: 23-28.

(2) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج1، ص: 20.

(3) الجهاد، عمان، العدد 2225، 17/تشرين الأول/1960م، ص: 1.

وانقره انتهت لاتفاق على الترتيب لقيام انقلاب سوري ينهي دولة الوحدة المصرية – السورية، وقدم الملك سعود الدعم المالي الكافي لإنجاح هذا الانقلاب، واستمرت اللقاءات والاجتماعات التي انتهت بوضع خطة نفذت يوم 18/أيلول/1961م. بعد إجراء بعض التعديلات عليها، وذلك بسبب اتساع دائرة المشاركين في الانقلاب ودخول عناصر جديدة مؤيدة له[1].

وهكذا يكون العامل الخارجي قد عمل باتجاهين متوازيين تمثل الأول: في تهيئة أذهان الشعب في الإقليم الشمالي بقبول الانفصال، والثاني: في إجراء عملي بوضع الخطط والترتيبات لقيام الانقلاب ودعمه ماديا ومعنويا. وبذلك جاءت مساهمة العامل الخارجي مساهمة فعالة في انهيار دولة الوحدة المصرية – السورية شأنها في ذلك كل وحدة، لان كل وحدة لها أعداء وغالبا ما تلاقي الدعوات الانفصالية قبولا كبيراً وترحيباً من العامة وأصحاب المصالح الحقيقية أكثر من الدعوات الوحدوية.

2- العامل السياسي:

يعتبر العامل السياسي من العوامل التي ساهمت في انهيار دولة الوحدة. فالنظام السياسي والإداري في دولة الوحدة كان قد تعرض لأخطاء قوية أدت إلى زعزعته، وساهمت مساهمة فعالة في انهيار دولة الوحدة، ويمكن حصر هذه الأخطاء بما يلي:

أ- المعارضة البعثية للحكم[2].

إن نشوب خلاف بين حزب البعث وحكومة دولة الوحدة حدث طبيعي ليس فيه من الغرابة شيء. فمنطق الحوادث وتطور الأمور يقضي بظهور اختلافات في وجهات

---

(1) عبد الناصر بدأ في دمشق وانتهى في شتورا، د. ت، دار الأديب للنشر والتوزيع، دمشق، ص106–114؛ المنار، عمان، العدد 403، 2/تشرين الأول/1961م، ص–ص: 1–3؛ صوت العروبة، بيروت، العدد 892، 11/تشين الأول/1961م، ص: 3.

(2) الصاوي، عبد العزيز حسن، 1994م، وحدة 1958 والخلاف بين الناصرية والبعث، المستقبل العربي، بيروت، العدد 180، ص–ص: 113–117؛ الجندي، البعث، ص–: 78–86؛ السيد، حزب البعث العربي، ص–ص: 167–168؛ المنار، عمان، العدد 401، 29/أيلول/1961م، ص: 4؛ الهدى، نيويورك، العدد 6،200/كانون الثاني/1960م، ص: 4.

النظر حول القضايا التي تهم دولة الوحدة. ولكن أن يصل هذا الخلاف إلى حد التأزم والنقد فهو أمر غير طبيعي. وكان لطبيعة حزب البعث وأساليبه في معالجة القضايا المختلفة عن طبيعة النظام المصري وأساليبه هذا من ناحية، وغياب الصيغة الموضوعية في العلاقة بينهما من ناحية أخرى السبب الرئيس الذي أدى إلى وقوع الخلاف بينهما وظهور المعارضة البعثية بأسرع مما كان متوقعاً، بشكل أساء للوحدة وقدم المسوغات لإضعاف الطرفين وضرب الوحدة[1].

فحزب البعث كان يعتقد أن جمال عبد الناصر سوف يسلمه مقاليد الحكم في سوريا وحتى في مصر على اعتبار أنه يمتلك نظرية للحكم إلا أن هذا لم يحدث. وبدأت منذ النصف الثاني من عام 1959م، تظهر مؤشرات توحي برغبة الرئيس جمال عبد الناصر في الخلاص من مشاركة البعثيين في حكم دولة الوحدة. وبرز ذلك بشكل واضح قبل انتخابات الاتحاد القومي وخلالها، حيث جرت تكتلات وتطبيقات في الإقليم الشمالي ضد البعثيين، ووجه النقد لهم في خلال الصحافة وفي الخطب الرسمية للرئيس جمال عبد الناصر[2]. وقام البعثيون بالدفاع وبرد النقد ووقفوا ضد هذه التكتلات وشنوا حملة توضيح حزبية، ولكن حدود إمكاناتهم معروفة في سوريا. فالصحافة رسمية حكومية ولا يمكن لها النطق بكل شيء، ولهذا استخدموا إمكانات أخرى للرد وكان ذلك في صفحات صحيفتهم الصحافة اللبنانية[3].

ولجأت القاهرة إلى سلسلة من التدابير العملية. فشجعت بعض الفئات السياسية السورية على ترشيح أفراد منها في انتخابات الاتحاد القومي وشجعت تكتل المرشحين من الانتهازيين وحيل دون مجيء أكرم الحوراني للإشراف على الانتخابات، وترك الأمر لزكريا محيي الدين وعبد الحميد السراج[4].

---

(1) الأخبار، بيروت، العدد 256، 28/حزيران/1959م، ص: 1.

(2) النهار، بيروت، العدد 7224، 3/تموز/1959، ص: 1؛ العمل، بيروت، العمل 4071، 2/تموز/1959م، ص: 8.

(3) الصحافة، بيروت، العدد 9201، 9/تموز/1959م، ص: 1؛ الصحافة، بيروت، العدد 202، 10/تموز/1959م، ص: 1.

(4) الأخبار، بيروت، العدد 256، 28/حزيران/1959م، ص-ص: 1-8.

وبذلك تكون انتخابات الاتحاد القومي قد أبرزت المعارضة البعثية لنظام الحكم وأدت إلى خروج هذه المعارضة من السر إلى العلن. تلك المعارضة التي ساهمت في أزمة الحكم المستعصية في سوريا. فمن أجل كسب ثقة السوريين كان لابد من عمل شيء ما، وكان هذا الشيء هو محاولة التقليل من سيطرة حزب البعث ونفوذه وتحميله كل الإساءات التي يعاني منها الإقليم السوري، ظناً بأن تجحيم دور البعث في سوريا ومحاولة الاعتماد على قوى أخرى قد يساهم في تحسين الوضع العام في البلاد - خصوصاً إذا ما علمنا أن شعار أبعاد البعث هو شعار جماهيري في سوريا لأنها ترى فيه الأداة التنفيذية المباشرة للحكم البوليسي - إلا أن هذا أثبت العكس[(1)].

وكانت النتيجة تسلل الانتهازيين والرجعيين إلى صفوف الأجهزة الرئيسة في دولة الوحدة، والسيطرة على المراكز الحساسة سواء كان ذلك في مؤسسات الجهاز المدني أو العسكري. وسيطر هؤلاء على الحكم في دمشق. وهكذا كان للمعارضة البعثية نتائج سلبية على مصير دولة الوحدة، فأدت إلى خروج واستبعاد العناصر الوحدوية من دولة الوحدة، بعد ان قدم الوزراء البعثيون استقالاتهم من الحكومة[(2)]، وفتح المحال أمام الانتهازيين للوصول إلى قمم المراكز الحساسة في دولة الوحدة، مما أدى إلى خلو الطريق من العناصر القومية الوحدوية، الأمر الذي سهل على الانفصاليين تنفيذ خطتهم وتحقيق هدفهم المرجو.

وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر خلال مباحثات الوحدة الثلاثية عام 1963م، في اكثر من موضع على الدور الذي لعبته المعارضة البعثية للحكم في الانفصال فقال، "ان حزب البعث انقلب على تجربة الوحدة وحاربها وكان من القوى التي مهدت للانفصال"[(3)]. وفي موضع آخر قال: "أن استقالة البعثيين جريمة مدبرة، لم تكن

---

(1) الأخبار، بيروت، العدد 256، 28/حزيران/1959م، ص: 1.

(2) سلام، البعث والوطن العربي، ص-ص: 161-166؛ النهار، بيروت، العدد 7378، 31/كانون الأول/1959م، ص: 8؛ العمل، بيروت، العدد 4226، 1/كانون الثاني/1960، ص: 1؛ الصحافة، بيروت، العدد 353، 31/كانون الأول/1959، ص: 1؛ النداء، بيروت، العدد 292، 5/كانون الثاني/1960م، ص: 1؛ البناء، بيروت، العدد 464، 5/كانون الثاني/1960، ص: 1.

(3) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج1، ص: 19.

إنسحاباً من وزارة الوحدة ولكن كانت انسحاباً من الوحدة ذاتها وانقلاباً عليها... لقد كانت استقالة وزراء البعث غلطة كبرى وقبولها كان غلطة ... ورفع حزب البعث شعارات الاستعمار المصري، العملاء لا الشركاء... أن البعث هو المسؤول عن جريمة الانفصال"[1].

ب- أزمة السراج - عامر:

جرى تعديل وزاري يوم 17/آب/1961م، في حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وبموجب هذا التعديل أصبح عبد الحميد السراج نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية، وأصبح من الضروري ان يقيم في القاهرة. ومن الجدير بالذكر هنا أن السراج كان من المعارضين لهذا التعديل، لشعوره بأنه موجهاً ضده بالدرجة الأولى. ومع ذلك سافر إلى القاهرة وخلال وجوده هناك تأكد بأن الهدف من ذلك هو أبعاده عن سوريا تحجيماً لدوره تمهيداً لتصفيته، لذلك ترك القاهرة وعاد إلى دمشق دون استئذان وذلك يوم 16/أيلول/1961م، فوجد عبد الحكيم عامر يباشر جميع السلطات كنائب للرئيس، وكحاكم عام على سوريا[2].

وفور وصوله إلى دمشق دعا السراج أنصاره إلى اجتماع مبدياً عزمه على البقاء في سوريا. ثم ترأس اجتماع اللجان التنفيذية للاتحاد القومي في سوريا، وشرح فيه حقائق الأمور كلها وبصراحة تامة معلناً أن هناك سياسة تهدف إلى تمصير سوريا. مما جعله يكفر بالوحدة ويعتقد ان الأمر قد تحول إلى استعمار مصري. وانتقد سياسة التكالب على الاقتراض من الدول الاستعمارية بعد أن كان ذلك يعد خيانة وطنية.

وأبدى عبد الحكيم عامر مخاوفه من ذلك، وأخبر السراج بأنه ليس من حقه عقد مثل هذا الاجتماع، لان عامر هو المسؤول عن الاتحاد القومي، إلا أن السراج رفض ذلك وحدث صدام بينهما فطلب عامر من السراج العودة إلى القاهرة فرفض

---

(1) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج1، ص-ص: 29-30، 66، 97.

(2) النداء، بيروت، العدد 813، 23/أيلول/1961م، ص: 1.

قائلاً: "أنا هنا صاحب البيت وأنت الغريب، وعليك أن تخرج من دمشق"[1].

وأصدر جمال عبد الناصر خلال هذه الأحداث قراراً يقضي بتوحيد اللجنتين التنفيذيتين للاتحاد القومي في الإقليمين المصري والسوري في لجنة واحدة مكونة من عشرين عضواً يقوم هو بتعيينهم[2]. وكان هذا معناه عزل السراج رسمياً من منصب الأمين العام للجنة التنفيذية للاتحاد القومي في الإقليم السوري.

وفي أعقاب صدور هذا القرار أخذت الأزمة تأخذ منحى آخر. وذلك عندما أخذت جماعة عبد الحميد السراج تستعد لمواجهة الوضع بتدابير تتحدى فيها سلطات عبد الحكيم عامر وتدابيره وقراراته، كما قامت بمظاهرات في بعض مناطق مدينة دمشق قابلتها الشرطة العسكرية بالقوة، فزاد ذلك من توتر الحالة في الأوساط الشعبية، مما دفع عبد الحكيم عامر إلى اتخاذ جملة من الخطوات لتقليل تأثير السراج ويمكن تحديدها بـ:

1- عزل مروان السباعي مدير الأمن العام من منصبه وكان هذا رجل السراج الأول.

2- اعتقال عدد من الضباط الموالين للسراج ونقل البعض الأخر إلى القاهرة.

3- توحيد دائرتي المخابرات العامة في سوريا ومصر، وإغلاق مكتب المخابرات السورية.

4- إصدار مرسوم يقضي بعدم اعتقال أي شخص إلا بعد الحصول على تصريح من السلطات المختصة[3].

---

(1) The Daily Star, Beirut, No 2872, September 28. 1961, P: 1;

الجريدة، بيروت، العد 2688، 24/أيلول/1961م، ص: 1.

(2) البناء، بيروت، العدد 950، 21/أيلول/1961م، ص: 1.

(3) الحياة، بيروت، العدد 4734، 23/أيلول/1961، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 23/أيلول/1961م، ص-ص: 1-4؛ النداء، بيروت، العدد 831، 23/أيلول/1961م، ص: 4؛ حمروش، قصة ثورة يوليو، ج3، عبد الناصر والعرب، ص: 84؛ مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج2، ص-ص: 108-109؛ الجراح ذكريات شخصية حول تجربة الوحدة، ص: 30؛ زهر الدين، عبد الكريم، 1968، مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين 18/أيلول/1961 و 8/آذار/1963، دار الاتحاد للطباعة والنشر، بيروت، ص: 30.

وفي أوج هذه الأزمة وصل عبد القادر حاتم وزير الدولة إلى دمشق حاملاً رسائل من الرئيس جمال عبد الناصر تأمر كل من السراج وعامر بالحضور فوراً إلى القاهرة، ووصل محمود رياض إلى دمشق ليتابع خطة عامر التي رسمت في القاهرة والمتمثلة في إحكام السيطرة على سوريا بصورة واسعة(1).

وتنفيذاً لأمر جمال عبد الناصر وصل عامر والسراج بصحبة عبد القادر حاتم إلى القاهرة، وعقد الرئيس اجتماعاً مطولاً انتهى بتكليف السراج بالإشراف على اللجنة الوزارية التي تشكلت لوضع القوانين في الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن السراج اعتذر عن ترؤس الاجتماع الأول لهذه اللجنة الذي عقد يوم 25/أيلول/1961م، وذلك بحجة المرض(2). وفي اليوم التالي قدم السراج استقالته بعد اجتماع مطول مع الرئيس جمال عبد الناصر، وأعلن راديو القاهرة قبول الاستقالة(3).

وطلب جمال عبد الناصر من عامر العودة إلى دمشق لدراسة الأوضاع بصورة سريعة. ومنح صلاحية اتخاذ جميع الترتيبات والتدابير التي يراها مناسبة. وعلى الفور اتخذت احتياطات أمن مشددة في دمشق وكشفت أجهزة الأمن والاستخبارات جهودها باتجاه السراج وجماعته(4). مما ترك المجال واسعاً لمدبري الانقلاب بالعمل والحركة بسهولة ويسر. وهكذا فقد هيأت هذه الأزمة الظروف المناسبة للانفصاليين

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 23/أيلول/1961م، ص-ص: 1-4؛ النداء، بيروت، العدد 813، 23/أيلول/1961م، ص: 4.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2689، 26/أيلول/1961، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 26/أيلول/1961، ص: 1؛ النداء، بيروت، العدد 816، 26/أيلول/1961، ص-ص: 1-4.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 2690، 27/أيلول/1961م، ص-ص: 1-6؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 27/أيلول/1961، ص-ص: 1-4؛ النهار، بيروت، العدد 7913، 27/أيلول/1961، ص: 1؛ البناء، بيروت، العدد 955، 27/أيلول/1961، ص: 1؛ العمل، بيروت، العدد 4764، 27/أيلول/1961، ص: 1؛ النداء، بيروت، العدد 817، 27/أيلول/1961، ص-ص: 1-4؛ مذكرات مطبع السماء، ص23؛ المنار، عمان، العدد 399، 27/أيلول/1961، ص: 1؛

The Daily Star, Beirut, no 2871, September 27, 1961, D: 1.

(4) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 23/أيلول/1961م، ص-ص: 1-4؛ الجريدة، بيروت، العدد 3691، 28/أيلول/1961م، ص: 1.

ووفرت لهم غطاءً لتنفيذ خطتهم حيث نفذت الخطة المقررة في اليوم التالي لاستقالة عبد الحميد السراج.

وعلقت الصحافة الأردنية واللبنانية على هذه الأزمة ونتائجها. فكتبت صحيفة البناء في افتتاحية العدد (951) تحت عنوان: "عبد الحميد السراج والشعب السوري" تقول: "أن أزمة السراج - عامر هي مظهر لأزمة تجاذب بين دمشق والقاهرة على السلطات والصلاحيات ومركز الثقل عبد الوحدة. وهي مظهر لصراع لا يهدأ ضد الوضع المفتعل غير الطبيعي، صراع بدأه الواعون ووصل إلى نتائجه المحتومة المكابرون كل منهم بدوره بدءاً من القوتلي مروراً بالعسلي والبعثيين وأخيراً عبد الحميد السراج ... الذي ضرب القاعدة الشعبية طوال سنوات ازدهرت في ظلاله أقبية المزة بوفرة الوافدين وفيافي المشردين بعدد من ألمع الشباب السوري. ووئدت في عهده الحريات السياسية والحزبية"[1].

لقد بالغت صحيفة البناء في تعليقها على أزمة السراج - عامر، إلا أن حقيقة هذه الأزمة تتمثل في حصول السراج على نفوذ كنوع من عرفان الجميل من قبل الرئيس جمال عبد الناصر وبمرور الزمن ازداد هذا النفوذ واتسع.

وكتب جبران الحايك في صحيفة لسان الحال حول استقالة السراج يقول: "الحدث الأول اليوم - بالنسبة لمنطقتنا هو - استقالة المقدم عبد الحميد السراج من نيابة رئاسة الجمهورية العربية المتحدة وقبول الرئيس جمال عبد الناصر لهذه الاستقالة، وما سبق الاستقالة ورافقتها من أخبار غير رسمية عن الأوضاع في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة. وبصدد الأوضاع نرى الأمور بعين مجردة واقعية. الوحدة بين الإقليمين تمت بإرادة السوريين أو على الأصح بناء على طلبة اقتراحهم، أن جمال عبد الناصر لم يفرضها عليهم فرضاً. وتنظيم الوحدة بين دولتين عملية صعبة دقيقة لابد وأن يرافقها المشاكل والاختلافات بين الأشخاص. كما أن تحقيق ثورة اجتماعية في أي بلد لابد أن يثير المتاعب الوحدة ليست وقفاً على

---

(1) البناء، بيروت، العدد 951، 22/أيلول/1961م، الافتتاحية، وعن أعمال السراج، انظر: مطلع د. ت، السراج ومؤامرات الناصرية (السجل الأسود)، دار الحياة، دمشق.

شخص أو أشخاص أو فئة من الشعب، إنها للشعب كله.والرئيس الذي بايعه الشعب من حقه أن يمارس سلطاته ضمن الصلاحيات التي أقرها الشعب له .. "[1]

وكتب ميشال أبو جودة في صحيفة النهار تحت عنوان "ماذا بعد السراج"؟ يقول: "أن إقالة السراج كانت منتظرة بعدما ضربت عملية إخراجه من الحكم رقماً قياسياً في السرعة بين التصفيات الشهيرة. وقد استدعاه عبد الناصر، وقبل منه استقالة شكلية أذاعه أذاعه راديو القاهرة باثنتي عشرة كلمة بعد أقل من ساعتين على إذاعة بيان عودة المشير عبد الحكيم عامر إلى دمشق، وقد استعمل جمال عبد الناصر مع السراج ذروة التحدي حيث أعاده إلى دمشق شاكي السلاح، وكأنه يقول له عد، لنرى من سيضرب بسيفك. ومن الضروري التسليم بأن لإخراج السراج أسباباً موجبة هذه الأسباب وهي سلبية يجب الرد عليها بتدابير إيجابية. ولعل من بين هذه التدابير التوسع في التطبيق العملي لقرار صيانة الحريات إلى حد المبادرة إلى جرد السجون وإعادة النظر في لوائح المبعدين والذين أسقطت عنهم الجنسية والإسراع في معالجة الأوضاع التجارية خاصة، والاقتصادية عامة والاستعداد لتأمين جو هادئ للسنة الدراسية في الأوساط الجامعية والمعاهد حيث سيكون الطلاب بعد عودتهم أكثر الفئات تحسساً للامركزية... طبعاً أن العمل السريع الذي ستبادر السلطة إلى القيام به هو إظهار إخراج السراج وكأنه حدث عادي يجب أن لا يسفر عنه أي شيء. ثم إظهار تعلق الناس بالوحدة وبجمال عبد الناصر وأخيراً بتطبيق اللامركزية[2].

ونقلت صحيفة الدفاع الأردنية على صفحاتها تعليقاً لبعض الصحف البريطانية حول استقالة السراج، فعن صحيفة التايمز نقلت تقول: "رأت التايمز في استقالة السراج من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية العربية المتحدة مرحلة متقدمة في الجهود المتواصلة لتحويل الجمهورية العربية المتحدة من شراكه بين دولتين تتمتعان بالسيادة إلى وحدة واحدة... وتكهنت بان هذا التغيير سيضعف كيان الجمهورية العربية المتحدة. وعن صحيفة الغرديان نقلت تقول: "أن إقصاء السراج يدل على أن

---

(1) لسان الحال، بيروت، العدد 18958، 28/أيلول/1961، ص: 1

(2) ميشال أبو جودة، ماذا بعد السراج؟ النهار، بيروت، العدد 7914، 28/أيلول/1961، ص: 1

الرئيس جمال عبد الناصر يعتزم إدارة الإقليمين بصورة أوسع من الماضي على أساس أنهما دولة واحدة ... "[1].

ج- الأخطاء التي وقعت في النظام السياسي والإداري لدولة الوحدة

حيث ساهمت هذه الأخطاء في تهيئة وخلق الظروف المناسبة لقيام الانفصاليين بتمردهم فأعطتهم المبرر بعد أن استغل أعداء الوحدة هذه الأخطاء وتم إبرازها بشكل ليس له مثيل، مما أدى إلى خلق حالة من التذمر الشعبي والاستياء العام عند الجميع. خصوصاً بعد أن عرفنا أن الدعوات الانفصالية تلاقي عادة قبولاً كبيراً وترحيباً من العامة وأصحاب المصالح الحقيقية. وقد اعترف الرئيس جمال عبد الناصر بوجود الأخطاء عندما قال: "هناك أخطاء حدثت أثناء الوحدة"[2]. ويمكن تحديد أهم هذه الأخطاء بما يلي:

1- الأسلوب المصري في حل المشاكل السورية. ونتيجة لذلك كان الكثير من القرارات المصيرية التي تم اتخاذها خاطئة وذلك بسبب الاختلافات السياسية والسكانية والجغرافية والإدارية والطبيعية بين البلدين، أي أن جمال عبد الناصر فرض تجربة مصر على دولة الوحدة
2- نظام الحكم الفردي المطلق (الديكتاتوري)[3].
3- شكل الوحدة الاندماجية[4].
4- افتقار الوحدة إلى مضمون الديمقراطية والعدالة الاجتماعية[5].
5- الفراغ السياسي الذي تركه حل الأحزاب في سوريا، خصوصاً بعد ما تشكل

---

(1) الدفاع، عمان، العدد 7814، 29/أيلول/1961، ص: 4
(2) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج1، ص: 20.
(3) المنار، عمان، العدد 402، 1/تشرين الأول/1961، ص: 1.
(4) مداخلة عبد الكريم زهور في حاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج1،ص: 53.
(5) الأخبار، بيروت، العدد 256، 28/حزيران/1959م،.ص: 8؛ العسيمي، شبلي، 1993، بعض الاستنتاجات والدروس من الوحدة المصرية السورية، آفاق عربية، بغداد، ص: 8.

الاتحاد القومي والذي عجز تماماً عن ملء الفراغ السياسي القائم في سوريا[1].

6- الاعتماد على العناصر الانتهازية والرجعية والهزيلة في الحكم[2].

7- كبت الحريات نتيجة لتطبيق نظام المباحث والبوليس[3].

وهكذا فقد وفر وقوع هذه الأخطاء لأعداء الوحدة النقاط التي يستطيعون من خلالها الدخول لضرب الوحدة في العمق.

3- العامل العسكري (الجيش)

منذ الأيام الأولى لدولة الوحدة تم نقل العديد من ضباط الجيش من مراكزهم العسكرية إلى مناصب مدنية وأحيل البعض إلى التقاعد، ونقل آخرون إلى مصر كنوع من التغيير. وقد جاءت معظم هذه التنقلات وحالات التقاعد في صفوف الشيوعيين أولاً والبعثيين ثانيا[4]. ولما ذهب الضباط السوريون إلى مصر لم يعطوا أماكنهم التي يستحقونها حتى أن الكثيرين منهم شعروا وكأن القضية هي مجرد إبعاد فقط، أما الضباط المصريون الذين حلوا مكان السوريين فقد تولوا مناصب استراتيجية رفيعة وعلى كافة مستويات القيادة، وقد كان هؤلاء المصريون يتعاملون باستعلاء مما أغاظ السوريين. وقد ورد ذلك في محادثات الوحدة الثلاثية عام 1963، ففي مداخلة لراشد قطيني قال: "لقد أرسل عدد كبير من الضباط المصريين إلى سوريا نظراً لحاجة الجيش الأول للضباط وكل منهم كان يعتبر نفسه جمال عبد الناصر او عبد الحكيم عامر، ويأتي بالخفاء ليوهم مرؤوسيه أن أنا أرسلت إلى سوريا في غرض مهمة معينة لنواحي معينة... هذا الشيء خلق شعوراً من عدم الثقة بين العسكري السوري

---

(1) مداخلة صلاح الدين البيطار في محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج1، ص: 216؛ مداخلة عبد الكريم زهور في محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج1، ص33.

(2) الحياة، بيروت، العدد 4744، 3/تشرين الأول/1961، ص: 7.

(3) المنار، عمان، لعدد 402، 1/تشرين الأول/1961، ص: 4

(4) العمري، حوار مع مصطفى حمدون، ج2، ص: 67؛ مذكرات مطيع السمان، ص-ص: 22-23؛ Palmer, The United Arab Republic, P. 56.

والعسكري المصري، وكان فيه هناك مستويات تتميز - عن قصد أو غير قصد - بين العسكري السوري والعسكري المصري، هذا التميز خلق عقدة بحيث أصبح لدى ضباط الجيش السوري شيء من الانكماش لدرجة أنه لما قام الانفصال لم يكن لديهم دافع او حافز لمقاومته. بالإضافة إلى الاعتماد على ضباط بقيادة لا هدف لهم إلا هدف وظيفي"[1].

كما تسلل الانتهازيون والرجعيون إلى المراكز الحساسة في الجيش السوري، وترك أبناء العائلات البرجوازية التي أممت أو ممن ترتبط مصالحهم بمصالح المؤممين في مناصب مهمة في الجيش، وقد مثل وصول عبد الكريم النحلاوي إلى منصب كاتم أسرار مكتب المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للجيش في دولة الوحدة والذي كان أحد العناصر الرئيسة أن لم نقل العنصر الرئيس في الترتيب للانقلاب العسكري خير مثال على هذا التسلل[2]، وكانت النتيجة أن عم الجيش حالة من الاستياء العام والتذمر وأصبح واضحاً أن هناك العديد من الضباط السوريين لم يعودوا موالين لدولة الوحدة، بالغم من أن عدداً منهم لم يتآمر ضد قيادة الوحدة إلا أنهم في نفس الوقت لم يكونوا ليقفوا معارين ضد أي انقلاب أو تغيير.

وفي مداخلة لفواز محارب خلال محادثات الوحدة الثلاثية عام 1963، قال: "أن الأخطاء التي وقعت في القوات المسلحة هي فعلاً كانت السبب المباشر للانفصال وفك الوحدة"[3].

وبذلك تكون الأخطاء الناتجة عن السياسة التي استخدمت في الجيش قد ساهمت مساهمة فعالة ورئيسة في حدوث الانقلاب.

---

(1) مداخلة راشد قطيني في محاضر محدثات الوحدة الثلاثية، ج1، ص-ص: 41-43.

(2) الدفاع، عمان، العدد 7814، 29/أيلول/1961، ص: 1؛ سلام، البعث والوطن العربي، ص-ص: 161-166؛ محمد، الحركة القومية العربية في سورية، ص: 419.

(3) مداخلة فواز محارب في محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج1، ص: 47.

4- العامل الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسة التي أدت إلى الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة، وكتب عزت الطرابلسي (حاكم مصرف سوريا المركزي) تحت عنوان: هذه هي أسباب انهيار الوحدة يقول: "يختلف الاقتصاد السوري عن الاقتصاد المصري في بنيته ومقوماته اختلافاً بيناً، وأن العوامل الطبيعية والإنسانية والجغرافية في سوريا هي غيرها في مصر، وأن ما يصلح في مصر من تشريعات قد لا يصلح مثله في سوريا، وأن كل تعجيل أو إسراع في التوحيد الاقتصادي والنقدي سيؤدي حتماً إلى إضعاف الوحدة لا إلى تقويتها. وقد أدرك المسؤولون في بداية مطلع الوحدة هذه الحقيقية فأعلنوا على الناس أن لا توحيد للنقدين، وان لا تعديل في نظام العملات الأجنبية وأنه لن يتخذ أي تدبير اقتصادي أو نقدي ينزل ضرراً باقتصادنا.

ولكن الحقيقة أن الدعوات السياسية غير الحقائق وأسلوب التمويه كان فناً من فنون الحكم الجميلة. فما كدنا نمضي السنة الأولى حتى أخذت التصريحات الرسمية تلوح بفكرة توحيد النقدين وتطبيق نظام مراقبة العملات الأجنبية النافذة في مصر وضمن هذا الإطار أعلن عبد المنعم القسيوني وزير الاقتصاد في الجمهورية العربية المتحدة يوم 18/تشرين الأول/1958م، أن مصر وسوريا ستندمجان اقتصادياً ومالياً. وبعد عدة أيام من الإعلان هبط سعر الليرة السورية بشكل كبير وبنسبة (40٪)، وعليه فقد سارع رجال الأعمال السوريون لشراء الإسترليني والدولار والذهب لحماية أنفسهم من مثل هذا الاتحاد الاقتصادي، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير"، وفي 27/تشرين الأول/1958م، أعلن خليل الكلاس وزير الاقتصاد بأنه "سيتم تحديد مستوى الصرف بعد وضع الخطط النهائية للتوحيد الاقتصادي وسيتم إجراء الدراسات اللازمة حول الموضوع بواسطة ممثلي الجمهورية العربية المتحدة وهم البنك المركيز والبنك المركزي السوري بالإضافة إلى خبراء اقتصاديين من كلا الإقليمين"[(1)].

(1) British Broadonsting Corporation Summary of World Brood casts, part IV: The Arab World, Israel, Greece, Turkey, Iran, 1961, caversham park, England, October 29, 1958.

وأخذت القاهرة تعد المشاريع المختلفة في هذين الحقلين وكنا وحدنا نتحمل نتائج هذه التصريحات كتهريب رؤوس الأموال وتدهور قيمة العملة الوطنية مما أهاب بي وبأعضاء مجلس النقد والتسليف وبزملائي أعضاء مجلس المصرف المركزي أن ندل على الأخطار التي تحيق بنا من جراء هذه التصريحات.

وفي مطلع عام 1959م، وصلت اللجنة الثلاثية إلى دمشق وفي حقيبتها مشروعان هما:

1- إنشاء البنك المركزي للجمهورية العربية المتحدة.

2- أحداث نظام العملات الأجنبية.

وطلبوا رأيي فقلت: أن نظام قضية العملات الأجنبية النافذة في سوريا أجدى نفعاً لها وأكثر ملاءمة لطبيعة الاقتصاد السوري، وأن توحيد النقدين يجب أن يسبقه البحث في الأنظمة المالية المتبعة في الإقليمين المصري والسوري إلا أنه لم يؤخذ برأيي، فاعتقد أنه لا يمكن لي أن أتابع هذه السياسة التي تفرض علينا فرضاً، فقدمت استقالتي الأولى في منتصف عام 1959، ثم لما جاء المشير عبد الحكيم عامر في أواخر عام 1959، إلى دمشق كحاكم عام حملني على الرجوع إلى استقالتي مؤكداً لي أنه سيتبع السياسة التي أقرحتها. وفي ذلك الوقت شاع جو من الثقة والاطمئنان... أما بالنسبة لخطط التنمية فعلى الرغم من شمولها لجميع الفعاليات الاقتصادية إلا أن الأساليب التي اتخذت في وضعها والتي تضمنت مواد وهمية وتغذيتها بقروض من المصرف المركزي جعل لها آثار تضخمية... أما بالنسبة للعجز في الميزان التجاري فقد كان في ارتفاع مستمر وذلك على الرغم من تقنين الاستيرادات تقنياً شديداً. والجدول التالي يوضح ذلك:

السنة	العجز/ مليون ليرةسورية
1957	68
1958	318
1959	270
1960	453
حتى نهاية آب 1961	217

أما ما يتعلق بالأسعار، فإن مستوى الأسعار يتعلق إلى حد بعيد أو له أثر بعيد على القوة الشرائية لكل مواطنٍ. وإذا كان من الصعب معرفة تطورٍ المستوى العام في الأسعار إلا أن المواطنين جميعاً يعرفون أن الأسعار ارتفعت ارتفاعاً محسوساً في فترة الوحدة وبصورة خاصة في عام 1960 ... والكل يذكرون أن المسؤولين عندما أرادوا أن يهاجموا مبدأ الحرية تذرعوا بارتفاع الأسعار. وقالوا أن ارتفاع الأسعار ينزل أسوء الضرر بالطبقة الكادحة والفقيرة، ثم قيل أن مراقبة العملات الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. فهل كانت هذه النتائج؟ أن الأسعار ارتفعت كثيراً في الآونة الأخيرة فكان ارتفاع بعض البضائع (20٪) وبعضها (10٪) وأكثر من هذا اختفت كثير من البضائع من الأسواق حتى الحاجات الضرورية اختفت من الأسواق نتيجة التقنين منه الاستيرادات. ولذلك نستطيع أن نقول بكل حزم أن القوة الشرائية للعامل والموظف وكل مواطن قد تأثرت بارتفاع الأسعار، وأني اعتقد أن السياسة التضخمية التي سادت عهد الوحدة كان من نتائجها ارتفاعٍ الأسعار بشكل مضطرب مما يضعف القوة الشرائية ويجعل الدخل ضعيفاً هزيلاً.

أما ما يتعلق بتدابير الاقتصاد وهي تدابير تأميم الشركات والمصارف فكان لهذه التدابير نتائج تمثلت في:

1- إشاعة الذعر والخوف في الأوساط الاقتصادية.

2- تجميد الفعاليات الاقتصادية، وعزوف أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار وعن التوظيف المالي في أي مشروع من المشاريع في الإقليم السوري، وذلك بدليل أن وزارة الاقتصاد أحصت أن (46) شركة من الشركات المساهمة قد جمدت أعمالها فلم تطالب المكتسبين بدفع الأقساط ظناً منها أنها لا تستطيع الاستمرار في ممارسة أعمالها.. فكان الجو جو ركود وجمود وذعر وهدر اقتصادي.

أما النتائج من الناحية النقدية فتمثلت بالآتي:

1- هروب رؤوس الأموال الكثيرة بعد التدابير الأخيرة.

2- هبوط قيمة النقد في الأسواق الخارجية. وقد وصل هذا الهبوط إلى حوالي 43٪ بالنسبة لليرة اللبنانية.

3- هبوط موجوداتنا من العملات الأجنبية إلى أكثر من النصف.

4- زيادة الدين العام بمعدل (100٪).

5- زيادة التداول النقدي بمعدي (23٪).

6- زيادة التزاماتنا نحو الخارج بمعدل (60٪).

وهكذا فإن الشيء الثابت في الناحية المالية استنفاذ جميع احتياطاتنا القديمة واستنفاذ جميع الأحوال الجامدة في الخزينة وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة العجز في ميزان الدولة[1].

لقد كانت سوريا تعيش أزمة اقتصادية حقيقية وذلك منذ عام 1959، وحددت صحيفة الجريدة معالم هذه الأزمة بالأمور التالية:

1- استياء البرجوازية لما تعانيه من ضغط معنوي ومادي.

2- استياء الإقطاعية لانتزاع أراضيها وأملاكها ثم توزيعها على الفلاحين.

3- استياء الفلاحين لأنه لم توفر لهم إمكانيات استغلال الأراضي الموزعة عليهم. وبذلك نستطيع القول فشل سياسة الحكومة الزراعية.

4- استياء التجار للحصار الذي تعرضت له سوريا، وذلك بعد إغلاق أسواق العراق والأردن والخليج أمام المنتجات السورية.

5- استياء العمال لقوانين العمل الجائزة[2].

وبعد نجاح الانقلاب وانهيار دولة الوحدة عقد مؤتمر لغرف التجارة والصناعة في سوريا خلال عهد دولة الوحدة، وفي ختام أعماله رفع المؤتمرون مذكرة إلى كل من القيادة الثورية العليا ورئيس مجلس الوزراء ووزراء المالية والتموين والاقتصاد والصناعة قالوا فيها: "أن قرارات التأميم كانت غايتها السيطرة على الاقتصاد السوري وإخضاعه للاقتصاد المصر)، وأشاروا إلى ما أسموه الأثر التخريبي الذي

---

(1) لسان الحال، بيروت، العدد 18972، 14/تشرين الأول/1961، ص-ص: 1-4-5؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 14 تشرين الأول/1961، ص: 4.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2097، 28/تشرين الاول/1959م، ص: 8.

تتركه هذه القرارات من فقدان الثقة والطمأنينة في نفوس رجال الأعمال، وانكماش رؤوس الأموال المدخرة وخوف المغربين من إعادة اموالهم إلى الوطن الأم، لذلك فإننا نطالب بإلغاء هذه القرارات، كما وطالبت المذكرة بإلغاء قرار تنظيم النقد الأجنبي، لأن البلاد جنت من نظام حرية النقد الذي يناسب مستقبل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي أرباحاً طائلة. وأوضحت المذكرة الأخطار الناجمة عن ضريبة الإيراد العام، وقالت أن هذه الضريبة تمتص الفائض من الدخل الذي كان يتحول إلى مشاريع صناعية أو زراعية لأنها تصل إلى (80٪)، وذكرت أن هذه الضريبة تنفر المغتربين العرب، وأشارت المذكرة إلى الآثار الخطيرة التي ترتبت على الزراعة من جراء الأخطاء التي وردت في قانون الإصلاح الزراعي وطالبت بإعادة الحق إلى نصابه وأنصاف أصحاب الحقوق من أصحاب الأراضي والفلاحين على السواء وإعادة النظر بهذا القانون"[1].

هكذا إذا ما أن بدأت الأمور تستقر حتى طالبت البرجوازية السورية بإلغاء قرارات التأميم وضريبة الإيراد العام التصاعدية وقيود النقد التي فرضت أثناء الوحدة مع مصر، وقد استجابت الحكومة السورية لذلك بإصدار مرسوم تشريعي ألغيت بموجبه القيود النقدية التي فرضها قرار تنظيم النقد في الجمهورية العربية المتحدة، كما أعيد للمصرف السوري المركزي جميع صلاحياته السابقة[2].

وهكذا فإن اتخاذ دولة الوحدة لجملة من الإجراءات الاقتصادية والأنظمة والقرارات والقوانين وتطبيقها في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة دون اعتبار للاختلافات القائمة بينهما أدى إلى تذمر اقتصادي وخلق أزمة اقتصادية خانقة ساهمت في حدوث الانقلاب وانهيار دولة الوحدة، وذلك لأن عناصر الاقتصاد مادية وعناصر السيادة معنوية فيسهل على شعب أن يتنازل عن معنوياته السياسية لكنه

---

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 13/تشرين الأول/1961، ص-ص: 1-4؛ النهار، بيروت، العدد 13،7927/تشرين الأول/1961، ص-ص: 1-4؛ الدفاع، عمان، العدد 7826، 13/تشرين الأول، 1961، ص-ص: 1-4.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 15/ تشرين الأول/1961، ص: 1.

يعصب عليه أن يتنازل من مادياته الاقتصادية وعن كيانه المادي[1] كما أنه من الضروري أن يرافق خطة التأميم عملية عزل نهائية من المراكز الحساسة عامة والجيش خاصة للعناصر التي ضربت مصالحها من جراء التأميم[2].

عوامل وأسباب الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة في بلاغات وتصريحات قادة الحركة الانفصالية:

"مبررات الانقلاب السوري وانهيار دولة الوحدة":

أورد قادة الحركة الانفصالية جملة من العوامل والأسباب دفعت بهم للقيام بانقلابهم العسكري ضمنوها بلاغاتهم التي صدرت في اليوم الأول للانقلاب وتصريحاتهم التي أدلوا بها إلى أن استقرت لهم الأمور نهائياً. وقد تضمن البلاغ رقم (1) ما يلي: "لقد قام جيشكم الذي كان دائماً وسيبقى أبداً الدعامة الراسخة للحفاظ على أرض الوطن وحريته وكرامته، قام بإزالة الفساد والطغيان وعمل على رد الحقوق للشعب. أن هذه الانتفاضة الوطنية لا صلة لها بشخص أو فئة معينة وإنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية لكي ترد للشعب حريته وللجيش كرامته... لقد طرقنا كل باب للإصلاح قبل ان ننفجر ولكن جميع محاولاتنا لم تفلح، ولم نجد إلاّ القوة سبيلاً لنرد للجيش كرامته وللشعب حقوقه.. "[3].

---

(1) البناء، بيروت، العدد 234، 1/نيسان/1959، ص: 5؛ المنار، عمان، العدد 401، 29/أيلول/1961، ص: 4؛ لسان الحال، بيروت، العدد 1896، 30/أيلول/1961، ص: 6؛ الدفاع، عمان، العدد 7814، 29/أيلول/1961، ص: 1؛ وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1961، وحدتنا الكبرى في ظل الحرية والعدل، د. ن، د. م، ص: 17؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 29/أيلول/1961، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 2097، 28/تشرين الاول/1961، ص: 8.

(2) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، ج2، ص: 23.

(3)فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 29/أيلول/1961، ص: 3؛ النداء، بيروت، العدد 819، 29/أيلول/1961، ص: 1؛ الدفاع ، عمان، العدد 7814، 29/أيلول/1961، ص: 1 الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29/أيلول/1961، ص: 6؛ الأخبار، بيروت، العدد 374، 1/تشرين الأول/1961، ص: 1؛ لسان الحال، بيروت، العددان 18959 و 18961، 29/أيلول و 1/تشرين الأول/1961، ص: 1، ص: 1

أما البلاغ رقم (2) فقد جاء أكثر وضوحاً، فتحت عنوان: لماذا قامت الثورة؟ صدر هذا البلاغ ومما جاء فيه: "أن الشعب العربي المكافح في سوريا ومصر يدعمه الجيش العربي فيهما قام متكلاً على الله العزيز القهار بحركة عربية ثورية منظمة لمحق الانحراف والمنحرفين،أولئك الذين ضربوا الوحدة العربية المقدسة في الصميم... ولكن الطغمة المتحكمة خانت الأمانة وضربت بالوحدة عرض الحائط ونفرت الشعب العربي في الأقطار العربية الشقيقة من كل ما يتصل بالوحدة، وأصبح هم كل هذه الطغمة الجائزة أن تثبت في كراسي الحكم السحرية لا غير.

وباتت العهود والمواثيق والدساتير حبراً على ورق، وراحت هذه الطغمة الفاسدة تفتش عن الأساليب التي تكفل تحفية الشعب وأفقاره وتقتل في نفسه الجذوة المتقدمة من الفضيلة والكرامة والفداء، كما راحت تبدد الأموال العامة باسم الرواتب لتشكك الأخ بأخيه والأب بابنه، فيسود في النفوس الذعر والخنوع، كما راحت تصدر بين الحين والحين قرارات سمتها ثورية أو الثورة منها براء. قرارات ظاهرها فيه الرحمن وباطنها فيه العذاب. كل ذلك ليخدعوا الكادحين من أبناء هذه الأمة وخاصة العمال والفلاحين عصب الأمة القوي ويدها الأمينة المخلصة، ناهيك عن الخطة... التي اتبعتها هذه الطغمة المجرمة من تصفية الجيش سياج الأمة من أبنائه المخلصين وأطالة الميامين، وهم في ريعان شبابهم وعنفوان قوتهم.. والشعب العربي الآن يمد يده الشريفة القوية ليستلم حقه المقدس وليعمل بكل أمانة وإخلاص في عدم الوحدة العربية المقدسة بين الأقطار العربية الشقيقة من الخليج إلى المحيط على أساس متين من التكافؤ والمساواة والحرية والإخاء وليصون المواثيق والقوانين والأنظمة الدولية... "[1].

وأذاعت الحركة الانفصالية بياناً أوضحت فيه أسباب قيامها، جاء فيه: "أن الجيش الأول قام بثورته يسانده الشعب بكل فئاته، وتحرك ليعيد لهذا الشعب أمنه

---

(1) النداء، بيروت، العدد 823، 4/تشرين الأول/1961، ص: 2؛ الدفاع، عمان، العدد 7814، 29/أيلول/1961، ص: 3؛ لسان الحال، بيروت، العدد 18959، 29/أيلول/1961، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 29/أيلول/1961، ص: 3؛ الأخبار، بيروت، العدد 374، 1/تشرين الأول/1961، ص: 1.

وطمأنينته، ولم يرد بحركته هذه أن يحقق مغنماً لنفسه ولكن ليصلح أوضاعه.لقد طفح الكيل يا سيادة الرئيس، فالجيش السوري إذ يعيد للشعب السوري حقه بالكلام غير خائف بعد أن طوقه رجال مباحثكم واستخباراتكم لقد كممت الأفواه وكبتت الحريات وزورت الانتخابات.. وعملت على أذلال هذا الشعب فاحتكرت إصدار القوانين ولم تلتفت إلى مشاعر الأمة... "[1].

وأذاع مصطفى البارودي عقب تعيينه وزير دولة للدعاية والأنباء بياناً أوضح فيه أهداف الثورة السورية ودوافعها. وقال: "أننا سعينا وراء الوحدة وفرضناها فرضاً على أولئك الذين وجموا تجاهها وترددوا بادئ ذي بدء في قبولها.. أن هدفنا بالأمس هو هدفنا اليوم لم يتغير. ولم ينحرف شعب سوريا يوماً عن الوحدة التي رضع لبانها وشب عليها ولم يبخل بقطرة من دمه في سبيلها... ولكن الغرور وحب الاستعلاء حملت الذين رفعوا رؤوسهم كبرياء، على أن يدوسوا الكرامات العربية وأمعنوا طغياناً في جيشنا وشعبنا، وأرادوا حكمنا حكماً دكتاتورياً... لقد سعي الجيش سعياً حثيثاً إلى تبديل هذه التصرفا... ولكنه لم يجد مستجيباً وذهبت نداءاته سدى حتى سرنا إلى حال يوشك فيها أن كفر بوجودنا لولا أننا اعتصمنا بالله وبإيماننا. من أجل هذا كان لابد من الانتفاضة التي قام بها جيشنا العربي لإنقاذ مفهوم الوحدة من عبث العابثين... إن انتفاضة الجيش ما كانت إلا تصحيحاً للظلم... "[2].

وأصدرت قيادة الجيش السوري يوم 2 تشرين الأول / 1961، بياناً عن أسباب الحركة، قام بتحضيره وكتابته موفق عصاصة، وعبد الكريم النحلاوي، وألقاه قائد الجيش عبد الكريم زهر الدين وذلك في مؤتمر صحفي عقد في مقر القيادة العامة بحضور عدد كبير من مندوبي الصحافة ووكالات الأنباء العربية والأجنبية، ومما جاء

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29/أيلول/1961، ص: 6؛ وانظر: حديث مأمون الكزبري لمندوب صحيفة الجريدة، بيروت، العدد 2697، 5/تشرين الأول/1961، ص: 6، وكذلك تصريح الناطق بلسان القيادة الثورية في اجتماع مع موفد في محافظة دمشق في الجريدة، بيروت، العدد 2701، 10تشرين الأول/1961، ص: 1

(2) المنار، عمان، العدد 402، 1تشرين الأول/1961، ص-ص: 1-4.

فيه: "هذا بيان من الجيش العربي في سوريا تصدره القيادة العربية الثورية العليا للقيادة المسلحة، وتضعه بين أيدي المواطنين جميعاً، ليكونوا على هدى من الأسباب والقريبة للثورة المباركة، التي قام بها الجيش فجر الثامن والعشرين من أيلول... وليس سراً أنه يوم قامت الوحدة قبل ثلاث سنين ونيف كان الجيش في طليعة الصف يعلن إرادة الشعب بإقامة صرح الوحدة.

لقد كانت الوحدة مستندة إلى الجيش. والأشخاص الذين قاموا بوثبتة الثامن والعشرين من أيلول هم أنفسهم الذين عبروا عن إرادة الشعب في تحقيق الوحدة في مطلع عام 1958، وكان عبد الناصر يقول في الأيام التي سبقت الوحدة أمامنا نحن رجال الجيش الذين طلبنا إليه أن يقبل معنا الوحدة، كان يقول: أن الوحدة تحتاج إلى زمن وإنها لا يمكن أن تتم بهذه السرعة ولابد من فترة تقارب وتمهيد. غير ان الجيش سير دولاب الوحدة ودفعها على الطريق... وما انقضت أيام إلا وبدأت الوحدة تخرج شيئاً فشيئاً عن الطريق السوية، التي كان يجب أن تسير عليها. وعلى حين كان المرجى أن نرى مقومات الوحدة تؤسس وتنمو وتعلو، ويؤسس وينمو ويعلو معها بنيان الوحدة الشامخ، فإن هذا المؤمل خاب، وبدأت طلائع الانحراف، وظهرت المطامع، وتبين نقص الوعي القومي عند كثيرين من الذين ساروا معنا في طريق الوحدة من حكام مصر.

وبينما تبدي مفهوم الوحدة شيئاً نظرياً في قلوب الضباط العرب السوريين، الذين وضعوا لبانات الوحدة في المهد وشبوا عليها وآمنوا بها إيمانهم بالله، كان هذا المفهوم بعيداً كل البعد عن عقلية وتصرفات بعض أخواننا الجنوبيين. وهكذا بدأت الحوادث السيئة للوحدة، المشوهة لقدسيتها، وقد بدأت أول ما بدأت بالنسبة إلى الجيش.

وقد أردنا أن تتمثل الوحدة منذ اليوم الأول في تبادل الضباط من أبناء الشمال وأبناء الجنوب، وذهب شبابنا الممتلئون حيوية وعروبة إلى الجنوب فماذا جاءنا من مصر؟

هنا نقطة الابتداء التي تكشف عن جميع المساوئ والآثام التي ارتكبت من بعدها باسم الوحدة. لقد أرسلوا لنا ضباطاً تمرسوا في أجهزة الاستخبارات قبل أي جهاز

آخر، وجاؤونا بعقلية ضباط الاستخبارات، لا بلا روح القومية التي أقبلنا نحن عليهم بها، ولا بالأخوة العربية... وبدأ هؤلاء يتمددون كالأخطبوط إلى شتى الأجهزة ويدسون انفسهم في مختلف الشؤون، ويفرضون أنفسهم فرضاً في كل المجالات. وعلى حين كان النظام والانضباط يفترض مراعاة التسلسل والأصول العسكرية في العمل والمقابلات والاتصال، فإن هؤلاء كانوا يتجاوزون هذا كهل وكان حكام مصر، بدلاً من أن يتصلوا بقيادة الجيش وبالرؤساء الأعلين لضباطهم، فإنهم كانوا يتصلون مباشرة بضباطهم، رم أن مراتبهم ومراكزهم كانت أقل من مراتب ومراكز رؤسائهم. وقد سيطروا على جميع المراكز الحساسة بقيادة الجيش الأول وقيادة القطاعات. وبات كبار ضباطنا المنتدبين في مصر وراء مقاعدهم الخشبية الخالية، لا حول لهم ولا قوة.

ولقد تنبهنا إلى هذا الخطر ونبهنا إليه، ولكنهم بدلاً بمن أن يروا في كلامنا دفاعاً عن قدسية النظام وحركة التسلسل وواجب الانضباط، راحوا يطلقون علينا كلمة الإقليمين، واتخذوا من الإقليمية نغمة يعاودونها كلما سمعوا نقداً يستهدف الإصلاح والمصلحة العليا... وكان الجنوبيون قد أعدوا العدة لتصفية جماعية منظمة، وتعاظم عدد المبعدين عن الجيش يوماً بعد يوم بمختلف صور الأبعاد: النقل إلى وزارة الخارجية، أو الندب إلى الإدارات العامة، او الإحالة إلى المعاش، وإرهاق الموازنة برواتب التقاعد تصرف للضباط ف ريعان الشباب، حشروهم حشراً في المتقاعدين. وتعاظمت رواتب التقاعد ظناً منهم أنهم يغروننا بها، وما انتسبنا للجيش طمعاً بالرواتب، بل أداء الواجب في جبيننا وحقاً للأمة في أعناقنا... وإذا أخرجوا الضباط الشماليين فقد جاؤوا مكانهم بضباط جنوبيين ... وكان يفد الضابط الجنوبي باسم التفتيش على مستودعاتنا، وإذا هو لا ينشد التفتيش وإنما ينشد شيئاً أخطر وأبعد مدى، فقد صدر أثر زيارته أمر من المشير بسحب مجموعة من العتاد تبلغ قيمتها عشرة ملايين ليرة سورية، وأرسلت إلى مصر، بأمر القائد العام، بناء على تقرير الضابط المفتش، دون أن يؤخذ رأي قائد الجيش الأول، أو يطلع مجرد إطلاع على هذه التدابير الخطيرة قبل اتخاذها.

وتبينت النية واضحة جلية: إضعاف الجيش الأول عدة وعدداً، فالعناد لا يوزع

بحسب رقعة كل إقليم وعدد سكانه، وإنما يوزع تبعاً للحاجات الاستراتيجية واحتمالات العمليات المختلفة. ولكن الذي كان يجري هو عكس ذلك تماما... وكان الذي يجري في الجيش يجبر على نطاق واسع في بقية أجهزة الدولة. كانت القوانين في تلك الأجهزة تصدر لصالح إقليم دون إقليم، بل كلها كانت تجري على أساس التمييز بدلاً من التوحيد... "[1].

وقد أجمل اللواء عبد الكريم زهر الدين القائد العام للقوات المسلحة في سوريا، أسباب الانقلاب وانهيار دولة الوحدة وقسمها إلى قسمين:

أولاً: في المجال العسكري وحددها بـ:

1- إنهاء خدمة الفريق عفيف البزري قائد الجيش السوري حيث اعتبرت هذه الحادثة بمثابة طعنة أولى للجيش السوري قد تبعها طعنات.

2- إسناد مناصب وزارية لعدد من صغار الضباط والذين كان الجيش يعتبرهم من المتسلطين.

3- تسريح عدد كبير من الضباط وهذا خلق جواً من البلبلة وعدم الاستقرار النفسي لدى الضباط السوريين.

4- نقل عدد كبير من الضباط السوريين إلى الإقليم الجنوبي تحت اسم الانتداب وحشدهم في القاهرة وتعطيل كفاءاتهم دون عمل تقريبا إذا لم تسند إليهم إلا وظائف ثانوية.

5- انتداب عدد كبير من الضباط المصريين إلى سوريا وتسليمهم مراكز قيادية حساسة سواء في الأركان العامة أو مصالح الجيش أو القطعات المحاربة دون أن يطبق هذا المبدأ على "الوريين الذين أرسلوا إلى مصر".

6- الإخفاق في اختيار نوعية الضباط المصريين الذين نقلوا إلى سوريا. لأن هؤلاء لم

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 4744، 3/تشرين الأول/1961، ص7؛ المنار، عمان، العدد 407، 6/تشرين الأول/1961، ص-ص: 1-4؛ مذكرات عبد الكريم زهر الدين، ص76-84؛ الدفاع، عمان، العدد 7818، 4/تشرين الأول/1961، ص-ص: 1-4؛ .BBC, No 759, October, 4, 1961

يكونوا يتحلون بروح قومية عربية مماثلة لما عند الضباط السوريين، كما انهم أخذوا ينظرون إلى رفاقهم السوريين نظرة استعلاء وتكبر مما أزعج السوريين وزاد من نقمتهم.

7- تجاوز الضباط المصريين لطرق التسلسل، وعدم احترام رؤسائهم السوريين والاتصال مباشرة بضابط القيادة المصريين دون علم الأمر السوري الذي كان يعترض ويعاقب ولكن بلا فائدة.

8- الترفيعات السريعة غير المدروسة في وسط الضباط السوريين الذين باتوا يشعرون أن هذا الترفيع السريع إنما هو في مقدمة للتسريح السريع.

9- تسلط الضباط المصريين في القيادة على مقدرات الجيش السوري بكامله.

ثانياً: في المجال المدني، وحددها بـ:

1- إسناد المناصب الوزارية إلى صغار الضباط من الجيش الذين تنقصهم الحنكة والخبرة في إدارة شؤون الدولة، وإهمال العناصر المدنية التي تمرست في القضايا السياسية.

2- القضاء على الأحزاب وهذا ما اعتبر خنقاً للحريات العامة وأدى إلى شل فعالية الشعب السياسية وعزل الجماهير عن المساهمة في العمل الوطني ومراقبة الدولة.

3- تقييد حرية الصحافة، وعدم السماح إلا لبعض الصحف بالصدور، ثم السيطرة عليها وتوجيهها توجيهاً كلياً، وهذا ما اعتبر أيضاً خنقاً للحريات العامة.

4- الحد من الصلاحيات بالنسبة لكثير من الوزراء ونواب الرئيس.

5- إدخال أساليب جديدة على الحكم، وذلك بتشكيل وزارة إقليمية ووزارة مركزية بالإضافة إلى تشكيل الاتحاد القومي وإلى ما هنالك من تدابير كانت عبارة عن بدع جديدة لم تأت بالنتائج المرجوة.

6- نقل عدد من الموظفين المصريين إلى سوريا وإسناد المراكز الحساسة إليهم، كما ان هذه الخطوة لم تقابل بخطوة مماثلة بالنسبة للسوريين لأن الذي نقل إلى مصر لم يتسلم إلا مركزاً ثانوياً.

7- تشكيل المباحث واستفحال تسلط عناصره على أبناء الأمة، وكم الأفواه وكبت

الحريات العامة إلى درجة اضطرت المشير عامر إغلاق مكاتب المباحث قبل الانفصال بأيام.

8- الجمود في الاقتصاد وفرض المراقبة على النقد والاستيراد والتصدير وهذا ما سبب هرب لرؤوس الأموال الوطنية والبطالة وهجرة الطبقة الكادحة إلى لبنان سعياً وراء العمل كما وسبب هبوط قيمة العملة السورية.

9- عدم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي بالروح التي وضعت به، وهذا ما سبب التذمر لدى المالك ورجال الاقتصاد ورأس المال.

10- إصدار القوانين الاشتراكية التي أممت الشركات الصناعية واليت أدت إلى تذمر طبقة التجار ورجال الاقتصاد ورأس المال.

11- تقلص الكيان السوري دفعة واحدة وتركيز أركان الدولة، وإدارتها في القاهرة الشيء الذي كان يضطر المواطنين إلى السفر إلى القاهرة عدة مرات من أجل كل قضية حتى ولو كانت من أبسط القضايا الإدارية الروتينية[1].

وكتب حلمي معلوف حول الأسباب التي أدت إلى انهيار الوحدة في صحيفة الجريدة البيروتية تحت عنوان: لا تبحثوا عن أسباب وهمية، يقول: "تبادل التهم الإذاعية بين القاهرة ودمشق بعد الانقلاب السوري ومحاولة كل منهما إعطاء التعليل الذي يتفق مع وجهة نظره للأحداث الأخيرة من شأنه، أن يبلبل المفاهيم وأن يؤدي إلى انشقاق عميق في الصف العربي ليس في صالح أحد التورط فيه.

تحاول القاهرة أن تعلل الحدث السوري على أن انتفاضة العناصر الرأسمالية الرجعية المتعاونة مع الاستعمار. وتحاول دمشق أن تعلل الحدث السوري على أساس أن المصريين لعبوا مع سوريا أثناء عملية الوحدة دور المستعمرين المتسلطين على الشعب السوري... فقد تكون البراهين التي توردها القاهرة من فرحة العناصر الاستعمارية والرأسمالية وتهليلها للحدث صحيحة، إلا أن هذا يعني أن العناصر التي قامت بالانقلاب هي عناصر رأسمالية واستعمالية رجعية... والبراهين التي تقدمها دمشق

---

(1) مذكرات عبد الكريم زهر الدين، ص-ص: 17-21.

على سوء استخدام المسؤولين المصريين لسلطاتهم في سوريا قد تكون صحيحة. إلا أن هذا لا يعني أن العناصر التي قامت بالانقلاب هي عناصر رأسمالية واستعمارية رجعية.. والبراهين التي تقدمها دمشق على سواء استخدام المسؤولين المصريين لسلطاتهم في سوريا قد تكون صحيحة. ولكن ليس هذا من الضروري أن يعني أن القاهرة حاولت عن قصد سوء استخدام الوحدة... أن السبب الأراسي لفشل الوحدة يكمن في استعجال الوحدة... "[1].

ونتيجة لهذه العوامل والأسباب بدأ واضحاً أن معظم الجماعات السياسية والاقتصادية والعسكرية وعلى كافة المستويات قد انفصلت عملياً عن دولة الوحدة المصرية السورية، ولم يبق إلا الضربة التي تنهي كل شيء. وبالفعل جاءت هذه الضربة على يد عبد الكريم النحلاوي وجماعته يوم 28/أيلول/1961.

الانقلاب السوري ونهاية دولة الوحدة:

بعد عام واحد من قيام دولة الوحدة بدأ التفكير بالقيام بحركة عسكرية تعمل على تغيير الأوضاع القائمة في الإقليم الشمالي من دولة الوحدة، خاصة بعد أن أخذت الأحوال السياسية والاقتصادية والعسكرية تزداد سوءاً بعد ان كثرت الأخطاء وأصبحت المشاكل أكثر تعقيداً. فساد شعورهم بالتذمر والاستياء من هذه الأوضاع السيئة. وتفاعلت العوامل والأسباب سالفة الذكر في دفع القائمين على هذه الحركة الانقلابية إلى وضع خطة عملية تنفذ في الوقت المناسب، فبدأوا بعقد سلسلة من الاجتماعات والاتصالات بين مجموعة من الضباط في الجيش الأول.

وتمكن بعض هؤلاء الضباط من التسلل إلى المراكز الحساسة والقيادية في الجيش الأول، فوصل المقدم عبد الكريم النحلاوي إلى منصب معاون لمدير شؤون الضباط في الجيش الاول انتقل بعدها ليعمل كاتم أسرار في مكتب المشير عبد الحكيم عامر قائد الجيش ونائب رئيس الجمهورية والحاكم العام لسوريا، وقد اتخذه عامر

---

(1) حلمي معلوف، لا تبحثوا عن أسباب وهمية، الجريدة، بيروت، العدد 2696، 4/تشرين الأول/ 1961، ص: 1

مستشاراً خاصاً له في الشؤون السورية. واستغل النحلاوي هذا المركز في خدمة الحركة الانفصالية، حيث عمد إلى إجراء حركة تنقلات بين ضباط الجيش السوري ووحداته، تم له فيها نقل أغلب الضباط المؤيدين للحركة - والذين تفاهم وإياهم عليها منذ فترة غير قصيرة - إلى قيادة الوحدات الهامة في المناطق المختلفة، وذلك لضمان نجاح الحركة. هذا بالإضافة إلى إبعاد معظم العناصر القومية داخل الجيش السوري من المناطق العسكرية الحساسة في دمشق والمعسكرات القريبة منها، واستطاع بما يملك من نفوذ شخصي وبمكانة خاصة عند المشير عامر أن يقنعه مثلاً في أن تطور الأحداث في الكويت يتطلب إرسال عدد من الضباط الفنيين من ذوي المؤهلات الخاصة والتي تؤمن بمبادئ القومية العربية إلى هناك للاشتراك في قوات الجامعة العربية، وبالفعل وافق المشير عامر على إرسال عدد من الضباط الذين كانوا من أشد العناصر وأكثرها تحمساً للوحدة إلى الكويت. وبذلك تم للنحلاوي التخلص من عدد من الضباط الذين كانوا حتماً سيقاومون أي حركة انفصالية أو انقلاب مدبر في سوريا[1]. وهكذا فإن الانقلاب السوري طبخ في مكتب المشير عبد الحكيم عامر ونفذ منه.

وكثفت الاتصالات وتوالت اللقاءات والاجتماعات بين النحلاوي وجماعته خلال الثلاثة شهور الأخيرة من عمر الوحدة، بعد أن تأكدوا بأن هناك حالة من التذمر والاستياء داخل الجيش والشارع. وإن الكل ينتظر الخلاص. فبادروا إلى عقد اجتماع يوم 26/أيلول/1961، تقرر فيه الاستفادة من الوضع الراهن الذي يعيشه الإقليم السوري على أثر استقالة عبد الحميد السراج، ووضعت خطة تقرر تنفيذها ليل اليوم القادم، وتقرر اشتراك القوات التالية في تنفيذ الخطة:

- اللواء العسكري المتواجد في معسكرات قطنا بقيادة المقدم مهيب الهندي، وهو

(1) الدفاع، عمان، العدد 7814، 19/أيلول/1961، ص: 1؛ المنار، عمان، العدد 403، 2/تشرين الأول/1961، ص-ص: 1-3؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 5تشرين الأول/1961، ص: 4؛ حشاد وعبد الجواد، سقوط الانفصال، ص: 8؛ الهدى، نيويورك، العدد 150، 5/تشرين الأول/1961، ص-ص: 1-6.

رئيس أركان اللواء "وهو زوج شقيقة عبد الكريم النحلاوي".

- قوات حرس البادية المتمركزة في الضمير بقيادة المقدم حيدر الكزبري.
- مفارز من أحد الألوية المدرعة التابعة لمدرسة الدروع وقد كان آمر هذه المدرسة مصري فخطط لاعتقاله وتولى بعض الضباط الصغار الموالين للحركة قيادته (عادل الحاج علي).
- القوات العسكرية المتمركزة في دمشق سواء في المزة أو غيرها بقيادة كل من العميدين عبد الغني دهمان وموفق عصاصة[1].

وكان التوقيت متفقاً عليه بالنسبة لكل قوة من هذه القوات التي اشتركت في العملية، وبدء الحركة كان مرهوناً بالمسافة التي تبعدها عن دمشق، أي أن قوات حرس البادية تحركت من مقرها قبل لواء قطنا ومفارز مدرسة الدروع.

ومن الجدير بالذكر أن الخطة كانت تنحصر في الزحف، وبحركة خاطفة وسريعة باتجاه دمشق واحتلال المراكز الحساسة والمباني لحكومية من محطة إذاعة وتلفزيون ومؤسسة الاتصالات والقيادة العامة للجيش ومنزل المشير عبد الحكيم عامر وعدد من الوزراء وكبار ضباط الجيش، وخصوصاً المصريين منهم والذين قد يعارضون هذه الحركة، بالإضافة إلى بعض المناطق الاستراتيجية في المدينة كسوق الحميدية وساحة المرجة وجسر بردى[2].

تحركت القوات المشتركة في الحركة إلى أن وصلت دمشق فانضمت إليها القوات العسكرية المتواجدة هناك. وبدأت في تنفيذ خطتها المرسومة، احتل ضباط من سلاح

---

(1) الجهاد، عمان، العدد 2520، 2/تشرين الأول/1961، ص: 3؛ المنار، عمان، العدد 401، 29/أيلول/1961، ص: 2؛ لسان الحال، بيروت، العدد 18970، 30/أيلول/1961، ص: 6؛ الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29/أيلول/1961، ص-ص: 1-6؛ النهار، بيروت، العدد 7915، 29/أيلول/1961، ص: 1؛ The Daily star, Beirut, No 2873, September 29, 1961. P: 1-8.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29/أيلول/1961م، ص-ص: 1-6؛ المنار، عمان، العدد 401، 29/أيلول/1961، ص: 2؛ النهار، بيروت، العدد 7915، 29أيلول/1961، ص: 1؛ The Daily Star, Beirut, No 2873, September 29, 1961, P. 8.

الإشارة العسكرية مبنى الهاتف الآلي وتولوا أمر الإشراف والسيطرة على الخطوط الهاتفية، واحتل ضباط آخرون مبنى الإذاعة واتجهت قوات أخرى إلى اعتقال الأشخاص الذين قد يعارضوا هذه الحركة، وفي طليعتهم جمال فيصل قائد الجيش الأول ومعاونه أنور القاضي، ولم تجد هذه القوات أية مقاومة تذكر باستثناء قوات حرس البادية والتي كانت مهمتها احتلال منزل عبد الحكيم عامر حيث واجهت مقاومة شديدة، وذلك لقيام عامر بزيادة قوات الحرس لتوقعه أن يقوم عبد الحميد السراج بمثل هذه الحركة. وانتهى الاشتباك الذي استمر قرابة النصف ساعة إلى استسلام رجال عامر ووقع عدد من القتلى إلا أن عامر كان ما زال في بمبنى القيادة العامة تحسباً لأي طارئ[1].

وفي صباح يوم 28أيلول/1961، التقت جميع القوات المشتركة في الخطة حول مبنى القيادة ولم يدخل أي من ضباط الحركة مبنى القيادة إلا بعد أن طلبوا تسليمهم مجموعة من الضباط كرهائن لضمان حياتهم، فتم لهم ذلك والضباط والذين طلبوا كرهائن هم:

- اللواء أنور القاضي: رئيس أركان الجيش الأول.
- العقيد أحمد زكي: رئيس شعبة التنظيم والإدارة.
- العقيد أحمد علوي: رئيس إداغرة شؤون الضباط.
- العقيد محمد اسطنبولي: رئيس شعبة المخابرات.
- المقدم حسني عبد المجيد: إدارة التوجيه المعنوي[2].

دخل عدد من ضباط الحركة إلى مبنى القيادة فاحتجزوا المشير عبد الحكيم عامر واللواء جمال فيصل وجميع من في مبنى القيادة من ضباط معارضين للحركة. وبدأ الاتصال مع القطعات العسكرية الأخرى، وطلب دعمها للحركة فكانت القطعات

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29 أيلول/1961، ص-ص: 1-6؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 29 أيلول/1961، ص-ص: 1-4؛ النهار، بيروت، العدد 7915، 29 أيلول / 1961، ص: 1.

(2) مذكرات عبد الكريم زهر الدين، ص: 29.

الأولى التي أرسلت تأييدها هي القائمة على الحدود الإسرائيلية، وأخذت الحركة تتسع شيئًا فشيئًا في مختلف معسكرات الجيش الأول، ولم تعارضها إلا قيادة المنطقة الشمالية[1]. أما الإذاعة والتي كانت تبدأ عادة بث برامجها في الساعة السادسة تأخرت حتى الساعة السابعة، عندما أتبعت تلاوة القرآن الكريم بالموسيقى العسكرية وبعدها بدأت بإذاعة بلاغات القيادة الثورية العربية، فصدر البلاغ الأول الذي جاء فيه:"لقد قام جيشكم الذي كان دائماً وسيبقى الدعامة الراسخة للحفاظ على أرض الوطن وحريته وكرامته قال بإزالة الفساد والطغيان وعمل على رد الحقوق للشعب. أن هذه الانتفاضة الوطنية لا صلة لها بشخص أو فئة معينة، وإنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية لكي ترد للشعب حريته وللجيش كرامته. فيا أيها الشعب ثق بجيشك فإننا أقوياء بعون الله وقوته. لقد طرقنا كل باب للإصلاح قبل ان ننفجر، ولكن جميع محاولاتنا لم تفلح، ولم نجد إلا القوة سبيلاً لنرد للجيش كرامته وللشعب حقوقه، إننا لن نرضى لأرض الوطن غير هامات النصر وها نحن نضع دماءنا فداءً لتحقيق هذه الغاية"[2]. وتتالت البيانات فصدر بيان يوضح أسباب قيام الثورة وبيان بإعلان سيطرة القوات لعسكرية على سوريا، وآخر بإقفال المطارات وآخر يشير بنجاح الثورة وآخر يدعو إلى الهدوء، والسكينة وعدم المظاهرات وآخر يهدد بقمع المظاهرات بالقوة[3].

وبعد ذلك عقد ضباط الحركة الانفصالية سلسلة من الاجتماعات لوضع خطة

---

(1) المنار، عمان، العدد 401، 29 أيلول/1961، ص-ص: 1-4؛ الجريدة، بيروت، العدد 26912، 29 أيلول، ص-ص: 1-6؛ النهار، بيروت، العدد 7915، 29 أيلول/1961، ص: 1؛

The Daily Star, Beirut, No 2873, September 29, 1961, P. 1-8 F.R.U.S, 109: Memorandum for the record Washington, September 28, 1961, Subject, Syrian Rebellion.

(2) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 29 أيلول/1961، ص: 3؛ النداء، بيروت، العدد 819، 29 أيلول/1961، ص: 1؛ الدفاع، عمان، العدد 7814، 29 أيلول/1961، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29 أيلول/1961، ص: 6؛ الأخبار، بيروت، العدد 374، 1 تشرين الأول / 1961، ص: 1؛ لسان الحال، بيروت، العدد 18959، 29أيلول/1961، ص: 1

(3) الدفاع، عمان، العدد 7814، 29 أيلول/1961، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 4741، 29 أيلول/1961، ص: 2؛ الجريدة، بيروت، العدد 2992، 29 أيلول/1961، ص: 6.

العمل، فكان أول قرار اتخذ هو نقل جميع الضباط الرهائن إلى القاهرة، وذلك على متن طائرة خاصة وقبل صدور البيان رقم (4) والذي يقضي بإقفال المطارات[1]. ودارت مناقشات مطولة بينهم فكان هناك تياران الأول معتدل ويترأسه عبد الكريم النحلاوي. والثاني متطرف ويترأسه حيدر الكزبري. فانتصر التيار الأول المعتدل والقاضي ببذل مزيد من الجهود والدخول مع عبد الحكيم عامر بوصفه القائد العام للقوات المسلحة في مفاوضات، للتوصل إلى حل سلمي للمشكلة بصورة تصون الوحدة مع تحقيق بعض المطالب الإصلاحية التي كان ينادي بها الضباط[2].

مفاوضات ضباط الحركة الانفصالية مع المشير عبد الحكيم عامر:

بعد أن استقر الأمر لضباط الحركة في دمشق وسيطروا على الموقف أخذوا يدرسون الوضع الجديد. فانتصر الرأي القائل بالدخول في مفاوضات مع المشير عبد الحكيم عامر، وتشكل وفد من الضباط لعرض المطالب التالية على المشير. والتي شكلت المحور الرئيس الذي دارت حوله المفاوضات وهي:

1- إلغاء التدابير الاشتراكية التي جرى تطبيقها مؤخراً.
2- إلغاء نظام الإصلاح الزراعي بعد أن ثبت فشله.
3- إقصاء الانتهازيين عن الحكم في سوريا.
4- يجب أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة على الوحدة الفيدرالية، وأن تعامل سوريا على قدم المساواة في مصر.
5- تشكيل قيادة الجيش الأول من الضباط السوريين فقط.
6- ترحيل الضباط المصريين إلى مصر وإعادة الضباط السوريين من القاهرة إلى سوريا.

---

(1) النداء، بيروت، العدد 819، 29/أيلول/1961، ص: 1، فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 29 أيلول/1961، ص: 2؛ الجريدة، بيروت، العدد 2992، 29 أيلول/1961، ص: 6.

(2) الجهاد، عمان، العدد 2520، 2 تشرين الأول / 1961، ص: 3؛ الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29 أيلول / 1961، ص-ص: 1-6.

7- إصلاح الأوضاع المنوه عنها في بلاغنا رقم (2).

8- إذاعة بلاغ من رجال الحركة يعلنون فيه إنهاء العصيان المسلح والاتفاق على حل يحفظ الوحدة.

9- إذاعة بيان من المشير عبد الحكيم عامر مؤكد ما جاء ببلاغ رجال الحركة ويتعهد بعدم اتخاذ أي إجراءات بحق عناصر الحركة.

10- سحب كافة القوات التي طوقت القيادة وإجراء عرض عسكري في اليوم الثاني تشترك فيه كافة وحدات الجيش للدلالة على إنهاء الوضع المتوتر[1].

وخلال عملية المفاوضات جرت مناقشات حادة بين ضباط الحركة والمشير وقائد الجيش الأول وبعض الوزراء حول مبدأ القيام بهذه الحركة، وتبادلوا العبارات القاسية، وقد أكد النحلاوي أن الحركة لا تهدف إلى الانفصال عن مصر وإنما تهدف إلى إصلاح ما أفسده الحكم وتصحيح الأوضاع الشرعية، لأن حركتهم ليس لها صلة بشخص أو فئة معينة ومن المصلحة القومية إصلاح الوضع في سوريا وإلا إنهارت الوحدة، واعتبر الوزراء ما قاله ضباط الحركة موجهاً لهم باعتبارهم المنفذون للقرارات الثورية فاخذ التحدي بين الطرفين يشق طريقه ويعرقل التفاهم. وبعد ذلك طلبوا إلى المشير تقدير موقفه، ويقول الضباط أن المشير عبد الحكيم عامر وافق على جميع هذه المطالب، ووصفها بأنها معقولة فتعهد لهم بنقلها إلى القاهرة لأنه لا يستطيع أن يقرر مثل هذه الأمور دون أخذ رأي الرئيس جمال عبد الناصر، فسمح له باستعمال اللاسلكي الموجود بين القيادتين في دمشق والقاهرة لينقل للرئس مطالب قادة الحركة ويعرض له الموقف وتم ذلك، وخلال فترة انتظار رد الرئيس جمال عبد الناصر على الموقف وطلب المشير عامر إلى الضباط أن يعلنوا وقف حركتهم، وذلك حتى لا يظهر أن الرئيس جمال عبد الناصر قد نزل عند مطالبهم مكرهاً، واقترحوا

(1) الجهاد، عمان، العدد 2518، 3 أيلول/1961، ص: 4؛ الجهاد، عمان، العدد 2519، 1 تشرين الأول/1961، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29 أيلول / 1961، ص-ص: 1-6؛ الجهاد، عمان، العدد 2518، 3 أيلول/1961، ص: 4؛ الجهاد، عمان، العدد 2519، 1 تشرين الأول / 1961، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29 أيلول/1961، ص-ص: 1-6.

أن يصدر بلاغ مشترك بهذا المعنى، فرفض قائلاً أنه غير مفوض بذلك. وعلى الأثر أصدر الضباط وحدهم البلاغ رقم (9) والذي نص على: "أن القيادة التي دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي تعلن أنها لا تنوي المس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات. وتعلن أنها رأت عناصر انتهازية مخربة تريد الإساءة إلى قوميتنا فقامت بحركتها المباركة، وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية وقائد القوات المسلحة العام، الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لمصلحة وحدة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة. وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي اعتماداً على ثقة القوات المسلحة بحكمة القائد العام وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة[1].

وهكذا كان قادة الحركة واثقين من سيطرتهم على الموقف في البلاد كلها، لذلك لم يترددوا في إعلان وقف حركتهم ثقة منهم بمقدرتهم على استئنافها متى شاؤوا. عبد ذلك جاء رد القاهرة بعد اتصال آخر وتلخص برفض الرئيس جمال عبد الناصر أية مساومة فأجابوه عندئذ أنهم في حل من بيانهم السابق وأعلنوا استئناف الحركة وصدر البلاغ رقم (10) والذي جاء فيه: "تعلن القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة، إلى الشعب العربي، إنها لدى اتصالها بالمشير عبد الحكيم عامر وعدها بالقضاء على الانتهازيين والمخربين مما دعاها لإذاعة بلاغها رقم (9). ولكن ما لبث المشير أن نكث بوعده ولذلك وحرصاً من القيادة الثورية على انتصارات الشعب العربية والقومية العربية تعلن للشعب اعتبار بلاغها رقم (9) لاغياً، وإنها وضعت يدها على كافة الأمور، وتعاهد الله على صيانة الأمة والمحافظة على كرامتها... وهي تعلن أنها وضعت يدها على كافة الأمور وتعاهد الله والوطن على حماية سلامة الأمة وصيانة حقوقها والحفاظ على كرامتها والقيادة الثورية لها من سعة وعلى الشعب

---

(1) الحياة، بيروت، العدد 4741، 29 أيلول / 1961، ص: 2؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 29 أيلول/1961، ص: 3؛ النداء، بيروت، العدد 819، 29 أيلول/1961، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29 أيلول / 1962، ص: 6.

عدم السماح للمأجورين والانتهازيين إن وجدوا أن يندسوا بين صفوفه. فالحركة للشعب وإلى الشعب"[1].

وهكذا انتهت المفاوضات بالفشل وذلك نتيجة لعدم نقل الصورة الواضحة والحقيقية للوضع في سوريا فقد ساهمت العناصر التي تم ترحيلها في الصباح في ذلك، حيث حرضت الرئيس جمال عبد الناصر على عدم الاستجابة لطلبات الضباط بعد أن أعطته معلومات خاطئة عن حقيقة الوضع في سوريا، كما أن المشير لم يكن صريحاً عندما اتصل به لعرض مطالب ضباط الحركة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ما قام به الجناح المتطرف من الحركة بالضغط على زملائهم مهددين بنسف القيادة بمن فيها إذا لم يبلغ البلاغ رقم (9) ويعلنوا استمرار الحركة. وإلا كيف نفسر رفض الرئيس جمال عبد الناصر لمطالب الحركة وصدور البلاغ رقم (109 من قبل ضباط الحركة؟

وبعد التشاور بين قادة الحركة تقرر ترحيل المشير عبد الحكيم عامر ومن معه من الضباط والوزراء إلى القاهرة، فصدر بذلك البلاغ رقم (12) وهذا نصه: "غادر البلاد في الساعة الخامسة والنصف مساء اليوم المشير عبد الحكيم عامر عائداً إلى القاهرة"[2].

الموقف في المنطقة العسكرية الشمالية:

ظهرت أول بإدارة لوجود مقاومة للحركة الانفصالية التي قامت في دمشق في قيادة المنطقة العسكرية الشمالية في مدينة حلب، عندما اتصل ضباط الحركة صباح يوم الانفصال بقائد المنطقة العسكري العميد حكمت الداية لتأييد الانفصال

---

(1) الحياة، بيروت، العد 4741، 29 أيلول / 1961، ص: 2؛ الدفاع، عمان، العدد 7814، 29 أيلول/1961، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29 أيلول / 1961، ص: 6؛ الأخبار، بيروت، العدد 347، 1 تشرين الأول، 1961، ص: 1؛ المنار، عمان، العدد 401، 29 أيلول/1961، ص: 1.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 2962، أيلول/1961، ص: 6؛ الحياة، بيروت، العدد 4741، 29 أيلول/1961، ص: 2؛ الدفاع، عمان، العدد 7814، 29 أيلول / 1961، ص: 1؛ لسان الحال، بيروت، العد 18959، 29 أيلول / 1961، ص: 1؛ المنار، عمان، العدد 401، 29/أيلول / 1956، ص-ص: 1-4.

فرفض[1]. وأذاع بياناً استنكر فيه الحركة الانفصالية جاء فيه: "أيها الأخوة المواطنون في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة مما لاشك فيه أن الحركة التي قام بها بضع ضباط الجيش لم تكن ولن تكون بأي حال من الأحوال إلا دافعاً لكم على التمسك بالوحدة وحافزاً قوياً يحدوكم للتكاتف والوقوف صفاً واحداً متراصاً للحافظ على مكاسب القومية العربية والذوذ عن كيان هذه الجمهورية... كما يؤمن إيماناً خالصاً بتعلقكم بوحدتكم المباركة وجمهوريتكم العربية المتحدة التفافكم حول رائدكم جمال عبد الناصر وما دام الحق معكم فلا غالب لكن والله ينصركم"[2].

وتولت إذاعة حلب بث برامج وبيانات مؤيدة للوحدة، وأذيع نشيد مسجل فيه إشادة بالرئيس جمال عبد الناصر تبعه صوت مذيع يقول هنا قيادة المنطقة الشمالية من إذاعة حلب. وأخذ المذيع يقول: "أيها المواطنون إليكم طائفة من البرقيات التي ما زالت تنهال على قيادة المنطقة الشمالية... دماؤنا فداء للوحدة العربية. نؤيد الرئيس جمال عبد الناصر ضد الانفصالية المجرمة، سيروا فالشعب من ورائكم، وكان راديو القاهرة يعيد إذاعة البرقيات التي يذيعها راديو حلب[3].

وسارت المظاهرات تأييداً للوحدة واستنكاراً للحركة الانفصالية، ليس في حلب فقط وإنما في دير الزور واللاذقية، وخلال مظاهرة قام بها عمال مصنع النسيج في حلب انضم إليها الكثير من الجماهير الشعبية هتفوا فيها للوحدة وللرئيس جمال عبد الناصر وللقومية العربية، اصطدم المقدم جورج محصل مع القوى التي كانت تحت قيادته بهذه المظاهرة من أجل تفريقها فأمر بفتح النار على المتظاهرين فسقط منهم نحو (1000) شهيد وجريح[4]. واتجه بعد ذلك إلى قيادة المنطقة الشمالية واعتقل

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2694، 1 تشرين الأول / 1961، ص: 6؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 29 أيلول / 1961، ص: 4؛ المنار، عمان، العدد 401، 29 أيلول/1961، ص: 3.

(2) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص: 262.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29/أيلول/1961م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد 29 أيلول / 1961، ص: 4؛ لسان الحال، بيروت، العدد 18960، 320 أيلول / 1961، ص/ 1؛ الدفاع، عمان، العدد 7814، 29 أيلول/1961، ص: 4.

(4) العمري، حوار مع اللواء محمد الجراح، ص: 20؛ الهدى، نيويورك، العدد 2692، 29 أيلول/1961، ص: 1

العميد حكمت الداية، واحتل مبنى إذاعة حلب عبد معركة سقط فيها بعض الشهداء، وأعلن تأييده للحركة الانفصالية، وذلك من خلال إذاعته للبيان التالي من مبنى الإذاعة في حلب بث على الهواء مباشرة قال فيه: "أن القوات التابعة لمركز التدريب الثاني في حلب تؤيد ما قام به رجال الثورة، وتعلن ولاءها للحركة الثورية التي يقودها ضباط الجيش، وهي مسيطرة سيطرة تامة على الموقف في حلب وتدعو كافة المواطنين الالتزام بالهدوء والسكينة". وأعقب ذلك بث الرسالة التالية: "نبارك خطوتكم الجبارة ونحن معكم بانتظار أوامركم، بغية الخلاص من كل وضع فاسد ونحن مسيطرون على الموقف تماماً، وأعقب ذلك إذاعة البلاغ التالي من إذاعة حلب: اعتباراً من الساعة الثامنة والنصف يمنع الجول في جميع أنحاء مدينة حلب منعاً باتاً وكل من يتصدى لرجال القوات المسلحة ستطلق عليه النار. وقد وقع هذا البلاغ أمر مركز التدريب الثاني في حلب(1).

وأذاع قادة الحركة في دمشق البلاغ رقم (14) عطفاً على أنباء استيلاء القوات الثورية على الإذاعة والمواقع في حلب، وهذا نصه: "لتسمع القاهرة نداء حلب الوطني يصد ر من أعماق قلوب مؤمنة مخلصة لأرضها وشعبها. أنها تعلن ولاءها للشعب، للثورة الشعبية المباركة ... ".

وهكذا بعد سقوط حلب وإعلانها التأييد الكامل للحركة الانفصالية، أرسل قائد حامية اللاذقية كامل زيتونة برقية إلى القاهرة يخبرهم فيها بأن معارضة حامية حلب قد توقفت وذلك بعد معركة محطة إذاعة حلب، وعبر عن خوفه من قيام قوات موالية للانفصال من الاندفاع نحو اللاذقية وهذا سيؤدي إلى القضاء على المعارضة كاملة(2).

(1) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم 29 أيلول/1961، ص: 4؛ الجريدة، بيروت، العدد 2962، 29 أيلول/1961، ص: 1.

(2) الحياة، بيروت، العدد 4741، 29 أيلول / 1961، ص: 2؛ الدفاع، عمان، العدد 7814، 29 أيلول/1961، ص: 1؛ الأخبار، بيروت، العدد 374، 1 تشرين الأول / 1961، ص: 1؛ المنار، عمان، العدد 401، 29 أيلول / 1961، ص: 4.

وهكذا بعد سقوط حلب وإعلانها التأييد الكامل للحركة الانفصالية، أرسل قائد حامية اللاذقية كامل زيتونة برقية إلى القاهرة يخبرهم فيها بأن معارضة حامية حلب قد توقفت وذلك بعد معركة محطة إذاعة حلب، وعبر عن خوفه من قيام قوات موالية للانفصال من الاندفاع نحو اللاذقية وهذا سيؤدي إلى القضاء على المعارضة كاملة[1]. وقد ظلت حامية اللاذقية حتى آخر ضوء ذلك اليوم على ولائها للجمهورية العربية المتحدة وهذا ما شجع الرئيس جمال عبد الناصر على إرسال إمداد ودعم لهذه الحامية تمثلت في عدة أفواج من الصاعقة المصرية بقيادة المقدم جلال هريدي، غير أن قيادة الانفصال قامت بتحريك وحدات مدرعة ومحمولة جواً من حمص ومناطق أخرى قريبة من اللاذقية بقيادة المقدم محمد منصور إلى اللاذقية بحيث أحاطت بقيادة المنطقة، مما دفع قائد المنطقة إلى إعلان ولائه للحركة الانفصالية[2].

وبذلك تكون جميع القطعات العسكرية في الجيش السوري قد أصبحت مؤيدة للحركة الانفصالية التي أعلنت في دمشق وذلك بعد مضي (24) ساعة فقط على إعلانها.

ومن الجدير بالذكر أن بينات الحركة الانفصالية قد ازدادت شدة بعد إعلان انضمام حلب والمنطقة الشمالية وتأييدها للحركة، حيث تضمن آخر بيان أذيع من راديو دمشق حملة عنيفة على الرئيس جمال عبد الناصر وعهد الوحدة[3].

وخلال ساعات الصباح الأولى ليوم 29 أيلول وعلى أثر اجتماعات مكثفة استمرت طيلة الليل بهدف التشاور لتأليف حكومة مدنية للتأكد على استعادة سوريا لكيانها

---

(1) BBC , No 757, October 2, 1961.

(2) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص: 292؛ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذي عقد بميدان الجمهورية بالقاهرة بتاريخ أيلول / 1961، في مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الاصر، ق2، ص-ص: 531 - 541؛

F. R. U. S, 115: Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to the President's special Assistant and Deputy Special Addistant For National Security Affairs (Bundy and Rostow) Washington, September 30, 1961.

(3) الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29 أيلول/1961، ص: 1.

واستقلالها وحصولها على الاعتراف الدولي، أعلنت القيادة الثورية العربية العليا تكليف مأمون الكزبري بتشكيل الحكومة المدنية، وبعد مشاورات صدر المرسوم التشريعي الأول والذي جاء فيه: "تشكل الوزارة الانتقالية على الشكل التالي:

- مأمون الكزبري	لرئاسة الوزراء والخارجية والدفاع
- ليون زمريا	للمالية والتمزين
- فرحان الجندلي	للصحة والإسعاف العام
- عدان القوتلي	للداخلية
- عزة النص	للتربية والتعليم والإرشاد القومي
- عوض بركات	للاقتصاد والصناعة
- نعمان الأزهري	للتخطيط والشؤون البلدية والقروية
- أمين ناصيف	للزراعة والإصلاح الزراعي
- عبد الرحمن حورية	للأشغال العامة والمواصلات
- أحمد سلطان	للعدل والأوقاف
- فؤاد العادل	للشؤون الاجتماعية والعمل

وأعقب ذلك صدور مرسوم تشريعي آخر بتعيين مصطفى الباوردي وزيراً للدولة لشؤون الدعاية والأنباء والإذاعة والتلفزيون[1].

(1) الجهاد، عمان، العدد 2518، 20/أيلول/1961، ص: 1؛ الجهاد، عمان، العدد 2519، 1 تشرين الأول، 1961، ص-ص: 1-4؛ الجريدة، بيروت، العدد 2693، 30 أيلول/1961، ص: 1؛ النهار، بيروت، العدد 7915، 29 أيلول/1961، ص: 1؛ المنار، عمان، العدد 402، 1 تشرين الأول / 1961، ص: 4؛

F.R.U.S, 114: Memorandum from the Department of State Executive secretary (Battle) to the president's special Assistant For national security Affairs (Bundy) Washington, September 30, 1961, Subject: Tentative Analysis of the situation in Syria as of September 30, 1961' the Daily Star, Beirut, no 2873, September 29, 1961, P-P: 1-8.

وألقى مأمون الكزبري رئيس الوزراء بياناً وزارياً جاء فيه: "في هذه الظروف التاريخية تعود سوريا العزيزة لتؤكد للعرب والعروبة بأنها كانت وما زالت معقل العروبة الحصين وقلبها النابض، ... واستجابة لهذا لروح العربية الأصيلة فقد مدت سوريا العربية يدها إلى شقيقتها مصر، لإرساء اللبنة الأولى في صرح الوحدة العربية. وقد كانت في هذه الخطوة أقرب إلى الفداء والتضحية، إذ لم تفكر بأي مغنم مادي... تمشياً مع خطة القيادة العسكرية الثورية العربية فقد آلت على نفسها أن تنتهي مهمتها عند حد الحفاظ على حدود البلاد، ... لذلك فقد أوكلت إدارة هذه الفترة إلى حكومة انتقالية مؤقتة هي من الشعب وإليه ... والحكومة إذا تتقدم ببيانها هذا إلى الشعب مرجع السلطات فإنها تركد على ما يلي:

1- تهتم الحكومة قبل كل شيء بإعادة الحريات العامة للمواطنين قولاً وفعلاً، وبكفالة حرية الصحافة وحرية الرأي وجميع الحريات الفردية والعامة، التي حرم منها المواطن. وتعلن الحكومة فوراً إلغاء قانون الطوارئ وجميع أشكال المراقبة وشتى التدبير التي تحد من حرية الأفراد والجماعات...

2- تعنى الحكومة عنايته خاصة باستكمال قوة الجيش، ورفع مستوى تدريبية ليؤدي واجبه كاملاً في الحفاظ على حدود الوطن.

3- تؤكد الحكومة حرصها البالغ على تمتع العمال بحقوقهم المكتسبة، وتعمل على دعمها والاستزادة منها، كما ترعى الحريات النقابية، وتعني بدعمها وتعضدها، وتصون الحريات النقابية... وتستلهم الحكومة سياستها الاقتصادية مع واقع البلاد وتاريخها وموقعها الجغرافي وقابليات نموها، وإن رائد حكومتهم تشجيع الإدخار والتوظيف والتثمير واحترام الكسب المشروع وإعادة الأمور إلى نصابها، لبعث الثقة والاطمئنان في نفوس المواطنين والتثمير واحترام الكسب المشروع وإعادة الأمور إلى نصابها، لبعث الثقة والاطمئنان في نفوس المواطنين على مصير اقتصادهم ونقدهم ومشاريعهم الإنتاجية، وترغيب الرساميل الخارجية ولاسيما العربي منها في خدمة الاقتصاد القومي،... وتهدف حكومتهم إلى تأمين التوازن بين النفقات لعامة والموارد العامة وتوزيع التكاليف العامة بالعدل، وعلى

أساس قدرة المكلفين المالية، ونسبة دخلهم، والدفاع عن قوة النقد الوطني واستقرار أسعاره، وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى. وتكييف نظام القطع بشكل يرعى مصالح البلاد الأساسية، دون أن يشل من نشاطها التقليدي وانطلاقاتها الجديدة. وبالطلع ستحافظ الحكومة على سمعة سوريا الخارجية في حسن الوفاء بالتزاماتها تجاه من وثق بها وباقتصادها.

وتتبنى الحكومة خطة زيادة الإنتاج القومي ... وتمد الحكومة يد التعاون مبسوطة إلى جميع الدول العربية وتعمل معها على تحقيق وحدة لعرب، وحدة حقيقية شاملة على أسس من الحرية والمساواة، وأن الحكومة تؤكد احترامها لميثاق جامعة الدول العربية وتعمل على تدعيمه وتوثيقه وتتعاون في غطاره مع بقية الدول الأعضاء[1].

وكما هو متوقع فقد احتوى البيان الوزاري لرئيس الوزراء على فقرات مهمة للمتهمين داخل وخارج سوريا، وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه هذه الحكومة عن نفسها حكومة الجمهورية العربية السورية لقيت اعترافاً فورياً من الأردن وتركيا. وقد وضع ذلك نهاية لدولة الوحدة المصرية السورية "الجمهورية العربية المتحدة"، معلناً عن بدء عهد الجمهورية العربية السورية[2].

وعقد مجلس الوزراء أول جلسة له استمرت ثلاثة ساعات. أدلى عدنان القوتلي وزير الداخلية ببيان عقب فض الجلسة قال فيه: إن وزارة الداخلية دائبة الآن على تخليص البلاد من القيود التي فرضت على حرية المواطنين وبصورة خاصة في أعمال المخابرات والمباحث، وقال أن الأوامر صدرت بإغلاق عشرات المكاتب التي كان تعمل

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2693، 30أيلول / 1961، ص: 1؛ الجهاد، عمان، العدد 2518، 30 أيلول / 1961، ص-ص: 1-4؛ المنار، عمان، العدد 402، 1 تشرين الأول / 1961، ص-ص: 1-4؛ النهار، بيروت، العدد 7916، 30 أيلول/1961، ص: 1؛ الحياة، بيروت، العدد 4741، 30 أيلول/1961، ص: 1؛ The Daily star, Beirut, No 2874, September 30, 1961, P. 1.

(2) العمل، بيروت، العدد 4767، 30 أيلول/1961، ص: 1؛ لسان الحال، بيروت، العدد 18960، 30 أيلول/1961، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 30 أيلول /1961، ص-ص: 1-3؛ الأنباء، بيروت، العدد 488، 30 أيلول/1961، ص: 1؛ البناء، بيروت، العدد 958، 30 أيلول/1961، ص: 1؛ الأنباء، بيروت، العدد 489، 7 تشرين الأول / 1961، ص: 2.

في التجسيس على المواطنين. وأكد أن الحكومة عاملة على تأمين انتخابات عامة حرة ونزيهة ليتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه دون أي تدخل"[1].

بعد ذلك طلب رئيس الوزراء من جميع قناصل الدول الأجنبية الموجودين في سوريا الاجتماع بهم وأبلغهم قيام الجمهورية العربية السورية، في الوقت الذي أبرقت فيه وزارة الخارجية السورية إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة معلمة جميع الأعضاء بقيام الجمهورية العربية السورية ولقبوا عضواً في المنظمة العالمية، كما بعثت برقية مماثلة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية[2].

وأصبحت تسود دمشق وباقي مدن سوريا حالة طبيعية فتوجه الطلاب إلى مدارسهم وفتحت الأسواق التجارية، وصدر قرار برفع العلم السوري على جميع الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة في سوريا، وإعادة النشيد السوري ورفع الشعار السوري الذي كان معمولاً به قبل الوحدة[3].

وهكذا وخلال ثلاثة أيام كانت سوريا قد استعادت استقلالها وكيانها ووجودها كدولة مستقلة ذات سيادة، فعاد العلم السوري، والشعار السوري، والنشيد السوري، والتمثيل السياسي الخارجي. ليس هذا فقط بل تم عقد اجتماع ما بين مجلس الوزراء وقادة الحركة الانفصالية من الضباط للتداول في قضية الوحدة كما تراها سوريا بعد فشل التجربة الأولى وقد تمخض هذا الاجتماع عن البيان التالي: "تحقيقاً لأهداف الانتفاضة الثورية التي أيدها الشعب تأييداً جماعياً كاملاً والتي وصلت فيها القيادة العربية الثورية العليا إلى إنقاذ مفهوم الوحدة من العبث والانحراف، وتوافقاً مع البيان الوزاري الذي أعلنته الحكومة يوم تأليفها أن تعيد إلى الوحدة العربية الحقيقية الكبرى قدسيتها في القلوب، فإن القيادة الثورية العليا ومجلس الوزراء في الجمهورية

---

(1) المنار، عمان، العدد 402، 1/تشرين الأول / 1961، ص: 4.

(2) الجريدة، بيروت، العدد 3694، 1/تشرين الأول / 1961، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 1/تشرين الأول / 1961، ص: 1؛ الجهاد، عمان، العدد 2521، 3/تشرين الأول/1961، ص: 1 The Daily star, Beirut, No 2875, October 1, 1961, P 1-8.

(3) فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 1/تشرين الأول / 1961، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 2694، 1/تشرين الأول/1961، ص: 1.

العربية السورية يتقدمان بهذا النداء توضيحاً لمبادئ الثورة.

إلى الشعب السوري الذي آمن بالقومية العربية أعمق الإيمان وقدم سبيلها اكرم التضحية عبر تاريخه الطويل.

إلى أبناء الوطن العربي الكبير الذين ربطت بين قلوبهم رابطة العروبة المقدسة. واجتمعت كلمتهم على المطالبة بالوحدة والحرية والازدهار.

إلى كل بلد عربي حر يعتز بحضارة أمته ويفخر بماضيها ويعمل لبناء مصيرها الموحد على أسس الكرامة والتكافؤ والتكامل... نحن أمة تمتلك من مقومات الوحدة القومية ما لا تمتلكه غيرها من الأمم. نحن عرب في نفوسنا وقلوبنا وعقولنا، تشد بعضنا إلى بعض روابط اللغة والحضارة والتاريخ، والأخلاق والعادات، وتجمعنا رقعة جغرافية متصلة من الخليج إلى المحيط، وتربطنا مصالح اقتصادية تعود علينا جميعاً باليمن والرخاء. وحدتنا القومية واقع قائم بالفعل لا يحتاج إلى تخطيط وتأسيس. ولقد كانت وحدتنا القومية مكتملة في أيام العرب المجيدة، كوحدة سياسية متينة. ثم توالت علينا صروف الدهر ونكبات البغي والاستعمار، فمزقت وحدتنا السياسية. ولكننا صمدنا للمحن وتمردنا على الفناء واستطعنا الحفاظ على طابعنا القومي الخالد صحيحاً سليماً كما أراد منذ الأزل.

وناضلت الشعوب العربية في العصور الحديثة نضالاً بطولياً لتستعيد حريتها المغتصبة وتسترد استقلالها السليب، وظفرت أكثر الشعوب العربية بنعمة السيادة بعد كفاح طويل وجهاد دائب مرير. ولكن الاستقلال الإقليمي لم يكن ولن يكون أبداً هدف الأمة العربية الأصيل. أن ملايين القلوب العربية تلهج بالوحدة السياسية الشاملة وتتوق إلى إخراجها من نطاق الآمال إلى واقع الوجود... ولقد أعطتنا تجربة الوحدة الفاشلة بين سوريا ومصر عبراً تاريخية يجب أن نستفيد منها في القمة الكيان العربي الموحد على ركائز وطيدة لا يتسرب إليها الخلل ولا تزعزعها الأحداث والنوائب. ولهذه الغاية ندعو جميع الحكومات العربية إلى عقد مجالسها النيابية او الاستشارية لدراسة وتقرير المبادئ التالية، والدخول بعد ذلك في مفاوضات عاجلة لوضعها موضع التنفيذ:

1- إنشاء وحدة عربية طوعية على أساس اللامركزية الدستورية، حيث تحقق هذه

الوحدة تكافؤ العربية وتضمن تكافلها وتصون مميزاتها وضروراتها المحلية.

2- يكون للدولة العربية المتحدة جهاز تشريعي أعلن تمثل فيه الأقطار العربية بعدد متساو من المندوبين، وتكون قرارات هذا المجلس التشريعي الأعلى ملزمة لجميع الدول الأعضاء، إذا اتخذت بأكثرية ثلثي الأصوات.

3- تتناول مهام هذا المجلس التشريعي الأعلى في البدء تقرير سياسة موجودة في الشؤون الاقتصادية والعسكرية والخارجية والثقافية، وتتوسع مهماه بالتدريج وفقا لناموس التطور ومقتضيات المصلحة العربية العليا.

4- يكون للدولة العربية المتحدة جهاز تنفيذي أعلى تمثل فيه الحكومات العربية على قدم المساواة ويرأسه مندوبوها أو رؤساء حكوماتها بالتناوب كل عام.

5- يكون لكل قطر عربي عضو في الوحدة جهازه التشريعي والتنفيذي الخاص ويحتفظ بسيادته الإقليمية والدولية.

6- تحدد مهام المجلس التنفيذي الأعلى بالإشراف على تنفيذ المقررات التي تتخذ في المجلس التشريعي الأعلى.

7- يكون لكل دولة عربية جيشها الوطني الخاص، ويكون لمجموعها جيش موحد ذو قيادة مشتركة تتألف عناصره من القوى العسكرية الوطنية الموضوعة تحت إمره القيادة المشتركة.

8- تكون مهام الجيش العربي المتحد صيانة حدود الوطن الكبير، ورد الاعتداء الأجنبي عن أجزائه وتحرير أقطاره المحتلة والمغتصبة والرازخة تحت نير الاستعمار.

9- تتعهد الدول العربية المتحدة أن تتجنب كل واحدة منها التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العربية الأخرى او التعرض لشكل الحكم فيها. 10- لا يجوز لأية دولة داخلة في الوحدة العربية أن تعلن انسجامها منها إلا إذا قررت ذلك سلطتها التشريعية أو الاستشارية بأكثرية ثلثي الأصوات.

11- تتقيد الدول العربية المتحدة في سياستها الخارجية بمبادئ التعايش السلمي

والحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وتتعهد باحترام المواثيق الدولية ولاسيما ميثاق الأمم المتحدة، وتلتزم بواجب مد المعونة لجميع الشعوب المغلوب على أمرها لمساعدتها على الفوز بحريتها والظفر باستقلالها.

12- كل خلاف قد يقع بين الدول العربية المتحدة تفصل فيه محكمة دستورية عربية عليا، وتتعهد هذه الدول بأن لا تلجأ إلى استعمال القوة بحال من الأحوال لحل الخلاف.

13- يمكن للمجلس التشريعي الأعلى أن يعدل دستور الوحدة بحيث يزيد متانتها ويوسع مداها.

14- أن قيام الوحدة العربية الشاملة لا يمنع أن تقوم في إطارها كيانات عربية موحدة بين دولتين أو اكثر بموافقة سلطاتها التشريعية أو الاستشارية.

هذا وإننا إذ نعلن هذه المبادئ الأساسية، وندعو إلى الحكومات العربية إلى تدارسها وتقريرها وتنفيذها، فإننا نعتقد أنها هي السبيل العملي إلى الوحدة السياسية الكاملة.

ومن الجدير بالذكر أن المشروع السوري الذي تقدمت به الحكومة السورية يشتمل على الكثير من النقاط الهامة وهو في جملته يكاد يحصر الأسباب التي أدت إلى فشل الوحدة المصرية - السورية ويرسم السبيل لمجانبتها تفادياً لنكسات أخرى في المستقبل. إلا أن هذا لا يمنع القول بأن الذين قاموا به هم انفصاليون ضربوا فكرة الوحدة العربية ضربة قوية من خلال انقلابهم على الوحدة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة التاريخ السياسي لدولة الوحدة المصرية - السورية 1958 - 1961م. وذلك للأهمية التي تحتلها هذه التجربة الوحدوية في تاريخ الحركة القومية العربية. أخذت العلاقات المصرية السورية منذ شباط 1954م تأخذ طابعاً إيجابياً وذلك بع أن استلم الرئاسة في مصر جمال عبد الناصر على أثر استبعاد الرئيس محمد نجيب، الذي تزامن مع عودة الحياة الديمقراطية إلى سوريا بع انقلاب أطاح بالعقيد أديب الشيشكلي. وأعقب ذلك تنسيق والتقاء أدى إلى توثيق العلاقات المصرية السورية.

وفي عام 1956م أخذ نجم الرئيس المصري جمال عبد الناصر يزداد لمعاناً باعتباره قائداً تحررياً ضد الاستعمار، وزعيماً قومياً عربياً يلقى التأييد الواسع من مختلف أبناء الوطن العربي.

وبتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية حشدت تركيا جيوشها على الحدود السورية. وذلك عام 1957م. فأرسلت قوات مصرية إلى اللاذقية تعبيراً عن التضامن المصري مع سوريا الذي غدا مؤيداً بخطوات عملية واقعية. وجاء وفد من مجلس الأمة المصري برأسه أنور السادات، ورد الزيارة وفد سوري برلماني يرأسه إحسان الجابري رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ورفع حزب البعث العربي الاشتراكي شعار الاتحاد المصري - السوري. وعندما دعي للمشاركة في حكومة التجمع الوطني جعل العمل للوحدة مع مصر هدفاً أساسياً من أهداف مشاركته في الحكم. فدخلت هذه الفكرة إلى صلب البيان الوزاري لحكومة صبري العسلي الثالثة (14/حزيران/1956-31/كانون الأول/1956م) لتأخذ يوم 5/تموز / 1956م صفة القرار الرسمي المصدق عليه من قبل مجلس النواب. وتعهد الحكومة بالعمل على

تنفيذه لتشكل بعد ذلك لجنة سورية خاصة للبدء بالمباحثات مع مصر من أجل قيام اتحاد فيدرالي بينهما.

هكذا طرحت فكرة الاتحاد المصري - السوري على الساحة السورية أولاً قابلها الجانب المصري بالاستجابة أولاً، ثم ببعض التحفظات. وفي منتصف كانون الثاني / 1958م وبدون استئذان رئيس الجمهورية السوري آنذاك (شكري القوتلي) توجهت مجموعة من الضباط لمقابلة جمال عبد الناصر وطلب الوحدة الفورية مع مصر ليلحق بهم بعد ذلك صلاح الدين البيطار وزير الخارجية للبدء بالمباحثات الجادة من أجل قيام الوحدة، بعد أن اتخذ مجلس الوزراء السوري قراراً بتفويضه. وحمل البيطار معه مشروعاً لمبادئ دستور وحدة اتحادية، أعده مع قيادة حزب البث الاشتراكي. اجتمع صلاح الدين البيطار بعبد الناصر الذي عبر عن إعجابه بالضباط السورين الذين وصولا إلى القاهرة والذين طمأنوا الرئيس حول نياتهم وأكدوا له استعدادهم لبذل كل غال ورخيص في سبيل الوحدة. وقد طرح هؤلاء فكرة الوحدة الشاملة (الاندماجية) وتم الاتفاق عليها. وتناولت المباحثات التي قام بها البيطار مع عبد الناصر الاتفاق على قيام تنظيم سياسي واحد في مصر وسوريا، كما تم الاتفاق على الشروط التي وضعها جمال عبد الناصر والمتمثلة ب:

1- أن يجري استفتاء شعبي على الوحدة بين مصر وسوريا.

2- أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا وأن تقوم كل الأحزاب في سوريا بحل نفسها.

3- أن يتوقف تدخل الجيش في السياسة.

وهكذا بعد استفتاء شعبي أعلن قيام الوحدة المصرية - السورية في 22/شباط/1958م وأعلن الدستور المؤقت يوم 5/آذار/1958م، ليتبعه تشكيل الوزارة الأولى في الجمهورية العربية المتحدة التي تألفت من (34) وزيراً. وبموجب هذه الوزارة تم نقل أكرم الحوراني وصبري العسلي من دمشق إلى القاهرة نواباً للرئيس. وبذلك فصلوا عن قاعدة قوتهم السياسية في سوريا، ومن الواضح أنها رضيا بدوريهما الجديدين فقد تخيلا نفسيهما قائدين للتنظيم السياسي الجديد الذي تقرر تشكيله. ثم أن ضباط الجيش بتعيينهم في مناصب مدنية فقدوا وضعهم العسكري وقدراً كبيراً

من نفذوهم في الجيش، ولكن السراج احتفظ بقبضته القوية على شرطته السرية، ورفع عفيف البزري رئيس الأركان السابق إلى رتبة فريق في جيش الجمهورية العربية المتحدة.

وبمرور الوقت أخذ الوزراء السوريون يستقيلون حين شروعوا يدركون انهم قد أبعدوا عم ممارسة صلاحياتهم، وأن مصالحهم تتصادم وسياسات عبد الناصر، وكان صبري العسلي نائب رئيس الجمهورية أول المستقيلين فقد خرج من الحكم في أوائل تشرين الأول/1958م، وكان قبيل ذلك قد أربك حين ربط، في إحدى شهادات محاكمات الخيانة التي جرت في بغداد لمؤيدي الحكم الملكي عقب ثورة تموز العراقية. بمؤامرة الإطاحة بالنظام السوري، وقد اتبعت استقالته بإعادة تنظيم الوزارة المركزية والمجلسين التنفيذيين. وحين شن جمال عبد الناصر حملته على الشيوعيين في ربيع 1959م هرب الفريق عفيف البزري في نهاية أيار إلى بغداد طالباً اللجوء السياسي لينتقل بعد ذلك إلى أوروبا الشرقية، وأصبح الفريق جمال فيصل قائداً للجيش الأول (السوري) في الجمهورية العربية المتحدة.

وفي تشرين الأول / 1959م، عين عبد الناصر المشير عبد الحكيم عامر حاكماً عاماً على سوريا مانحاً إياه صلاحيات واسعة. وفي غضون شهرين من هذا التاريخ استقال أربعة من الوزراء السوريين بعد أن أدركوا أنهم يفقدون سلطاتهم. وقد جاءت هذه الاستقالات عقب إشارات إلى أن البعث لن يعهد إليه بالاتحاد القومي وأن نشاطاته السياسية سوف يضبطها جمال عبد الناصر، وفي الوقت الذي كانت فيه السيطرة على الحزب تفلت منهم ونقل كثير من أعضائه ولاءهم إلى الاتحاد القومي. وفي 18/آذار/1961م جرى تعديل للمجلس التنفيذي للإقليم الشمالي (سوريا) ضم كلاً من: حسني الصواف وأكرم ديري وجادو عز الدين وأحمد حنيدي ويوسف مزاحكم وجمال الصوفي وثابت العريس. وتميز التعديل الوزاري الجديد بعدم ضم عناصر ذات انتماء حزبي واضح، مع خلوه بشكل خاص من العناصر البعثية.

وفي أيام / 1960م استقال الوزيران أحمد عبد الكريم وأمين النفوري، وأخذت

الأمور في سوريا تسير بعكس ما يتمنى جمال عبد الناصر، وفي أيلول / 1961م أجرى عبد الناصر تعديلاً جديداً بين وزرائه السوريين. فعين السراج رئيساً للمجلس التنفيذي... وأخيراً وفي 16/آب/1961م أعيد تنظيم الجمهورية العربية المتحدة لتوحيد الإقليمين في وزارة واحدة. وفي التغيير الأخير أصبح السراج نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية ونقل إلى القاهرة، وقد مثل هذا التغيير الجديد القشة التي قصمت ظهر البعير، ومع أن الحافز قد يكون تخفيف القلق بنقل السراج المكروه في سوريا. إلا أن زوال السراج أقصى أكبر القوى الكابحة في سوريا فعالية، وبغيابه أحست العناصر السورية المعادية للنظام أنها حرة مرة أخرى لتتآمر من أجل فصل سوريا عن مصر. وبعد أقل من شهر على هذا التغيير الوزاري استقال السراج من منصبه وعاد إلى دمشق، وأصبح الوضع معداً تماماً للقيام بالانقلاب الذي أدى إلى انهيار دولة الوحدة في 28/أيلول/1961م.

وحققت الوحدة المصرية - السورية جملة من الأهداف أهمها:

1- حققت ضرب التسلسل الشيوعي إلى المنطقة.

2- كشفت العناصر اليمينية العربية وكل القوى المعادية للوحدة.

3- أظهرت أمام العناصر التقدمية احتمالات العمل الواسعة إذا ملكت القدرة على تحمل المسؤولية.

4- حققت للعمال والفلاحين في سوريا مكاسب اشتراكية اعتبرت ثورة في حياتهم.

وفي الختام نثبت جملة من النتائج خرجت بها الدراسة أهمها:

- إن عملية الوحدة المصرية - السورية قد جاءت في الجانب السوري تعبيراً عن المشاركة من قبل القوى الفاعلة على الساحة السورية في حين أنها ارتبطت على الجانب المصري بصانع وتوجهاته القرار الرئيس جمال عبد الناصر وتوجهاته وباستجابة الشعب المصري لهذه التوجهات.

- إذا كان قيام الوحدة قد جاء بمبادرات سورية وبضغط سوريف إن جمال عبد الناصر هو الذي حدد الشكل الدستوري للوحدة كوحدة اندماجية تتبنى النظام السياسي الذي كان معمولاً به في مصر.

- لقد أثبت قيام الوحدة المصرية - السورية أن طريق الوحدة صعب وشاق، وان هناك الكثير من القوى التي تتصدى لمثل هذا الهدف منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. وهذه القوى تتصدى لكل وحدة في أي مكان في العالم.
- قامت الوحدة المصرية - السورية بإدارة الشعب وباستفتاء الشعب وانهارت بانقلاب عسكري.
- لقد أثبت قيام الوحدة المصرية - السورية إمكانية تحقيق الوحدة كهدف قومي وإمكانية تجاوز العقبات. فأصبح ينظر إليها كتجربة قامت وبذلك أصبحت تعتبر الأساس لكل مشروع وحدوي قادم.
- لم تكن تجربة الوحدة المصرية - السورية تجربة فرد أو جماعة او منظمة معينة وإنما جاءت وليدة تيار شعبي ورغبة جمعية وما الأدوار التي قامت بها القيادات المصرية والسورية سوى تعبيراً عن رغبة الشعب العربي في تحقيق الوحدة.
- يمثل الانفصال منعطفاً سلبياً خطيراً في تاريخ الأمة العربية، وإحباطاً للنضال الوحدوي وتكريساً للتجزئة. ووجه ضربة قوية لفكرة الوحدة العربية.
- حال غياب الديمقراطية وكبت الحريات والحكم الفردي والديكتاتوري دون تصحيح الأخطاء التي حدثت في مسيرة دولة الوحدة. مما أدى إلى إضعاف الوحدة في نفوس كثير من الناس قبل أن تأتي الحركة الانفصالية.
- يمثل الإيمان السوري بالوحدة العامل الرئيس لقيام دولة الوحدة المصرية - السورية. ولهذا فإن جميع الأحزاب السياسية والكتل التي كانت قائمة في سوريا ضمنت برامجها هدف الوحدة مع اختلاف في أولوية الهدف.
- الدعوات الانفصالية تلاقي عادة قبولاً كبيراً وترحيباً من العامة وأصحاب المصالح الحقيقية أكثر من الدعوات الوحدوية.
- كشفت تجربة الوحدة المصرية - السورية كل أخطاء الوحدة لتحاشيها في أية وحدة قادمة.

- تشكل الوحدة العربية التيار الأساسي في التاريخ العربي.

- لقد أثبتت تجربة الوحدة أن قرار الوحدة في الإطار لعربي، وعلى أي مستوى يشكل في الوقت نفسه قراراً بالحرب ضد الاستعمار والصهيونية والقوى المحافظة في المنطقة.

- أيقظت تجربة الوحدة المصرية - السورية مشاعر ضد الأنظمة المحافظة في العالم العربي وطوحت ببعضها كما حدث في 14/تموز في العراق.

- تمثل الفترة التي مهدت لقيام الوحدة المصرية - السورية من اهم الفترات المميزة في تاريخ الأمة العربية.

الملاحق

الملحق رقم (1)[1]

قرار الحكومة السورية للاتحاد مع مصر

رئيس مجلس الوزراء السيد صبري العسلي

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الأكارم، أحب أن أعلم مجلسكم الكريم أن مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بإجماع آرائه بتفويض لجنة وزارية لإجراء التفاوض فيما بين سورية ومصر الشقيقة ولإجراء هذه المفاوضات توصلاً لاتحاد فيدرالي بيننا وبينها، وأرجو الله العلي القدير أن يوفقنا في هذه الخطوة المباركة حتى إذا تمت أمكن أن تقدم إلى مجلسكم الكريم المشروع اللازم لإقراره من قبلكم، هذا وإن ما كان يدغدغ أحاسيسنا وأفئدتها أرجو أن يحقق في القريب العاجل بحيث يضحي حقيقة ملموسة بالنسبة إلى هذا الاتحاد بين البلدين، وأحب أن أعلن أن هذا الاتحاد سيبقى مفتوحاً لجميع البلاد العربية المتحررة.

الرئيس - إذا كنتم ترون أن نسجل في القرار ما جرى هنا في هذه الجلسة وهذا نص القرار: إن مجلس النواب السوري تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور التي تنص أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية يؤدي قرار الحكومة الذي أعلنه دولة رئيس مجلس الوزراء في هذه الجلسة والذي نصه: إنني أعلن للمجلس الموقر أن الحكومة اتخذت قراراً بإجماع آرائها بتفويض لحنة وزارية

---

(1) الجريدة، بيروت، العدد 1078، 6/تموز/1956م، ص-ص: 1-8؛ مذكرات مجلس النواب السوري، الدور الاشتراكي السادس، الدور الاستثنائية الرابعة، مجلس التاسعة، 5/تموز/1956م، ص: 152.

لمباشرة المفاوضات مع الشيقة مصر، توصلاً لتحقيق إتحاد فيدرالي بين قطرينا، على أن يكون الاتحاد مفتوحاً للدول العربية المتحررة الأخرى، وإني لأرجو الله أن يحقق لناهذه الخطوة المباركة حتى إذا تم الاتفاق على هذا الاتحاد تقدمنا بمشروعه الموقر لإقرار.

الملحق رقم (2)

قرار إعلان الوحدة المصرية السورية 1/شباط/1958م

في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة يوم 12 من رجب سنة 1377 الموافق أول فبراير سنة 1958م، اجتمع فخامة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر بممثلي جمهورتي سورية ومصر السادة: صبري العسلي، عبد اللطيف البغدادي، خالد العظم، زكريا محيي الدين، حامد الخوجة، حسين الشافعي، مأمون الكزبري، أنور السادات، أسعد هارون، عبد الحكيم عامر، صلاح الدين البيطار، كمال الدين حسين، خليل الكلاس، نور الدين طراف، صالح عقيل، فتحي رضوان، عفيف البزري، محمود فوزي، كمال رمزي استينو، علي صبري، عبد الرحمن العظم، محمود رياض.

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا في الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي وتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، من أن شعب كل منهما جزء من الأمة العربية، لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصري، والمجلس النيابي السوري، من الموافقة الاجتماعية على قيام الوحدة بين البلدين، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، كما تذاكروا ما توالي في السنين الأخيرة في الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحاً لتاريخ طويل ساد العرب في مختلف أقطارهم، وحاضراً مشتركاً بينهم، ومستقبلاً مأمولاً من كل فرد من أفرادهم.

وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة. وسبيل الإنسانية إلى التعاون والسلام. ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأماني إلى حيز التنفيذ، في عزم ثابت وإصرار قوي. ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية وأسباب نجاحها قد توافرت بعد أن جمع بينهما في الحقبة الأخيرة كفاح مشترك زاد معنى التومية وضوحاً وأكد أنها حركة تحرير وتعمير وعقيدة تعاون وسلام.

لذلك رأى المجتمعون أن يعلنوا اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل، وثقتهم العميقة في وجوب اتحاد سورية ومصر، في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة.

كما رأوا أن يعلنوا اتفاقهم الإجماعي على أن يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديمقراطياً رئاسياً، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم رئيس الدولة ويكونون مسؤولين أمامه.

كما يتولى السلطة التشريعية في هذه الجمهورية مجلس تشريعي واحد، وسيكون لها علم واحد، يظلل شعباً واحداً وجيشاً واحداً، في وحدة يتساوى فيها أبناؤها في الحقوق والواجبات ويدعون جميعاً لحمايتها بالأنفس والمنهج والأرواح. ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها وسيقدم كل من فخامة الرئيس شكري القوتلي وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر بيان إلى الشعب يلقي أمام المجلس النيابي السوري ومجلس الأمة المصري. في الأربعاء 16/من رجب سنة 1377 المرافق 5 فبراير سنة 1958، يبسطان فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع ويشرحان أسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية.

كما سيدعي الشعب في سورية ومصر إلى استفتاء خلال ثلاثين يوماً على أسس الوحدة وشخص رئيس الدولة.

والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه يحسون بأعمق السعادة وأجمل ألوان الفخر، إذ شاركوا في الخطوة الإيجابية في طريق وحدة العرب وتضامنهم، تلك الوحدة التي عاشت تملأ قلوب العرب كأمل مرموق، وهدف عظيم، حقبة بعد حقبة، وجيلاً بعد جيل، والله نسأل أن يكلل هذه الخطوة وما يتلوها من الخطوات بعين رعايته الساهرة، وبفضل عنايته السابغة وأن يكتب للعرب في ظل الوحدة العزة والسلام.

القاهرة في 12 من رجب سنة 1377هـ

الموافق أول فبراير سنة 1958[1]

---

(1) الأحرار، بيروت، العدد 8766، 2/شباط/1958م، ص: 1؛ الجريدة، بيروت، العدد 1569، 2/شباط/1958م، ص-ص: 1-8.

ملحق رقم (3)

الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر بتاريخ 5/آذار/1958م

الباب الأول: الدولة العربية المتحدة:

مادة 1- الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية.

مادة 2- الجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون، ويتمتع بجنسية الدولة المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية او يستحق أية منهما بموجب القوانين والأحكام السارية في سوريا ومصر عند العمل بهذا الدستور.

الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع:

مادة 3- التضامن الاجتماعي أساس للمجتمع.

مادة 4- ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخط مرسومة، تراعي فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة.

مادة 5- الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

مادة 6- العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة.

الباث الثالث: الحقوق والواجبات العامة:

مادة 7- المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة 8- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها.

مادة 9- تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة 10- الحريات العامة مكفولة في حدود القانون.

مـادة 11- الدفـاع عـن الوطـن واجـب مقـدس وأداء الخدمـة العسـكرية شـرف للمواطنين والتجنيد إجباري وفقاً للقانون.

الباب الرابع: نظم الحكم

الفصل الأول: رئيس الدولة:

مـادة 12- رئيس الدولـة هـو رئيس الجمهوريـة ويباشـر اختصاصاته علـى الوجـه المبين في الدستور.

الفصل الثاني: السلطة التشريعية:

مـادة 13- يتولى السـلطة التشـريعية مجلس يسمى مجلـس الأمـة، ويحـدد عـدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار مـن رئيـس الجمهوريـة، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري.

مادة14- يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمـال السـلطة التنفيذيـة علـى الوجـه المبـين في هذا الدستور.

مادة 15- يجب ألا يقل سن عضو مجلس الأمة عن 30 سنة ميلادية.

مادة 16- مقر مجلس الأمة مدينـة القاهـرة، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهوري.

مادة 17- يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد، ويفض دورته.

مـادة 18- لا يجـوز ان يجتمـع مجلس الأمـة دون دعـوة في غـير دور الانعقـاد، وإلا كان اجتماعه باطلاً، وبطلب بحكم القانون القرارات التي تصدر منه.

مادة 19- يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس، في جلسة علنيـة، قبل أن يتـولى عمله، اليمين الآتي:

"أقسـم بـالله العظيـم أن أحـافظ مخلصـاً علـى ج. ع. م. ونظامـها، وأن أرعـى

مصالح الشعب وسلامة الوطن، وأن احترم الدستور والقانون".

مادة 20- ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع عادي له رئيساً ووكيلين.

مادة 21- جلسات مجلس الأمة علنية، ويجوز انعقادها في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية، أو 20 من أعضائه. ثم يقرر المجلس إذا ما كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية.

مادة 22- لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة، ولا يجوز تشريع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه، مادة مادة.

مادة 23- يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لعمله.

مادة 24- لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير.

مادة 25- يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة أن يقبلوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة من شأنه، وتبادل الرأي العامة.

مادة 26- لمجلس الأمة إبداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في المسائل العامة.

مادة 27- إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون، ولا يجوز تكليف أحد أو أداء غير ذلك من الضرائب أو الروسم إلا في حدود القانون.

مادة 28- ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها.

مادة 29- لا يجوز للحكومة عقد قرض، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الامة.

مادة 30- لا يجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدد.

مادة 31- يعين القانون طريقة إعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة، كما يحدد السنة المالية.

مادة 32- يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل

انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل، لبحثه واعتماده، وتقر الميزانية باباً باباً ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء أي تعديل في المشروع إلا بموافقة الحكومة.

مادة 33- يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبوب الميزانية، وكذلك كل مصروف غير وارد بها، أو زائد على تقديراتها.

مادة 34- الميزانيات المستقلة والملحقة تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة.

مادة 35- ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى.

مادة 36- لا يجوز في أثناء دورة انعقاد مجلس الأمة وفي غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أي عضو من أعضائه إجراءات إلا بإذن المجلس. وفي حالة اتخاذ أي إجراءات في غيبة المجلس يجب أخطاره بها.

مادة 37- لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة إلا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي أضعافه، بناء على اقتراح من الأعضاء، وذلك إذا فقد الثقة والاعتبار.

مادة 38- لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة، فإذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوماً من تاريخ الحل.

مادة 39- إذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة. ولا يجوز عدم الثقة بالوزير إلا بعد استجواب بوجه إليه. ويكون الطلب بناء على اقتراح 20 عضواً من أعضاء المجلس. ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب إلا قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه. ويكون سحب الثقة بالوزير بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة 40- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي الوظائف العامة، ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى.

مادة 41- لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين في مجلس إدارة شركة في أثناء عضويته إلا في الأحوال التي يحددها القانون.

مادة 42- لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة، أو يؤجرها أو يبيعها من أمواله، او أن يقاضيها عليه.

مادة 43- يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون.

الفصل الثالث: السلطة التنفيذية:

مادة 44- يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور.

مادة 45- لا يجوز لرئيس الجمهورية في أثناء مدة رياسته أن يزاول مهنة حرة، او عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يبيعها أو يؤجرها شيئاً من أمواله، أو أن يقاضيها عليه.

مادة 46- لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس الجمهورية أو أكثر، ويعفيهم من مناصبهم.

مادة 47- يعين رئيس الجمهورية الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم، ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب للوزراء. ويتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية.

مادة 48- لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية، أو للوزير في أثناء مدة تولية منصبه، أن يزاول مهنة حرة، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

مادة 49- لرئيس الجمهورية ولمجلس الأمة، حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأديته أعمال وظيفته، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمسة أعضائه على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة 50- لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها.

مادة 51- إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده إلى مجلس الأمة

في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر.

مادة 52- إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره بموافقة ثلثي أعضائه، اعتبر قانوناً وأصدر.

مادة 53- لرئيس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار، مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذه في غياب المجلس، على أن يعرض عليه فور انعقاده، فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ماله من أثر من تاريخ الاعتراض.

مادة 54- يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة، ويشرف على إدارتها.

مادة 55- رئيس الجمهورية هو القائد للقوات المسلحة.

مادة 56- رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها لمجلس الأمة، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة، على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة، أو تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية، لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة.

مادة 57- لرئيس الجمهورية حق إعلان حالة الطوارئ.

مادة 58- تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما: مصر وسوريا. ويشكل لكل منهما مجلس تنفيذي بعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويختص بدراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم.

الفصل الرابع - القضاء:

مادة 59- القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة.

مادة 60- القضاة غير قابلين للعزل، وذلك على الوجه المبين بالقانون.

مادة 61- يرتب القانون جهاز القضاء ويعين اختصاصاته.

مادة 62- جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب.

مادة 63- تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة.

الباب الخامس - أحكام عامة:

مادة 64- مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة.

مادة 65- يبين القانون العلم الوطني والأحكام الخاصة به، كما يبني القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به.

مادة 66- لا تسري أحكام القانون إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قلبها. ومع ذلك لا يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة.

مادة 67- تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها، ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها، ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون.

الباب السادس - أحكام انتقالية وختامية:

مادة 68- كل ما قررته التشريعات المعمول بها في كل من إقليمي مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور. تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إصدارها، ويجوز إلغاء هذه التشريعات، أو تعديلها وفقاً للنظام المقرر بهذا الدستور.

مادة 69- لا يترتب على العمل بهذا الدستور الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الأجنبية، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول، في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها، ووفقاً لقواعد القانون الدولي.

مادة 70- إلى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة تصدر إلى

جانب ميزانية الدولة ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الإقليمي الحالي لكل من سوريا ومصر. رتيب المصالح العامة، والنظم الإدارية القادمة عند العمل بهذا الدستور معمولاً بها في كل من سوريا ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.

مادة 72- يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

مادة 73- يعمل بهذا الدستور المؤقت إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة[1].

---

(1) البيرق، بيروت، العدد 7711، 6/آذار/1958م، ص-ص: 1-4؛ الجريدة، بيروت، العدد 1596، 6/آذار/1958م، ص-ص: 1-8؛

Basic Documents of the Arab Unification 1958, P-P: 10-20.

الملحق رقم (4)

جدول بأسماء أعضاء مجلس الأمة في دولة الوحدة المصرية السورية

أولاً: الإقليم الجنوبي

محمد فؤاد جلال	أحمد شفيق أبو عوف
يوسف مرقص حنا	أمين أنور محمد حسنين الشريف
زكي محمد عبد الهادي	أحمد محمد عبد الحي
جلال مبروك	أحمد شوقي عبد الرحمن
محمد محمود حامد	إبراهيم توفيق الصحاوي
أحمد مهنا عبد الفتاح	كمال الحناوي
محمد مجدي حسنين	محمد الغزال صالح
أحمد سعيد سيد علي	حسن مأمون مصطفى
حسن علي الشفيع	فتح الله رفعت
عبد الحميد خليل بركات	مفيدة عبد الرحمن
زكريا لطفي جمعة	مصطفى كامل مراد
فتحي رضوان	زكي محمد لاشين
حسين السيد عبد القادر	عبد الرحمن البنا أحمد
محمد حسين أبو سعدة	صلاح الدين المحمصاني
مصطفى كامل الصرفي	خليل خليل عثمان

حلمي حافظ ياقوت	محمود محمد نصار
حسين صدقي مرسي عوف	هاشم أحمد عوض
فتحي محمود سلام	رمضان محمود بكر
قاسم أحمد طعيمة	أحمد شهيب
د. نعمت منصور مهران	البيرتادرس شحاته
اسكندر حكيم مرجان	صفية محمد الأنصاري
د. سعيد أمين عز الدين	حسين محمود خليفة
الليثي عبد الناصر حسين	عبد الحكيم سليمان
محمد رشدي	نمر شنوده دميان
عبد المنعم محمد طاهر	محمود لطفي منصور
حسين حسن علي الطرمون	محمد عبد المنعم
د. عبده محمود السلام	حسن محمود الشافعي
محمد عبد الرحمن السلام	إبراهيم مصطفى
محمد عبد الرحمن إدريس	نجيب حلمي
شوقي عبد الناصر حسين	عبد الرحمن عبد القادر الجابري
محمود علي عبد الله	حسن عزيز درويش
إبراهيم محمد حماد مخلوف	خير الله عبد العزيز خير الله
يحيى محمد حماد مخلوف	خير الله عبد العزيز خير الله
يحيى محمد عطية مطر	محمد السيد سرحان
جمال الدين محمد فؤاد	محمد كمال
عبد الغني احمد مروان	عبد الرحمن أحمد

علي شبارة (وشهرته عبد الرحمن لطفي)	محمد السيد العلمي
محمود سامي حافظ إبراهيم	المهندس محمود يوسف
حسين محمود فهمي مطصفى	د. سليمان عيد صالح
احمد حلمي	محمد بدر إبراهيم
عبد السلام عبد العزيز	فكهية محمد سعيد
عواد خليل حسين	سالم محمود اليماني
محمد عبد اللطيف سلام (شهرته أنور سلامة)	
الدكتور محمد رجائي سيف الدين خليفة	محمد الإبراهيم
فؤاد حسين	حسين المهداوي
محمد محمد أبو نار	محمد محمود هاشم
د. أحمد محمد شاكر	عبد المجيد منصور عامر
كامل محمد زعزع	عبد الحميد فهمي النحال
كمال علي	محمد سليمان حلاوة
د. مصطفى علي عزت حسين	علي عمر بحيري
إبراهيم كامل حسن فودة	حسين عبد الرحمن يوسف
محمد أمين	محمد صالح أبو شنت
أحمد لطفي حسن واكد	أمر الله نافذ بليغ
محمد علي بشير	د. عطية الكفرواي
عبد السلام إبراهيم شعبان	عبد العظيم سليمان أباظة
محمد محمد حسن أحمد	محمد فوزي أحمد شلش
رفعت ربيع	محمد محمود حسن

حسن فاضل إسماعيل أباظة	إسماعيل السيد إسماعيل
عبد السلام عطوان حسن	عصام الدين إسماعيل مهدي
أحمد الشهيبي حسن عبد الله	أحمد صادق أبو الذهب
عبد الله أحمد مشهور	عبد الرحمن عبد السلام حميدة
مصطفى خليل	عبد المجيد الشوادفي نجم
صالح محمد الصيدرو	د. جمال الجوجري
محمد إسماعيل غنيم عبدون	محمد زكي محمد حسن
حسن مراد أبو سعده	محمد نمر النجومي
حسين محمد أبو الفتوح	محمود عزت محمد علي عبد الرحمن
د. محمد حسن شريف	حيرم إبراهيم
محمود محمد عوض	عبده علي محمد عبد الرحمن
محمد عبد الحميد حسن المراكبي	د. محمد عبد الغني حسن عزام
عبد اللطيف الحديدي	عبد الغفار متولى يوسف
صلاح الدين محمود عبد الحافظ	أحمد البلتاجي عبد الهادي عبد الجواد
مصطفى محمد لبيب قورة	خيري محمد الجوهيري
حسن سليمان أحمد سليمان	عبد العزيز قومرة
محمد طاهر مصطفى أبو زيد	حسن السيد محمد مصطفى الجميلي
محمد فرج أحمد فرج	عبد الحمي عبد السلام الدواخلي
سعد الدين محمد البغدادي	محمد توفيق مصطفى
عبد المنعم حسين اليعجيزي	أحمد محمد عبد النبي
عبد المجيد لطفي رفاعي	محمد السعد محمد شلباية

احمد عصمت العصريري	محمود أمين سبيلة
حامد نبيه مصطفى	محمد صالح عبد الكافي
مسعد مسعد التمامي	سعد حمد شفير
إمام إبراهيم ناصر	محمد شوق عبد المنعم
محمود السيد حسنين أبو يوسف	محمد عبد المنعم نور الدين
محمد فؤاد شلبي حلمي	أحمد فؤاد محيي الدين
عبد العظيم محمد الدفراوي	علي محمود أحمد عصر
سعد زغلول عبد الله سليم	صلاح الدين مراد رفعت
يوسف أحمد علي	عبد الحميد حامل إسماعيل
محمود سامي عبد القوي أحمد	عبد الستار عبد السلام العطار
محمد إبراهيم محمد حبيب	د.محمد رشاد أحمد الحاذق
د. محمد السيد الشنواني	د. محمد محمد الجبري
محمد أنور محمد السادات	جبر إبراهيم حبيب
محمد بهجت رمضان	عبد الرحمن حسين حشاد
السيد محمد يوسف	محمد حسين حسين المراسي
محمد رشدي محمد شكري النحال	عبد اللطيف عثمان المنشاوي
محمد مجد الدين بسيوني كشك	محمد عبد المنعم عباس الويشي
محمد صلاح الدين علي سعده	أحمد إبراهيم أحمد البدوي
العقاد عبد إبراهيم علي عبد الله	عبد الحميد عبد الحميد علي
أحمد علي أبو النصر لاشين	يوسف خميس الحق
د. عبد اللطيف محمد محرز	سعد الدين قمر المرسي خضر

عزيز محمود وصفي	د. محمد كامل الخولي
أبو يزيد يوسف عبد السلام	يوسف رضوان أحمد نجا
احمد صبحي الهرميل	عمر محمد المارية
العطافي أحمد سنبل	مصطفى أبو سيف بدران
أبو شادي عبد الحميد الكيلاني	على أحمد البدوي
د. دمرداش أحمد	عبد العال السيد عبد العال
حمدي محمد صدقي	د. احمد علي السيد
د. محمد كمال مطاوع	سعد عبد الحميد عمر شلبي
علي يوسف محمد سعده	عبد الرؤوف يوسف السمنودي
عبد الرحمن يوسف شرنوبي	عبد العزيز عثمان ناصف
محمد عبد اللطيف دراز	محمد خليل مصطفى رجا
صادق محمد عقل محمد	محمد الشافعي اللبان
رضوان السيد محمد	إبراهيم محمد مفازي
سيد أحمد محمد فوده	حافظ عبد شيحا
محمود عبد اللطيف	محمد حامد أحمد محمود
محمد عيلاب نوار	ملا علي قاسم
محمود علي محمد الوتلاني	محمد عبد العزيز فتحي
احمد صلاح الدين	علي بسيوني
محمود محمد العتال	عبد العزيز عبد الرحمن مخيون
بخاطره محمد محمود	عبد المنعم محمود الميقاتي
حسين فهمي حسين	محمد لطفي محمد

حمد عبد الرحمن قرقورة	عطية أبو بكر
محمد محمود الصيرفي	زكي سيدان عبد السلام
عبد الواحد عمار عبد الجواد	مصلحي إبراهيم عبد الله
ممدوح حلمي عبد الرؤوف	حسن إبراهيم حسن عمار
طناشي ديمتري زاندويكو	محمد عبد المالك قريطم
محمد قرني حسن البدوي	عبد الصمد أحمد عبد الجواد
محمد الأنوار بكير مفتاح	حسن محمود محمد بدوي
محمد محمد حسن	محمد أبو العلا
محمد عبد الحميد أحمد السيد	محمد كمال السيد محمد
يواكين غربال إبراهيم	حسين الدسوقي جنيدي
مسعد أسعد عبد الصمد	عبد الحليم سليمان الجندي
صلاح الدين عبد اللطيف زعزوع	محمد غزن غيفان
يحيى أحمد هديب	محمود عبد اللطيف البديني
حسين محمد السعداوي	حسن نور الدين علي عامر
د. محمد أبو زيد توني	محمود عبد الله إسماعيل إدريس
عبد الصمد محمد عبد الصمد	فتحي عمر بشير
كمال الدين محمد كمال حسن	كامل أحمد القاياني
محمد كامل عبد الحكيم عبد الهادي	محمد عبد الحفيظ سليمان
حسنين حسني عبد العزيز	أحمد حسن
محمد لبيب حسن جعفر	محمد رشدي كيلاني
أمين محمد سمهان	شاكر توفيق الدوري

عبد الكافي محمد مخلوف	محمد إبراهيم الشريعي
محمد عبد الله عقل	فاروق يوسف غلاب
عامر محمد عامر	طه محمد مصطفى
حنا كامل مرقص	محمد عبد العظيم أبو الليل
محمد فؤاد حسنين أبو هميلة	مراد عبد الحي حسن عطية
حلي حسين محمد الغراب	علي خليل عبد الله
علي عبد الحكيم سيد الجمل	إبراهيم مبارك صالح الجباري
إسماعيل صبري بليغ	محمد سليم حسن طماعة
محمد عبد الحليم بركات	علي محمد محمود أبو حسين
نظمي راشد المكاوي	أحمد عبد اللطيف أحمد صبيح
ماهر أحمد إسماعيل	عباس ليثي رضوان
محمد محمود حميدة	حسين محمود الصاوي
د. أحمد حسني حسن الحكيم	مصطفى أبو زيد طنطاوي
(وشهرته حمدي الحكمي)	مرتضى اسكندر سعيد
مصطفى توفيق السعودي	احمد مهدي الحباي
إبراهيم زيدان المليجي	محفوظ عبد الله عليوة
أحمد إبراهيم دالي ميزار	صادق مكاوي الباسل
عبد الواحد محمد علي	خليل والي رشيدي
سليمان حسن عثمان حيدر	أحمد حسن علي عبد الرحيم
رياض حواس خليل	حسن أحمد بشير
خليل حسن خليل	محمد توفيق علي خشبة

علي كيلاني مبروك	علي سمير عبد الرحمن الطرزي
عبد المنعم أحمد فراج	إبراهيم محفوظ
حسن فهمي تمام	عبد الخالق محمد علي عمرو
محمود عبد اللطيف عبد الجواد	موسى علي خالد
سامح محمد كامل عثمان	عبد الحميد محمد تمام رمضان
محمد فوزي أبو سيف سلامة	كامل أحمد علي محمد الشريف
راغب جرجس زريق	محمد عبد الرحمن محمود
أحمد منتصر مصطفى	محمد عبد الله نصار عبد الله
محمد علي إمام	عثمان علي أحمد
جميل فانوس	جميل جرجس حكشا
إبراهيم السيد عثمان	صادق أحمد حميد أبو شتيت
محمد أحمد حسين الشريف	ثابت إسماعيل أبو رحاب
محمد هاشم محمد حسن	عبد اللطيف عبد الرحمن رضوان
إبراهيم أحمد أبو النور مازن	احمد محمد رفاعة
لبيب علي دياب	عبد الحكيم محمد علي أحمد
علي محمود ناصر أحمد	نصري محمود حسن الناظر
أحمد محمد سلطان	عبد المنعم عصام الدين
رشدي حليم خليل بطرس	حسن محمد حسنين العمدة
يوسف عبد القادر رضوان	عبد العزيز عبد الرؤوف
رضوان توفيق حسن حمادي	لبيب أحمد أبو ستيت
حسن السيد عثمان	صبحي سليمان ميخائيل

عبد الحميد الدويدري	بديع الغادري
كامل مصطفى الحكيم	رشيد محمد رام حمداني
أديب أصفري	ناظم الكيالي
أحمد حسن الصاوي	علي رشيد الخطيب
نعسان زكي البخاري	محمد بديع الجندي
شايش عبد الكريم	محمد نجيب عبد القادر قطيني
عبد الحميد الخليل	أحمد المحاميد
حسن محمد مسالمة	عبد اللطيف المقدار
محمد خير الحريري	مرعي الخيزات
خالد فرجاني	أحمد الحسين المحمد[1]

(1) الحياة، بيروت، العدد 4370، 19/تموز/1960م، ص-ص: 1-3-7.

ملحق رقم (5)

وثيقة الانفصال

عقد في دمشق اجتماع ضم عدد من العاملين في القضايا القومية، واستعرض المجتمعون الوضع العربي العام، والوضع السوري الخاص، والحالة الدولية بعد قيام الجيش العربي الأبي في سوريا بعمله المجيد، فأجمع الرأي على تأييد القوات المسلحة السورية في ثورتها المباركة، وعلى توجيه الشكر إليهم ضباطاً او ضباط صف وجنود.

كما أجمع الرأي على أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه الرئيس جمال عبد الناصر، في كل من سوريا ومصر، هو الذي أفقد الوحدة بينهما معانيها السامية، فأبعدها عن أن تكون نواة للوحدة العربية الشاملة الصحيحة، التي آمن بها ويتوق إليها كل عربي، التي لا تقوم إلا على المساواة والتكافؤ بين البلاد العربية.

كذلك أجمع الرأي على أن هذا الحكم الذي استهدف تشويه فكرة القومية العربية والوحدة العربية، وخنق الحياة السياسية الديمقراطية ووأد الحريات العامة، بالرغم من بذل من نصح وتنبيه وتحذير، هو الذي دفع إلى ثورة الجيش العربي في سورية، تلبية لنقمة الشعب، واستجابة لإرادته بإقامة حياة ديمقراطية دستورية حرة، يمارس فيها سيادته ويتمتع بحرياته العامة في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي.

ويرى المجتمعون تحقيقاً لذلك، ضرورة الإسراع بإجراء انتخابات حيادية حرة، وأن يقتصر التشريع خلال الفترة الانتقالية على ما تقتضيه هذه الفترة لتسيير الأمور.

وإن الشعب العربي في سوريا الذي دفعت عنه ثورة الجيش القومية التسلط والطغيان، يمد يده إلى الشعب العربي الشقيق في مصر، الراسف في الأغلال ليتخلص من الحكم الدكتاتوري الذي أوجد التفرقة بين مصر وسوريا، حتى يلتقي الشعب

العربي في القطرين، وفي كل قطر عربي على صعيد العمل المجدي لبلوغ الوحدة العربية المنشودة.

ويدعو الشعب العربي في سورية الأمة العربية في جميع أقطارها إلى أن تتبين موقفه، وأن تدرك أهدافه القومية السامية بإقامة حكم دستوري ديمقراطي صحيح، يمكن للشعب سيادته وممارسة حرياته، ويحقق الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاشتراكية الصحيحة، والوحدة العربية الشاملة.

دمشق في 1961/10/2م

الموقعون: خالد العظم، اكرم الحوراني، صبري العسلي، محمد العايش، احمد عبد الكريم، صلاح الدين البيطار، احمد قنبر، هاني السباعي، أمين النفوري، بشير العظمة، نجيب الأرمنازي، فؤاد قدري، رشاد صبري، حسن حماد، احمد الشراباتي، أسعد هارونن حامد الخوجة، حسن مراد، سهيل الخوري[1].

---

(1) البناء، بيروت، العدد 960، 3/تشرين الأول/1961م، ص: 1؛ بيروت، العدد 2695، 3/تشرين الأول/1961م، ص: 1؛ فلسطين، عمان، لا يوجد رقم عدد، 3/تشرين الأول/1961م، ص- ص: 1-4.

الملحق رقم (6)

البلاغات التي أصدرتها الحركة الانفصالية في سورية (1-19)

بلاغ رقم 1

في صباح هذا اليوم قام جيشكم الذي كان دائماً وسيبقى أبداً دعامة وطنية راسخة، قام للحفاظ على أرض الوطن وسلامته وحريته وكرامته، قام لإزالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب، وإننا نعلن أن هذه الانتفاضة الوطنية لا صلة لها بشخص أو بفئة معينة، وإنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع الغير شرعية. فيا أيها الشعب العربي ثق بجيشك فإننا أقوياء بعون الله تعالى. وإننا قد طرقنا كل باب للإصلاح قبل أن تنفجر ولم نجد وسيلة للتحرر من المستغلين واتباع طريق الحرية إلا القوة لكي تعاد للشعب حريته وللجيش كرامته.

"القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة"

بلاغ رقم 2

إن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تعلن على الشعب العربي المكافح في سورية ومصر خاصة وفي البلاد العربية والعالم عامة ما يلي: إن الشعب العربي المكافح في سورية ومصر يدعمه الجيش العربي فيها قد قام متكلاً على الله العزيز القهار بحركة عربية ثورية منظمة لمحق الانحراف والمنحرفين، أولئك الذين ضربوا الوحدة العربية المقدسة في الصميم تلك الوحدة المقدسة التي ضحى الأباء والأجداد في كل قطر عربي بدمائهم وأرواحهم في سبيلها. تلك الوحدة المقدسة التي سطعت أنوارها الأولى في قلب العروبة النابض سورية الثائرة على كل طغيان، سورية المؤمنة الجبارة التي قضت على المستعمرين والمتآمرين عبر التاريخ تثأر اليوم وتثبت وبمزيد

من عون الله تعالى القدير لتقضي على أشباه الطغاة والمستعمرين. أولئك المستغلين المنحرفين الذين سلمهم الشعب العربي الأبي في سورية كل مقدراته مندفعاً وراء الوحدة العربية المقدسة التي عاش من أجلها ويعيش ويمون من أجلها.

لكن الطغمة المتحكمة خانت الأمانة وضربت عرض الحائط بل ونفرت الشعب العربي في الأقطار العربية الشقيقة من كل ما يتصل بالوحدة وأصبح كل هم هذه الطغمة الجائزة أن تثبت ف كرسي الحكم وباتت العهود والمواثيق والدساتير حبراً على ورق، وراحت هذه الطغمة الفاسدة تفتش عن الأساليب التي تكفل تصفية الشعب وإفقاره وتقتل في نفسه الجذوة المتقدمة من الفضيلة والكرامة والفداء. كما راحت تبدد الأموال العامة برشوات مفضوحة باسم رواتب لتشكيك الأخ بأخيه والأب بابنه فيسود في النفوس الذعر والخنوع كما راحت تصدر بين الحين والحين قرارات سمتها ثورية والثورة منها براء. قرارات ظاهرها فيه الحرمة وباطنها فيه العذاب، كل ذلك ليخدعوا الكادحين من أبناء هذه الأمة وخاصة العمال والفلاحين عصب الأمة القوي ويدها الأمينة المخلصة، ناهيك عن الخطة السافلة التي اتبعتها هذه الطغمة المجرمة في تصفية الجيش سياج الأمة من أبنائه المخلصين وأبطاله الميامين وهم في ريعان شبابهم وعنفوان قوتهم. كما راحت هذه الطغمة تنشر الدعايات المضللة بغية صرف الأنظار عما يقترفون من جرائم وما يشيعون من فساد إلى كثير وكثير مما لا يخفى على الشعب العربي من تمثيل وادعاء وكذب وخيانات. وقد أعمت بصيرة رجال هذه الطغمة نشوة الحكم فنسوا أن الشعب العربي الثائر الذي سلمهم الأمانة ليصونوها قادر على سحقهم وإسكات أصواتهم وأنفاسهم. والشعب العربي الآن يمد يده الشريفة القوية ليستلم حقه المقدس وليعمل بكل أمانة إخلاص في دعم الوحدة العربية المقدسة بين الأقطار العربية الشقيقة من الخليج إلى المحيط على أساس متين من التكافؤ والمساواة والحرية والإخاء، وليصون المواثيق والقوانين والأنظمة الدولية وليتبع كل ما من شأنه تحسين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة خاصة والدول الأجنبية عامة والله تعالى وحده نعم المولى ونعم النصير.

بلاغ رقم 3

إن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تعلن للشعب العربي في سورية أنها مسيطرة تماماً على الموقف وهي واثقة كل الثقة من أن الشعب الواعي سيحافظ محافظة تامة على إخوانه المصريين وأنه يعاملهم بأحسن ما يعامل به الاخ من كرم وعناية ووفاء، كما ننبه الشعب الكريم إلى أن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة ستضرب بيد من حديد على أيدي المخربين والدساتير. فحافظوا على أخوانكم المصريين وحافظوا على الأجانب وحافظوا على الدوائر والمؤسسات الوطنية والأجنبية وإننا لواثقون من سلامة وعيكم وحسن تصرفكم وإلى النصر الأكيد والله معكم.

بلاغ رقم 4

تقفل كافة المطارات والموانئ السورية اعتباراً من صدور هذا البلاغ وحتى إشعار آخر.

بلاغ رقم 5

الحمد لله الحمد لله وشكراً لله لقد نجحت الحركة الثورية في جميع أنحاء سورية والحالة هادئة تماماً في كافة مدن ومحافظات سورية. لقد نجحت الحركة الثورية دون وقوع أي حادثة بفضل تضامن الشعب والجيش والله أكبر والعزة للعرب.

بلاغ رقم 6

إن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة إذ تشكر المواطنين جميعاً على إظهار مشاعرهم بتأييد حركتها تطلب منهم جميعاً الهدوء والكف عن مظاهر التأييد الجماعية كي لا يفسح المجال أمام مستغلين أو انتهازيين يحاولون الإساءة لقدسية الحركة والقيادة سوف لا تتوانى عن الضب بيد من حديد على كل من يحاول الإساءة للحركة وقدسيتها.

بلاغ رقم 7

إن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تناشد الشعب الكريم الخلود للسكينة والهدوء وإنها ستقمع كل محاولة للإخلال بالأمن والتعرض للمؤسسات العامة والإعلام كما أنها تؤكد ضرورة عدم القيام بالتظاهرات والتجمعات مهما كانت غايتها.

بلاغ رقم 8

منعاً لاستغلال الحركة الثورية التي قام بها جيشكم، من قبل بعض المنبوذين والمرتزقة والذين قاموا بأعمال تسيء إلى المصلحة العامة، نطلب إليكم أيها الأهلون عدم التجمع والتظاهر وقد أصدرنا أمراً لقواتنا لمنع كل تجمع أو تظاهر فوراً.

بلاغ رقم 9

إن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة التي دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي وحماسها للقومية العربية وتأييدها ودفاعها عن مقوماتها تعلن للشعب العري الكريم أنها لا تنوي المس بها أحرزته القومية العربية من انتصارات وتعلن أنها لمست عناصر مخربة انتهازية تمد يد الإساءة لقوميتها، فقامت بحركتها المباركة تلبية لرغبة الشعب العربي وآماله وأهدافه. وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لصالح وحدة وقوة الجمهورية العربية المتحدة. وقد عدت الأمور إلى مجراها الطبيعي اعتماداً على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة.

بلاغ رقم 10

إن القيادة العربية الثورة العليا للقوات المسلحة تعلن للشعب العربي أنها لدى

اتصالها بالمشير عبد الحكيم عامر وعدها بالقضاء على الانتهازيين والمخربين مما دعها لإذاعة بلاغها رقم 9، ولكن ما لبث المشير أن نكث بوعده. لذلك وحرصاً من القيادة الثورية على انتصارات الشعب العربي والقومية العربية تعلن للشعب اعتبار بلاغها رقم 9 لاغياً وهي تعلن أنها وضعت يدها على كافة الأمور وتعاهد الله والوطن على حماية سلامة الأمة وصيانة حقوقها والحفاظ على كرامتها. والقيادة الثورية لها من الثقة بوعي الشعب ما يمنع المأجورين وانتهازيين أينما وجدوا أن يندسوا بين صفوفه فالحركة من الشعب إلى الشعب.

بلاغ رقم 11

حرصاً على الأمن وسلامة المواطنين من المأجورين والمخربين يعلن منع التجول اعتباراً من الساعة التاسعة عشرة من مساء هذا اليوم حتى الساعة السادسة من صباح الغد ويطلب من المواطنين التقدي بهذا البلاغ وعدم تعريض سلامتهم وسلامة حركتهم الثورية المباركة المشاغبين.

بلاغ رقم 12

غادر البلاد في الساعة الخامسة والثلث من مساء هذا اليوم المشير عبد الحكيم عامر عائداً إلى القاهرة.

بلاغ رقم 13

أطلقت أبواب إذاعة القاهرة مساء اليوم نص قرار عبد الناصر بتجريد بعض ضباط القيادة الثورة العربية من رتبهم العسكرية دون أن يعلم أن وراء هذا القيادة الثورية العربية كثيرون آمنوا بقضيتهم وبثورتهم، أنهم ضباط يبذلون الغالي والرخيص في سبيل الحفاظ على كرامة وطنهم ومواطنيهم يساندهم جميع أفراد الجيش ويدعمهم الشعب الذي يدرك قضيته.

لقد خيل للمسؤولين في القاهرة أن هذه القرارات قد تستطيع أن تقف في وجه المد الثوري الذي ينبع من قلب كل مواطن، لقد خاب ظنهم، فالشعب هنا يدرك مصلحته

وهو حريص كل الحرص على وحدته الوطنية وله وحدة الحق في تقدير مصيره والله أكبر والعزة للعرب.

ثم أذاع راديو صوت العرب أخباراً ملفقة عن قيام ثورة مسلحة في حلب ضد حركة دمشق. وهذا صدر البلاغ التالي في محطة دمشق.

بلاغ رقم 14

لتسمع القاهرة نداء حلب الوطني يصدر من أعماق القلوب المؤمنة المخلصة لأرضها وشعبها، إنها تعلن ولاءها للشعب، للثورة الشعبية المباركة، وما كان لحلب الشهباء ولإذاعتها ولا لأية بقعة من أرض الوطن إلى أن تؤيد الحركة المباركة، الحركة الثورية العربية العليا، لقد خاب فأل الذين يريدون الإيقاع بين الأخ وأخيه وبين الوطن والمواطن والذين يريدون ضرب الجيش بالشعب وضرب الجيش بالجيش. لقد نسوا إن الجيش الأبي لم يكن في يوم من الأيام إلا يداً واحدة في سبيل إنقاذ الوطن عندما يدعوه الداعي والله أكبر والعزة للعرب.

بلاغ رقم 15

تغلق الحدود في سورية اعتباراً من صدور هذا الأمر وحتى إشعار آخر.

بلاغ رقم 16

إن القيادة الثورية العربية العليا تتوجه بالشكر العميق إلى قوات حلب ضباطاً وضباط صف وجنوداً، وإلى الشعب لتأييده ثورته المباركة. والله موفقنا لخدمة أمتنا والعزة للعرب.

بلاغ رقم 17

تعلن القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة أنها وفاء منها بالعهد الذي قطعته على نفسها للشعب بأن توكل أمور السياسة والإدارة إلى أبناء الشعب المختصين قامت بتكليف الدكتور مأمون الكزبري بتشكيل وزارة يسند إليها أمر إدارة شؤون البلاد توطئة لإعادة الأوضاع الدستورية فيها. وقد قبل الدكتور

الكزبري هذا التكليف وباشر فوراً باتصالاته وسنعلن عليكم أسماء الوزراء بعد قليل.

بلاغ رقم 18

إن القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة تخول رئيس مجلس الوزراء الدكتور مأمون الكزبري سلطة إصدار المراسيم الخاص بتسمية الوزراء وتشكيل الوزارة.

بلاغ رقم 19

إن القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة تخول مجلس الوزراء إصدار المراسيم التشريعية خلال الفترة الإنتقالية، على أن تعرض على السلطة التشريعية التي ستنبثق عن الشعب بعد انتخابات حرة في أول اجتماعاتها[1]

(1) الجريدة، بيروت، العدد 2692، 29/أيلول/1961م، ص: 6؛ الحياة، بيروت، العدد 4741، 29/أيلول/1961م، ص: 2؛ مذكرات عبد الكريم زهر الدين، ص-ص: 48-71.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً: المصادر الرئيسية:

أ- الصحف الأردنية

ب- الصحف اللبنانية.

ثانياً: المصادر والمراجع الثانوية:

أ- الوثائق العربية غير المنشورة.

1- الوثائق المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية (دمشق).

ب- الوثائق العربية المنشورة.

ج- الوثائق الأجنبية المنشورة Documents

1- الوثائق الأجنبية.

2- الوثائق المعربة

د- محاضر رسمية.

هـ- مذكرات وتراجم باللغة العربية

و- دراسات وأبحاث عربية منشورة.

ز- دراسات وأبحاث أجنبية منشورة Articles

ح- الصحف:

1- العربية.

2- الأجنبية .

ط- الكتب العربية والمعربة:

ي- الكتب الأجنبية Books

ل- الموسوعات:

1- العربية

2- الأجنبية Encyclopedia

أولاً: المصادر الرئيسية:

أ- الصحف الأردنية:

الجهاد 1959 - 1961م

الدفاع 1955-1961م

الكفاح الإسلامي 1954، 1957م

الحوادث 1954م

فلسطين 1955-1961

المنار 1960-1961م

ب- الصحف اللبنانية

الأحرار 1958-1961م

الأنباء 1955-1961م

البيرق 1958-1960م

الجريدة 1955-1961م

السياسة 1958-1961م

صوت العروبة 1958-1961م

لسان الحال 1960-1961م

النهار 1955-1961م

الهدى 1955-1961م

الأخبار 1959-1961م

البناء 1955-1959-1961م

بيروت المساء 1958م

الحياة 955-1961م

الصحافة 1958-1960م

العمل 1955-1961م

النداء 1960-1961م

الهدف 1961م

The Daily Star 1958-1961

ثانياً: المصادر والمراجع الثانوية:

أ- الوثائق العربية غير المنشورة:

الوثائق المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية (دمشق).

- ملف المؤامرة على سوريا:

الوثيقة الأولى: لعملية سرور - الخطاب المرسل من صالح مهدي السامرائي إلى مديرية الاستخبارات العسكرية ببغداد تاريخ 16/أيلول/1956م

الوثائق 1، 2، 3 من مطالعات النائب العام.

الوثيقة 284 بيان وزارة الخارجية السورية لدى اكتشاف مؤامرة أمريكية ضد أمن الدولة في 12/آب/1957م

- القسم الخاص: ملف رقم 78 (الوحدة مع مصر 1958–1961م)

الوثيقة الأولى الوثيقة الثانية

الوثيقة الثالثة

قسم وثائق الدولة:

- الحافظة رقم 1 وثيقة رقم 11

وثيقة رقم 66 وثيقة رقم 22

- الحافظة رقم 2

وثيقة رقم 27 وثيقة رقم 220

وثيقة رقم 222 وثيقة رقم 223

- الحافظة رقم 3

وثيقة رقم 71

- الحافظة رقم 5

وثيقة رقم 80 وثيقة رقم 121

- الحافظة رقم 6

وثيقة رقم 7

- الحافظة رقم 7

وثيقة رقم 6 وثيقة رقم 110

- الحافظة رقم 8

وثيقة رقم 79

- الحافظة رقم 9

وثيقة رقم 134 وثيقة رقم 161

- الحافظة رقم 12

وثيقة رقم 171

ب- الوثائق العربية المنشورة:

- الجمهورية العربية المتحدة 1959م، الكتاب السنوي 1959م، مصلحة الاستعلامات القاهرة.
- الجمهورية العربية المتحدة، 1959م، تاريخ وحقائق وأرقام، المديرية العامة للدعاية والإعلان، دمشق.
- خوري، يوسف، 1988م، المشاريع الوحدوية العربية 1913-1987م، دراسة توثيقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الدستور السوري لعام 1950م.
- الدستور المصري لعام 1956م .
- عبد الناصر، جمال، 1970، فلسفة الثورة والميثاق، دار القلم، ودار المعرفة، بيروت.
- عفلق، ميشيل وآخرون، 1958م، اتحاد مصر وسوريا، المطبعة العالمية، القاهرة. مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، د.ت، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، القسم الأول، 23-يوليو - 1952 يناير / 1958م
- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، د.ت. وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، القسم الثاني، فبراير، 1958 - يناير / 1960م.
- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، د. ت، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، القسم الثالث، فبراير / 1960 - يناير / 1962م.
- المنجد، صلاح الدين، 1962م، وثائق ونصوص: سوريا ومصر بين الوحدة والانفصال، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- مطلع، د. ت، السجل الأسود، السراج ومؤامرات الناصرية، دار الحياة، دمشق.
- الهيئة العامة للاستعلامات 1955م، صدى الاتفاق الثنائي بين مصر وسوريا في الصحف العربية، المطبعة العالمية، القاهرة.
- وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي، 1964م، 1972م، نضال البعث، دار الطليعة، بيروت، 7 أجزاء.
- وثائق الشكوى السوري، 1962م، مكتب الاستعلامات، دمشق.
- وزارة الخارجية المصرية، د. ت، سياسة مصر الخارجية، وثائق وبيانا، القاهرة.
- وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1960م، بيانات السادة الوزراء في المؤتمر العام للاتحاد القومي، مصلحة الاستعلامات القاهرة.
- يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958 - 1961م، 1988م، المجلد الأول 1 /شباط -

30/نيسان/1958م، معهد الإنماء العرب)، بيروت.

- يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958 - 1961م، 1988م، المجلد الثاني 1/أيار-31/آب/1958م، معهد الإنماء العربي، بيروت،

- يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958 - 1961م، 1988م، المجلد الثالث، 1/أيلول - 31/كانون الثاني/1958م، معهد الإنماء العربي بيروت.

- يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958 - 1961م، 1988م، المجلد الرابع، 1/كانون الثاني - 30/نيسان/1959، معهد الإنماء العربي، بيروت.

- يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958 - 1961م، 1988م، المجلد الخامس، 1/أيار/31/آب/1959م، معهد الإنماء العربي، بيروت.

الوثائق الأجنبية والمعربة

1- الأجنبية:

- Arab political Documents, 1963, Political science and Public Administration Department of the American University of Beirut.

- Basic Documents of the Arab unification, 1958, Arab Information Center, New York.

- Barraclough, G, 1962, survey of International Affairs 1956-1958, Oxford University Press, London.

- British Broadcasting Corporation summary of World Broadcasts, Part IV: The Arab World, Israel, Greece, Turkey, Iran, 1961, Caversham par, Reading, Berks, England: The monitoring service of the British Broadcasting Corporation.

- Documents, The New Egyptian constitution: Middle East journal, Vol. x, Spring 1956.

- Foreign relations of the United States 1955 - 1957, 1990, Editor: Ninaj. Noring, Suez Crisi July 26-December 31/1956, Vol. XVI, United States Government Printing Office, Washingtom.

- Foreign relations of the Unites States, 1958 - 1961, VOL XIII, Arab - Israeli Dispute; United Arab Republic, North Africa; 1992m Editor in Chief John P. glennon, Editors Suzanne E., Coffman, Chales S. Sampson, United States Government printing office, Washington.

- Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Vol. XVII, Bear East 1961 - 1962, editor Nina J. Noring, General Edition Glenn W. Lafantasie, 1994, United States Government Printing Office, Washington.

- Keesing's Contemporary Archives, Vol. XI, 1957-1958, Keesing's Publications Limites, London.

- keesing's Contemporary Archives, Vol. XII, 1959-1960, Keesing's publications Limites, London.

- Keesing's Contemporary Archives, Vol. XIII, 1961-1962, Keesing' publications Limited, London.

- Khalil, Muhammad Khalil, 1962, The Arab States and the Arab League: A Documentary Record, Vol. 1, Constitutional Developments, Khayats, Beirut.

- Records of Jordan 1919-1965, 1966, Vol. II, 1958-1960, Edited: Jane Priestland, Archive Editions, England.

- Ruling Families of Arabia, Jordan: The royal Family of Al-Sa'ud, 1991, Vol2, Edited A.d.e.l rush, Archive Editions, Oxford.

- The Arab league, British Documentary Sources 1943-1963, Vol. 10, 1961-1963, 1995, Editor: burdett, Anital. L.. P, Archive Editions, Oxford

- The U.A.R., 1959, year book, Information deportment, Cairo.

- United States Congress, Hourse of representatives, Committee in Foreign of the Middle East, 1957, Government Printing Office, Washington.

- United states policy in the Middle East, Sept 1956 - June 1957 (Documents), 1968, Greenwood press publisher, New York.

2- الوثائق المعربة:

- صفوت، نجدت فتحي، الشؤون العربية في الوثائق البريطانية: الوحدة بين مصر وسوريا، الباحث العربي، لندن، العدد 14، 1988م.

- الوحدة المصرية – السورية 1958م، في وثائق السرية البريطانية، 1990م، تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، تحقيق وإعداد وترجمة وليد محمد الأعظمي، دار الحرية للطباعة، بغداد.

د- محاضر رسمية منشورة:

- محاضر محادثات الوحدة مارس – إبريل 1963، 1979، ج2، دار المسيرة، بيروت.

- مذكرات مجلس النواب السوري.

الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الرابعة، الجلسة التاسعة بتاريخ 5/تموز/1956م.

الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية السابعة، الجلسة الأولى بتاريخ 5/شباط/1958م.

- مذكرات مجلس النواب الأردني:

الدورة العادية الثانية، الدورة الاستثنائية الأولى

الجلسة الأولى بتاريخ 18/شباط/1958م.

الجلسة الثانية بتاريخ 26/آذار/1958م.

هـ- مذكرات وتراجم باللغة العربية:

- البغدادي، عبد اللطيف، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج2، المكتب المصري الحديث القاهرة والإسكندرية.
- رياض، محمود، 19897، مذكرات محمود رياض، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- زكريا، غسان، 1992م، السلطان الأحمر، ارادوس للنشر والتوزيع، لدن.
- زهر الدين، عبد الكريم، 1968م، مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا ما بين 28/أيلول/1961 و 8/آذار/1963م، بيان للنشر والتوزيع، دمشق.
- السويدي، توفيق، 1969، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، د. ن، بيروت.
- طلاس، مصطفى، 1991م، مرآة حياتي، ج2، دار طلاس، دمشق.
- طه، رياض، 1974م، قصة الوحدة والانفصال، تجربة إنسان عربي خلال أحداث 1955-1961م، دار الآفاق الجديدة بيروت.
- عبد الكريم أحمد، 1991م، أضواء على تجربة الوحدة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- العظم، خالد، 1973، مذكرات خالد العظم، مج3 الدار المتحدة للنشر، بيروت،
- العظمة، بشير، 1991م، مذكرات: جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، رياض الريس للكتب، لندن.

و- دراسات وأبحاث عربية منشورة:

- البكاء، محمد، 1989م، الجرح والانفجار... في ذكرى رحيل جمال عبد الناصر، آفاق عربية (بغداد) العدد 11.
- الجراح، محمد، 1988م، ذكريات شخصية حول إجراءات تجربة الوحدة، آفاق عربية (بغداد) العدد 2.

- خليل، عثمان، 1958م، الاتحاد القومي ونظام الحزب الواحد، المجلة المصرية للعلوم السياسية (القاهرة)، مجلد 1، العدد5.
- دندشلي، مصطفى، 1978م، حياد مصر يخدم السلام العالمي، مجلة الهلال (القاهرة) مجلد 65، الجزء3.
- الصاوي، عبد العزيز حسن، 1994م، وحدة 1958م، والخلاف بين الناصرية والبعث، المستقبل العربي (بيروت) العدد 180.
- طربين، أحمد، 1989م، المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر، المستقبل العربي، (بيروت)، العدد 125.
- عبد الدائم، عبد الله، 1985م، تجربة الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، شؤون عربية، (تونس) العدد 43.
- العمري، هناء، 1992م، حوار مع الفريق أمين الحافظ رئيس الجمهورية العربية السورية السابق، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا: كيف حصلت ولماذا فشلت؟ آفاق عربية، (بغداد)، العدد 11.
- العمري، هناء، 1992م، حوار مع اللواء محمد الجراح، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا: كيف حصلت ولماذا فشلت؟ آفاق عربية، (بغداد)، العدد 12.
- العمري، هناء، 1993، حوار مع مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في دولة الوحدة، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا: كيف حصلت ولماذا فشلت؟ آفاق عربية، (بغداد)، العدد 1، الحلقة الأولى.
- العمري، هناء، 1993م،.حوار مع مصطفى حمدون وزير الإصلاح الزراعي في دولة الوحدة، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا: كيف حصلت ولماذا فشلت؟ آفاق عربية، (بغداد)، العدد 2، الحلقة الثانية.
- العيسمي، شبلي، 1993م، بعض الاستنتاجات والدروس من الوحدة المصرية السورية، آفاق عربية (بغداد).
- الكيلاني، هيثم، 1990م، التجارب الوحدوية السابقة: ظروف قيامها وأسباب فشلها، الوحدة، (الرباط)، العدد 65.
- لنشوفسكي، جورج، 1991م، التجربة الناصرية من وجهة نظر غربية، ترجمة أمجد حسين، آفاق عربية (بغداد)، العدد 7.
- مجلة الأبحاث (بيروت)، 1958م، ج4.

- مجلة الأخبار (بيروت)، 1956م، ج4.
- مجلة الأخبار (بيروت)، 1956م، مج6، العدد 2.
- مجلة الآداب (بيروت)، 1961، العدد 11.
- محلة الأزهر (القاهرة)، 1958م، مج29، ج8.
- مجلة الأهرام الاقتصادي (القاهرة)، 1957م، العدد 74،
- محلة الأهرام الاقتصادي (القاهرة)، 1958، العدد 78.
- مجلة الأهرام الاقتصادي (القاهرة)، 1958م، العدد 79.
- مجلة العرفان (بيروت)، 1956م، مج43، ج10، تموز.
- المجلة المصرية للقانون الدولي (القاهرة)، 1958م، مج14،
- المجلة المصرية للقانون الدولي (القاهرة)، 1959م، مج15.
- المجلد المصرية للقانون الدولي (القاهرة)، 1961م، مج17.
- المستقبل العربي (بيروت)، 1988م، ندوة العلاقات لعربية السوفياتية، العدد 110.
- محيي الدين، جهاد مجيد، 1982م، مؤتمر باندونغ الحدث التاريخي، آفاق عربية (بغداد) العدد، 11-12.
- المشاط عبد المنعم، 1987نم، ثلاثون عاماً على الوحدة: أسس الوحدة المصرية السورية وإعادة اختبار لمقدماتها، المستقبل العربي، (بيروت)، العدد 96.
- نافعة، حسن، 1986م، تجربة الوحدة المصرية السورية 1958-1961م، شؤون عربية (القاهرة)، العدد 46،.
- هلال، علي الدين، 1978م، تطور الأيديولوجية الرسمية في مصر: الديمقراطية والاشتراكية، مجلة الفكر العربي (بيروت) العدد 4-5.

و- دراسات وأبحاث أجنبية منشورة:

- Abdel Nasser, Gamal, 1955, the Egyptian Revolution, Foreign Affairs, Vol. 33, No. 1.
- BarBour, Nevill, 1930, Impressions of the Unites Arab Republic, International Affairs, Vol. 36, No. 1
- Dabbaghi, Sahah, 1962, Agrarian reform in Syria, Middle East Economic Papers.
- Harrison, Frederick, 1959, two Centers of Arab Power, Foreign Affairs, Vol. 37, Vo. 4.
- Issawi, Charles, 1959, The United Arab Republic, Current History, Vol. 36, No. 2.

- Keilany, ziad, 1973, Socialism and Economic Change in Syria, Middle Eastern Studies, Vol. 19, No. 1.

- Derr, Malcolm H. 1962, the Emergence of Asocialist Ideology in Egypt, Middle East Journal, Vol. 16, No. 2

- Peretz, Don, 1959, Democracy and the Revolution in Egypt, Middle East Journal, Vol. 3, No1.

ج- الصحف:

أولاً: الصحف العربية:

أ- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة.

ب- الصحف السورية:

البعث	الجريدة الرسمية
الحضارة	الرأي العام
القبس	النور

جـ- الصحف السعودية:

البلاد السعودية	أم القرى

د- الصحف الأردنية:

الدستور

هـ- الصحف المصرية:

الأهرام	الشعب

و- الصحف السودانية

الرأي العام

ثانياً: الصحف الأجنبية The Times (London):

ط- الكتب العربية والمعربة:

- ابن حميدة، صلاح الدين، 1962م، ستون يوماً بين بردى والنيل، د. ن، تونس.
- أبو عز الدين، نجلاء، 1981م، عبد الناصر والعرب منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية، تر: يوسف سعيد الباغ، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- أبو فاشا، طاهر، 1958م، مصر في عام 23 يوليو 19567 – 23 يوليو 1958م، مطبعة التحرير، القاهرة.

- إسماعيل، محمد حافظ، 1987م، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- إمام، عبد الله، د. ت، الناصرية، دراسة بالوثائق في الفكر الناصري، د.ن، القاهرة.
- البراوي، راشد، 1978م، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- البزري، عفيف، 1962م، الناصرية في جملة الاستعمار الحديث، دار الشرق للنشر والتوزيع، دمشق.
- بشير، الشافعي محمد، 1963م، نظرية الاتحاد بين الدول، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- بوداغوفا، بيير، 1987م، الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966م، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني، دار المعرفة للنشر، والتوزيع، دمشق.
- البيطار، صلاح الدين، 1960م، السياسة العربية بين المبدأ ولتطبيق، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت.
- تشايلدرز، أرسكين، 1962م، الطريق إلى السويس، تعري بخيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- تشايلدرز، أرسكين، 1960م، الحقيقة عن العالم العربي، تعريب خيري حماد، المكتب التجاري للطباعة، بيروت.
- توري، جوردون، 1969م، السياسة السورية والعسكريون 1945 - 1958م، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير للنشر والتوزيع، دمشق.
- جبور، جورج، 1993م، الفكر السياسي المعاصر، في سورية، المنارة للنشر والتوزيع، بيروت ودمشق.
- الجندي، سامي، 1969م، البعث، دار النهار لنشر والتوزيع، بيروت.
- الحافظ، ياسين، 1981م، في المسألة القومية والديمقراطية، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت.
- حسن، محمد، 1980م، مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام، دار الكلمة، بيروت.
- حسن ونصوح، عبد الرزاق والدقاق، 1958م، الجمهورية العربية المتحدة بعض سماتها الاقتصادية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة.
- الحسني، عبد الرزاق، 1988م، تاريخ الوزارات العراقية، ج9، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- الحسني، عبد الرزاق، 1988م، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، الدار القومية للطباعة والنشر، بغداد.

- حشاد وعبد الجواد، عدلي وعطية، 1963م، سقوط الانفصال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- حمدان، حمدان، 1966، أكرم الحوراني ... الرجل والقضية، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت.
- حمروش، أحمد، د. ت، قصة ثور 23 يوليو 3، عبد الناصر والعرب، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الخطيب، أنور، 1971/1970م، الدولة والنظم السياسية، القسم الأول ج3، الدول العربية من خلال دساتيرها، مطابع قدموس الجديدة، بيروت.
- دورزة، الحكم، 1961، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، دار الفجر الجديدة، بيروت.
- الرزاز، منيف، 1986م، الأعمال الفكرية والسياسية، مج2، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، د. م.
- الروسان، ممدوح، 1979، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941-1958، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- روندو، بيير، 1959م، مستقبل الشرق الأوسط، ترجمة نجدة هاجر وسعيد العز، المكتب التجاري، بيروت.
- السادات، أنور، د. ت، معنى الاتحاد القومي، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة.
- السباعي، بدر الدين، 1975م، المرحلة الانتقالية عهد الوحدة 1958-1961م، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت.
- سعيد، أمين، 1959م، اليمن، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- سعيد، أمين، 1959م، الثورة 53 يوليو 1952-29 أكتوبر 1956م، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- سعيد، أمين، 1959م، الجمهورية العربية المتحدة، ج3، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- سلام، قاسم، 1980م، البعث والوطن العربي، منشورات العالم العربي، باريس.
- السيد جلال، 1973م، حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزيقها، دار اليقظة العربية، بيروت.
- السيد، جلال، 1973م، حزب البعث العرب)، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت.
- سيف الدولة، عصمت، 1968م، الطريق إلى الوحدة العربية، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت.
- سيل، باتريك، 1983م، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945-1958م، ترجمة سمر عبدة ومحمود فلاحة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
- شميس، عبد المنعم، 1957م، 6 أيام في سوريا، دار القاهرة للطباعة، القاهرة.

- شميس، عبد المنعم، 1958م، سوريا، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة.
- شميس، عبد المنعم، 1960م، ديمقراطية الاتحاد القومي، مصلحة الاستعلامات القاهرة.
- الشناق، عبد المجيد، 1996م، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية - السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976م، مطبعة الصفدي، عمان.
- الشهابي، الأمير مصطفى، 1961م، القومية العربية تاريخها وقوامها ومراميها، مطبعة الرسالة، القاهرة.
- الصاوي، عبد العزيز، د. ت، العلاقات الناصرية البعثية، دراسة استطلاعية في أزمة تطور الثورية العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- صفدي، مطاع، 1973م، التجربة الناصرية والنظرية الثالثة، مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، بيروت.
- الطويجي، فتحي، د. ت، حركات الوحدة في الوطن العربي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبد الرحيم، محمود، 1963م، قيادة حزب البعث المرتدة، الدار القومية، القاهرة.
- عبد السلام، محمد أنور، 1960م، تطور الفكرة القومية وعلاقتها بالقومية العربية، د. ن، القاهرة.
- عبد الكريم، أحمد، 1994م، حصاد، سنين خصبة وثمار مرة، بيسان للنشر والتوزيع، دمشق.
- عبد المولى، محمد، 1979م، الانهيار الكبير، أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، دار المسيرة، بيروت.
- عبد لناصر بدأ في دمشق وانتهى في شتورا، د. ت، دار الأديب للنشر والتوزيع، دمشق.
- عصاصة، سامي، 1989م، أسرار الانفصال... مصر وسوريا، دار الشعب، القاهرة.
- عفلق، ميشيل، 1973، معركة المصير الواحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- عفلق، ميشيل، 1986م، في سبيل البعث - الكتابات السياسية الكاملة، 5ج، دار لحرية للطباعة، بغداد.
- عكاشة، ثروت، 1960م، اتحادنا فلسفة خلقية، دار القلم، القاهرة.
- علوش، ناجي، 1973، الثورة والجماهير، دار الطليعة، بيروت.
- العيسمي، شبلي، 1971، الوحدة العربية من خلال التجربة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- غرايبة، عبد الكريم، 1959م، تطور مفهوم النضال العربي ضد الاستعمار، مطبعة جامعة دمشق، دمشق.

- غزال، برهان، 1960م، الاتحاد القومي، دوافع وجوده وأغراضه وغده المنتظر، مكتب الدراسات العامة للشؤون الشرق العربي، القاهرة.
- فرسخ، عوني، 1980م، الوحدة في التجربة، دراسة تحليلية لوحدة 1958م، دار المسيرة، بيروت.
- فهمي، مصطفى أبو زيد، د. ت، النظرية العامة للقومية العربية، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- كارنجيا، ر. ك، 1965م، كيف نجح عبد الناصر، تعريب وتعليق خيري وحماد، دار المعارف، القاهرة.
- كوبلاند، مايلز، 1970م، لعبة الأمم الأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية، تعريب مروان خير، مكتبة الزيتونة، بيروت.
- الكيلاني، هيثم، 1973م، الجانب العسكري في النضال من أجل الوحدة العربية، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت.
- لبيب، فخري، 1990م، الشيوعيون وعبد الناصر، التحالف والمواجهة 1958–1965م، ج1، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة.
- الماضي والموسى، منيب وسليمان، 1988م، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900–1959م، مكتبة المحتسب، عمان.
- مجموعة من الباحثين، 1982م، مصر والعروبة وثورة يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المحامي، محمود كامل، 1965م، القانون الدولي العربي، دار العلم للملايين، بيروت.
- محيي الدين، جهاد مجيد، 1980م، العراق والسياسة العربية 1941–1958م، مطبعة الإرشاد بغداد.
- مرقص، الياس، 1964م، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1976م، مصر وأمريكا: عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية الأمريكية، مؤسسة الأهرام للدراسات والنشر والترجمة القاهرة.
- مركز دراسات الوحدة العربية، 1981م، القومية العربية والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مركز دراسات الوحدة العربية، 1985م، الأعمال القومية لساطع الحضري، القسم الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- المعلم، وليد، 1985م، الوحدة العربية وإسرائيلي، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- ناصيف، جورج، 1985م، الوحدة العربية وإسرائيل، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- نجاح، محمد، 1987، الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، 1948–1967م، ج1، دار البعث، دمشق.
- هلال، علي الدين، 1989م، أمريكا والوحدة العربية 1945–1982م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- هيكل، محمد حسنين، 1962م، ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- هيكل، محمد حسنين، 1977م، قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- هيكل، محمد حسنين، 1986م، ملفات السويس، حزب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- هيكل، محمد حسنين، 1986م، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1961م، وحدتنا الكبرى في ظل الحرية، د. ن، د. م.

ي: الكتب الأجنبية:

- Al- sayyed, Afaf lutif, 1985, a short History of Modern Egypt, Cambridge University Press, London.
- Compbell, John C, 1960, Defense of the Middle East, Problems of American Policy , Harper and Brothers, New York.
- Dawisha, A.I. , 1976, Egypt in the Arab world. The Elemnts of Foreign policy, Johnwiley and sons. New York.
- Dawisha, karern, 1979, soviet Foreign policy to wards Egypts, stmartin's Press, New York.
- Donovan, John, 1974, United foreign Policy in middle East 1957-1966, INC. New York.
- Etzioni, Amitai, 1965, political Unification: Acomparative Study of Leaders and forces, holt rinehart and Winston INC, New York.
- Ferrell, Robert H, 1975, american diplomacy, A History, W.W Norton and Company INC. New York.
- Clubb, John Bagot, 1959, britain and the Arabs, A study of Fifty years 1908 to 1958, Hodder and Stohyghton, London.

- Hasou, TawFig, Y, 1985, The Struggle For the Arab world, Egypt's nasser and the Atrab league, J.O.I, London.

- Humbaraci, trslan, 1958, Middle East Indictment: From the Truman Doctrine, the Soviet Penetration and Britain's down Fall to the Eisenhower Doctrine, hale, London.

- Horelick, Arnold L, soviet Plicyu in the Middle East in: Hammond, Alexander, Paul yand Sidney's, 1972, Political Dynamics in the middle East, American Elusive, New York.

- Hosmer and Wolfe, Stephen Tand thomas W, 1983, Soviet Policy and practice Toward thirld World Conflicts, Lexington Books Toronto.

- Kerr, malcolm, H, 1981, the Arab Codwar, Gamal abdal-Nasir and his Rivals 1958-1970, Oxford University press, London

- Macmillan, Harold, 1971, Riding the storn 1956-1959, Macmillan Press, London.

- marlowe, Hohn, 1961, Arab nationalism and British Imperialism, the Cresset Press, London.

- Pretz Don, 1964, 1988, the Middle East Today, Praeger Publishers, New York.

- Polk, William R, 1965, the United States and the Arab Worked Harbard university press, New York.

- Paratt, Julius W, 1965, A History of United States Foreign Policy, prentice Hall INC, New Jersey.

- Rabinovich, Itamar, 1972, Syria under the Bath 1963-1966, The struggle For Syria, A study of Post-War Arab politics 1945-1958, Oxford University press, London.

- Smolanky, Oles M, 1974, the soviet Union and the Arab East under Khrushchev, Associated University presses, New Jersey.

- Stephens, Robert, 1971, Nasser, Apolitical biography, Penguin Books, England, Syria 1975, D.P., Damascus.

- Vatikiotis, Panayiotis J, 1975, the Egyptian Army in Politics: pattern for New Nation, green wood Press, Westport.

- Warriner, Doreen, 1962, Land reform and development in the Middle East, oxford University - Press, London.

ك- الرسائل الجامعية:

- داود، عباس غضبان، 1983م، العراق وسوريا: دراسة تاريخية لموقف العراق من تطور الأحداث في سوريا 1949 - 1958م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة.
- اليوسف، يوسف حبيب، 1989م، السلطة السياسية في سورية المعاصرة طابعها ومحتواها الاجتماعي والاقتصادي 1920م وحتى الآن، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة دمشق.

ل: الموسوعات العربية والأجنبية:

أولاً: العربية:

- البستاني، بطرس، د. ت، دائرة المعارف، مج6، دار المعرفة، بيروت.
- داغر، يوسف أسعد، 1975م، قاموس الصحافة اللبنانية 1858-1974م، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت.
- الصحافة الأردنية نشأتها وتطورها، 1989م، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
- العودات والشكر، حسين وياسين، 1990م، الموسعة الصحفية العربية، ج1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- الكيالي، عبد الوهاب، 1979م، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الكيالي، عبد الوهاب، 1986م، الموسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الكيالي، عبد الوهاب، 1987م، الموسوعة السياسية، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- مجموعة من المؤلفين، 1973م، الموسوعة الناصرية، نضال عبد الناصر، مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، منشورات دار الحكيم، بيروت.

ثانياً: الأجنبية:

- Encyclopedia International, 1972, Vol. 20, Grolier Incur ported printed New York.
- The Encyclopedia Americana, 1989, vol. 130, Grolier Incor ported printed U.S.A.

التاريخ السياسي والاقتصادي

لدولة الوحدة المصرية السورية

1961-1958

Bibliotheca Alexandrina
0687647

دار جرير للنشر والتوزيع
www.darjareer.com
9789957380977

5658787 دار المن